
Bibliotheca Alexandrina
0111356

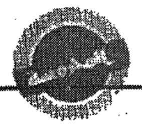
بسم الله الرحمن الرحيم

النظام العالمى الجديد

(المجلد الرابع)

(١٩٩٧)

إعـــداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت : ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العولمة : ناقش ما بعد الاحتفاء هل يرصد الثغرات ؟			
-----	الحياة	٦٠١	٩٧-٠٦-٢٥
عالم جديد			
عبد المنعم سعيد	الأهرام العربى	٦٠٤	٩٧-٠٦-٢٨
عودة العولمة بالآمنين الساكنين الى ظعن البداوة وقلقها			
وضاح شرارة	الحياة	٦٠٥	٩٧-٠٦-٢٨
من يحكم العالم ؟			
السيد البابلى	العالم اليوم	٦٠٧	٩٧-٠٦-٣٠
الاقتصاد الرأسمالى فى عالم واحد منقسم			
مها مصطفى	الشعب	٦٠٨	٩٧-٠٧-٠٨
الفاظ ومعان : السبع والثمانى			
اسماعيل صبرى عبد اللة	الاهالى	٦١٠	٩٧-٠٧-٠٩
البنوك العالمية مدعوة إلى مواكبة العولمة والتحول الى القيام بالمهمات المالية الشاملة			
-----	الحوادث	٦١٣	٩٧-٠٧-١١
البنك الدولى : رؤوس الأموال الخاصة تتجنب مساعدة الفقراء			
-----	الكفاح العربى	٦١٦	٩٧-٠٧-١٢
نعم للحكومات القومية			
عادل مراد	المجلة	٦١٨	٩٧-٠٧-١٣
شمس الدين : النظام العالمى الجديد أحادى القطب			
-----	الكفاح العربى	٦٢٠	٩٧-٠٧-١٤
نحن والعلاقات الامريكية - الصينية			
-----	الحياة	٦٢١	٩٧-٠٧-١٥
الاملاءات الأمريكية وسمعة الديمقراطية			
جميل مطر	الحياة	٦٢٣	٩٧-٠٧-١٧
تفسير جديد ... للنظام العالمى الجديد			
-----	الاخبار	٦٢٥	٩٧-٠٧-١٨

مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأحادية القطبية عبد السلام بنعبد العالى	الحياة	٦٢٦	٩٧-٠٧-١٩
المستقبل العربى وتداعيات النظام العالمى الجديد طة المجدوب	الاهرام	٦٢٧	٩٧-٠٧-٢٠
القوى الجديدة فى النظام العالمى الجديد -----	الخرطوم	٦٣٠	٩٧-٠٧-٢٠
جماعات الضغط تشكل السياسة الخارجية الأمريكية .. وجماعات المصالح تعبر عن أصحابها عاطف الغمرى	الاهرام	٦٣٦	٩٧-٠٧-٢١
هل تحكم الشركات المتعددة الجنسيات العالم (١) نبيل السمان	الكفاح العربى	٦٣٩	٩٧-٠٧-٢١
روسيا "العملاقة" والتنازلات "للاقزام" فى بحر البلطيق عبد الملك خليل	الاهرام	٦٤١	٩٧-٠٧-٢١
غرائب الفكر الاستراتيجى الأمريكى -----	الكفاح العربى	٦٤٣	٩٧-٠٧-٢٢
من ثقب الباب : حول الشركات متعددة الجنسيات كامل زهيرى	الجمهورية	٦٤٦	٩٧-٠٧-٢٢
الاتحاد الاوروبى يخشى سيطرة العملاق الامريكى على سوق الطيران العالمية نور الدين الفريضى	الحياة	٦٤٧	٩٧-٠٧-٢٢
وصاية "الاخ الاكبر محمد صفر	الاخبار	٦٤٨	٩٧-٠٧-٢٣
توسع اقتصادى من دون روح سياسية نور الدين الفريضى	الحياة	٦٤٩	٩٧-٠٧-٢٣
حكومة الغد : إدارة التكتلات الاقليمية السيد عليوة	الاهرام	٦٥٢	٩٧-٠٧-٢٣
اهمية المنهج فى معالجة العولمة ومترتباتها -----	الحياة	٦٥٣	٩٧-٠٧-٢٣
اوروبا توزافق على صفقة "بوينج - ماكدونال" تجنبا لنشوب حرب تجارية فى واشنطن -----	الاهرام	٦٥٥	٩٧-٠٧-٢٤
العولمة الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية عماد جاد	الاهرام	٦٥٦	٩٧-٠٧-٢٥
بيئات التوتر : الصين وروسيا والشرق الأوسط مستمرة فى تخوفها من احادية الرأى عند أمريكا -----	الحوادث	٦٥٨	٩٧-٠٧-٢٥

مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ضم دول أوروبا الوسطى والشرقية قنبلة موقوتة ما لم يحدث الاصلاح اولا			
عبد الله عبد السلام	الاهرام	٦٦١	٩٧-٠٧-٢٦
الخاسرون من العولمة ... من هم ؟			
-----	الاهرام	٦٦٣	٩٧-٠٧-٢٦
من قريب : انطباعات اوروبية			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٦٦٥	٩٧-٠٧-٢٦
عالم جديد			
عبد المنعم سعيد	الأهرام العربى	٦٦٦	٩٧-٠٧-٢٦
قاطرة أوروبا السياسية .. هل تتعطل اقتصاديا ؟			
شريف الشوباشى	الاهرام	٦٦٧	٩٧-٠٧-٢٧
عناصر البيئة الاقليمية والتحدى الصهيونى			
طة المجدوب	الاهرام	٦٦٩	٩٧-٠٧-٢٧
الحسابات الخاملة !			
محمد عبد المنعم	الاهرام	٦٧١	٩٧-٠٧-٢٧
هل نحن أمام عولمة قانونية، أبطالها القضاة ؟			
جورج طرابيشى	الحياة	٦٧٣	٩٧-٠٧-٢٧
من قريب : الاطلنطى الجديد			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٦٧٦	٩٧-٠٧-٢٨
توقع انتهاء انفراد أمريكا بقمة العالم فى أقل من ١٠ سنوات			
عاطف الغمرى	الاهرام	٦٧٧	٩٧-٠٧-٢٩
هنا والآن يبدأ المستقبل			
شريف حتاتة	الاهرام	٦٧٩	٩٧-٠٧-٣٠
الألفية الجديدة : الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى المقبل			
-----	الكفاح العربى	٦٨٠	٩٧-٠٧-٣٠
خبز وصلصة العولمة .. !			
سكينة فؤاد	الاهرام	٦٨٢	٩٧-٠٧-٣١
الآفاق المفتوحة والنساق المغلقة !			
السيد يس	الاهرام	٦٨٤	٩٧-٠٧-٣١
معارك بالطائرات والضحايا العالم الثالث			
فتحى عبد الفتاح	العالم اليوم	٦٨٦	٩٧-٠٧-٣١
الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبريالية			
اسماعيل صبرى عبد اللة	المستقبل العربى	٦٨٨	٩٧-٠٨-٠١

مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
جديد السياسة الخارجية الأمريكية فى عالم متغير			
مصطفى علوى	الحياة	٧١٠	٩٧-٠٨-٠١
فى القرن القادم .. الولايات المتحدة دولة يحكمها الملونون !			
-----	الوطن العربى	٧١٣	٩٧-٠٨-٠٢
اسيا تقود الحضارة الانسانية فى القرن "٢١"			
-----	الاهرام	٧١٥	٩٧-٠٨-٠٢
المسئولية الاجتماعية والسياسية للمؤسسات المختلفة			
راجى عنايت	العالم اليوم	٧١٧	٩٧-٠٨-٠٢
انشاء صندوق للتنمية الاجدتماعية لاحتواء الاثار السلبية الناتجة عن العولمة			
-----	الاهرام الاقتصادى	٧١٩	٩٧-٠٨-٠٤
اتفاق اوروبى - امريكى على حساب العالم !			
-----	الوسط	٧٢٠	٩٧-٠٨-٠٤
الاتحاد الاوروبى ينتقد السياسة التجارية الامريكية			
-----	الاهرام الاقتصادى	٧٢٥	٩٧-٠٨-٠٤
من يصنع القرن القادم			
احمد البردبسى	الجمهورية	٧٢٦	٩٧-٠٨-٠٧
د. زويل : القرن القادم بدأ منذ سنوات			
-----	الاهرام	٧٣١	٩٧-٠٨-٠٧
النظام العالمى وعناصر التغيير			
طة المجدوب	الاهرام	٧٣٥	٩٧-٠٨-١٠
الانصهار فى الوعاء العالمى			
عبد الرحمن الراشد	المجلة	٧٣٧	٩٧-٠٨-١٠
"العولمة" .... !!			
عبد المنعم سعيد	الاهرام	٧٤٠	٩٧-٠٨-١١
نزعة عدمية تجاه قضايا الوجود العربى			
ضياء رشوان	الحياة	٧٤١	٩٧-٠٨-١٢
إرتفاع اسعار الغلال يهدد الاقتصاد العالمى			
-----	الكفاح العربى	٧٤٥	٩٧-٠٨-١٣
هل يجوز انكار مسئولية اسرائيل والغرب عن النكبات العربية ؟			
ضياء رشوان	الحياة	٧٤٦	٩٧-٠٨-١٣
تحويل الوطن إلى "مشروع شركة" يدمر معنى الوطنية			
ضياء رشوان	الحياة	٧٤٩	٩٧-٠٨-١٤

مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى تفكيك البنية القومية عالميا			
-----	الحياة	٧٥٣	٩٧-٠٨-١٥
من ثقب الباب : بدأت الحرب العالمية الرابعة			
كامل زهيرى	الجمهورية	٧٥٥	٩٧-٠٨-١٥
العالم العربى فى مواجهة الهيمنة الغربية			
-----	الشعب	٧٥٦	٩٧-٠٨-١٥
(عولمة) الجريمة المنظمة أو الحرب الجديدة ... !			
مها عبد الفتاح	اخبار اليوم	٧٥٨	٩٧-٠٨-١٦
من ثقب الباب : بدأت الخرب العالمية الرابعة			
كامل زهيرى	الجمهورية	٧٦٠	٩٧-٠٨-١٦
التسعينات القاتلة !			
محمد عبد المنعم	الاهرام	٧٦١	٩٧-٠٨-١٧
دوائر الحركة الأمريكية (الدائرة الأوروبية)			
طة المجدوب	الاهرام	٧٦٤	٩٧-٠٨-١٧
الخطر على الحرية ماثل فى "حضارة السلام العالمى"			
-----	الحياة	٧٦٧	٩٧-٠٨-٢٢
على طريق حضارة عالمية جديدة (١)			
محمد احمد النابلسى	الكفاح العربى	٧٧٠	٩٧-٠٨-٢٢
حقائق : أمريكا "فتوة" العالم			
ابراهيم نافع	الاهرام	٧٧٢	٩٧-٠٨-٢٣
قطار الخصخصة يجتاح العالم !			
-----	العالم اليوم	٧٧٣	٩٧-٠٨-٢٣
الثقافة العربية وقضايا العولمة			
-----	الخرطوم	٧٧٥	٩٧-٠٨-٢٣
المحفظة الأمريكية			
محمد عبد الوارث	اكتوبر	٧٧٧	٩٧-٠٨-٢٤
خطة أمريكية لاختراق الجيوش العربية والافريقية والسيطرة عليها قبل عام ٢٠٠٥			
محمود بكرى	الاسبوع	٧٧٨	٩٧-٠٨-٢٥
ملامح الاقتصاد العالمى الجديد			
كمال ابو الخير	الجمهورية	٧٨١	٩٧-٠٨-٢٥
رؤوس الأموال والاستثمارات .. تغزو اوروبا الشرقية			
محمد هزاع	مايو	٧٨٣	٩٧-٠٨-٢٥

مجلد رقم ٥ النظام العالمى الجديد (المجلد الرابع ١٩٩٧)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الابتكار المنظم والمنافسة الاقتصادية راجى عنايت	العالم اليوم	٧٨٦	٩٧-٠٨-٢٦
لخمس الكبار فى ٢٠٢٠ اسماعيل صبرى عبد اللة	الاهرام	٧٨٨	٩٧-٠٨-٢٧
كلمات : حول تخلف العالم العربى محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٧٩٠	٩٧-٠٨-٢٩
الصين .. المرشح القوى لخلافة الاتحاد السوفيتى السابق اسامة هيكل	الوفد	٧٩١	٩٧-٠٨-٣٠
الآثار العاطفية للعولمة -----	المجلة	٧٩٣	٩٧-٠٨-٣١
القاعدة الجديدة لسياسات الرأسمالية الأمريكية سمير كرم	اليسار	٧٩٦	٩٧-٠٩-٠١

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الحياة
التاريخ: ٢٥/٦/١٩٩٧

كتاب جديد متعدد المؤلفين:

العولمة: نقاش ما بعد الاحتفاء هل يرصد الثغرات؟

رياض نور الله *

■ عن دار «بينتر» في لندن ونيويورك وصلنا مؤخراً يخطر في حلة بيضاء مع شيء من زرقة السماء الصافية كتاب «العولمة: النظرية والممارسة» لمحررتيه الينور كوفمن وجيليان ينغز، اللتين حشدتا له أكثر من عشرين كاتباً من مختلف التخصصات ليحيطوا، بالاضافة الى المحررتين، بتلك الظاهرة المترامية الآنيّة والمستقبلية والنهمة الدؤوب التي تتخذ الكوكب مسرحاً وحلبة ترويض وقصعة.

و«العولمة» او العالمية الجديدة التي تمتدُّ نشاطها وسوقها وفروعها في كل اتجاه، وكما «الخصخصة» و«اللامركزية» و«رفع القيود الجمركية» و«إعادة الهيكلة»، (ان تغاضينا عن مصطلحات مستحدثة في تقانة المعلوماتية والهندسة الوراثية مثل «الرقمية» و«الاستنساخ») تعبير لامع (او مريع) جديد أفرزه مد الأحداث والقوى منذ انهيار الامبراطورية السوفياتية وبروز الولايات المتحدة والشركات العالمية المتعددة الجنسيات باعتبارها - مع بعض القوى الأوروبية والآسيوية الراسخة منها والناهضة - «حديدان» المهيمن وحده على «الميدان» حسب التعبير البيروتي الحصيف الظريف.

لكن المتمعن في الأمر يرى أن هذه الظاهرة تتويج (او تسريج) لمساع قديمة كان منها - إذا ما بدأنا بالقرن الثامن عشر - شركة الهند الشرقية التي كانت تحكم شبه قارة مترامية وتؤثر على سياسات بلد المنشأ ذاته. لكن عصر شركة الهند تلك كان يشهد حركة تنظيرية فكرية واكبت ذلك النشاط التجاري الاستعماري ونظمته وبررته في احايين كثيرة. ومن المفارقات التي نعيش ملابساتها حتى الآن ان هيوغو جروتيوس، «أب القانون الدولي»، كان مستشاراً قانونياً لشركة الهند الشرقية الهولندية وكان من الدعاة المتحمسين للمد التجاري الهولندي. ومما تمخّض عنه ذلك العصر مفهوم «الاتجارية» أو «المركنتيلية» الذي اطّر انتقال اوروبا من عهد الاقطاع الى بدايات الدولة الحديثة التي ستسعى بدأب منظم متزايد الى تعزيز الثروة الوطنية عن طريق تحديث الصناعة والزراعة وفتح الأسواق الخارجية (واستغلال المستعمرات) لتكديس الذهب والفضة اللذين كانا يعتبران معيار الثروة الوطنية التي ستنصب الدولة نفسها حامية لها ومدبرة. وعن «المركنتيلية» او في مواجهتها تدرج مفهوم «التجارة الحرة» الذي وجد بدوره حليفاً متميزاً في *الفلسفة* الداروينية الاجتماعية (وقبلها كتابات آدم سميث) مما سهل، بالتضافر مع النمو الهائل في المكننة والاتصالات والصناعة الحربية وترسيخ المؤسسات العامة، مدّ رقعة المستعمرات الغربية الى ابعد بكثير من مدى «سحابة» هارون الرشيد وخراجها العائد اليه!

وباعتبار الحركة التنظيرية مواكبة لا محالة التطورات الجديدة سلباً أم ايجاباً، فقد تميزت الفترة الأولى لبروز «العولمة» - ظاهرة ومفهوماً - باحتفاء وتمجيد وتهليل للقادم البسام وما يحمل في حقيبته من خيرات ووعود للكوكب كافة، خصوصاً بعد هدم جدار برلين وتسويق حجارته موعظة وعبرة، بينما يوثق هذا الكتاب بالذات لفترة لاحقة متفحصة هي الحالية، تتمعن فيما نشرته تلك الحقبة من نعم ومباهج فتراها تكاد تكون قاصرة على جيوب اليد التي تحملها.

وهكذا يستعرض الكتاب منجزات «العولمة» على العالم المترامي، فيسجل هنا وهناك ايجابيات الظاهرة مثل اسهامها في رفع الدخل الفردي العالمي والحد من الفقر المدقع ونشر التوعية البيئية والاهتمام بالقضايا الانسانية والسلام واغاثة ضحايا المجاعات والتصدي للتمييز العنصري والجنسي ورفع شعارات الديموقراطية والتعددية وتنامي تاثير ورقعة نشاط المنظمات غير الحكومية ومشاعر «المواطنة العالمية» والتقارب بل التواصل الفوري عبر القارات بفضل تقانة المعلوماتية ودواعيها.

غير ان الجوانب السلبية في مثل تلك

الظواهر نفسها تستوقف المساهمين في الكتاب فيرون (كما يان شولت من جامعة ساسيكس) ان القدرة على التنظيم عالمياً لم تستغل لحماية ثمانمئة مليون انسان (اي واحد من ثمانية من سكان العالم) من نقص التغذية في اوائل التسعينات، كما ان «العولمة» - بشهادة الاحصاءات من كل حدب وصوب - اسهمت في توسيع الهوة بين المداخيل في العالم، ضمن بلدان الشمال والجنوب وفي ما بينها، بينما ادت الضغوط التي ولدتها الراسمالية العالمية الى تدهور ملحوظ في ظروف العمل والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من تعاظم الحركة النسائية المذهل عبر القارات فقد كانت المراة هي التي حملت العبء الاكبر لنتائج اعادة الهيكلة العالمية، كما دشنت «العولمة» عهداً فظاً من العدوان على البيئة كان من مظاهره انتشار التلوث وتاكل طبقة الاوزون وانكماش التنوع الاحيائي كما الهدر في استخدام مصادر الطاقة التي لا يمكن تجديدها. وقد تاقلمت «العسكرة» مع العهد الجديد فطورت بلا هوادة انواعاً مرهفة مستحدثة من الدفع الصاروخي وتقانة المعلومات بحيث اقحمت على ميدان المعركة فعلياً او احتمالياً قدرات على التدمير غير مسبوقة، بينما تتابع سيل الحروب والإتجار بالأسلحة وكذلك القمع والارهاب المسلحين داخل حوالى ثلثي عدد دول العالم. كما تعرضت الثقافات بل والحياة الخاصة الى تلصص واستلاب الإعلام العالمي، وشدت تقانة الاتصالات بملايين الموظفين والأفراد الى شاشات الحواسيب موهنة الروابط الاجتماعية والأسرية، في الوقت الذي ردت قطاعات عريضة من البشر على ظاهرة اختراق «العولمة» للحدود بين الدول بحركات متشنجة.

في ذلك الخضم تبدو مكتسبات «العولمة» (لشولت وزملائه) في حصار خانق، وجوهرة الديموقراطية ذاتها بين اياد غير امينة في بلدان عديدة، حيث لم يتم إرساء اليات كافية لتامين المشاركة والتمثيل والحوار والمسؤولية والشرعية الدستورية على نطاق «العولمة» ذاتها وفي انحائها. فتلاشت او بحت اصوات الدول الزراعية الفقيرة على الساحة العالمية، التي ما فتئت تشهد تسريب ثروات الجنوب نحو الشمال الابيض برفاهه وحواسيبه. ويورد كريس فراندز، المحاضر في جامعة نوتنغام ترينت، واقعة الشركة الاميركية التي نقلت تقانة صناعة الملابس التقليدية في الهند ثم طورتها في اميركا واستحصلت على براءة اختراع بها ثم رجعت الى الهند ذاتها ساعية الى الحصول على براءة اختراع (واحتكار) بتلك الصناعة مما احدث هيجاناً عمالياً وشعبياً دفع بالهنود الى الاحتجاج والتظاهر (في المقالة ذاتها يتحدث فراندز عن حق الملكية الأدبية باعتبارها مظهراً من مظاهر السلطة والهيمنة) بينما تتحدث تريسي سكيلتن، المحاضرة في الدراسات الجغرافية والحضارية، في مقالتها الموثقة والمرهفة لدقائق الاوضاع في منطقة الكاريبي، عن جملة من الترديات والأخطار من احدثها سعي الشركات متعددة الملكية الى الضغط على حكومات المنطقة المثقلة بأعباء الديون الخارجية لبيع مساحات من أراضيها لاستخدامها في دفن النفايات السامة الوافدة بوفرة من بلدان الشمال.لكن الاحتجاج الشعبي العارم العنيد الذي نهض في مونسيرات وغيرها للتصدي لتلك المحاولات يشي ايضاً بقدرة عصر «العولمة» و«ما بعد الحداثة» على توفير امكانات لأفراد وقطاعات محرومة ومنظمات مستقلة بيئية ومعنوية وسياسية وثقافية لاسماع صوتها الى العالم - كما فعل مثلاً ثوار التشياباز من جنوب المكسيك بربط حناجرهم الى افاق الانترنست المترامية.

إذن، ومع النبرة الناقدة المتفحصة التي تميز المرحلة الثانية من قراءة نصوص «العولمة» وممارساتها والتي يجسدها الكاتب ويفرد لها صفحاته المكتنزة (لا يتسع المجال للخوض في مواضيعها العديدة)، نسمع لا نزال بعض أصداء النغمة الاحتفائية التي وسمت القراءة الاولى لخطاب «العولمة»، ويهمنا الا تغيب تلك الأصداء ما دامت ترهص بامكانات حميدة عديدة.

والعالم العربي (الذي عدّه فريد هاليداي - في كتابه «الاسلام وخرافة المجابهة» - مع استثناء النفط من أدنى مناطق العالم اداء اقتصادياً واكثرها مقارنة باقتصاديات اشد البلدان الافريقية عوزاً خلال العشرين سنة الماضية) قد يرحب بهذا النقد الحصيف من شريحة من سدنة الراي هنا وصنّاعه، بينما قد يتساءل عما إذا كان نقد حصور كهذا سيولد واقعاً فكرياً وعملياً جديداً ام سيبقى حبيس الصفحات وقاعات التدريس والمنتديات. وقد وعد العرب في القديم والحديث باللبن والشهد وعدوا انفسهم به، وبدل العسل الموعود يدعون بل يتداعون الى موائد الدبابير فيهرولون ويتلذذون بالطنين. وكانهم بالمتنبي، ذلك الشحاذ المشحوذ نبوغاً وثورة وطموحاً وخيبة، كبني جلدته حينها والآن، يردد:

انى نزلت بكذّابين، ضيفهمُ
عن القرى وعن الترحال محدودُ
جود الرجال من الأيدي وجودهم
من اللسان فلا كانوا ولا الجودُ

لكن العرب لا شك يأنفون من سجن انفسهم الى نهاية التاريخ في حبس البلاغة وهاجس المؤامرة ومتلازمة الرفض، ونبذ الديموقراطية



(بدعوى عثراتها وثغراتها) والمشاركة والمساءلة والحوار في ما بينهم ومع الآخرين، ودفن الراس كما النعامة المظلومة في المثل. وقد تتمخض مثيلات هذه القراءة او الاطلالة عن بعض توعية وتدارك واستعادة خيط من شراع الماضي الأول بعالميته ورحابته والحرص على معانقة الحاضر او مواجهته والتعامل معه بمفرادته وادواته المتاحة و«عولمته»، وما قد يستحدث اهل الكشف والتفاؤل دونما كبير تشنج او تلاش، وها هو المتنبي نفسه - الهائم بحكمه العميقة العقيمة في بوادي التاريخ - يحذر من خطر التهاون والهوان مع تضافر القدرة الكامنة الحبيسة:

عجبت لمن له قدٌ وحدٌ
وينبو نبوة القَضِم الكَهامِ
ومن يجد الطريق الى المعالي
فلا يذر المطيّ بلا سنام
ولم أر في عيوب الناس شيئاً
كنقص القادرين على التمامِ

---

* استاذ في أكاديمية لندن للدراسات الديبلوماسية - جامعة وستمنستر.



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

عالم جديد

منذ بضعة أسابيع صدر بيان صينى - روسى دعا إلى عدم انفراد دولة واحدة بالعالم، وبعدها صدر بيان صينى - فرنسى آخر حمل المعانى نفسها، ورغم أن أيا من البيانين لم يذكر دولة بالاسم، إلا أنهما لم يدعا أى مجال للشك فى أن المقصود بالدولة الراغبة فى الانفراد هى الولايات المتحدة، وساعتها فإن كثرة من الكتاب العرب صفقوا مهللين، على اعتبار أن روسيا والصين، وربما فرنسا كذلك أفاقوا على كابوس الاحتكار الأمريكى للعالم، وأن النغمة التى بدأت منذ انهيار الحرب الباردة، باتت فى طريقها إلى الزوال، ولكن الأحداث ما لبثت فى تتابعها، إلا وكانت مناقضة للتوقعات الشائعة، وشهد الجميع سفر الرئيس الروسى بوريس يلتسين إلى باريس، لكى يوقع معاهدة للمشاركة مع حلف الأطلنطى - التجسيد العسكرى للقطبية المنفردة - يعطيه صوتا فى تحركات الحلف وتوسعاته نحو شرق أوروبا، كما شهدوا ذهاب يلتسين مرة أخرى إلى «دينفر» فى الغرب الأمريكى لكى يحضر قمة الدول الصناعية السبع، ليس كعضو كامل فيها، ولا كمراقب، وإنما كمشاهد، فلا أحد على أى الأحوال يعلم التسمية الدقيقة حتى الآن.

وهكذا ذهب القطب القديم - قلب الاتحاد السوفيتى السابق - لكى يلتحق أو يلتحم عسكريا واقتصاديا وسياسيا مع المجموعة الغربية، وذهبت أدراج الرياح الأفكار الذائعة عن عالم متعدد الأقطاب، لأنه لم يعد مقبولا، ولا حتى ممكنا فى زمان العولمة والكونية والكوكبية - أيا كانت التسميات - أن تعود القطبية كما كانت فى الماضى، تعبيرا عن التنافس الاستراتيجى على الكرة الأرضية، ففى «دينفر» جلس الجميع يفحصون أحوال العالم، ويقررون ماذا يفعلون فى البوسنة وفى الشرق الأوسط، وفى إفريقيا، ولكن قبل كل ذلك، كيف يفتحون الأسواق، وكيف ينتجون، وكيف يخترعون، وكيف ينظمون عملية المنافسة بينهم، حضور روسيا كان مهما، رغم أن صحتها الاقتصادية معتلة بقدر اعتلال صحة رئيسها، ولكن تماثل كليهما للشفاء قضية محورية لدفن العالم القديم كلية، والاستيقاظ على عالم جديد لم يعرفه تاريخ البشرية من قبل!!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٦/١٩٩٧

عودة العولمة بالآمنين الساكنين الى ظعن البداوة وقلقها

وضاح شرارة *

■ لم يجمع الإشتراكيون والإشتراكيون - الديموقراطيون الأوروبيون حين التقوا في ملمو، أواخر الأسبوع الأول من حزيران (يونيو)، على سياسة إقتصادية واجتماعية ناطت بهم معظم شعوب أوروبا «الإتحادية» رسمها وتخطيطها والتنسيق بين فروعها الوطنية. والحق ان ضعف الإجماع تكشف عن خلاف قد يكون عميقاً، على رغم ما يوحد الأوروبيين عموماً والأوروبيين الإشتراكيين - الديموقراطيين خصوصاً.

فذهب أمين الحزب الإشتراكي الفرنسي الاول، ورئيس وزراء فرنسا منذ الاول من حزيران، الى ان تناول المسائل الإقتصادية والإجتماعية خارج إطار الدولة الوطنية، «موئل الديموقراطية»، ومن جهة «الأسواق والشبكات» العالمية والمتعولمة، يلغي واجب التضامن والتكافل الإجتماعيين. فهذان لا يوجبهما على الدول، والإدارات العامة، إلا القيام بإعباء السياسة، والصدور عن السيادة الشعبية والوطنية.

ومثّل الوزير الفرنسي الأول، والامين الإشتراكي الأول فعلاً، على مذهبه هذا بالقطاع العام الفرنسي، الموروث من تأميمات غداة الحرب الثانية، ومن برنامج الحكم الإشتراكي الأول في ١٩٨١ الى ١٩٨٣. وهو يريد بتمثيله هذا، وبمديحه القطاع العام، اضطلاع الدولة ببعض اعباء الضمانات الإجتماعية، من طبابة واستشفاء ونقل وتعليم وبطالة وإقتراض، وتوفيرها بتكلفة معقولة وبمستوى لائق. فرد رأس حزب اليسار الديموقراطي الإيطالي، ماسيمو داليما، وهو (أي الحزب) معظم الحزب الشيوعي الإيطالي الى ست او سبع سنوات خلت، والجزء الأعظم من التحالف الحاكم في روما، رد على ليونيل جوسبان بالقول إن الإيهام بجواز التحصن بالحدود الوطنية، بعد، وبجدوى هذا التحصن، يقرب من الإيقاع بشعوب اوروبا، ويصرفها عن إعداد العدّة لضرورات التوحيد الإقتصادي الأوروبي الوشيك. فما يسمى «الانموذج الإجتماعي الأوروبي» - ويلحظ

اضطلاع الدولة بجزء من تكلفة الضمانات الإجتماعية، ورعايتها بعض المرافق العامة، ووساطتها في المفاوضات على تنظيم سوق العمل - لن يكتب له الإستمرار والدوام، بحسب معظم المشاركين في ملمو، إلا إذا استطاعت الدول وإداراتها وأبنيتها تمويله من غير إضعاف المنافسة المتعاظمة في إطار عالمي متشابك ومتداخل.

وعلى هذا فالعملة الأوروبية الواحدة اداة بارزة من أدوات المنافسة المؤدية بدورها الى بلورة مراكز اقتصادية قوية ومتجددة. لكن مثل هذه المنافسة تؤدي، كذلك، الى بطالة واسعة تنخر الروابط الإجتماعية كلها، وتنهك الأجسام السياسية الأوروبية، وتصيبها بما يشبه الحمى. لذا دعا المجتمعون بملمو الى توسيع إطار أوروبا المتحدة، والإسراع في ضم الدول المنسلخة من المعسكر السوفياتي، لعل هذا الإجراء، السياسي والأمني الى كونه إجراء اقتصادياً واجتماعياً ينجم عنه توسيع السوق، يرسي اوروبا على ركن جامع، ويرفد السوق الموحدة ببنيان سياسي تتماسك به. لكن البنيان السياسي والتاريخي إذا لم يتماسك إلا بالهوى والإرادة و«روابط التاريخ»، على ما يقال في ديارنا الممزقة، ادى الى انهيار مريع، وفاقم البطالة والتضخم والركود. لذا برز التردد والترجح في صفوف المؤتمرين. فتوجه بعضهم، ومنهم بل أولهم رئيس الوزراء العمالي والبريطاني الجديد، شطر تقوية ابنية السوق الموحدة وتبادلها الحر، في شروط منافسة غير مقيدة بتكلفة اجتماعية باهظة (لكنها لا تنسى إقرار حد أدنى للأجور)؛ وتوجه بعضهم الآخر، وأولهم الوزير الأول الفرنسي الجديد، شطر توفير «شبكة اجتماعية» ترعى الضمانات الإجتماعية الضرورية، ولا تنزع من الدولة الوطنية القوة على المبادرة والإستباق والضبط.

وأجمع الطرفان على تحسين الإعداد المهني والفني والعملي وزيادة الإستثمارات في هذا الباب، رد جواب على أستشراء البطالة. ويصدر الإجراء هذا، وهو ما زال توصية، عن راي في اسباب البطالة يردها أولاً الى بطء القوى العاملة، إعداداً وتاهيلاً، عن اللحاق

باطوار سوق العمالة المستحدثة والمتقلبة. فالتقانات (التكنولوجيات) الجديدة تدخل اسواق العمل بسرعة خاطفة، وتتناول اعداداً متعاظمة من المجالات والسلع، وتطلب كفاءات دقيقة لا تتوفر تلبيتها اللاهثة إلا لمن حازوا إعداداً اولياً عالياً. ولما كانت الاسواق المالية عالمية فعلاً، منذ بعض الوقت، توجه اصحاب الحاجات التقانية بيسر الى حيث تلبيتها الكفاءات، من غير حواجز رأسمالية واستثمارية ونقدية معوقة. فالتاهيل المرن، والقادر على مكافاة التغيرات التقنية وانظمة الصنع، يبدو الجواب الناجع عن نازع الإنتاج الى التقليل من دور العمل الحي، عمل «العامل» (الذي انفك من صفة العامل التقليدية في معظم الأحيان). اما الجواب الثاني، المحتمل، فهو تقليل وقت العمل للعامل الفرد، واقتسام كمية العمل العامة، وتوزيعها على العاملين وعلى اوقات وازمنة وحدة حسابها قد تكون السنة، وليس الاسبوع او الشهر، وقد تكون حزمة سنوات، ثلاثاً او خمساً او اكثر او اقل. ولعل هذه الإحتمالات، المتفرعة عن الجوابين المتقدمين، هي ما سماه ماسيمو داليما، الإيطالي، «ترك الموقف السالب بإزاء تغيرات مجتمعاتنا» (مجتمعاتهم!)، والمبادرة الى انتهاز فرص يترتب عليها القيام باعمال اكثر تنوعاً وحفزاً لطاقات العاملين، واعلى عائداً.

وإذ يصف أستاذ الإقتصاد في جامعة ستانفورد، بكاليفورنيا، بول رومير، تجربة الولايات المتحدة الأميركية في الأعوام العشرة الأخيرة - وتتوج بطالة



تبلغ ٤,٧ في المئة من القوى العاملة هذه التجربة - يبدو وكانه يحاور المؤتمرين بملمو. فهو لا ينكر ان الإزدهار الاميركي المستمر منذ نصف العقد يعود شطر هام منه الى دور الإدارة. فلولا مبادرة وزارة الدفاع الاميركية، منذ أوائل العقد السادس (الخمسينات) الى إنشاء علم المعلوماتية، وترجمته الى تقانات كثيرة، لانصرف الباحثون البارزون من أساتذة جامعات بيركلي وستانفورد وكارنيجي ميلون وماستاتشوسيتس، وغيرها، الى الفيزياء النظرية والرياضيات الأساسية، عوض صناعة انترنت.

لكن مبادرة الدولة الاميركية لو اقتصرت على جمع الباحثين، وتمويل ابحاثهم ومختبراتهم، والتنسيق فيما بين نتائجهم، ولم يعول أصحاب رؤوس الاموال على الصناعات الجديدة، ويستثمروا فيها، لما تحولت الى قوة اقتصادية واجتماعة عظيمة. وقد أملت الصناعات الجديدة قواعد اقتصادية غير معروفة ولا مسبوقة من قبل. وأولى هذه القواعد التجدد. فجنت «ديجيتال إلكترونيكس» جبالاً من الدولارات ارباحاً، ما لم ينافس طريقتها في تركيب مادتي السيليكون والنحاس، وجمعها في الأجهزة الصغيرة، منافس. لكن اختبار تركيب مختلف نجمت عنه تقوية الأجهزة وتخفيض تكلفتها، ادى الى تنظيم القطاع الصناعي كله تنظيماً جديداً. فخسرت «ديجيتال» صدارتها، وصرفت الاف العاملين.

والقاعدة الثانية هي مرونة العمل. فالعاملون الذين اضطرت المنشاة الخاسرة الى صرفهم راح بعضهم الى القطب البارز الجديد، «ميكروسوفت» او «انتيل»، واستعملت الشركتان الكبيرتان كفاءات جديدة، واوجدت فرص عمل كثيرة. والقاعدة الثالثة هي التعبئة واليقظة والتنبه. إذ يكفي، اليوم، على زعم رومير، ابتكار مدخل الى الشبكة لم يسبق إليه احد، او العثور على صيغة صيدلية تُدخل في تركيب الدواء نتيجة مختبرية لم تستعمل، حتى تتوفر الاموال الضرورية لانطلاق منشاة واعدة.

ويُسلم هذا الى القاعدة الرابعة وهي اضطلاع «الأفكار» بدور عظيم. فهي المنجم الذي تغرف منه فرص العمل الجديدة. وعلى خلاف الإقتصاد «الطبيعي»، او «الفيزيائي»، على ما يسميه أستاذ ستانفورد، وهو يعني به الإقتصاد المنتج «اشياء» واعياناً، يفضي الإقتصاد «الفكري» وركنه إعلام المعلوماتية، الى التكاثر والتوالد والتناسل، وليس الى النضوب والنفاد. ولكن شرط التوالد والتثمير تكثير مواقع البحث والتماس الفرص، وهذه هي القاعدة الخامسة. فلولا تحمل «ميكروسوفت» أعباء هذه المواقع، في وقت لم تظهر فيه جدوى كثرتها، لم تستطيع المنشاة اقتناص مناسبة الإستثمار في أجهزتها الجديدة.

ولا يستقيم هذا المثال من البحث والإنتاج والعمل إلا بما سماه داليما، للتو، ترك الموقف السالب بإزاء التغير المتسارع. فالامل في مرفق عمل ثابت تُنتهز «فرصته» مرة واحدة، ويصرف معظم العمر فيه، مثل هذا الأمل متناقص التحقق في مجتمع على شاكلة المجتمع الذي يصفه استاذ الإقتصاد الاميركي وتختبره المجتمعات الأميركية والأوروبية («الاورو اميركية»، على حسب فاتسلاف هافيل، التشيخي). ويقتضي ذلك التخلي عن السعي في هذا المرفق، او هذه الفرصة، وترك الأمل فيه، او فيها.

ويلوم رومير الاوروبيين على تمسكهم بالمرفق الواحد، وإعدادهم قواهم العاملة على رجاء هذا الحظ المتناقص. فالقانون هو ولادة المنشات وموتها، ومعها فرص العمل ومرافقه وأبوابه. وحيث تولد منشاة يتوجه العاملون. فإذا اغلقت ابوابها تركوها الى غيرها، وعملوا حيث تلتقي «فكرة» باستثمارات لا تقل تحفزاً عن أصحاب «الأفكار» وطاقات العمل. ويحمل هذا النمو، او النماءَ الإنتاجي، على التغير، وعلى أخذ الأهبة له، وإعداد العدة، تاهيلاً ومرونة ودابأ.

وليس التغيير، او التقلب بين اظهر مرافق العمل وفرصه، ليس الجنة او الفردوس في الأرض. فهو باعث على القلق. وهو سبب في تعاظم التفاوت بين أصحاب الكفاءة وبين من هم ادنى منهم علماً وتاهيلاً، في طور أول. ولا يفهم، بعد، على وجه جلي لماذا ادى لحاق اليابان واوروبا بالتقدم التقاني الأميركي الى ركود اقتصاداتهما ركوداً من العسر عليهما معه تلبية الوعود التي قطعتها دولهما لشعوب الكتلتين الإقتصاديتين الكبيرتين. وعسر التلبية هذا هو وجه بارز وهام من وجوه معركة «معايير» ماستريخت المتعاظمة الشهرة. فتلبية الوعود بفرص عمل ثابتة، وبدخول متوسطة، وضمانات اجتماعية غير منقوصة، تؤدي الى «صفر» العجز في الماليات العامة، وإضعاف العملات، وزيادة الديون... والى الحماية والإنكفاء والتقوقع القومي. وهذا كله نختبره، نحن وامثالنا، قانعين قانطين، نهجو العولمة ونلعنها حتى تستسلم.

---

* كاتب لبناني.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ٦ / ١٩٩٧



بقلم:
السيد البابلى

من يحكم العالم؟

فى جو اشبه باجتماعات المحفل الماسونى المغلف بالسرية المطلقة وبطقوس ورموز خاصة اجتمع 120 شخصية بارزة من اوروبا والولايات المتحدة فى جزيرة فى بحيرة بولاية جورجيا الامريكية لمدة اربعة ايام فى اطار منظمة مجهولة اسمها مجموعة بيلدر برج.

والاجتماع ضم شخصيات مثل هنرى كيسنجر وزير خارجية امريكا الاسبق والملكة بياتريس ملكة هولندا وديفيد روكفلر المصرفى المالى المعروف وكولين باول رئيس الاركان الامريكى السابق ولويس جيرستنر رئيس شركة الكمبيوتر العملاقة آى. بى. إم.

اما ماذا بحث هؤلاء الاشخاص الذين يتمتعون بنفوذ كبير اجتماعيا وسياسيا وصناعيا فى مختلف انحاء العالم فان ذلك سيبقى امرا سريا قد لايعرف قبل سنوات طويلة فالتعليمات للمشتركين فى هذا الاجتماع وفى اجتماعات مماثلة للمجموعة تقتضى عدم الكشف عن ما اثير فى الاجتماع الذى تنظمه هذه المنظمة التى انشئت فى اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتضم اسماء اعضاء فى عائلات مالكة اوروبية ورؤساء دول واقتصاديين وصحفيين.

وليس من قبيل التكهن او الافتراض بان هذه المجموعة او المنظمة هى اداة من ادوات صياغة النظام العالمى الجديد وان كان البعض يزايد على ذلك بان اعضاء هذه المنظمة هم الذين يحكمون العالم ويتخذون القرارات التى يلتزم اعضاء المجموعة بتنفيذها فى أى مكان فى العالم سواء لتحقيق اهداف سياسية او اقتصادية او عسكرية وان افشاء اسرار هذه الاجتماعات او خيانة مواثيقها لايعنى الا الموت.

وربما كان فى ذلك شكل من اشكال الروايات السينمائية المليئة بالغموض والمبالغة الا ان السرية المفروضة على هذا الاجتماع الذى عقد فى جزيرة خاصة وسط اجراءات امن مشددة منع الصحفيين من الاقتراب او التصوير تؤكد ان شيئا ما كان يجرى خلف هذه الابواب المغلقة.

وتقارير متعددة تؤكد ان هذا الملتقى لايعدو كونه مركزا دوليا للدراسات ولكن اعضاءه ليسوا مجموعة من الباحثين النظريين انما هم مجموعة من التنفيذيين والسياسيين واصحاب الطموحات والتطلعات او الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات وتحريك الامور، ولذلك يتم انتقاء اعضائه بعناية بالغة ودعمهم فى دولهم بكل الاشكال الممكنة حتى يظلوا محتفظين بنفوذهم وقوتهم لتنفيذ اهداف المجموعة وتطبيق دراساتها وابحاثها.

ولا احد يعلم اذا كانت هناك شخصيات عربية قد شاركت فى هذا الاجتماع ام لا لان الكشف عن اسماء المشاركين جميعا كان عملية مستحيلة الا ان اغلب الظن انه لم تكن هناك مشاركة عربية لانه لايترك للعرب فرصة ابداء الرأى فيما يتعلق بامورهم حتى وان كان ذلك فى اجتماعات من هذا النوع خارج الاطار الدولى التقليدى.

وهذه الاجتماعات تثير تساؤلا دائما حول من يحكم العالم ومن يحرك اسواق المال والسياسة ويغير من التوازنات الدولية..

واذا كانت هذه القوى الخفية قائمة وموجودة كما هو واضح فما هو الهدف الذى تسعى اليه ومن وكلهم امر قيادة العالم او ادارته.. وماذا سيحققون من وراء ذلك؟

واغلب الظن ان هذه المجالس تعمل لصالح شركات اقتصادية عملاقة تستطيع توظيف رجال السياسة والحرب والفكر لرعاية مصالحها واهدافها بتشكيل العالم وفقا لرؤيتها ومصالحها.. وهذه الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات هى التى تحكم العالم فعلا لانها تملك المال والنفوذ وكان ذلك واضحا فى الاشهر الاخيرة فى افغانستان عندما استطاعت هذه الشركات تأسيس وتحريك ودعم حركة طالبان فى الوقت المناسب لتقضى على بقية الفصائل لتحقيق مصالح هذه الشركات فى ان تحصل على امتياز من حركة طالبان بان تمر خطوط الغاز من جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة (منطقة الخليج مستقبلا) وذلك عبر اراضى افغانستان بعيدا عن ايران..!!

وقد تكون هذه الاجتماعات سرية الا ان الاهم والاخطر فى تقرير مصير البشرية.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٧

الغرب يفتح ملف العولمة: الاقتصاد الرأسمالى فى عالم واحد منقسم

أثارت قمة الدول الصناعية الكبرى التى عقدت مؤخرا فى دينفر بالولايات المتحدة العديد من التساؤلات داخل الدول السبع الأعضاء التى تمتل أغنى الاقتصاديات فى العالم، وأيضا فى الدول خارج المجموعة حول مستقبل الاقتصاد العالمى فى ظل النموذج الرأسمالى الذى يطبق سياسة الاقتصاد الحر وتحرير التجارة. ولم تجد كلمات الرئيس كلينتون حول «النموذج الأمريكى فى الاقتصاد» -الأجدر بالتطبيق- صدى حتى فى داخل بقية دول مجموعة الـ«٧» وعلى رأسها فرنسا. كما أن قمة الأغنياء فشلت فى تقديم الحلول للمشكلات التى تواجه الاقتصاد العالمى.

وبعد أن امتد النظام الرأسمالى الحر فى الاقتصاد إلى حوالى ٩٠٪ من سكان العالم أصبحت «العولمة» نقطة جدل تدور حولها المناقشات ولا سيما بعد أن باتت معظم اقتصاديات العالم تهرول إليها بخطى سريعة قد تفوق بكثير ما يجرى فى معظم الدول الرأسمالية التى يقوم اقتصادها على هذا المفهوم. وأصبحت التساؤلات تنصب على: ما الذى تحقق حتى الآن؟ وما الذى يجب أن يطبق من الآن فصاعدا لتحقيق ما يسمى بـ«دولة الرفاهية»، وما الفوائد التى جلبها تطبيق هذا المفهوم، ومن الخاسر فى هذه العملية وأيضا من المسئول؟!.

كل هذا كان محل نقاش كبير من جانب أساتذة ومتخصصين فى الاقتصاد والسياسة فى جامعات أمريكية وأوربية، وكان العنوان الكبير هو «العولمة» وآثار تطبيق ما يعرف باقتصاد السوق العالمى على اقتصاديات دول العالم وخاصة فى الدول النامية، وبمعنى أدق من هم ضحايا «العولمة»، وما الذى يجب على الدول الكبرى الغنية أن تفعله لتقليل حجم الخسائر؟!.

مجلة «تايم» الأمريكية عرضت فى تقرير خاص مفصل كل هذه الأراء تحت عنوان «عالم واحد منقسم»، وبداية يقول الكاتب الصحفى بالمجلة جيمس والش: إن الناس فى أوربا واليابان وحتى فى أمريكا نفسها يعتقدون أن العولمة تبدو مغامرة أو مشروع تجارى تنقصه الرأفة، فهو يتمثل فى تجارة تعبر الحدود واستثمارات تتدفق إلى حيث ترى الإنتاجية الأكبر.

أوجاع أوربية

وفى نظرة سريعة إلى الأوضاع فى الدول الأوربية التى تطبق النظام الرأسمالى نجد بريطانيا التى سبقت أوربا فى إعادة هيكلة الاقتصاد وفتح أسواقها عاد تونى بلير -رئيس وزرائها- من قمة مجموعة السبعة وهو يأمل أن تستطيع المجموعة فى قمتها العام القادم فى بريطانيا أن تستكشف آفاق «طريق ثالث» بين الحماية الاقتصادية وفتح الأسواق على مصراعيها، وفى ألمانيا نجد السياسيين يتخوفون من المضى بحرية أكبر فى إجراءات فتح الاقتصاد وتطبيق الإجراءات التى تؤدى إلى عولمة الاقتصاد خشية من زيادة معدلات البطالة (١١,٥٪ سنويا) وبينما تريد الشركات الكبرى ذلك نجد أن الحكومة على العكس لا تريد أن تتخذ إجراءات لخفض العجز فى الميزانية العامة خوفا من الآثار الاجتماعية المعاكسة. أما فى فرنسا فقد قال الناخب فيها كلمته بصراحة فى الانتخابات التى جرت مؤخرا، وأتى باليسار الاشتراكى إلى السلطة للحفاظ على ما تبقى من المكاسب الاجتماعية.

ويخلص التقرير فى هذه النقطة إلى أن دول الاتحاد الأوربى تتخلف كثيرا عن الولايات المتحدة فى معظم الإجراءات الخاصة بالأداء الاقتصادى، وترى مارجريتا ماثيو بولس -الأستاذة فى العلاقات الدولية فى جامعة بروتزفيك- أن الألمان منذ بسمارك كارهون للإصلاحات وتتساءل: هل التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوربى تقدم «نموذجا ثالثا» للاقتصاد يمكنه «تلطيف ضربات» الاقتصاد الحر؟.

والإجابة قد تبدو ثقيلة وربما تأتى على لسان بيير جاك -نائب مدير المعهد الفرنسى للعلاقات الدولية- الذى يعترف بأن الاقتصاد الامريكى له «مخالب وأنياب» قد تتناسب مع المزاج الأمريكى وروح الشعب، وهو ما أسفر عن عدم تكافؤ فى الفرص فى داخل أمريكا، وأن إعادة توزيع الثروة ليست مسألة واردة على ذهن الحكومة الأمريكية.

ضحايا العولمة

أما طابور المنتقدين الأمريكيين للعولمة -كما وصفتهم «تايم»- فيضم جفرى جارتن عميد مدرسة «بال» الأمريكية للإدارة الذى يقول: إن تحرير التجارة والاقتصاد الحر يجب أن يعطى اهتماما أكبر للبعد الاجتماعى، أما كليدى بريستوفتيز -رئيس معهد الاستراتيجيات الاقتصادية فى واشنطن- فهو متشكك كبير فى مسألة التجارة الحرة، ويرى أن النتيجة الكبرى للعولمة هى المساواة الدولية فى الأجور وهذا مالا يعجب العديد من الأمريكيين.

«توسيع مجموعة الـ٧»

وفى مقال منفصل انتقد جفرى ساكس -مدير معهد هارفاد للتنمية الدولية والخبير الاقتصادى للعديد من الحكومات فى العالم- جوانب كثيرة من عولمة الاقتصاد ويقول: إنه منذ عشرين عاما كانت الرأسمالية مقتصرة على دول غرب أوربا وأمريكا الشمالية وحفنة من الدول النامية ومعظمها فى شرقى أسيا وتمثل ٢٠٪ من سكان العالم، فبحلول أواخر الثمانينيات فإن معظم الدول الاشتراكية تحولت إلى اقتصاديات السوق مما أعطى فرصة كبيرة لتفعيل النظام الراسمالى، ولكنه حمل فى طياته مخاطر كثيرة من الاضطراب على مستوى العالم، ولاسيما بعد أن امتدت الرأسمالية لتشمل حوالى ٩٠٪ من سكان العالم، ويدعو ساكس فى مقاله إلى توسيع «مجموعة الـ٧» لتشمل اقتصاديات كبرى صناعية فى الدول النامية ولا تقتصر على الدول الصناعية فى العالم المتقدم، كما يرى أنه يجب أن تنظر مجموعة السبعة فى مشكلات المناطق الأخرى من العالم حيث لم تكن الإصلاحات الاقتصادية كافية لرفع غبن الفقر عن كاهل سكانها وما تسببه هذه الإصلاحات من زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

وأخيرا يطالب البروفيسور ذانى رودريك -أستاذ الاقتصاد السياسى الدولى فى جامعة هارفارد- بمراعاة البعد المحلى للإصلاحات الاقتصادية، حيث إن الشعور السائد بأن العولمة أسفرت عن عدة مشكلات اجتماعية متعلقة بالأجور فى الولايات المتحدة والبطالة فى أوربا وعدم الأمان الوظيفى فى معظم أنحاء العالم له أساس من الصحة. ولذلك فإن الحكومات بحاجة إلى تطبيق سياسات مدروسة ومتكاملة لتقليل نسبة الخسائر والآثار المعاكسة وعليها أن تضع نصب أعينها الدرس الوحيد المستفاد من الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية وهو أنها حققت النمو من خلال التجارة، ولكنها حافظت فى الوقت نفسه على التماسك الاجتماعى وهذا راجع إلى الحكومات نفسها التى كانت لديها الرغبة فى مراقبة السوق، أما ما يقال عن «النموذج الأسيوى» فى دول شرق أسيا فإن هذه الدول وبخاصة فى كوريا الجنوبية وتايوان -والكلام لايزال لرود ريك- فإنها لم تحقق هذه الطفرة الاقتصادية منذ بداية الستينيات دون تدخل الدولة والتى تمثل استثماراتها نسبة كبيرة فى اقتصاديات هذه الدول والتى فتحت السوق المحلية أمام التجارة العالمية، ولكن بصورة تدريجية وعبر فترة من الزمن امتدت إلى ثلاثة عقود، كما أنهم انضموا للاقتصاد العالمى بشروطهم ووفقا لظروفهم، ويقول: إن على الحكومات وقادة التجارة والأعمال الا يتخذوا مفهوم «المنافسة العالمية» كعذر للإصلاحات الاقتصادية التى لا تراعى البعد الاجتماعى.

مها مصطفى



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٧/٩

ألفاظ ومعان

السبع والثمانى

أصبح الاجتماع السنوى لرؤساء الدول أو حكومات الدول الصناعية السبع سمة مميزة لأوضاع اقتصاد العالم، ولم يكن تحديد المشاركين فيما أسماه البعض "قمة القمم" مصادفة أو ثمرة اتفاق سياسى أو تحالف عسكرى، وإنما هى ببساطة أكبر دول العالم اقتصاديا، أى بحساب الناتج القومى الإجمالى، فهو لا يقل فى أيهما عن التريليون (ألف مليار) سنوياً إلا فى حالة كندا، وتأتى الولايات المتحدة فى رأس القائمة بناتج قومى إجمالى يبلغ ٧,٣٥٤ مليار دولار أو ٧ تريليون و٣٥٤ مليار دولار، وتليها فورا اليابان (٤,٥٨٢ مليار) ثم المانيا (٢,٣٥٤ مليار) ففرنسا (١,٥٤٥ مليار) ثم إيطاليا (١,٢٠٤ مليار) وبريطانيا (١,١٤٠ مليار). ويرى القارئ فوراً أن مجموع الناتج القومى الإجمالى للدول الأربع الأعضاء فى الاتحاد الأوربى يبلغ ٦,٣٤٣ مليار، أى أكثر من اليابان وأقل من الولايات المتحدة، وتسيطر الدول السبع على معظم الناتج القومى الإجمالى لدول العالم مجتمعة. فمجموع ناتجها القومى الإجمالى يصل إلى ١٨ تريليون و٦٥٣ مليار دولار. وكل ذلك من أرقام ١٩٩٦ أحدث ما نشرته "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية". وآخر بيان متاح عن مجموع الناتج القومى الإجمالى لكل الدول كما ينشره البنك الدولى يخص ١٩٩٤ ويبلغ ٢٥ تريليون و٣٨٥ ملياراً، ولما كان متوسط معدل نمو الناتج القومى الإجمالى فى الدول الصناعية كان ١,٧٪ فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ ، يمكن أن نفترض أن سنتى ١٩٩٥ و١٩٩٦ قد شهدتا متوسط نمو ٢٪، وبهذا يكون إجمالى الناتج لكل الدول فى السنة الأخيرة ٢٦ تريليون و٦٥٤ ملياراً.

وبحساب بسيط يتضح أن مجموعة السبع تسيطر على ٧٠٪ من مجموع ما يحققه العالم من ناتج محلى إجمالى، ولهذا قال بعض المحللين

الاقتصاديين إن هذه المجموعة تعد "مجلس إدارة اقتصاد العالم" ولكن هذا القول فيه تجاوز كبير، فأكثر الإجراءات فعلا فى اقتصاد العالم يصدر عن الشركات الكوكبية (أو متعدية الجنسية) التى بلغ إجمالى إيرادات خمسمائة منها ١١,٢ تريليون فى دولار فى ١٩٩٥ وهذه الشركات تملك بحكم انتشارها فى مختلف أرجاء العالم حرية تصرف كبيرة للغاية إزاء الحكومات بما فى ذلك حكومات الدول التى بها مقار تلك الشركات، ولذلك فإن أقصى ما يتحقق فى اجتماعات السبع هو محاولات للتنسيق والتفاهم وتبادل الرأى حول جدول أعمال محدد ومتواضع.

وقد تذكرت كل هذا حين سمعت عن "مجموعة الثمانى" التى شكلها أربكان تحت شعار أنها جميعاً إسلامية، وبلغ به التهور أن قال إنها ستواجه مجموعة السبع. وبالرجوع إلى الأرقام وجدت أن "الثمانى" لا يمثلون إلا ٢,٥٪ من مجموع الناتج القومى الإجمالى على مستوى العالم. لماذا يستخف بعض الحكام بعقول الناس إلى هذا الحد السخيف؟ على أية حال قرأت أن يلمظ الذى خلف إربكان يفكر فى فض مجموعة الثمانى!

إسماعيل صبرى عبد الله



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحـــــــوادث

التاريخ : ١١ / ٧ / ١٩٩٧

ملف المصارف والمؤسسات المالية

مؤتمراتها تؤكد انها لم تغب عن المسؤوليات التي تنتظرها

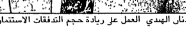
البنوك العربية مدعوة لمواكبة العولمة والتحول الى القيام بالمهمات المالية الشاملة



المصدر : الحـــــوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٧/١٩٩٧





د عدنان الهندي العمل على زيادة حجم التدفقات الاستثمارية



محمود عبد العزيز وظائف البنوك متعددة الجوانب

يبلغ عدد البنوك العربية ٣٠٠ بنك تتولى مهمات بالغة الاهمية بالنسبة لاسواق المال العربية ككل. لكن ما تتصف به هو نوع من تمركز راس المال في قلة منها لا تتعدى العشرين بنكاً، اضافة الى انها مدعوة لتطوير اوضاعها اكثر فاكثر وبالسرعة القصوى امام تطور بنوك العالم استناداً لعولمة الاقتصاد التي تلحق البنوك ايضاً بالتطوير الملح ولم تغب البنوك العربية عن هذا الوضع بل ان مؤتمراتها من بيروت الى لندن الى المعرض البنكي في الرياض كلها تتطلع لمرحلة جديدة تنسجم مع تلك العولمة.

والواقع ان اهمية البنوك العربية تزايدت في السنوات الاخيرة بسبب الدور الذي عليها ان تلعبه في الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية التي وجدت نفسها مضطرة للحاق بركب ما عرف بالعولمة الاقتصادية التي سحبت نفسها على مجمل اقتصادات دول العالم، اكانت الغنية منها او النامية والفقيرة. ولم ينف ذلك الاهتمام وجود بنوك عربية ذات اهمية وملاءة مالية وتقوم بدورها ان بالنسبة للمواطنين لجهة حفظ مصالحهم او بالنسبة للاقتصاد ككل. مثال ذلك البنوك في المملكة العربية السعودية او لبنان او سورية او مصر او دول مجلس التعاون الخليجي العربية

وفي اطار ذلك قال الدكتور عدنان الهندي الامين العام لاتحاد المصارف العربية، ان المصارف العربية مدعوة الى العمل على زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الى الوطن العربي عبر عدة محاور، اولها تطوير قاعدة منتجاتها وادواتها الاستثمارية، وثانيها التحول الى دور اللاعب الرئيسي والمحرك في اسواق المال العربية، وثالثها القيام باصدار سندات دين دولية وطرحها في اسواق التمويل الدولي بما يسهل لها في تلك الاسواق ويعززه على حد سواء.

من جانبه قال رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز ان الاوان قد آن لان تنظر المصارف العربية الى استخدام اموالها بشكل مختلف من خلال وظائف البنوك المتعددة الجوانب او بمعنى آخر البنوك الشاملة. واضاف ان الذي تحتاجه الدول العربية هو جذب القطاع الخاص لمزيد من الاستثمارات وليس فقط مجرد الاقراض، بل يجب ان يمتد هذا الدور الى دراسة المشروعات الاستثمارية التي يقترض القطاع الخاص لتمويلها. كذلك لا بد من ان يمتد هذا الدور الى مشاركة البنوك للقطاع الخاص في المشروعات وطرح نسبة من رأس مال هذه المشروعات للاكتتاب في البورصة. واكد ان الهدف من ذلك كله هو ان تتحول البنوك العربية الى بنوك شاملة تروج للاستثمار وللتجارة البينية العربية ـ العربية.
ويشير عبد العزيز الى ان البنوك تصبح صاحبة دور في الاشارة على المستورد او المصدر لاستيراد هذه السلعة او تصدير تلك من هذا البلد العربي او ذاك بدل ان يقوم فقط بدور الممول لهما فقط. ان ذلك يسبب انتعاشاً للتجارة العربية من خلال توجيه المستورد والمصدر العربي الى قرينه العربي، ونتيجة لذلك بدات التجارة العربية تزداد بشكل كبير بين الدول العربية، ولكن يجب ان نطمح لاكثر.

ويؤكد رئيس اتحاد المصارف العربية ان المال العربي لن ياتي للاستثمار في الدول العربية عن طريق العواطف بل من خلال المصالح المشتركة واكتشاف فرص الاستثمار في الدول العربية وفرص التعاون التجاري، وهذا هو دور المصارف في الوقت الراهن. ثم ياتي دورها في الاقراض. ان دور البنوك المتخصصة بدأ يتلاشى، وبدأت تتحول الى بنوك شاملة لها وظائف متعددة مثل انشاء شركات مساعدة لسوق رأس المال، وشركات سمسرة وتقييم الاوراق المالية والتاجير التمويلي، وفتح اعتمادات لانشاء طرق ومطارات وموانيء بالتعاون مع القطاع الخاص. المصارف المتخصصة مصارف صغيرة الحجم قليلة راس المال ومواردها ذات اجال طويلة وعالية التكلفة الى حد ما، ولا امل لها سوى الاندماج لتصبح كيانات كبرى

ويؤكد عبد العزيز انه ليس امام البنوك العربية التجارية لكي تستمر الا البحث عن وظائف جديدة لتسهم في تنمية المجتمع وتوظف مواردها بطريقة اكثر ربحية، وفي الوقت نفسه تخفض مصاريفها بالقدر المناسب وتوسع من نطاق خدماتها ومنتجاتها المصرفية.

ويقول الرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية ـ البريطانية عبد الكريم المدرس ان البنوك العربية في الخارج، وخصوصاً في بريطانيا، بدأت تستوعب الدور الاقتصادي الكبير لها ليس فقط في التعاملات المحدودة بل في تلك العمليات الكبيرة التي لها دور في تنمية الاقتصادات العربية وهي لذلك بدأت بتطوير نفسها في اتجاه هذه المهمات الكبرى التي اصبحت للبنوك التجارية في العالم. ويشير المدرس الي انه اذا كانت للبنوك العربية في الداخل العربي هذه المهمة التنموية، فان الجدير بتلك البنوك ان تقوم بهذه المهمة في الخارج لانها ضرورة اقتصادية عربية عامة. فالبنوك في الخارج على صلة بالاقتصادات العالمية، وخصوصاً في بريطانيا، الامر الذي يوفر لها اطلاعاً فعلياً ومفيداً على تلك الاقتصادات وعلى دور البنوك فيها بحيث تستفيد من ذلك الاطلاع وتأخذ به وتنقله الى اصولها او فروعها في الداخل العربي. هذا مع العلم انها، كبنوك عربية في العالم، تعتبر صلة الوصل الحقيقية والمفيدة بين اقتصادات الدول العربية والاقتصاد العالمي ككل.

وجاء في تقارير لاتحاد المصارف العربية ان البنوك العربية تواجه تحديات كبيرة تتمثل في حدة المنافسة التي تدخلها المصارف الاجنبية، سواء الى الاسواق العالمية حيث يتواجد عدد من المصارف العربية الكبرى، او الى عقر الدار العربية تبعاً للسياسات الوطنية ذات التوجهات التحررية والانفتاحية. ولقد زاد في حدة تلك المنافسة قيام منظمة التجارة العالمية بتحرير قطاع الخدمات المالية على المستوى العالمي. واذا كان التفوق في المنافسة يميل نسبياً الى دفة المصارف الاجنبية بفضل قواها المؤسسية الانتاجية والتقنية والراسمالية، الا ان المصارف العربية بوسعها تحويل هذه الدفه تدريجا من خلال تطوير قواها الذاتية في المجالات نفسها وهذا بالطبع يستلزم التطوير في المنتجات المصرفية كما ونوعا ونشاطا وكذلك التطوير في اساليب التكنولوجيا وشبكات الاتصالات الخاصة بها ولا بد ايضا من التطوير في الكوادر البشرية لتصبح الاساس في النمو والتنمية الشاملة والمتكاملة

وجاء في احد تلك التقارير ان التحديات التي تواجه المصارف العربية تتمثل كذلك في التطوير المتواصل لاساليب واسس الرقابة المصرفية والتي تديرها لجنة «بال» للاشراف المصرفي العالمي، والنتائج المتسارعة في حقل الرقابة عبر الحدود وحقل كفاية راس المال. ومن المعلوم ان هذه اللجنة تبحث منذ سنوات قليلة في تطوير المعايير العالمية التي ترعى العمل المصرفي، خصوصاً في ضوء قيام التجمعات المالية وتزايد مخاطر السوق. ولا بد ان تثمر المفاوضات الجارية بشان هذه التطورات المصرفية عن معايير جديدة تضع مصارف العالم امام تحدي المواكبة او امكانية التهميش. وهنا يتعين على البنوك العربية منذ الآن تشكيل مخصصات رؤوس الاموال اللازمة لتوفير التغطية الملائمة للمخاطر المالية المستجدة والتي تواجهها وستواجهها هذه المصارف في اطار توسع اعمالها وانشطتها الى ما هو ابعد من التقليدي.

هذه الطروحات التي سبق لـ «الحوادث» ان اشارت اليها اكثر من مرة انما تبقى هي مهمات اساسية امام البنوك العربية كلما تطورت الاوضاع الاقتصادية العالمية، خصوصاً ان الدول العربية منفردة او مجتمعة لا تستطيع ان تبقى خارج تلك التطورات. من هنا اهمية ان تاخذ البنوك العربية في اعتبارها دائماً ما يعنيها من تلك التطورات لكي لا تفاجأ بما قد يصر بها وبوجودها لم يعد جديداً القول ان البنوك العربية تشكل خزنة كبرى لمليارات الدولارات اضافة الى كم كبير من الموجودات على تنوعها من عقارات واسهم ومدخرات على انواعها. كذلك اصبحت البنوك العربية صلة الوصل الفاعلة بين كل القطاعات الاقتصادية العربية، واصبحت تباشر مهمات التنمية بالفعل خصوصاً في بلدان عربية عريقة في نظامها المصرفي كما تقول مصادر اقتصادية مختصة، من تلك البلدان مصر ولبنان والمملكة العربية السعودية.

لكن السوق المصرفية العربية تعاني من كثرة المؤسسات المصرفية اضافة الى ان تلك السوق تتصف بظاهرة التمركز المصرفي مع سيطرة عدد محدود من المصارف كبيرة الحجم. ففي ارقام حديثة وحول هذه



الامور تبين ان خمسين بالمائة من موجودات البنوك العربية عائدة لعشرين بنكاً عربياً فقط، وتسعين بالمائة من هذه الموجودات تعود الى مائة بنك عربي من اصل ٣٠٠ بنك هو مجموع البنوك في البلاد العربية. كما تبين ان ٢٠٠ بنك تتنافس على ١٠ بالمائة فقط من النشاط في السوق المصرفية العربية. ورغم ما هي عليه المصارف العربية من اهمية الا انها اذا قورنت موجوداتها ببنوك عالمية لتبين انها ذات احجام صغيرة فالحجم المتوقع لموجودات البنوك العربية للعام ١٩٩٦ هو ٥٩٥ مليار دولار، وهذا لا يعادل سوى حجم موجودات مصرف ياباني واحد هو «سانوا» الذي تصل موجوداته الى ٥٨٦ مليار دولار لكن البنوك العربية بالحجم الذي هى عليه تستطيع تلبية احتياجات الاسواق العربية. الا انها اذا كانت طموحة لان تبقى في اطار التطورات الاقتصادية الجديدة في العالم لا بد لها من ان ترفع من مستوى ملاءتها المالية

وتقول المصادر المختصة انه مع انضمام عدد من الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة التى سترعى عملية التحرير المالي على النطاق العالمى، فان من المتوقع ايضاً ان يحدث زحف مصرفي اجنبي، يصعب منعه، الى الدول العربية، الامر الذي يشكل خطراً حقيقياً على البنوك العربية اذا لم تكن قد سوت اوضاعها. وترى المصادر نفسها انه على اهمية البنوك الاسلامية، وما لها حالياً من صوت مرتفع ودعاية، الا انها لا تشكل في اعمالها الا بين ١٠ و ١١ بالمائة من اعمال البنوك العربية ككل.

لكن لا مجال للانكار، اياً كانت الملاحظات على البنوك العربية، ان هذه البنوك ما زالت تلبي الحاجة الاساسية والضرورات للدول العربية نفسها على الصعيدين الداخلي والخارجي في اطار ظروف الدول العربية الراهنة. اما اذا ما تطلعت هذه الدول لما هو اكثر مما هي عليه حالياً، وهي مضطرة لذلك بفعل التحديات العالمية امام تلك الدول، فان البنوك هي ايضاً مدعوة لمواجهة تحديات التطور على اكثر من صعيد. ولم تغفل البنوك العربية عن هذا الوضع، لذلك فانها عقدت مؤخراً مؤتمرها العام في اطار اتحاد المصارف العربية في بيروت في لبنان واستعرضت اوضاعها وما تتطلع له من تطوير ضروري وثابت لتلك الاوضاع، آخذاً في الاعتبار ما تقتضيه الظروف العالمية المحيطة والضاغطة في اتجاه التطوير. كذلك شهدت لندن مؤتمراً في الاسبوع الاخير من حزيران (يونيو) الماضي بدعوة من اتحاد المصارف العربية ايضاً، بالاشتراك مع «يوروماني» و «انترناشيونال ميديا بارتنرز» عقد تحت عنوان «القمة المصرفية - آفاق العام ٢٠٠٠» شارك فيه اكثر من عشرين مصرفاً عربياً واجنبياً وضم حوالي ٥٠٠ شخصية عربية ودولية مصرفية واقتصادية بشكل عام. وتوصل المؤتمر الى خطوط رئيسية في مجال الصيرفة العربية والاقتصاد الشامل، وبحث بالتفصيل في الاتجاهات الحديثة في تنظيم القواعد المصرفية. وتناول موضوع تمويل المشاريع في العالم العربي والتكنولوجيا والمعلوماتية في خدمة تطور الصيغة العربية وجاءت التوصيات وحتى القرارات في هذه المجالات مهمه

وفي اطار تطوير الاوضاع المصرفية العربية يقام في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل المعرض الخليجي المشترك للخدمات البنكية والاستثمار. وهو اول معرض من نوعه يقام في الرياض في السعودية ويشكل المعرض فرصة للقاء المباشر بين المسؤولين في المنشآت البنكية والاستثمارية ورجال الاعمال والفعاليات الاقتصادية المؤثرة ورأت المصادر المختصة ان المعرض جاء في توقيت يتناسب مع خطوات ايجابية اتخذت على مستوى دول مجلس التعاون في مجال الصناعة البنكية والخدمات المصرفيه ومرونة حركة الاموال والاستثمار ومن اهم تلك الخطوات السماح بافتتاح فروع للبنوك الوطنية في كل من الدول الاعضاء في الدول الاخرى بحيث سيكون هذا المعرض عامل تعريف لكل مصرف وبنك وشركة استثمارية لعرض الخدمات ومجالات وصناديق الاستثمار والمشروعات التي تقدمها وتقوم بها. وستعقد على هامش المؤتمر ورش عمل ومحاضرات عن الاستثمار والخدمات البنكية تتاح فيها الفرصة للبنوك والشركات المشاركة لمزيد من التعريف وتسليط الضوء على نوعية وحجم اعمالها وخدماتها.

وفي اشارة لوضع البنوك السعودية وردت على لسان وزير المال والاقتصاد الوطنى السعودي ابراهيم العساف ان النظام المصرفي السعودي قوي وراق ومتطور لجهة الكفاية الراسمالية والربحية والفعالية. كذلك فان مناخ الاستثمار ليبرالي ومنفتح اذا ما قورن بما هو سائد في دول عربية اخرى وفي احدث ارقام نشرت حول البنوك السعودية ان موجوداتها بلغت خلال العام الحالي ١٩٩٧ ٣٥٧,٢ مليارا ريال سعودي (حوالي المائة مليار دولار) في حين كانت عام ١٩٩٦ حوالي ٣٣٠.٨ مليارات ريال وكانت الودائع عام ١٩٩٧ ما يصل الى ٢٤٤.٩ مليارات ريال، وفي عام ١٩٩٦ بلغت ٢٢٣,٨ مليارات اما القروض فكانت عام ١٩٩٧ حوالي ١٤٤,٢ مليارات في حين بلغت عام ١٩٩٦ حوالي ١٤٥.١ مليارات. وهذه الارقام تخص ١١ بنكاً تجاريا، وهي في الفترة نفسها من العامين ٩٦ و ٩٧

وايا كانت عليه المصارف العربية فانها لا جدال ستجد نفسها، بل وجدت نفسها، تواجه التحدي العالمى بتطوير اوضاعها كما ونوعا.



المصدر : الكفـاح العـربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

دراسة داخلية «محظورة النشر» للبنك الدولي:

رؤوس الأموال الخاصة تتجنب مساعدة الفقراء

٦٪ من الأموال لـ ٤٢٪ من سكان العالم

واشنطن – «الكفاح العربي»

برهنت دراسة داخلية جرت لحساب البنك الدولي ان الفترة منذ بداية التسعينات التي طبقت فيها سياسة «الخصخصة» لحل مشكلة ديون العالم الثالث قد شهدت انحساراً شديداً في تدفق أموال القطاع الخاص من العالم الصناعي الى الدول النامية.

وتبين الدراسة بالأرقام انه خلال السنوات من ١٩٩٠ الى ١٩٩٦ حظيت ١٢ من بلدان العالم الثالث فقط بنسبة ٧٧٪ من اجمالي رأس المال الخاص الذي انتقل الى البلدان النامية، وأن ١٠ من هذه البلدان هي من البلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها «متوسطة الدخل» وليست من الدول الفقيرة.

الدول الاثنتي عشرة المحظوظة هي الصين (وقد حصلت وحدها على ٢١٧ مليار دولار خلال تلك الفترة، بنسبة ٢٣٪ من اجمالي رؤوس الأموال التي حصلت عليها البلدان النامية)، تليها المكسيك، وقد حصلت على ١١٢.٥ مليار دولار (بنسبة ١٢٪)، البرازيل (٧٦ مليار دولار بنسبة ٨.١٪) ماليزيا (٦٠ مليار دولار بنسبة ٦.٤٪)، تايلاند (٤٨ مليار دولار بنسبة ٥.١٪)، الارجنتين (٤٧ مليار دولار بنسبة ٥٪)، الهند (٢٨ مليار دولار بنسبة ٣٪)، روسيا (٢٥ مليار دولار بنسبة ٢.٦٪)، تركيا (٢٣ مليار دولار بنسبة ٢.٥٪)، تشيلي (٢٠ مليار دولار بنسبة ٢.٢٪) وهنغاريا (المجر) حصلت على أقل من ٢٠ مليار دولار (بنسبة ٢.١٪).

ومعنى هذا – حسب الدراسة ايضاً – انه باستبعاد الصين تكون الاحدى عشرة دولة الأخرى قد حصلت على نسبة ٥٤٪ من رؤوس الأموال الخارجية مع انها تمثل نسبة ٣٧٪ من سكان العالم الثالث. أما البلدان «منخفضة الدخل» والتي تمثل – اذا استبعدت منها



المصدر : الكفــاح العــربي

التاريخ : ١٢/٧/١٩٩٧

الصين – نسبة ٤٢٪ من سكان العالم الثالث فلم تحصل سوى على نسبة ٦٪ من رؤوس الأموال الخاصة «المتدفقة» من الخارج.

كذلك تبين ان سندات «انخفاض الديون» (أو انخفاض المديونية) التي بدأت مع بداية التسعينات هي نفسها السندات التي اضطرت فيها الدول الأكثر مديونية (مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وبيرو، وكلها متوسطة الدخل) لأن تدفع مبالغ طائلة «لخدمة الديون». وعلى سبيل المثال، فإن هذه الدول المذكورة دفعت نسبة ٥،٦٪ من اجمالي انتاجها القومي لتسديد خدمة ديونها (وليس الديون نفسها) في عام ١٩٩٦، وهي نسبة تفوق ما انفقت على الصحة العامة ثلاث مرات.

وبوجه عام، فإن العالم الثالث في مجموعه انفق على «خدمة الديون» في عام ١٩٩٦ نسبة ٤،٢٪ من اجمالي دخله القومي، في حين ان نسبة انفاقه على الصحة العامة لم تتجاوز ٢٪ من الدخل القومي، ونسبة انفاقه على التعليم لم تتجاوز ٣،٩٪ منه.

ومن أهم الجوانب التي تكشف عنها هذه الدراسة (المحظورة من التداول والمخصصة لاطلاع الشريحة العليا من مسؤولي البنك الدولي) ان معظم الدول النامية متوسطة الدخل حصلت خلال السنوات الست الماضية على أموال من القطاع الخاص الخارجي كافية فقط لتلبية التزاماتها المالية المتعلقة بديونها القديمة، ومن ثم فإن الدراسة تحذر من انه إذا حدث ارتفاع طفيف في سعر الفائدة على القروض في الولايات المتحدة، وإذا ترافق ذلك مع انخفاض في أسعار المواد الأولية التي تشكل مصدر الدخل الرئيسي للدول المدينة فإن العالم الثالث سيعود من جديد الى أزمة ديون طاحنة كتلك التي عانى منها خلال عقد الثمانينات.

وعلى الرغم من ان مستويات ديون البلدان التي يصفها البنك الدولي بأنها «البلدان الأكثر مديونية والمنخفضة الدخل» هي الآن أدنى مما كانت في الثمانينات – حين تقاس الى إجمالي الدخل القومي – إلا ان هذه الديون هي الآن ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٨٠. وعلى الرغم من أن أعباء خدمة الديون أقل الآن مما كانت قبل سنوات قليلة إلا ان ذلك يرجع اساساً الى أن بعض البلدان لا يسدد هذه «المستحقات» في أوقاتها. وبالتالي فإن المتأخرات المتراكمة على البلدان المدينة تبلغ الآن وحدها ٢٥ مليار دولار، وهو ضعف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلدان «الفقيرة ذات المديونية العالية» فإن صندوق النقد الدولي يفرض عليها برنامجاً قاسياً للتكيف الاقتصادي، أو الاصلاح النقدي – أي التقشف – يستغرق ثلاث سنوات قبل ان يبدأ في اتخاذ أي خطوة نحو خفض مديونيتها، واذا نجحت في تنفيذ هذا البرنامج فإن الخفض يكون جزئياً ولا يتجاوز نسبة ٢٠٪ من ديونها، ويتعين عليها بعد ذلك ان تنفذ برنامجاً آخر يستغرق ثلاث سنوات أخرى لتحصل على خفض آخر لمديونيتها «اذا رأى الصندوق ضرورة لخفضها» (...).

جدير بالذكر هنا ان مؤسسة «أوكسفام» العالمية الخيرية كانت قد أصدرت تقريراً قبل شهور قليلة قالت فيه ان تحويل مدفوعات «خدمة الديون» الى أوجه انفاق لتحقيق الأهداف ، التي كانت القمة العالمية من أجل الطفولة ، قد اتفقت عليها في عام ١٩٩٠، كان من شأنه ان ينقذ ثلاثة ملايين طفل في العالم الثالث من الموت ويمنع اصابة أربعة ملايين طفل آخرين بأمراض سوء التغذية.



المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

اقتصاديات

نعم للحكومات القوية

فاجأ البنك الدولي الاوساط الاقتصادية في تقرير التنمية الدولية الاخير. فبعد ان راجع حساباته واحصاءاته، استنتج ان الادلة العملية تؤيد ضرورة وجود حكومات قوية لكي تتحقق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الموقف تراجع البنك عما سبق واتبعه كسياسة لسنوات طويلة. فالنصيحة الدائمة للدول النامية كانت ضرورة تقليص الدور الحكومي، وخفض الانفاق ومعادلته بالدخل في كل الاحوال.

وبنى البنك الدولي سياسة دعمه في الماضي على ضرورة انهاء عجز الميزانيات الحكومية، بغض النظر عن مدى تدهور الخدمات. ولكن البنك يقول الان ان «بناء حكومة قوية ومؤثرة ضرورة من ضرورات التنمية».

ووفقا للنموذج الجديد الذي سوف يتبناه البنك الدولي في المستقبل سوف يتعين على الحكومات الراغبة في تلقي العون من البنك الدولي اتباع سياسات جديدة. فهي يجب ان تستثمر في الخدمات الاساسية وان تقدم خدمة ضمان اجتماعي للفقراء، وان تحمي البيئة، وان تضع الاطار القانوني للنشاط الاقتصادي، وتنفذ سياسة اقتصادية فعالة.

والحكومة بدلا من تأخذ دورا ثانويا على هامش القطاع الخاص يجب عليها ان « تكون شريكا، واداة تنشيط وتيسير في الاسواق.. لان الرفاهية تعتمد اساسا على رفع القدرات الحكومية». وعلى الرغم من ان الحكومات لا تستطيع ان تمنح النمو الاقتصادي، الا انها توفر الاطار العام الذي يهيئ هذا النمو.

وعلى هذا المقياس نجحت معظم الحكومات الاسيوية، التي يشار اليها بانها «النمور الاسيوية»، وفشلت الدول الافريقية جماعة. فالدول الافريقية تعاني الان انعدام الحكومات المؤثرة، واحيانا انعدام الحكومات بالمرة. وبنفس المقياس فان الحكومات الافريقية منذ خمسين عاما كانت افضل واكثر تاثيرا من الحكومات الحالية.

ليس هذا فقط، بل ان نشاط «العولمة»، الذي يعني به تكامل الاقتصاد الدولي عبر الحدود، يعد خطرا على الدول ذات الحكومات الضعيفة، ويفيد الحكومات القوية التي تطوعه لصالح اقتصادها المحلي. ويهرب المستثمر الدولي من الدول ذات الحكومات غير المؤثرة التي تفشل في القيام بوظائفها الاساسية. وقالت معظم الشركات العالمية ان تدهور الحكومات وتخبط السياسات والقوانين في مناطق مثل شرق اوروبا وافريقيا وامريكا اللاتينية، عرقل نشاط الاعمال والاستثمار في هذه الدول.

وليس المقصود بزيادة فاعلية الحكومات زيادة حجمها. في بنجلاديش مثلا زاد حجم الحكومة منذ استقلالها عام 1971 بنسبة الضعف، وزاد عدد الوزراء من 21 الى 35 وزيرا وزاد عدد موظفي الحكومة من 400 الف موظف الى مليون موظف. ولكن النتيجة كانت تراجع فاعلية وتاثير الحكومة لان البيروقراطية زادت وزاد معها الفساد وانعدم الاصلاح. وهذه كلها آراء البنك الدولي.



المصدر : ...المجلـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٧

ووفقا للبنك ايضا فان الحكومات درجات. هناك حكومات نامية، وهي في الدرجة الثانية، وهناك حكومات ترتقي للدرجة الاولى. ومن الممكن ان تقيس الحكومات العربية نفسها على هذا المقياس.

والدرجة الثانية هي تنفيذ الاساسيات، ومنها ضمان حقوق الملكية وضمان سيادة القانون. اما الدرجة الاولى فهي زيادة الفاعلية الحكومية ومنع التعسف والفساد الاداري، والتعيين بالكفاءة وليس بالمحسوبية، وزيادة المنافسة الحرة وتقليص اجراءات الحماية، والغاء المركزية في اتخاذ القرار.

وفكرة التوازن بين قوة الحكومات وقوة القطاع الخاص تبدو جذابة ومنطقية، ولكن لماذا تأخر البنك الدولي في طرحها؟ وماذا عساه ان يفعل الان لانقاذ افريقيا؟ ■

عادل مراد



المصدر : الكفـاح العـربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/ ٧/ ١٩٩٧

شمس الدين: النظام العالمي الجديد آحادي القطب
قباني: تقييم العلاقة بين الشرق والغرب



قباني وشمس الدين في المؤتمر

أعلن رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين ان النظام العالمي الجديد آحادي القطب يقوم على الغاء دور الامم المتحدة.

شمس الدين الذي كان يتحدث في بداية اعمال المؤتمر العام ال ٩ للمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في القاهرة أوضح ان الارهاب يستخدم ضد كل حركة تطالب بتصحيح الموقف الدولي من حقوق العرب والمسلمين أو تقاوم الاحتلال الاسرائيلي، مشيراً الى ان مراكز ابحاث الغرب وجامعاته وصناع الرأي العام فيه تبلور مقولة ان الاسلام هو العدو وقد بدأ الغرب يكوّن المفاهيم التي يبرر بها عدوانه على المسلمين.

وأوضح ان فكر الغرب الحديث يقوم على الفكر الوضعي في مجال العلوم وعلى اخلاق المنفعة في السلوك ويتنكر للقيم الاخلاقية التي بشرت بها المسيحية.

أما مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني فطالب المفكرين المسلمين وعي خطورة شعور العالم الاسلامي باستهداف الغرب له والى العمل لتصحيح المسار بوعي وعقلانية وحذر، مطالباً بوجوب اعادة تقييم العلاقة بين الشرق والغرب في ضوء مقاييس الفكر والثقافة والقيم والموضوعية في العرض والتحليل والتعمق في اصول ومسار القضايا المعقدة بينهما للوصول الى افضل النتائج في التعاون الذي ينشده الشرق والغرب على السواء.

يذكر أن المؤتمر الذي يستمر ٤ أيام تشارك فيه وفود من ٨٥ دولة ويناقش ٦٥ بحثاً حول محاور تركز على علاقة الاسلام بالعالم الغربي وموقف الاسلام من غير المسلمين في المجتمعات الاسلامية وموقف المجتمعات الغربية من المسلمين بالاضافة الى آفاق المستقبل ودعم الحوار بين المسلمين والغرب.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٧ / ١٩٩٧

نحن والعلاقات الاميركية - الصينية

محمد برهومة *

■ تكمن أهمية مقاربة العلاقات الاميركية - الصينية، وطبيعة العناصر والتوازنات التي تحتكم اليها، بالنظر الى انه وفق مستقبل تلك العلاقات ستحدد الخيارات الجيو - استراتيجية في منطقة المحيط الهادئ الغربي خلال العقود المقبلة.

ومن هنا لا غرابة ان نجد انفسنا في السنوات الاخيرة امام عشرات الابحاث والدراسات والقراءات التي تعالج هذه المسالة، والتي تعبر في الآن ذاته عن مدى اكتراث الغرب وخاصة الولايات المتحدة بهكذا موضوعة استراتيجية.

بعد عودة «الدجاجة التي تبيض ذهباً» الى الوطن الأم، تسعى الصين الى تحقيق «الوحدة الكاملة لأراضيها» الذي يعني عودة تايوان الى السيادة الصينية ناهيك عن عودة ماكاو (التي تديرها حالياً البرتغال) في ١٩٩٩.

هذه «العودات»، وما ستتركه من تاثيرات على موازين القوى في أسيا خصوصاً وعلى الساحة العالمية عموماً، تعيد الى الاذهان من جديد مقولات من قبيل «بدء الحقبة الآسيوية» رسمياً في اطار تسيّد الصين لتلك الحقبة، أو على وجه العموم تحول الثقل العالمي - كما تشير عدة دراسات - في القرن الحادي والعشرين من اميركا الى منطقة آسيا - المحيط الهادئ، وهو ما تختزله عبارة «القرن الباسيفيكي» التي ستطبع القرن المقبل بطابعها.

هذه التوقعات كان قد ألمح اليها مؤخراً الرئيس الفرنسي جاك شيراك حين قال: «منذ عشرين عاماً يدهش العالم النمو الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي للصين، انه يقلب التوازن القائم في العالم، وهو سوف يكون حاسماً لما يكون عليه هذا التوازن في القرن الحادي والعشرين».

صحيح ان الولايات المتحدة لا ترغب في ان تتحول الصين الى قوة عظمى، الا انها في الآن ذاته لا ترغب في تفتت الصين، إلا ان الولايات المتحدة ما تزال مترددة في اتخاذ سياسة استراتيجية واضحة ومحددة تجاه الصين (الدولة - القارة) الأمر الذي دفع بعض الباحثين لتوصيف واقع تلك السياسة بـ «الغموض الاستراتيجي».

فعلى حين يؤكد وليام كوهين وزير الدفاع الاميركي مثلاً (الذي يقرر ان اعظم تحول يجري الآن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انما هو بروز الصين) ان «الولايات المتحدة ترغب في مستقبل لا تكون فيه الصين لاعباً اقتصادياً كبيراً فقط، بل ان تصبح مساهماً كبيراً في تحقيق الاستقرار الاقليمي والدولي ضمن استراتيجية «اميركية» تقوم على التواصل مع الصين بوصفها قوة صاعدة يمكن ان تساهم او تعيق موجات الحيوية الاقتصادية والتعاون والثقة التي بدأت تعم منطقة حوض المحيط الهادئ...»، على حين يؤكد كوهين ذلك، فاننا نلاحظ مقابل هذا الرأي الذي يمثل الاتجاه العام للسياسة الاميركية

تجاه الصين في السنوات الاخيرة، والمتسم بالرغبة في تخفيف حدة التوتر بين الطرفين، وبناء عناصر الثقة المتبادلة للتعاون، نلاحظ ثمة تخوفات استراتيجية اميركية من ان تشكل سياسة الولايات المتحدة الداعية لدمج الصين في المجتمع الدولي والتي تتمظهر في خطوات من قبيل تاييد اميركا انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة، وتجديد تطبيق بند «الدولة الاكثر بالرعاية» على الصين...

وهذه التخوفات تستند الى احتمال ان تشكل مثل هذه الخطوات وغيرها باباً لامكانية ان تتحول الصين الى درجة من القوة تنافس الولايات المتحدة منافسة حقيقية، خصوصاً وان كثيراً من عناصر تلك المنافسة متوافرة لدى الصين فالصين هي موطن اكبر سوق استهلاكية في العالم، اذ يقدر عدد مستهلكيها المحتملين بـ ١.٢ مليار نسمة، وهي اكثر الدول جذباً للرساميل الاجنبية بعد الولايات المتحدة.

وهي بعد اليابان، اغنى دولة من حيث الاحتياطات بالعملات الاجنبية.

الصين تتوافر على اكبر جيش في العالم (عدده ٣,٢ مليون شخص) وهي تملك ثالث اقوى ترسانة نووية على الساحة الدولية.

ومع الاقرار بوجود اختلالات جوهرية في البناء الاقتصادي والعسكري الصيني، علاوة على اختلاف درجات التطور السياسي والاقتصادي بين اقاليم الدولة الصينية، فإن ما يزيد من فاعلية الامكانيات الصينية السالفة الذكر، معطوفاً عليها ما شهده العام المنصرم من اتفاقات وتحالفات آسيوية كان محورها الصين بجانب الهند وروسيا وباكستان، ان - اليابان - عملاق آسيا الاقتصادي - اصبحت منذ نهاية الحرب الباردة أقل حيوية بالنسبة لاميركا كدرع مضاد للشيوعية في آسيا.

وعلى الرغم من الضغوط التي تواجهها

الميزانية الدفاعية الاميركية، فان البعض في واشنطن بحسب صحيفة «الفايننشال تايمز» يشعر انه قد حان الوقت بالنسبة لليابان كي تقدم مساهمة اكبر في ما يتعلق بالدفاع عن نفسها.

وهي مسالة وان كانت تقلق الصين، فربما تؤثر بقدر ما على النجاح الاقتصادي الباهر لليابان، خصوصاً وان احد العوامل المهمة في هذا النجاح كان نتيجة لعدم تحمل طوكيو اعباء دفاعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هذه المعطيات وغيرها الا تفرض علينا في العالم العربي الواجب التالي:

واجب قراءة المستقبل بطريقة مختلفة تحافظ على مصالحنا ومكتسباتنا؟

فمن الضروري فهم التحولات التي قد تجري على الساحة الدولية مستقبلاً، وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج والمتلقي السلبي، بل يتعين المشاركة في تشكيل تضاريس تلك التحولات كما نخرج منها باوسع قدر من الايجابيات والمكاسب وباقل حيز من الخسائر والسلبيات، فهل نفعل؟

---

* كاتب اردني.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٧/١٩٩٧

الاملاءات الأميركية وسمعة الديموقراطية

جميل مطر *

■ منذ حرب تحرير الكويت وتدمير العراق لم يحظ حدث او تطور باهتمام الاعلام الغربي مثل ما حظيت عودة هونغ كونغ الى الصين. واجد نفسي متفقاً مع كثيرين في الغرب يعتبرون ان الحدث يستحق الاهتمام، ولكني منبهر بحجم المبالغة في تصوير قلق الغرب الشديد على مستقبل الديموقراطية في هونغ كونغ. اعتقد ان هذا التهويل اساء ليس فقط الى السياسة الخارجية الاميركية، ولكن ايضاً الى سمعة الديموقراطية الغربية في كل اسيا وخارج اسيا. فقد كشفت هذه المبالغة في القلق عن تناقض شديد. إذ ان معظم المسؤولين الذين اعربوا عن خشيتهم على مستقبل الديموقراطية في هونغ كونغ لم يسمع العالم لهم صوتاً منددأ باسلوب الحكم الانكليزي المطبق في هونغ كونغ عندما لم يكن فيها ديموقراطية كثيرة او قليلة، ولا حرية صحافة واسعة او ضيقة. لذلك ساد الاقتناع بأنه ربما كان وراء القلق والحملة الاعلامية دافع آخر. ولم يذهب اصحاب هذا الراي بعيداً حين عبروا عن ان الولايات المتحدة قررت ان تضع للصين في هونغ كونغ قنبلة موقوتة، وتحتفظ هي بجهاز تشغيلها، اي تفجيرها، في الاوقات العصيبة او المناسبة. ولن تكون الاوقات العصيبة في العلاقات الصينية - الاميركية قليلة ولا قصيرة.

لن اجادل في اهمية الديموقراطية لعملية التحديث. فالتحديث بالديموقراطية اكثر رسوخاً واقوى متانة من التحديث بغيرها. ونوعية الحياة في ظل الديموقراطية افضل وارقى من نوعية الحياة في ظل اي نظام آخر. واستطيع ان افهم جانب النيات الطيبة او على الاقل جانب المبدأ لدى بعض دول الغرب في نشر الديموقراطية وحث الدول الاخرى على اعتناقها وممارستها. ولا ينكر الجيل الذي انتمي اليه حقيقة ان الايجابيات المتعددة التي حققتها الديموقراطية في كثير من دول الغرب كانت اهم الدوافع وراء انتعاش التيارات الليبرالية والديموقراطية في بعض دول العالم الثالث وشرق اوروبا بعد سقوط الشيوعية.

ولكن بعد حين حدثت انتكاسة ملحوظة في الاداء السياسي او توقف نمو التيارات الليبرالية في عدد من هذه الدول. حدثت الانتكاسة او التوقف رغم ان الجهود الغربية لدعم هذه التيارات تضاعفت، ورغم ان المؤسسات والمنظمات في مجال حقوق الانسان والديموقراطية والمجتمع المدني تعددت، وانضمت اليها شركات عائلية او خاصة مستفيدة من كرم التمويلات الاجنبية.

واعتقد ان لهذا الانحسار او التوقف في النمو اكثر من سبب او اكثر من مجموعة من الاسباب. تتعلق المجموعة الاولى من الاسباب بمجمل السلوكيات الاميركية في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان. اذ رغم الجهود الكبيرة والاموال الوفيرة التي تخصصها اجهزة متعددة في حكومة الولايات المتحدة لنشر ودعم الديموقراطية والتيارات الليبرالية وجماعات وشركات حقوق الانسان في كثير من دول العالم، الا ان كثيراً من التصرفات السياسية والاقتصادية الاميركية نجح في ان يمحو بعض - ان لم يكن اغلب - ثمار هذه الجهود والاموال. فقد بالغت الولايات المتحدة في الاهتمام بنشر ودعم الديموقراطية الى حد استخدام وسائل غير ديموقراطية. وفي كثير من الحالات استخدمت الولايات المتحدة اسلوب الاملاء. هنا تفرض الدولة الاعظم على الدولة الاضعف او الاقل مكانة او المحتاجة المعونة والحماية الاخذ بمبادئ ومنهاج الديموقراطية، ولا تترك الدولة الاعظم للدولة الاخرى حرية الاختيار، ولا حتى حرية الرفض فإما الالتزام بالنظام الديموقراطي او التعرض للعقاب، اي الخضوع لحصار دولي اقتصادي وسياسي مع احتمال المطاردة العسكرية.

كذلك، وفي شؤون دولية اخرى لا تلتزم الحكومة الاميركية الديموقراطية وهي اكبر مبشر بها بين دول الغرب. فهي لا تحترم قاعدة الاغلبية في اتخاذ القرارات ولا حرية التعبير في المنظمات الدولية. كما ان الكونغرس لا يتوقف عن مطالبة الحكومة الاميركية بفرض العقوبات على الدول التي تصوت ضد الاختيارات الاميركية في الامم المتحدة. وبسبب ذلك الموقف، ومواقف اخرى متعددة للسلطة التشريعية الاميركية، يجاهر بعض المفكرين الاوروبيين وفي العالم الثالث بان



الكونغرس الأميركي يكاد يكون قد اصبح اكثر المؤسسات التشريعية في العالم دكتاتورية، بمعنى انه اقرب الى أن يكون مؤسسة تخدم مبادئ شمولية منه كمؤسسة ترمز الى الديموقراطية في صورتها المثلى التي تبشر بها اميركا.

واظن ان كثيرين في العالم العربي يشكون في النيات الديموقراطية الاميركية عندما يراقبون مداولات الكونغرس وقراراته في شان الصراع العربي - الاسرائيلي، وتحديدا في شان القدس. هنا لا يوجد اعتبار او تقدير للرأي الاخر، اي لا يوجد اعتبار او تقدير للنصف الاخر من مفهوم الديموقراطية. بل اعرف عن ثقة ان عدداً غير قليل من قادة التيارات الليبرالية العربية هدات حماسته للديموقراطية -- على النمط الغربي - بسبب التناقض الصارخ في السياسات والمبادئ الاميركية عندما يتعلق الامر بالعرب عموماً والمسلمين اخيراً. اذ لفت انتباهي اكثر من مرة في الاونة الاخيرة الترحيب المتزايد من جانب قيادات التيارات الليبرالية العربية ليس فقط بالجهود والانجازات شديدة التواضع والتناقض التي حققتها بعض الحكومات العربية على طريق الديموقراطية وحرية التعبير ولكن ايضاً، وهذا تطور جديد، للذرائع التي تقدمها الحكومات تبريراً لتراجعها عن هذه الجهود عندما يحدث التراجع ولتجميد الانجازات عندما يتكرر تجميدها. اتصور ان هؤلاء يمرون في ازمة. فبسبب الضغوط الاميركية وسياسات الاملاء وتناقض المبادئ مع الممارسات، يشعر هذا القطاع من النخبة السياسية العربية ان الدفاع عن الديموقراطية اصبح يعني في نظر الشارع العربي الدفاع عن اميركا في وقت اصبح الدفاع عن سياسات اميركا يعني التفريط في كرامة الفرد العربي ووطنه وحقوق امته.

في مرحلة او اخرى كانت الديموقراطية بالنسبة لبعض افراد من النخبة العربية مجرد صرخة جديدة تستحق التقليد، ولبعض آخر كانت رمزاً لاحتجاج تاخر الاعلان عنه او اصبح ممكناً التعبير عنه، ولبعض ثالث كانت لازمة من لوازم التخلص من طبقة احتكرت السلطة لمدة اطول مما يجب وآن أوان تغييرها. وبعض رابع كانت الديموقراطية بالنسبة اليه سلاحاً ضد قوة الدولة، لانه اذا اراد ان يخرب في ثروة الدولة او يهربها فالافضل ان تكون رقابة الدولة اضعف، وتكون قبضتها رخوة. وبعض خامس اعتبر الديموقراطية مرادفاً حتمياً وضرورياً لحماية كل الوسائط الغربية الوافدة في موجة الاستهلاك، او انها المطرقة الاقوى لضرب القيم والثقافات الوطنية، هذا البعض او ذاك هو بلا شك من عشوائيات الديموقراطية، يظهر حيث وحين يجب الا يظهر. لان وجوده اساءة لصورة الديموقراطية ومعرقل لانتشارها ورهينة في ايدي خصومها واساءة اشد للمؤمنين حقيقة باهمية الديموقراطية لتحديث المجتمع وفرز طبقاته وتحسين ادائه وتطوير قدراته على الخلق والابداع. ولكن للاسف زادت عشوائيات الديموقراطية الى حد انها صارت تشكل الصورة الوحيدة للديموقراطية كما تعرفها وتمارسها في الاونة الاخيرة معظم دول افريقيا والشرق الاوسط وشرق اوروبا واميركا اللاتينية. في الوقت نفسه صار تداول السلطة والتعددية السياسية والحرية الحقيقية للتعبير مجرد هوامش لهذه الصورة. وهو الوضع الذي يدعم حجة قادة في جنوب شرقي آسيا مثل لي كوان يو وسوهارتو القائلة بان الديموقراطية الغربية ليست بالضرورة الحل الوحيد للمشكلة السياسية - إن وجدت مشكلة سياسية - في آسيا.

مفهوم ان تتذمر الحكومات من الضغوط والإملاءات الاميركية لتطبيق الديموقراطية، اما ان يتذمر الراي العام فهذا جديد ويبدو للوهلة الاولى صعباً على الفهم. ولكن اذا تعددت المؤشرات الى ان الديموقراطية صارت بالنسبة الى السياسة الخارجية الاميركية لا تزيد كثيراً عن كونها سوطاً لردع الدول او لإجبارها على انتهاج سياسات متوافقة مع السياسة الاميركية، واذا اكتشف الناس انهم زرعوا للديموقراطية انياباً اكثر حدة واشد فتكاً بحقوق الشعوب وكرامة الدول من انياب الدكتاتورية، واذا كان ثمن التمتع بهامش ضئيل من الديموقراطية هو التعطل عن العمل وتفاقم الفقر والجوع، واذا كان هذا الهامش الضئيل ياتي ضمن حزمة قيم وسلع وسلوكيات ونخبة مختارة تبدو هي الاخرى مفروضة فرضاً ومملاة إملاء، حينئذ يصبح تذمر الناس مفهوماً.

---

* كاتب وخبير سياسي مصري.



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٩٩٧

كلمة اليوم

تفسير جديد... للنظام العالمى الجديد

النظام العالمى الجديد هو تعبير.. صدرته للعالم الولايات المتحدة الامريكية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وربما كانت امريكا تقصد بهذا التعبير انها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وهذا صحيح.. انها الدولة الاعظم فى المجال العسكرى، والاقتصادى، والتطور العلمى المذهل. ولكن هذا التعبير اخذ تفسيرا اخر.. نظام عالمى جديد قائم على الحرية وحقوق الانسان، وحق الشعوب فى التعبير عن نفسها. ولم يعد النظام العالمى الجديد حسب التفسير الامريكى الذى يعنى القوة بما تحمله القوة من تبعية، والسير فى فلك الدولة العظمى الوحيدة والا بما يفسر العالم.. رغبة الدنيا ان تكون مع الحق. وهذا ما يؤكده العالم من خلال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التى اتخذتها فيما يشبه الاجماع على ادانة سياسة اسرائيل الاستيطانية، وهذه القرارات لم توافق عليها امريكا.. اكثر من ذلك ان السفير الامريكى فى الامم المتحدة عبر عن رفض بلاده بلغة متعالية، تقترب من هجوم امريكا على الدول التى ايدت القرارات وعدد هذه الدول ١٣١ دولة من مجموع عدد الدول فى الامم المتحدة، وامتناع احدى عشرة دولة عن التصويت. وهذه هى المرة الثالثة فى خلال اقل من شهرين ان يدين المجتمع الدولى السياسة الاسرائيلية ضد رغبة امريكا، وضد ارادتها. وان كانت قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ليست ملزمة. والقرارات الملزمة فقط هى الصادرة من مجلس الامن. ولكن مجرد عدم الموافقة الذى يعنى الرفض والادانة لسياسة اسرائيل ومن يساندها. وهذا هو المعنى الحقيقى للنظام العالمى الجديد.. الا تسير دول فى ركب دول اخرى اكبر قوة.....

حتى لو اصبحت قوتها هى اعظم قوة فى العالم. الامر الذى يجعل السفير الامريكى فى الامم المتحدة، يعلن عدم موافقته على قرارات الامم المتحدة بغضب شديد من الدول التى وافقت على قرارات شديدة الاهمية، ومنها قرار يقترب من مطالبة العالم بمقاطعة اسرائيل اقتصاديا، والطعن فى عضويتها للامم المتحدة وذلك من خلال مطالبة اسرائيل بالاعلان عن السلع التى تقوم اسرائيل بانتاجها وتصنيعها فى القدس، خصوصا ان القرار السابق على ذلك هو القرار الذى يطالب اسرائيل بالحظر وعدم انتاج وتصنيع منتجات فى مدينة القدس والاراضى العربية المحتلة.

وقد اعربت الدول عن ارتياحها لصدور هذه القرارات مما جعل مندوب فلسطين الدكتور ناصر القدوة يعلن عن سعادة شعب فلسطين بهذه القرارات، التى تحمل فى معناها. انه لا توجد دولة فى العالم فوق القانون!

ولا احد يستطيع ان ينكر دور مصر الفاعل والرئيسى والذى يكاد يكون الوحيد فى عقد هذه الدورة للجمعية العامة. وبيان الدكتور نبيل العربى سفير مصر لدى المنظمة الدولية. ورئيس المجموعة العربية لهذه الدورة. مما كان لهذه القرارات صداها العالمى. ومن هذه القرارات فرض الحظر على سلع تصنع او تنتج فى المستوطنات الاسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة، ومنها القدس، والوقف الفورى للعمل فى مستوطنة جبل ابوغنيم التى فجرت الازمة واعمال العنف.

كما ان تعبير النظام العالمى الجديد الذى يعنى القوة الوحيدة فى العام.. فقد معناه فى ظل ظهور قوى اخرى. ويتوقع المراقبون ان تكون الصين هى الدولة الاقوى فى العالم خلال القرن الواحد والعشرين بريطانيا اشارت الى ذلك بطريقة خفية وغامضة وبعض الدول ايضا خلال احتفال تسليم بريطانيا جزيرة هونج كونج الى الصين. كذلك ظهور التكتل الاوربى المتمثل فى دول الاتحاد الاوربى فهذا الاتحاد ربما كان اقوى من امريكا فى جميع المجالات، وامريكا تدرك ذلك ولذلك تحاول توسيع حلف الاطلسى، والاتجاه بالحلف شرقا وذلك للحد من نفوذ الاتحاد الاوربى الذى ترى امريكا ان هذا الاتحاد ربما يكون ضد امريكا فى المستقبل. خصوصا ان اوربا لم تعد فى حاجة الى امريكا مثل حاجتها عقب الحرب العالمية الثانية وقد تمثل ذلك فى مشروع مارشال الذى انعش اوربا اقتصاديا بعد الحرب ومرة اخرى ان امريكا تعى ذلك جيدا.. ولكنها لا تعلن ذلك.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٧/١٩

الاحادية القطبية

عبدالسلام بنعبدالعالي *

■ لم يبدأ رجال السياسة يتحدثون عن «الأحادية القطبية للعالم» إلا بعد سقوط جدار برلين، مشيرين بذلك إلى ان العالم لم يعد بيد قطبين متعارضين، أو تحت رحمة معسكرين متواجهين، وانما غدا واحدي القطب، احادي المركز.

فحتى وقت قريب كانت رحى السياسة تدور حول محورين، ورحى الايديولوجية تتوزع الى مذهبين، ورحى الاستراتيجية بين معسكرين، الا ان هذه الثنائية الظاهرية لم تكن لتُخفي عن بعض المفكرين أحادية أكثر عمقاً. وذلك بالضبط هو شأن الفيلسوف الالماني هايدغر. ففي دروس كان ألقاها سنة ١٩٣٥ نبه هايدغر الى ما تخفيه النزاعات الظاهرية التي يعرفها العالم المعاصر من وحدة عميقة. يقول: «ان روسيا واميركا، من وجهة نظر ميتافيزيقية، هما معاً الشيء نفسه».

صحيح ان التجليات الجيو - سياسية لهذا الشيء نفسه كان يطبعها التعارض، بل التناقض والصراع الحاد، إلا ان السمات العميقة والخصائص التي تميز كلا «المعسكرين» تظل هي هي: «إنه المسعر المجهول نفسه للتقنية الكاسحة، ولتنظيم الانسان وترويضه». وهذا في وقت غدا فيه أصغر ركن من الكرة الارضية، وكيفما كان وانى كان، لا فارق في ذلك بين معسكر وآخر، ولا بين شمال وجنوب او شرق وغرب «خاضعاً لسيطرة التقنية وقابلا للاستغلال الاقتصادي، كما اضحت كل فرصة في اي مكان واي زمان واية لحظة شئنا، في متناولنا في الوقت الذي نشاء». فلا تفاضل بين الأمكنة، ولا اختلاف بين المواقع ولا تمايز بين الدول، ولا تباين بين الاحداث «إذ يمكننا ان نعيش في الوقت ذاته محاولة اغتيال سياسي في فرنسا وحفلاً سمفونيا في طوكيو».

بل لا تفاضل بين البشر، او قل انه تفاضل لم يعد ينبني على أساس «حيث غدا الملاكم اعظم رجل يمثل شعبه، كما غدا تجميع الجماهير بالملايين انتصاراً وظفراً».

هذه التسوية بين البشر والأزمنة والأمكنة تنفي تعدد المراكز وتنوع الاقطاب، ولكن ليس بتغليب كفة على أخرى، واسناد التمثيلية القطبية لمركز دون آخر، وانما برفعها الى مستوى آخر يبدو معه كل قطب، مهما كان، مفعولاً لشيء آخر يتجاوز الجغرافية والاستراتيجية والسياسة ليعلو الى مستوى الوجود التاريخي الأصيل.

ان ما زال وارتفع ليس هو الثنائية وانما القطبية ذاتها وحينئذ لن يغدو القطب الوحيد المتحكم في العالم بلداً بعينه او معسكراً بذاته، وانما قدراً تاريخياً يكتسح العالم برمته، ويشكل ميتافيزيقيا العالم المعاصر. ذاك القطب الاعظم هو التقنية ذاتها.

---

* كاتب وجامعي مغربي.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / ٧ / ١٩٩٧

نحو استراتيجية عربية موحدة ١

المستقبل العربى وتداعيات النظام العالمى الجديد

طه المجدوب

ليس ثمة خلاف حول أن ما حدث من تغيرات جذرية على الصعيد العالمى منذ انعقاد قمة «مالطا» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٨٩..والتى تم بناء عليها انهاء الحرب الباردة والاعتراف بسقوط منظومة المعسكر الشرقى وانهيار حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفيتى وزواله ككيان دولى وقوة عظمى تشارك الولايات المتحدة فى توجيه النظام العالمى.. هذه التغيرات مثلت إنقلابا كاملا فى الأوضاع الدولية.. بينما مثلت أحداث أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات على الصعيد الدولى والصعيد الاقليمى الشرق أوسطى والعربى القومى.. تغييرا جوهريا فى شكل الأوضاع بمنطقة الشرق الأوسط، وفى طبيعة العلاقات العربية - العربية.

شكلت هذه التحولات الدولية الإقليمية مرحلة جديدة للانتقال عالميا إلى نظام جديد، يختلف فى الأسس التى يقوم عليها باختلاف هذه المعطيات الجديدة.

وإذا كان الكثير من دول العالم، قد وفر لنفسه فى هذه المرحلة الجددة الضمانات الكافية لأمنه ومصالحه فى إطار من التكتلات الاقتصادية والتحالفات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية الاقليمية والدولية.. بل إن العالم كله يتجه نحو ما عرف بـ «العولمة» التى اصبحت تمثل فى الوقت الراهن توجها دوليا بارزا.. وخاصية حيوية من خواص تحقيق البناء والمنافع المتبادلة والمصالح المشتركة بين الشعوب.. فمن الاحرى والأولى أن تسعى الأقطار العربية عن إدراك واع لما يحيط بها من بيئة دولة واقليمية معقدة.. بكل الجدية إلى تحقيق أقصى استفادة جماعية لكل ما تمتلكه من عناصر التكامل.. ومقومات التقارب القومى الفعال فى إطار صيغة مناسبة تحقق الضمانات الكافية لأمنها القومى ومصالحها الحيوية.. فى إطار واضح ومحدد من التكامل الاستراتيجى القومى الذى يجمع كل عناصر «القوة الشاملة»، ويعمل على تعزيزها وتنميتها فى النطاق الجماعى.. ويضمن مستقبلا افضل للشعوب العربية وحماية اكثر كفاءة لأمنها ومصالحها.

وبالقاء نظرة أولية على المرحلة الانتقالية الجارية سوف نجد أنها تتميز بعدة سمات أساسية لعل أبرزها الاعتماد على نظام عالمى أحادى القطبية بعد زوال الدور السوفيتى فى التأثير على الأحداث وصناعة الاستراتيجيات العالمية.. لتجد الولايات المتحدة نفسها وقد انفردت بصفة «القطب الأعظم»، فتندفع بكل ثقلها نحو التأثير على الأحداث العالمية والاقليمية وصنعها.. بينما انتشرت فى نفس الوقت نفسه ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتنامت كثيرا إلى ان أصبحت تمثل سمة أساسية أخرى من سمات النظام الراهن.. تفرض تاثيراتها المهمة على الأوضاع العالمية، نتيجة لتفاعلاتها المختلفة فى مجال العلاقات الدولية.

واكب هذه التحولات الجوهرية طفرة عالمية تكنولوجية هائلة يعبر عنها بالثورة الثالثة.. فى مختلف ميادين العلم والمعرفة والمعلومات، الأمر الذى عمق من الفجوة السياسية والاقتصادية الواقعة بين الشمال والجنوب.. وأدى إلى تكريس التناقض القائم بينهما، واتساع نطاقه بشكل حرم دول الجنوب من هامش المناورة المحدود ، التى كانت تتمتع به فى السابق.. ولعل الأمر اللافت للنظر الميل الواضح للنظام الجديد نحو الانتقائية.. أو ما يطلق عليه «إزدواجية المعايير» فى التعامل



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : / ٦ / ١٩٩٧

ع الدول فى شتى المجالات بل وفى ابرزها وأكثرها احتجاجا للعدل والمساواة.. وهو مجال تطبيق مبادىء واحكام القانون الدولى والشرعية الدولية.. واصبح الكيل بمكيالين سمة أساسية من سمات التعاملات الدولية المعاصرة مع دول الجنوب، وفى مقدمتها الدول العربية.. التى يتعرض العديد منها لسياسات الحصار والمقاطعة الاقتصادية بل لسياسات التجويع واستخدام القوة العسكرية، وانتهاك السيادة.. بينما تحظى دول أخرى - تضرب بالقانون والشرعية عرض الحائط - بالدعم المطلق وبلا حدود فى تحد سافر غير مسبوق. فرغم الجرائم التى ترتكبها هذه الدول ضد الشعوب، فلا توقع عليها أى عقوبات أو تطبق عليها احكام القانون الدولى.. وإسرائيل على رأس هذه الدول والتى تحظى سياستها العدوانية بدعم القطب الأعظم.

لابد للعرب أن يعوا هذه الأبعاد ويدركوا قبل أن يرسموا خطواتهم للتعامل مع النظام العالمى الجديد.. إنه نظام انتقالى لم يتخذ بعد شكله النهائى.. وتبعا لذلك فليس صحيحا أنه سيستمر نظاما احادى القطبية.. وأن زعامة الولايات المتحدة سوف تبقى هى الزعامة الأبدية.. وبالتالى فليس هناك أى مبرر للاستسلام لمثل هذا الاحتمال أو بناء السياسات المستقبلية على أساسه.

لقد أكدت الدراسات والبحوث العديدة المتعلقة باستشراف مستقبل العلاقات الدولية.. أن التحولات والمتغيرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة.. السريعة الايقاع فى سبيلها لابراز عدة اقطاب عالمية، سوف تشارك مستقبلا فى التربع على عرش النظام العالمى القادم.. وهى تتضمن أوروبا الموحدة واليابان والصين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

الوضع العربى

والمأزق التاريخى

إذا كان هدفنا هو البحث عن معالم جديدة لاستراتيجية عربية موحدة.. وايجاد الآليات المناسبة لتحقيق التعاون القومى والاقليمى والدولى.. هذا التعاون الذى أصبح بكل مستوياته يمثل أزمة حقيقية للعرب لابد من التصدى لها. هنا لابد من وقفة موضوعية يتم خلالها تشخيص الوضع العربى الراهن وتحديد سماته.. كأساس ضرورى للبحث عن الوسائل والآليات المناسبة.

ويمكن تلخيص هذا الوضع بجوانبه المختلفة.. بأنه يعانى من تراجعه فى التوجه القومى، واندفاعا فى التوجه القطرى، رغم أن كليهما لا غنى له عن الآخر.. وانفصالهما يجلب لهما ضررا بالغا.. لقد أدى هذا الاندفاع إلى تفاقم حالة التفتت والتشرذم بين الدول العربية. ووصول النزاعات العربية حد القطيعة.. وبالتالى تصدع التضامن العربى. ورغم ذلك لم تنجح الدولة القطرية فى تحقيق اهدافها الذاتية وبرامجها المستقلة.. وكانت النتيجة الوحيدة هى اجهاض محاولات الاندماج الاقتصادى العربى.. وحدوث انكشاف خطير لأمن الوطن العربى، وتعرية مقوماته واستباحة أرضه وقيمه ومقدساته، وتطاول دول الجوار غير العربية عليه، وهى إسرائيل وتركيا وإيران. فضلا عن تعرض النظام العربى الاقليمى إلى اختراقات دولية اظهرته بمظهر العاجز عن حماية نفسه ومصالحه والسماح للوجود العسكرى الأجنبى - فى بعض الدول العربية، وفى مياهها الاقليمية - القيام بمهام هذه الحماية، وبالتالى إزدياد النفوذ السياسى والدبلوماسى، فضلا عن العسكرى والاقتصادى للقوى التى يمثلها هذا الوجود.

والأمر المثير للتساؤل والحيرة، هو كيفية خروج العرب من هذا المأزق التاريخى حتى يمكنهم التعامل بكفاءة مع النظام العالمى الجديد، ومع ما يتضمنه من نظم اقليمية وما يواجهونه من تحديات على المستويين الدولى والاقليمى، ودعم قدرات النظام على مواجهة المرحلة التاريخية التى يواجهها العالم كله.

ولاشك فى أن حالة الاستسلام والجمود التى يعانى منها الوطن العربى فى المرحلة الراهنة كنظام اقليمى.. تعود إلى افتقاره للرؤية المستقبلية الواضحة، وغياب أى مبادرات جماعية لوضع استراتيجية محددة المعالم والأهداف.. للتعامل مع النظام العالمى الجديد بتطوراته المحتملة وبطريقة تتسق مع المعطيات الجديدة للموقف العالمى والاقليمى.. وتتخلص من الأساليب التى كانت سائدة خلال فترة الاستقطاب، وتناقضات الحرب الباردة بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت. وتتناول كل المعطيات والظروف القومية والاقليمية والدولية، وتحدد الأساليب المناسبة للتعامل مع هذه المعطيات والظروف.

النظام العربى

وعناصر القوة الشاملة

ليس هناك شك فى أن الوطن العربى بموقعه الجيو استراتيجى ووضعه الاقتصادى والأمنى، لابد أن يكون لدوره المستقبلى أهمية فائقة فى النظام العالمى الجديد أيا كان



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

تشكله وطبيعته، وذلك بفضل الثوابت القادرة على تكريس هذا الدور لعدة عقود قادمة ليس فقط بحكم الموقع المتميز فحسب، ولكن كذلك بسبب ثرواته المعدنية والطبيعية الهائلة، وفى مقدمتها البترول الذى يمثل عصب الاقتصاد العالمى.. يضاف لذلك كله العراقة التاريخية والتراث الحضارى الكبير.

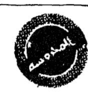
ان كل مقومات القوة الشاملة الفاعلة متوافرة لدى العرب، وكل ما ينقصهم هو تطوير

بعض التنظيمات الداخلية الخاصة بالحياة السياسية العربية، ومؤسسات المجتمعات المدنية وكذا السياسات الخارجية.. حتى تتكيف مع التطورات العالمية.. وتمكنهم من الانتقال السلس فى علاقاتهم الدولية من الجمود الحالى إلى قدرة عالية على التفاعل الاقتصادى والتكنولوجى، من خلال علاقات دولية متوازنة مع القوى الخارجية الصاعدة خاصة الاتحاد الأوروبى والصين واليابان والنمور الآسيوية.

إن التعامل العربى الناجح مع النظام العالمى الجديد لن يتحقق تلقائيا ، بل يتطلب جهدا عربيا مخلصا وعملا قوميا جادا، يتم بالسرعة الواجبة والكفاءة العالية ، يضم مجمل القدرات العربية الجماعية.. بذلك يمكن للعرب أن يمارسوا دورهم بحضور وفاعلية.. بعد أن يتخلصوا من حالة الضعف الحالية ويقضوا على مسببات التشرذم، وكل ما يفرق كلمتهم ويشتت قدراتهم.

قد يبدو الحديث عن القدرات العربية الجماعية، وإمكان تجميعها وحشدها وتنظيمها وتوجيهها نحو هدف قومى واحد حديثا قديما ومكررا .. أو انه ضرب من الأمنيات الطيبة التى لا يمكن أن تتحقق. ولكن الظروف والتطورات الجارية والمقومات المتوافرة والدلائل المتصاعدة لتفتح الادراك

العربى والوعى بطبيعة الظروف والتحديات التى نواجهها.. جعلت لهذا الحديث اهمية الكبرى، حيث مثل هذا الفكر لم يعد ترفا أو خروجا عن الواقع، لأنه أصبح أمرا ضروريا وحتميا للخروج من المازق التاريخى العربى الراهن.. اليوم أصبح الوضع يتطلب العمل الفورى على وقف حالة التفتت والتشرذم العربية.. والرجوع إلى التضامن العربى كسبيل وحيد لعودة القوة والاحترام والفاعلية السياسية والاقتصادية إلى كيان الأمة حتى يمكنها الإسهام المباشر والقوى فى تطوير الحضارة العالمية، وفى رسم الخريطة السياسية الدولة الجديدة.



المصدر : الخرطـــوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٧/ ١٩٩٧

القوى الجديدة في النظام العالمي الجديد

المراكز والمنظمات غير الحكومية هي التي ترتقي بالمجتمع السوداني لمواكبة المدنية والتحضر!

من التنظيمات الأهلية تبدأ صناعة السياسة الرسمية للدولة!

مشكلات التنمية والبيئة تنتظر الجهد السوداني الشعبي العاجل

المنظمات السودانية غير الحكومية يجب ألا تظل بعيدة عن مسرح الأحداث

لفت انتباهي لقاء في الاذاعة البريطانية مع احدى السيدات الموريتانيات وتدعى خديجة بنت عمر حول تجربتها الرائدة حول استفادة الشعب الموريتاني من ثروته السمكية بعد ان كان محروما منها فمن خلال انشائها لمنظمة غير حكومية كان الهدف منها في البداية ارشاد الصيادين على كيفية حفظ الاسماك وتجفيفها بغرض توصيلها لبقية

المدونة
المصدر : الخرطوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

اجزاء البلاد فتوسعت الفكرة واقبل الصيادون عليها ومن خلال الدعم الخارجي من قبل المنظمات الدولية تم انشاء العديد من المصانع لحفظ الاسماك وتجفيفها وتمكنت هذه السيده بفكرتها التى بدأت بسيطة ان تستوعب عددا كبيرا من العمالة.

هذه التجربة اردت ذكرها فى البداية لانها تؤكد اطروحتى التى سوف اذكرها لاحقاً. عند اعدادى لمشروع رسالة الماجستير كانت تنازعنى فكرتان جديرتان بالبحث والدراسة الا وهما المنظمات غير الحكومية وتنامى دورها فى النظام العالمى الجديد والعنف السياسى فى السودان فى الفترة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٧م لكننى وجدت ان موضوع المنظمات غير الحكومية هو الاجدر بالدراسة لان به الحل الامثل لاخراج السودان من الكارثة التى المت به فالقضية ليست قضية ابراز تعنت وتسلط قهر حكومة البشير/ الترابى للشعب السودانى فهذا الموضوع طرح فى كل المحافل الدولية كما ان القضية لاتعنى كيفية اسقاط حكومة البشير فهذه الحكومة عاجلاً أم آجلاً سوف تسقط لكن القضية هى كيفية تاهيل المجتمع السودانى والدخول به فى المجتمع المدنى بكل ابعاده لكى يستوعب الديموقراطية المقبلة بوعى وإدراك تام ولكى نجنبه السلسلة المتوالية من ديموقراطية تعقبها ديكتاتورية الخ..

كثيراً ما يتحدث المحللون السياسيون وحتى الدارسون عن النظام العالمى الجديد والتغير العالمى الذى حدث وقد اختلفت تسميات المرحلة الجديدة فهناك من يسميها بمرحلة الاحادية القطبية وآخرون يقولون انها مرحلة تعدد القوى وآخرون ينعتونها بمرحلة الثورة الصناعية الثالثة او عالم المعلومات والكمبيوتر ولكنى اضيف بانها مرحلة تنامى قوة التنظيمات غير الحكومية لارتباطها بالتنمية والوعى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والبيئ والتربوى.

لكن هناك من يخالفنى الراى بقوله بان هذه التنظيمات وان وجدت فى العالم الثالث سوف تكون اداة تحكم استعمارية جديدة من قبل الغرب والولايات المتحدة الامريكية على الخصوص لكننى ارى خلاف ذلك فمن حق الانسان العربى والافريقى ان لايغير نظرته الى نفسه وماهيته وكيانه الخاص لكن عليه الا يدفن نفسه فى الرمل ويتناسى وجود النظام العالمى الجديد علينا الا نكون مسرحاً لاحداث هذا النظام بل مشاركين فيه بصورة فعالة من خلال تسخيرنا لآليات هذا النظام لمصلحتنا ومصلحة شعوبنا وعلى الخصوص آلية المنظمات غير الحكومية. واذا كنت قد تطرقت للنظام العالمى الجديد فليس ذلك من قبيل الاعجاب او الدعاية والترويج له لكن لكى اضع يدى



المصدر : الخرطوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٧/

بقلم: ثريا محمد عبداللطيف

على حقيقة الامر ومحاولة ايجاد حل للتعامل مع النظام بنفس الياته واهمها على الاطلاق التنظيمات غير الحكومية فهذه المبادرات الشعبية تتخذ اشكالاً عديدة حرة ومتنوعة ولابد من افساح المجال لها للدخول بالشعوب الى المجتمع المدنى فهذا التعبير يتردد كثيراً فى هذا الايام حتى بدا وكانه موضة من الموضات وهو يعكس الاحساس بان الاعتماد على السلطة والتنظيمات الادراية الرسمية وحدها قاصر عن تلبية مصالح واحتياجات الناس فالمجتمع المدنى يمثل ملايين الرجال والنساء الذين لا ينتمون الى اى تنظيم حكومى سياسى ولكنهم يشكلون قطاعاً واسعاً من المواطنين القادرين على المساهمة والعطاء.

دور التنظيمات غير الحكومية فى الاطار الاقليمى:-

١- دورها فى تغيير نظرة الغرب للشعوب الاسلامية:-

ان معظم اهتمام الغرب مركز فى الاساس على ان العرب والمسلمين عموماً هم مصدر القلق والتوتر ومصدر التعصب الدينى والتطرف القومى والارهاب المسلح ضد كل ماهو غربى متقدم مصدر الحرب والدمار ضد اسرائيل مصدر التخلف والقهر. اننا كشعوب اسلامية مطالبين بتغيير صورتنا المشوهة المرسومة فى اذهان الغربيين ونحن هنا مطالبون بانشاء مراكز دراسات تهتم بابراز جانب السماحة فى الاسلام وترجمة بحوثها وكتبها لكل اللغات العالمية كما اننا مطالبون بالانتقال بالمنظمات من مجرد العمل على حفظ السلام الى واجب بناء السلام نفسه بمعالجة المشاكل التى تهدد استقراره.

٢- دورها فى تحقيق الوحدة بين الشعوب:-

نحن كعرب او افارقة حينما تمر بنا ازمة ما تهدد مصالحنا غالبا ما نلجأ الى محاولات الوحدة وضم الصفوف لمواجهة العدو وكثيراً ما تفشل هذه المحاولات لانها تاتى من فوق [من قبل الحكومات] لكن اذا تنبهنا لدور التنظيمات غير الحكومية فى التقارب بين الشعوب ثقافيا وفكريا واقتصاديا سوف نحقق الوحدة المنشودة فى احسن صورها. كيف نطالب بوحدة عربية وحجم معدلات التجارة بين الدول العربية ٧٪ فقط بينما تجارتها مع الغرب وامريكا ٩٢٪ فنحن مطالبون بخلق مؤسسات وبنى اقتصادية غير حكومية لتحقيق الوحدة فالحكام فى دول العالم الثالث لم يفطنوا الى ان الاولوية للاقتصاد على السياسة ولقد آن الاوان على الشعوب ان تنظر للسياسة على انها مشاركة



المصدر : الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٧/ ١٩٩٧

وسياسة للمجتمع وليست لسلطة فوقية فتجربة التنظيمات الحكومية اثبتت فشلها فى تحقيق الوحدة. واذا اردنا تعميم نتائج الخطوات الوحدوية وتعبئة الراى العام لتاييدها ودعمها فالمنظمات غير الحكومية يمكنها ان تقوم بذلك عن طريق المنظمات الجماهيرية واللجان بين الشعوب.

دور التنظيمات غير الحكومية فى الاطار الوطنى:-

١- دورها فى مراقبة وتحقيق حقوق الانسان :-

ان دور هذه المنظمات بدأ يتزايد وصارت الدولة القومية حتى فى دول الجنوب تخشى تقاريرها الدورية عن حالة مواطنيها وطرق تعاملها ولكنى اطالب القائمين عليها بضرورة توظيفهم للثورة التكنولوجية فى مجال المعلومات والاتصالات وتوسيع دائرة نشاطها الى الهيئات التشريعية والقوى الضاغطة فى النظم السياسية كما اطالبهم بتقصى الحقائق ودقة المعلومات وعدم الاعتماد على المراسلين الاجانب وضرورة اقامة منظمات فى مواقع الاحداث فحسب علمى ان كل المنظمات المعنية بحقوق الانسان فى الجنوب لجنبية بينما المنظمات السودانية بعيدة كل البعد عن مسرح الاحداث.

٢- دور المنظمات غير الحكومية فى صنع السياسة الرسمية للدولة:-

لقد اصبح لمراكز الدراسات والمؤسسات الفكرية دور هام فى المجتمعات المدنية وارى ان فى المستقبل سيكون لها دور حتى فى صنع السياسة الرسمية فمراكز واشنطن مثلاً تقع بين دائرتين الدائرة الاكاديمية ويتمثل فى دورها كجامعة والدائرة التنفيذية كالمنصب السياسي فاعمدتها اما رسميون سابقون او فى طريقهم الى المناصب السياسية القيادية وهذه المراكز تقاريرها غير ملزمة للحكومة بصفة رسمية لكن لا يمكن تجاهلها من قبل الحكومة الامريكية. اننى اناشد الاكاديميين السودانيين الموجودين فى كل انحاء العالم بالاسراع فى انشاء مثل هذه المراكز لان الناس وليس الحكومات هم المحرك الرئيسى لاحداث العالم فمن باب اولى ان يكونوا هم صانعى القرارات السياسية وليست الحكومات.

٣- دور المنظمات غير الحكومية فى حل مشكلة المذاهب العرقية والاقليات:-

دائماً ما تعمل الدول العظمى على استغلال الفئات المختلفة لبث مبادئها وفرض نظمها حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادئ خاصة وان مستوى التعليم المنخفض ونقص الوعى الثقافى يجعلها غير قادرة لاختيار الانسب لها فوجود مثل هذه التنظيمات الشعبية ضرورى لبث الروح الوطنية وتعميق الانتماء للوطن والشعور بقدسية التراب الوطنى.

٤- دور التنظيمات غير الحكومية فى تطوير التعليم:

تطوير التعليم بما يتماشى مع خطط التنمية والتقدم التكنلوجى العالمى فنحن الآن نعيش فى عصر التكنولوجيا والمعلومات والتى تعتمد على نظم الاتصالات الحديثة عبر



الاقمار الصناعية ولكى تحدث تنمية شاملة لابد من بناء قاعدة معلومات وبيانات دقيقة تمكننا من الحصول على المعلومة المطلوبة فى الوقت المناسب كذلك توفير الكفاءة المناسبة القادرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة كل ذلك سيكون للمنظمات ومراكز الدراسات اليد الكبرى فيه.

٥- دور التنظيمات غير الحكومية فى التنشئة السياسية:
عن طريق المراكز المتخصصة بتوعية الجماهير بالديموقراطية سواء عن طريق المحاضرات والندوات والابحاث والدراسات العلمية سوف نخلق جيلا يمتلك الوعى بالديموقراطية وكيفية المشاركة السياسية لخلق جيل مؤهل سياسياً يدرك معنى الديموقراطية والانتخاب ويدرك مدى علاقته بمرشحه هل هى علاقة حزبية بحتة ام هى علاقة ناخب بمرشحه الاثنان يدركان حالهما وما عليهما تجاه بعضهما البعض وتجاه مجتمعهما وهذا ما سوف تغرسه التنظيمات الشعبية فى نفوس الجماهير.

التنظيمات والبيئة السودانية

٦- دور التنظيمات فى الدفاع عن البيئة وحمايتها:-
هذه اللجان والهيئات وان تطورت ونمت فى أوروبا فى شكل احزاب واعضاء بالهيئات البرلمانية او فى شكل منظمات تابعة لمنظمات دولية ام الا انها امتدت الى دول الجنوب سواء فى الحياة السياسية او الاكاديمية ولابد من وجود مثل هذه التنظيمات فى بيئة تعج بالتلوث كالبيئة السودانية ولو ان للبيئة اصواتا لسمعنا صرخات وانين الغابات التى تقتلع وتحرق وانين المياه التى تلوث وتهدر لسمعنا حشرجة الهواء الذى يختنق بالغازات والرصاص فكل اشكال تلوث البيئة موجودة فى السودان فهناك التلوث الناتج عن الظواهر الطبيعية مثل التصحر والجفاف والرمال المتحركة والغبار الطائر والمشكلات البيئية الناتجة عن الزيادة السكانية فى مقابل الموارد الطبيعية وتقليص المساحات الخضراء والمشكلات البيئية الناتجة عن التلوث الكيميائى فى الزراعة والمواد الغذائية الخ فالتوعية والارشاد ووضع البحوث والدراسات للكشف العلمى عن تدهور البيئة وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات البئية المختلفة هى مهمة هذه التنظيمات لان خطورة البيئة تكمن فى ارتباطها بقضايا التنمية.

٧- دور التنظيمات فى محاربة العادات السودانية الضارة:-
كعادة ختان الاناث والمغالاة فى المهر والاسراف فى الزواج يمكن للتنظيمات النسوية على الخصوص ابراز خطورة هذه العادات وتوعية الجماهير وارشادها.

وهذه دعوة منى كباحثة سياسية لكل سودانى حادب على مصلحة الوطن ان يكرس كل طاقاته الفكرية والاكاديمية والمادية.

لانشاء منظمات غير حكومية ترتقى بالمجتمع السودانى لمواكبة ركب المدنية والتحضر وعلى الساسة والاكاديميين ان يدركوا بعمق ما يحدث للشعب السودانى ويتفاعلوا معه ويحشدوا طاقاتهم قبل ان يجرفنا الطوفان ونصبح اشلاء امة تعيش على هامش التاريخ.



نفوذ «اللوبى» الأمريكى.. هل تجاوز المسموح به؟

جماعات الضغط تشكل السياسة الخارجية الأمريكية.. وجماعات المصالح تعبر عن أصحابها

هذه الظاهرة لم يسبق أن فتح باب المناقشة لها، على هذا النحو الواسع النطاق فى الولايات المتحدة. حتى لاح وكان الجموع كانت تبيت ليلتها خلف الباب المغلق، وما كاد الباب يوارب، حتى تدافع المنتظرون يفتحونه على مصراعيه.. مؤتمرات، وندوات، وبحوث، ودراسات، ومجموعات من الكتب، والكل يقول رأيه دفعة واحدة فى ظاهرة جماعات المصالح.. أو جماعات الضغط، أو ما عرفت باسم دارج هو «اللوبى».

ولأن القضية حساسة، ولا تؤثر فقط على مراكز صنع القرار السياسى، والرأى العام هنا، بل تهم دول العالم ونحن منها، وتؤثر عليها ولو بشكل غير مباشر، فقد وقفنا نتأمل

خصوصا أن الذين نزعوا الغطاء عن المرجل الذى يغلى، كانوا يكشفون عن اللوبى الداخلى المؤثر على قضايا الداخل فى الولايات المتحدة، لكنهم أغروا آخرين بأن يكشفوا أضواءهم الكشافة فوق الجانب الآخر للظاهرة، والذى أسموه نفوذا أجنبيا يؤثر على اتخاذ قرار السياسة الخارجية الأمريكية.

حتى أن البعض راح ينبه إلى أن الجماعات العرقية فى الداخل تتحول إلى قوة ضغط متزايدة النفوذ على القرار السياسى. وإن هذه الجماعات قامت وتقوم بممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية لمصلحة دول عديدة، ترتبط بها هذه الجماعات - عرقيا - وعلى سبيل المثال فاليهود الأمريكيون واليونانيون الأمريكيون نجحوا فى تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه كل من الشرق الأوسط، وتركيا. مثلما نجح الايرلنديون الأمريكيون أثناء الحرب العالمية الأولى فى منع الولايات المتحدة من مساندة انجلترا، وآخر مظاهر هذه الحالة، ما رددته بعض الوفود التى شاركت فى قمة حلف الأطلنطى الأخيرة فى مدريد من أن جهود الرئيس كلينتون لضم دول البلطيق - ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا - لحلف الأطلنطى فى عام ١٩٩٩م، لا علاقة لها بالأمن العالمى، وإنما لأن ريتشارد دالى عمدة شيكاغو لديه سيطرة على كتل من الأصوات لمصلحة المرشحين الديمقراطيين للرئاسة، وإن شيكاغو موطن أعداد كبيرة من الأمريكيين الذين هم أصلا من ليتوانيا.

الذين توقفوا بالبحث أمام هذه الظاهرة لاحظوا إنه حتى لو أمكن للكونجرس تشديد القوانين التى تسيطر على النفوذ الأجنبى، فإنه لن تستطيع تقليص تأثير قوى الضغط الداخلية التى تحبذ محاباة حكومات أجنبية بعينها دون غيرها، وحتى لو نجحت فى هذا، فما الحال بالنسبة لجماعات الضغط والمصالح الأمريكية التي تملك وسائلها فى «اللوبى» فى الكونجرس، ليكون التشريع متوافقا مع مصالحها هى أولا.

هل جماعات الضغط فى مصلحة ديمقراطية أمريكا ؟

المناقشات تلاقت وتشابكت وتجمعت لتصبح نفسها إجمالا فى سؤال هو: هل النشاط السياسى لهذه الجماعات، فى مصلحة الولايات المتحدة، وفى مصلحة ديمقراطيتها؟

واختلفت الآراء فى الإجابة.. وكان لكل وجهة نظره وأسانيده ومبرراته فمنهم من دافع عنها بأن وجودها ودورها يهيىء المجرى الرئيسى للقيادة السياسية، من خلال شبكة مساندة لأهدافه وسياساته، وأن كثيرا من الحكومات الأمريكية استمدت قوتها من جماعات الضغط والمصالح.. بينما يرى آخرون أن هذه الجماعات تتخذ قراراتها السياسية بناء على رؤية ضيقة تخص مصالحها المباشرة، وإن المرشحين المنتخبين نتيجة لدعمها، قد يتجاهلون مصالح واهتمامات مؤسسات أخرى فى الولايات المتحدة. وإن هذه الجماعات أصبحت مثيرة للمتاعب للعملية السياسية

ولأن القضية لها خصوصية أمريكية، ولأنها ليست ظاهرة عشوائية، بل ينظمها القانون، فإن هذه الناحية تحتاج الى أن تكون تحت الضوء، حتى تظهر جميع أبعاد المناقشة الدائرة الآن.

.. بداية، هناك عدد من القوانين يحكم عمل جماعات الضغط، ففى مجال السياسة الخارجية هناك بشكل إجمالى قانون يسمى فارا Fara وهو اختصار لكلمات قانون تسجيل الشئون الخارجية، وينطبق على كل مؤسسة ضاغطة إذا كانت مجموعة عرقية، أو شركة، أو كان مكتب محاماة يمثل أى طرف، خارج حدود الولايات المتحدة، أو ينسق مع هذا الطرف، أو يحصل على دعم مالى منه، أو على تعليمات، أو يعمل لمصلحة أى طرف خارج حدود الولايات المتحدة، ملزم بحسب القانون بتسجيل وضعه لدى وزارة العدل الأمريكية بأنه وكيل لهذا الطرف الاجنبى Agent Foreign.

وهذا التسجيل يعنى أنه يعمل ممثلا لوجهة نظر أجنبية، حتى ولو كان هذا الوكيل نفسه أمريكيا.

أما بالنسبة للتعامل مع الكونجرس فإنه لا يتطلب التسجيل كوكيل أجنبى لأن هناك قوانين مختلفة تسرى على حالات ممارسة الضغط على الكونجرس منها قوانين الكونجرس وتسمى قوانين الضغط Lobbying laws، وتنظم عمل أى شخص يمارس مهنة الضغط على أعضاء الكونجرس. بحيث إنه يسجل لدى الكونجرس شخصيا. وهناك مكتب خاص لتسجيل «اللوبى» أو مهنة الضغط، فى الكونجرس.

وهناك أيضا قوانين خاصة بالانتخابات، تنظم التبرعات التى يسمح لأى مجموعة أو شركة أو غيرها بتقديمها للسياسيين، من خلال تملكها لصندوق خاص بها، وهى تبرعات محدودة بحدود قصوى.

اللاعبون الرئيسيون أسماء مجهولة

أى أن جماعات الضغط التى تمثل أصحاب مصالح، مسموح لها بأن تعمل فى حدود قوانين تنظم لها حركتها.

لكن ما الذى جعل هذه المسألة التى يحكمها القانون، والتى تعتبر جزءا من الحركة الطبيعية للنظام السياسى الأمريكى، توضع موضع تساؤل؟

لقد دخلت الساحة فى الفترة الأخيرة، مجموعة من أصحاب الرأى، يقدمون تقويمهم لهذه العملية، والكثير منهم طرح جوانب سلبية، لم تكن مطروحة من قبل.

على سبيل المثال، كان ذلك الكتاب المهم للكاتبة الأمريكية اليزابيث درو المختصة بالقضايا الداخلية فى الولايات المتحدة، والذى صدر أخيرا بعنوان «الصراع الحقيقى من أجل القوة



السياسية فى أمريكا. قالت فيه إن اللاعبين الرئيسيين فى هذا الصراع قد يكونون أشخاصا مجهولى الأسماء سواء بين اليمين أو اليسار، وهم الذين يقودون جماعات الضغط السياسى ولقد كان نفوذهم حاسما، فى نتائج انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٦م

وتحدثت عن نماذج من جماعات الضغط مثل المنظمة القومية لحملة الأسلحة النارية، والمنظمة القومية لجماعات الأعمال المستقلة، والمنظمة القومية لتجار البيرة، ومؤسسة الحريات الأمريكية - وأشارت فى هذا الصدد إلى التبرعات التى تقدمها جماعات المصالح للمرشحين ووصفتها بأنها تجاوزت الحدود التى يسمح بها القانون، بحيث أنها تحولت إلى وحش.

وقالت إن المساهمات غير المشروعة من مصادر أجنبية قد تسبب فى إبطاء إيقاع حركة الحملة الانتخابية الأخيرة للرئيس كلينتون، وحرمت الديمقراطيين من استعادة السيطرة على الأغلبية فى مجلس النواب

وفى سياق كتابها قالت اليزابيث درو. إن اللاعبين الرئيسيين فى هذه الانتخابات كانوا مجموعة صغيرة من الرجال مارسوا دورهم من مكاتبهم بعيدا عن أنظار الإطار العام للعملية السياسية.

التنوع ظاهرة أمريكية لكن كلهم ليسوا مشاركين

ودخلت حلبة المناقشة وجهة نظر تفصيلية، فى صورة دراسة، عرضتها أنيتا فيرجسون فى أكثر من ندوة ومؤتمر ثم نشرتها بعد ذلك. وأنيتا فيرجسون هى رئيس المنتدى القومى السياسى للمرأة الأمريكية، وهى أيضا كاتبة سياسية وقد طرحت فيرجسون هذه النقاط:

١. من المهم أن نعرف أن الولايات المتحدة بلاد تعرف التعددية، التى تتكون من جزءين رئيسيين. الأول إن هناك اختلافات بين الأمريكيين، وإن هذه الاختلافات ظاهرة طيبة، لأن هذه الاختلافات هى مصدر إلهام للأعمال الإبداعية الخلاقة التى نرد بها على التحديات القومية، ونضمن بها تنوعا فى الرؤى السياسية لقادتنا وسياسيينا.

٢. لا يوجد دليل على أن الأمريكيين مشاركون تلقائيا فى العملية السياسية، بل العكس صحيح فإن قليلا من الأمريكيين هم الذين يزجون بأنفسهم فى العملية السياسية، وإن المشاركة معروفة من خلال حركات اجتماعية، أما الأفراد فإنهم حين يشاركون فهم يفعلون ذلك من خلال جماعة تمثل هويتهم ويشعرون بارتباط أو انتماء إليها.

وإذا كان ينبغى علينا تشجيع دخول العملية الديمقراطية من خلال أقرب الأبواب، وأسهلها، فإن هذا الباب فى كثير من الحالات هو السياسات المعبرة عن هوية الجماعة.

٣ - إن البعض يرى إن ما يسمى جماعات الهوية السياسية، أو منظمات الضغط المعبرة عن تيار واحد التى تعمل لمصلحة جماعات معنية سواء أقليات عرقية، أو حتى جماعات تلتقى معا حول مصلحة أو سبب مشترك تتخذ قراراتها السياسية بناء على اعتبارات العرق، أو الدين، أو الاتجاهات السياسية ، كما أن السياسيين الذين ينتخبون بأصوات ما يسمى جماعات المصالح الخاصة، قد يتجاهلون أمانى ومطالب المؤسسات فى المجتمع الذى ينتمون إليه.

وهم بذلك يحفرون مجرى من صنعهم تجرى فيه التوجهات العامة للمجتمع ويعملون على إعطاء إيحاء قوى بأن المسائل التى تخصهم هى قضايا تستحق أن تكون لها أولوية سياسية

هذه الجماعات مصدر متاعب للعملية السياسية

وفى نفس الإطار كان هناك رأى لوارد كوزلى مؤسس ورئيس معهد الحقوق المدنية الأمريكية، وكانت له دراسة تتضمن هذه الجوانب المحددة

إن بعض جماعات الضغط أو المصالح الخاصة، مثل اتحادات الموظفين العموميين، والمزارعين، وعمال البناء، وهى نوع من جماعات الهوية السياسية تشكلت على أساس مهنى لكنها صارت مصدر متاعب لعمليتنا السياسية.

ويمكن القول ان هذه الجماعات نشأت منذ قيام الجمهورية فى الولايات المتحدة، وهى جزء من العملية الديمقراطية، ولكن عندما يقسم الناخبون إلى قوى ضغط تقف فيها هذه الجماعات، فإن النتائج تأتى على عكس ما تصوره المؤسسون الأول للدولة الأمريكية فإنها تمارس دورها السياسى بعكس افتراض أن الجميع فى إطار دولة غير مقسمة، وهذا يلحق أشد الضرر بالنظام الديمقراطى للحكومة.

يمكن ملاحظة ان بعض هذه الجماعات يفرض مطالبه على صانع القرار السياسى، مثل مطالبة ممثلى إحدى تنظيمات المرأة بعد أيام من إعادة انتخاب كلينتون بتعيين عدد من النساء فى حكومته يتناسب مع عدد الأصوات النسائية التى حصل عليها. وبالمثل جاءت مطالب من السود، ومن اللاتينيين وهذا يدعو إلى تأسيس الحملات الانتخابية ليس على قضايا، ولكن على هويات، أو انتهاج سياسات لا تراعى مصالح الشعب بشكل عام، ولكنها تراعى مطالب جماعات معينة.

إن نظامنا الديمقراطى لا يمكن أن يحتفظ بمقومات الحياة، على أساس من الهويات السياسية. ولعل الرئيس تيودور روزفلت كان واعيا لهذا حين قال: إن الطريق الوحيد المؤكد الذى يمكن أن يؤدى إلى اضمحلال بلادنا، هو أن تتحول إلى ميدان نزال بين القوميات، إنجليز أمريكيين، واسكندنافيين أمريكيين، أو إيطاليين أمريكيين، وكل منهم يحافظ على بقاء قوميته المنفصلة.

وإذا نحن سمحنا للهوية السياسية بأن تحكم أمريكا، فإن الديمقراطية تكون معرضة للخطر.

هذه بعض الآراء التى اقتحمت الساحة مشاركة بالتقويم والتحليل وإلى جانبها شاركت آراء أخرى بإلقاء الضوء على جماعات ضغط بعينها

جماعات الضغط اليهودية تعبر عنها أساسا الإيباك أى لجنة العمل الاسرائيلية الأمريكية وهى فى الحقيقة غير مسجلة كعميل أجنبى، لكنها تعمل فى الكونجرس كلجنة أمريكية، بحجة انها لا تقدم تبرعات للسياسيين. ولكنها تلعب هذا الدور من الباب الخلفى.

ففى الجالية اليهودية ما بين ٩٠ إلى ١٢٠ صندوقا للتبرعات تحت اسم «باك» أى لجنة عمل سياسى، المصرح بها بحكم القانون فى أن يكون لكل مجموعة أو شركة صندوقها الخاص للتبرع للسياسيين وعن طريق هذا الصندوق يمكن لأى مواطن امريكى «فرد» أن يقدم تبرعا بحد أقصى ألف دولار للمرشح فى الانتخابات الأولية، وألف دولار أخرى فى الانتخابات العامة. لكن لو اجتمع أكثر من شخص لعمل صندوق «باك» معا، يصبح لهم الحق فى تقديم خمسة آلاف دولار فى المرحلة الانتخابية الأولية، وخمسة آلاف أخرى فى الانتخابات العامة. وبالتالى فإنه يرشح شخص نفسه للكونجرس ويقول إنه سيتخذ موقفا مؤيدا لإسرائيل، فإننا نجد أنه لو أعطاه ٣٠ صندوقا (باك) تبرعا، لأصبح لديه من اليهود وحدهم ٣٠٠ ألف دولار وهو رقم يسمح بأن يكسب أو يخسر المرشح حملته الانتخابية.

والذى يجعل الجاليات اليهودية من أهم مصادر التبرع، وجماعات الضغط. أما الجماعات اليهودية فتضم فى صفوفها مليونى عضو نشيط من بين ثلاثة ملايين فرد هم عدد كل اليهود الأمريكيين. وفى هذا الإطار يتم تنسيق عملية تشجيع هذه الصناديق للتبرع لمرشح معين، أو منع التبرع عن مرشح آخر.

حملة السلاح النارى والصناعات العسكرية

هذا بالنسبة لما يتعلق بالسياسة الخارجية، أما فى الداخل فالأمثلة كثيرة ومتعددة، يتصدر قائمتها المنظمة القومية لحملة الأسلحة النارية، التى توصف بأنها من أقوى جماعات الضغط «اللوبى» فى واشنطن، والتى انتخب رئيسا لها منذ شهور نجم هوليود الشهير تشارلتون هيستون، وتضم فى صفوفها ثلاثة ملايين عضو عامل. وكانت عضويتها قد تناقصت بنسبة ٢٠٪ عندما اعترف الإرهابى «مكفى» الذى حكم عليه بالإعدام فى الشهر الماضى لتفجيره المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، بأنه عضو فى هذه المنظمة.

لكنها مازالت تتمتع بقوة ضغط عاتية



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

تحقيق من واشنطن:

عاطف الغمرى

فى الكونجرس، خاصة عندما يعرض تعديل لقانون حرية حمل الأسلحة النارية، حتى ولو كان الهدف من التعديل مكافحة الإرهاب والإرهابيين

لكن الأقوى والأهم منها أصحاب الصناعات العسكرية الذين يمثلون قوة ضغط «لوبى» هائل التأثير فى الكونجرس، بل أيضا فى البنتاجون، لانهم يمثلون أصحاب مصالح فى مواجهة أى اتجاه لتقليص عقود الإنتاج العسكرية مع شركات الإنتاج التى تشكل فيما بينها تكتلات، خاصة إن العقد الواحد يقدر بالمليارات

وفى هذا الصدد يشرح هارفى سابولسكى، ويوجين تشولتز فى كتابهما «الترسانة الخاصة: العبء الأمريكى لما بعد الحرب الباردة» ان أصحاب العقود الخاصة يستطيعون الإنفاق بسخاء على حملات السياسيين، وتنظيم تحركات لموظفيهم، وللأفراد فى المجتمعات التى تنتعش بنشاط شركات إنتاج السلاح، فى حملات من أجل ضمان استمرار عقود الإنتاج العسكرية وعدم تقليصها

من له الهيمنة على القوة فى أمريكا؟

الظاهرة لم تكن موضع مناقشة. بل هى أمر مسلم به من طبيعة النظام الأمريكى، ويحكمها القانون، لكن ما لوحظ أنها بدأت تتحلل من قيود القانون، وان تكون معبرة عن ذاتها أولا، قبل التعبير العام عن مجتمع، قد دفع إلى دق أجراس الإنذار، وإلى دفع القضية إلى خارج الأسوار، تحت الضوء، واضحة، مكشوفة.

وإذا كان كاتب مثل تومى سميث أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، ومؤلف كتاب القوة السياسية قد نبه إلى أن جهود بعض الجماعات العرقية لفرض نفوذها على السياسة الخارجية الأمريكية قد بلغت درجة قياسية لم تحدث من قبل، فإن اليزابيث درو كانت أكثر تحديدا فى كتابها «الصراع الحقيقى من أجل السلطة فى أمريكا»، حين قالت إنه صراع حول من الذى ستكون له الهيمنة على سياستنا، فى العشرة أو الخمسة عشر عاما القادمة. لأن كل مجموعة لها رؤية بالنسبة لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية، ثم إن كل مجموعة تساند وتعزز رؤيتها بالمال وكل منها تساند المرشح الذى يؤيدها، أو على الأقل الذى يعمل على وضع رؤيتها موضع التطبيق.. وهنا مربط الخطر.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ م / ٧ / ١٩٩٧

هل تحكم الشركات المتعددة الجنسية العالم (١)

الأمم المتحدة ومنظماتها فشلت وأصبحت أداة بيد الدولة العظمى

إن عصر المعلومات في التسعينيات بدأ يظهر، وكأنه يشكل تهديداً حاسماً لبنى القوى التقليدية في العالم، فطبيعة الدولة وسلطاتها وسيادتها، يتغير مفهومها، بل تتعرض للخطر بوسائل عديدة، يعاد رسمها.. وعناصر توازن القوى التي سيطرت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات، قد اعتراها الخلل بصورة واضحة لن تعود الى سابق عهدها، وتأخذ أبعاداً جديدة. فالبنى السياسية تضيع بصورة لا يمكن تمييز معالمها السابقة. والخريطة السياسية لأوروبا التي رسمها المنتصرون عقب الحرب العالمية الثانية تتغير بوضوح، وما يحدث في البوسنة والهرسك يثير قلق الساسة الاوروبيين وانه في نهاية القرن الحالي ستظهر اوروبا الجديدة.

لقد كان من امتيازات السيادة للحكومات إعلان الحرب لحماية مصالح الدولة. أما اليوم فإن الحكومات لا تستطيع إعلان الحروب بدون قيود كثيرة نتيجة دخولها عصر المعلومات. فلقد شاهد الناس وعلى شاشات التلفزة نقلاً حياً لوقائع معارك حرب الخليج. ولا يخفى على الجميع تأثير مشاهد الفظائع على المشاهد العالمي، وعلى الأطراف المتحاربة، فمعرفة ان الحرب تجري في مكان ما لا يعادل مشاهدة المجازر وجثث الموتى على شاشات التلفزة.

إن عنصر المعلومات ينخر مضمون سيادة الدولة، فالسيطرة على الأرض هي من اهم عناصرها، ولكن طبيعة سيادة الدولة تتغير نتيجة عصر المعلومات التي تجعل سيطرة الدولة على مقوماتها غير كاملة، فالتحركات العسكرية تتبعها الأقمار الصناعية، والقواعد العسكرية عرضة لاصابات محكمة من الصواريخ العابرة للقارات، ومعلومات الدولة السرية تخترقها شبكات الاتصالات الدولية، وبالتالي تهميش فعالية سيادة الدولة وسلطاتها. لقد قوّض عصر المعلومات النظام الدولي القديم منذ بداية التاريخ الحديث، وباتت قوة السلطة باحتكار المعلومات التي بحوزتها مهددة.. فنشر المعلومات على أفراد المجتمع والتي كانت مخفية عنهم في السابق ستؤدي ان عاجلاً ام آجلاً الى خلخلة بنى السلطات القائمة... وما من شك ان انتشار المعلومات عن أنماط مختلفة من الحياة، ومستويات حضارية واقتصادية متقدمة لشعوب اخرى، يدفعها للمقارنة بأوضاعها ويهدد الأفكار السياسية الرسمية القائمة ومصداقية كثير من زعماء العالم الثالث، ويهدد استقرار انظمة حكمهم وبالتالي الدعوة لمزيد من الديموقراطية المتوافرة لدى الدول المتقدمة صناعياً.

ولكن السياسيين قد لا يدركون او يقرون اهمية عصر المعلوماتية، وما توفره لأفراد شعبهم من معلومات لقوة حاسمة في استمرارية حكمهم بل تأثيرها في سقوط الدول القومية والأنظمة وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي المنهار، بل يفضلون تفسير مسار التاريخ على انه نتيجة جهود رجال من امثالهم، ولما ان السياسيين بصورة عامة يتعلقون بأقوالهم ومعجبون بأفعالهم وبخططهم التي رسموها من خلال استراتيجيات سياسية او اقتصادية او عسكرية، وبالتالي فسوف لا تنطبق خطط السياسيين على ما يحدث على الساحة الاقتصادية او يوافق رغباتهم، لأن قواعد النظام الاقتصادي الجديد قد تغيرت الى الأبد وأن الحكومات التي تقف حائلاً امام الاقتصاد العالمي تخاطر بمواجهة اقتصادية عظيمة، فالعالم يتحرك ببطء نحو ذلك الاقتصاد. ولكن بدأ بالتسارع على وجه الخصوص في العقد الماضي بسبب تنامي شبكة عصر المعلومات وامتداد الأسواق المالية العالمية، بل اصبح في متناول الجميع معلومات عن مواصفات المنتوجات وأسعارها الدولية.

ان القوى السياسية والدولية التي تقوم على اركان ثورة المعلومات نتج عنها تحول في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

فمن الناحية الاقتصادية كانت الدولة تمارس سلطتها الاقتصادية ليس باصدار عملتها الخاصة، بل كان تحديد قيمتها احد اوجه السيادة، ولكن كثيراً من الدول، بل معظمها فقدت قدرتها على السيطرة في تحديد قيم عملاتها، فالمعلومات تخترق الحدود والنظام المالي الدولي، أفقد تلك الدول سلطاتها، بل أجبرها على الاندماج به، فالنظام العالمي الجديد لا يسيطر عليه الاقتصاديون او السياسيون او البنوك، بل هو نتاج التقنية الحديثة. فالأنظمة المغلقة تفقد سيادتها وسلطتها بصورة تدريجية من خلال فقدان السيطرة على ما يسمعه المواطنون او يشاهدونه عبر شبكة الاتصالات الدولية الحديثة (Satelite)، بل ان معظم الحاجات الاقتصادية لكثير من دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث التي ترتبط بالاقتصاد العالمي تتطلب تخفيف القيود. فلكي ينمو اقتصاد دولة لا بد له من استعمال تقنيات عصر

المصدر الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧

معلوماتية، فالمعلومات والتقنية الحديثة من خلال اجهزة الكمبيوتر هي دعامة اساسية للتطوير والتنمية الاقتصادية.

فسلطات السيادة التقليدية للدول والتي منحتها القدرة على السيطرة على التجارة الداخلية بدأت تتلاشى على وتيرة واحدة مع فقدان الدولة سلطاتها النقدية بالتحكم بقيم عملاتها الخاصة، وهذا ما يؤي الى انحسار المفهوم التقليدي للتجارة الدولية. لقد اصبحت المعلومات المالية في متناول الجميع عبر شاشات اجهزة الاتصالات والتي تبث المعلومات عن قرارات دولية او محلية في الاقتصاد والمال... وتسمح للمواطنين بالاطلاع على قرار حول أثر السياسات الجديدة على قيمة العملة فيدخلون في صفقات تبعاً لذلك. فتدفق المعلومات التجارية هي الاساس لعمليات البيع والشراء، كما الذهب والفضة والاتفاقيات الدولية في النصف الاول من هذا القرن. فكوكبنا مرتبط بسوق معلوماتي الكتروني آني ولا يمكن طمسه، وبالتالي تشكل رأياً دولياً ينعكس على قيم البضائع او السلع التي تحددها أسواق العملات، والسلع العالمية، كالنفط، والقهوة والقمح...

فقيمة العملة المحلية لدولة ما تحدد عن طريق الاستفتاء الدولي الذي افقد الحكومات كثيراً من سيادتها الاقتصادية وصياغة سياسات اقتصادية وطنية. ما يثير غضب المسؤولين الاقتصاديين في حكومات العالم الثالث من حرية انتقال المعلومات الاقتصادية... فالسياسيون يدركون اهمية تدفق المعلومات لشعوبهم وبالتالي مسؤوليتهم عن نتائج قراراتهم، فالحجم الهائل للسوق المعلوماتية الالكترونية وسرعتها لسوق المعلومات الالكترونية يحرم في كثير من الاحيان البنوك المركزية فرصة التحكم بالعملات وأسعارها. إن تكامل الانتاج العالمي، وقيام ميزات تقنية وفكرية تنتقل عبر حدود العالم لاقتناص افضل الفرص الاقتصادية تحطم مفهوم الميزان التجاري الذي يفقد اهميته التجارية. فكما راهن الكثيرون على ان العجز التجاري الاميركي قد يؤدي الى زعزعة الاقتصاد وانهياره، فإن ذلك لم يحدث نتيجة حرية انتقال البضائع والاشخاص، وعلى وجه الخصوص هجرة الكفاءات والعلماء.

لقد تغيرت طبيعة الاقتصاد العالمي على مدى العقود فتحول الى اقتصاد كوكبي، فالتكامل الاقتصادي العالمي يتحكم بالسوق الدولية ويلعب دوراً رائداً في توجيهها. ونسب الفائدة المصرفية في اقتصاد دولة صناعية ما تؤثر بصورة مباشرة على مستويات الاستثمارات في البلاد الصناعية الاخرى وبالتالي الرخاء والكساد العالمي، وخصوصاً دول العالم الثالث.

ان فقدان حكومات دول العالم القدرة على تحديد قيمة عملاتها المحلية، والفوائد المصرفية، وحجم التجارة، والاستثمارات، والانتاج الذي تعرقله قوى السوق الدولية بين عرض وطلب.. قد أثر على سياستها في مجال الصناعة والضرائب ومكافحة البطالة لا بل ظهر واضحاً في الهزات السياسية التي تعاني منها مؤسسات الدول الصناعية نتيجة التكامل الاقتصادي.

فعلى الساحة الاوروبية ظهر تصدع في آلية تحديد قيمة عملات السوق الاوروبية المشتركة بل وقدرة دولها في السيطرة عليها. وفي الولايات المتحدة لم يستطع الرئيس الاميركي تحقيق برنامجه الانتخابي في مجال الاستثمارات في ميادين الصحة والعمالة. وها هو النظام الاقتصادي العالمي الذي قام خلال النصف قرن الماضي يتداعى، فكثير من المؤسسات الدولية تفقد مصداقيتها وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها التي فشلت في تحقيق كثير من اهدافها وأصبحت أداة سياسية في يد الدول العظمى بالاضافة للاتهامات التي توجه اليها بالترهل الاداري والتبذير والفساد والمحسوبية، حيث حصل عدد لا بأس به من كبار موظفيها على مناصب ذات رواتب عالية جداً بالضغط والإكراه من حكوماتهم او ثمناً لخدمات سياسية. فآلة السيطرة المالية لصندوق النقد الدولي طغت عليها الاستثمارات المالية الخاصة الدولية، وظهرت بوادر التصدع في النظام النقدي عندما انهارت قيمة النقد المكسيكي عام ١٩٤٤. بل ان منظمة التجارة العالمية التي عقدت عليها كثير من دول العالم الصناعي آمالاً كبرى لتصبح مؤسسة دولية واجهت صعوبات منذ نشأتها، فالصراع الياباني-الكوري-الاميركي حول التجارة ليس إلا مثالاً بسيطاً.

لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي فراغ سياسي في مناطق كثيرة من دول العالم الثالث. ومن ناحية اخرى، فإن اخفاق المنظمات الدولية في حل كثير من المشاكل الاقتصادية العالمية وعدم قدرة كثير من حكومات تلك الدول عن تلبية حاجات شعوبها الاقتصادية وضعها في موقف العاجز.

ان قوى اقتصادية جيدة تأخذ مكان تلك المنظمات على الساحة الدولية، او توجهها لتملأ الفراغ الاقتصادي السياسي. فآراء الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية الخاصة تلعب دوراً هاماً خلال اجتماعات الدول الصناعية الكبرى.

إننا على اعتاب نظام اقتصادي جديد يقوض معالم الاقتصاد العالمي القديم ويأخذ خيره.

ان الاقتصاد الكوكبي الحديث له خصائص متميزة، تهيمن عليه مفاهيم السوق الحرة، تحركه التمويلات الدولية الخاصة، وتسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية وتؤثر في سلبيات العالم، تعارض تدخل الحكومات في الأمور الاقتصادية وتؤمن بحرية انتقال البضائع عبر الحدود وبدون معوقات وأصبحت من اهم الروابط بعد ظهور القومية وانفجار العنصرية، واختفاء الايديولوجيات يلعبون دوراً اساسياً في الاقتصاد العالمي ويفرضون نفوذهم على العالم.

ان اقطاب عصر المعلوماتية الجدد وعلى رأسم الشركات المتعددة الجنسية يعملون على تفكيك مرتكزات الاقتصاد العالمي القديم على مستويين محلي ودولي، فعلى الصعيد المحلي فإن تقليص دور الحكومة وبرامج الرعاية الاجتماعية هي من اولوياتها يدعمه فكر معاد لهيمنة الدولة على الاقتصاد وان تلك الخدمات تؤدي الى مزيد من الديون.

ومن ناحية اخرى فالاقتصاد العالمي الجديد الذي تسيطر عليه المنتوجات التي تتكون الى حد بعيد من التقنيات المتقدمة تؤدي الى تآكل سلطة الحكومات بسرعة كبيرة. مما احدث تغييراً اساسياً في البنية الاقتصادية للعالم، فتقنية المعلومات ربطت بل وزادت الاهمية النسبية للعقول ذات الخلفية المتقدمة علمياً على رأس المال المادي. بل ان زيادة المخزون العلمي العالمي الذي يتضاعف حالياً كل خمسة عشر عاماً تمنحنا قدرات اضافية على قدراتنا بالتحكم بالمادة وزيادة قيمتها بقوة العلوم الحديثة، وانتاج مواد ومصنوعات جديدة لم تكن موجودة. لقد بدأ عصر المعلومات يخلف العصر الصناعي، كما حدث لحقبة العصر الزراعي، فالأهمية النسبية للتقنيات الحديثة والعمل الفكري، تطغى بصورة متسارعة على العمل الصناعي والزراعي وتحل محل العمل اليدوي.

د. نبيل السمان (باحث)



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧



روسيا «العملاقة» والتنازلات «للأقزام» في بحر البلطيق

في مدريد حيث عقدت قمة الناتو قال سيروف نائب رئيس الحكومة الروسية إن روسيا تؤكد على أهمية التغييرات العميقة التي جرت في اوروبا والعالم وان «التغلب على المواجهة او المجابهة قد اوجد إمكانيات فريدة لخلق نظام طويل المدى للاستقرار الدولي والأمن بدون اى خطوط تستهدف التقسيم». واوضح مندوب روسيا ان بلاده لا تزال تنظر «بسلبية» إلى توسيع الناتو الذى ضم إليه دول بولندا والمجر والتشيك، اعضاء حلف وارسو سابقا وأن المبادرة بهذه العملية ودعوة أعضاء جدد للناتو خطا كبير سيفضى إلى إيجاد مشاكل جديدة اكثر من حلها

وصرح سيروف بأن الروس يشعرون بارتياح لقرار الناتو بتأجيل فتح أبواب الناتو أمام عضوية دول بحر البلطيق الثلاث. ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا لمدة سنتين.. وأكد استعداد موسكو لتقديم الضمانات الأمنية لدول البلطيق مشيرا إلى أن بين روسيا وبلدان البلطيق الثلاث علاقات مثمرة ومفيدة ستقرر فى كثير من الأحوال مشاركة أو عدم مشاركة دول البلطيق الثلاث فى الناتو..

العملاقة وصغار البلطيق

ويعنى ذلك عينيا وواقعيا أن روسيا «العملاقة» سوف تواصل تنازلاتها للدول الصغيرة «الأقز ام» فى بحر البلطيق فى محاولات مستمرة لاسترضائها ورجائها والشفاعة منها إلا تنضم إلى حلف الناتو لأن ذلك يعنى تعرية الحدود الشمالية الروسية بعد تعرية الحدود الروسية من الغرب والجنوب..

غير أن دول البلطيق.. فيما هو واضح لنا مصرة بالكامل على الانضمام للناتو للاخذ بثأرها من تدخل وهيمنة وغطرسة الروس عليها عبر قرون طويلة سابقة..

وفى هذا صرح الفنان الشهير لاندسبرجس رئيس برلمان ليتوانيا بأن «أوضاع روسيا الراهنة غير واضحة وخطيرة ويمكن أن يصدر عن «قيادتها ما لا يمكن التكهن به.. وبما أنه من أعداء الشيوعية المعروفين فى ليتوانيا فإنه يرى ان الشيوعيين السابقين كانوا يلتزمون بتنفيذ ما يقولونه أما القيادة الروسية الحالية فلا تلتزم فى رأيه بشئ من وعودها».

وفيما هو منظور يبدو أن تنازلات الرئيس يلتسين سوف لا تجدى نفعا أمام الزحف الكاسح للناتو والمصالح المترتبة على هذا الزحف.

ويواصل د. سيرجى كاراجانوف، عميد معهد العلاقات الدولية والمستشار السياسى للرئيس يلتسين اتهامه أندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا السابق بالتواطؤ مع قيادة الناتو وبأن كوزيريف قد مهد لزحف الناتو نحو روسيا ولولاه لما كان الزحف اصلا.. أى لابد من اتهام شخص.

ويؤكد د. كاراجانوف أن مجمل سياسة كوزيريف الدبلوماسية كانت سياسة فاشلة وموالية للغرب بوضوح ويثنى على خلفه بريماكوف وزير الخارجية الحالى لأنه قد «سعى للمحافظة على المصالح القومية الروسية».

ويرفض د. كاراجانوف التسليم بأن أوروبا جديدة قد بزغ فجرها..

ويوحى ذلك بأنه لابد من كبش فداء وهو كوزيريف أخيرا بينما كان كوزيريف يصرح على الدوام بأن الرئيس يلتسين يضع الخارجية تحت اشرافه وانه ليس الا منفذ التعليمات وقرارات رئيس الدولة يلتسين.

ويلاحظ ان بريماكوف لم يوجه كلمة أو إشارة إلى سياسة سلفه كوزيريف.

وكوزيريف يشغل الآن موقعا هاما فى قيادة المحفل اليهودى فى روسيا ورابطة الدول المستقلة. لقد تجاهل بريماكوف ذكر اسم كوزيريف وأضاف بوصفه مهندس الدبلوماسية الروسية فى المرحلة الراهنة أن توسيع الناتو خطأ كبير وربما كان فى تقديره أكبر خطأ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ويضيف بريماكوف ان بلاده لا تزال تامل فى تطبيق وتنفيذ بنود الوثيقة الأساسية التى وقعها عن روسيا يلتسين فى باريس فى ٢٧ مايو الماضى وإذا تم ذلك فإن ضمان أمن روسيا - فى تقديره - سيكون مكفولا مما سيساعد على تغيير طبيعة الناتو.

وفى تطور آخر صدرت جريدة موسكو تايمز، الناطقة باسم أصحاب المال والأعمال الغربيين فى روسيا وتعليقها الأساسى أنه لا حاجة لتوسيع الناتو.

وفى التعليق جاء ان حلف الناتو هو تحالف عسكرى يستهدف مقاومة التهديد من القوى المكثفة للاتحاد السوفيتى السابق مع ان طبيعة التهديد للمنطقة لا تتأتى من الغزو الخارجى ولكن من الانقسامات الداخلية الاقتصادية والإثنية والدينية للناتو ذاته

وتضيف هذه الجريدة الغربية التى تطبع وتصدر فى موسكو ان ضمان الاستقرار فى شرق اوروبا سيكون ممكنا أكثر وبأشد فعالية وجدوى اذا توافرت لشرق اوروبا التنمية الاقتصادية وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى لها بوصفها أكثر اهمية من الغايات التى تستهدف إغداق بلايين الدولارات الأمريكية على شرق أوروبا من خلال المصاريف الباهظة على إمكانيات الدفاع الجديدة

وفى هذه الجريدة أيضا يكتب الكاتب السياسى البريطانى مارتن ووكر عن أمر فى غاية الإثارة والأهمية عن إصرار قيادة الإدارة الأمريكية بقيادة بيل كلينتون على توسيع حلف الناتو فيذكر مارتن ووكر وقائع منها:

- وجود علاقة وثيقة بين توسيع الناتو و «تسمين» أصحاب سوق الأسلحة الأمريكى وتجمع شركات مبيعات السلاح وتوقيعها صفقات مع بلدان شرق ووسط أوروبا تصل الى ٣٥ ألف مليون دولار

وإعراب صندوق النقد الدولى للرئيس كلينتون عن قلقه من أثر الإنفاق على وسائل الدفاع الحربية بشرق أوروبا مما قد يؤثر فيما يرصد استقطاعه من حاجات الاقتصاد.

- تمكن شركات السلاح الأمريكية من كسب أعضاء فى مجلس الشيوخ لمصلحة الاستمرار فى المضى قدما فى عملية توسيع الناتو.

- تعيين بروس جاكسون مدير التخطيط الاستراتيجى لمجمع صناعات الفضاء لوكهين - مارتن نورثروب الأمريكى مديرا للجنة توسيع الناتو.

طلب بولندا شراء ٢٥٠ طائرة حربية أمريكية.

- طلب رومانيا من البنتاجون الأمريكى الموافقة على شراء ١٢ طائرة إف ١٦ أو إف ١٨ و ٨ طائرات هليكوبتر نقل هركيولز لوكهيد.

- إعلان سلوفينيا عن نيتها شراء ١٢ طائرة أمريكية هليكوبتر هجومية من طراز السوبر كوبرا وقيمة هذه الصفقة ٣٠٠ مليون دولار.

رصد المجر ما يقرب من ١٢٠٠ مليون دولار لتحديث أسطولها الجوى بالاستغناء التدريجى عما به من طائرات الميج ٢١ وميج ٢٣.

- دعم شركة صناعات الطيران الحربى بالمال حملة الحزب الديمقراطى لانتخاب كلينتون وإقامة مأدبة فاخرة لكبار رجال الصناعة والمال فى حفل سمى «العشاء الأخير».. وبعد الحفل طار كلينتون



المصدر : الأهـــــــرام ...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ... / ... / ١٩٩٧ ...

رسالة موسكو:

عبدالملك خليل

لبروكسل لحضور دورة حلف الناتو فى يناير سنة ٩٤ وعلى اثرها أعلن عن أن المسألة ليست «إذا» ما كان سيتم توسيع الناتو وإنما «متى» سيتحقق ذلك وبدأب وصبر وصلت مدريد الى «متى».

وبقدر ما هرب الرئيس يلتسين من هموم الناتو وتوسعاته بقدر ما دارت آلة التفكير السياسى الروسى بحثا عن تفسير وتأويل ومخرج

وفى هذا الصدد رصد الكاتب السياسى «بافل فليجينهاور» محرر شئون الدفاع والأمن بجريدة سيفودنيا «اليوم» الروسية بعض الملاحظات التى منها.

١ - ان توسيع الناتو لا ينطوى ولا يعنى الاستقرار بين أعضائه وتزايد الخلافات بينهم حول القيادة العسكرية للحلف ومن سيشترك فيها وما هى الدول الأكثر قبولا فى عضوية الناتو فى اجتماع قمته المقبلة واحتمال الا تشترك فرنسا فى الهيئة العسكرية للحلف.

٢ - إنه بقدر ما كان توسيع الناتو لستر الخلافات بين أعضائه أدانت عملية التوسيع على هذه الخلافات الداخلية.

٣. احتمال أن يطلق على حلف الناتو إسما جديد فى المستقبل، خاصة مع سعى كلينتون لتحويل الناتو الى منظمة للأمن الجماعية باشتراك روسيا وقد يفضى ذلك الى تأسيس منظمة جديدة ذات مهام جديدة من بينها مهام انسانية وحفظ السلام والحديث بواشنطن عن ناتو جديد لا يزال يوحى بالأمل لحكام روسيا فى صيغة توفيقية للمصالحة.

٤ - وجود مفهوم بين بعض المسئولين العسكريين الامريكيين بأن إشتراك او انضمام الروس للناتو معناه نهاية الناتو كمنظمة تحالف عسكرى فعال.

٥- أن قمة مدريد هى تعبير عن تقنين أو قانونية أو شرعية انتصار الغرب فى الحرب الباردة.

٦ - ان معظم القادة الأوروبيين يتفقون على أن توسيع الناتو هو مركز سيادة الأمن الغربى ووجوب ان تستمر الولايات المتحدة كقوة أوروبية.

٧- ان كثيراً من المراقبين الروس يفضلون ان تبقى روسيا فى مكانها وتترك الناتو «لشجار» الغربيين فيما بينهم، لأنهم بهذه الطريقة قد يدمرون أقوى تحالف عسكرى معاد لروسيا فى التاريخ المعاصر.

٨ - زعم الدول البلطيقية الثلاث: ليتوانيا ولاتفيا واستونيا عدم انضمامها للحلف تحت دعوى أنها «بلا دفاع» ومن ثم الإيحاء بأن روسيا يمكن أن تلجأ واقعيا لغزوها، مع أن هذه الدول تستحق الانتباد الى أن بها ما يقرب من مليون ونصف مليون من المتحدثين بالروسية بلا حقوق فى انتخاب حتى من يحكمونهم فى هذه الدول الثلاث

لكن فى إطار التنوع كان للدكتور العريق جيروجى أرباتوف الذى يتابع نشاط الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من ٣٥ سنة رأى متميز

صيغتان بلا نجاح لروسيا وآمريكا

يقول أرباتوف فى حديث لصحيفة «ترود» لقد تحدث الرئيس الامريكى السابق جورج بوش عن «نظام عالمى جديد» وردد ميخائيل جورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفيتى السابق الحديث عن تأسيس «التفكير السياسى الجديد». غير ان الصيغتين كانتا صيغتين مجردتين لهذا لم تحققا شيئا ما

بعد ذلك وافقت روسيا على توسيع الناتو عندما زار الرئيس الروسى يلتسين بولندا وقابل ليخ فاونسا رئيس بولندا السابق وفى الحديث بينهما قال يلتسين لضيفه «لا اعتراض لنا على توسيع الناتو وانضمامكم اليه لقد كان ذلك فى وقت «الأوهام الكبيرة» لدى القيادة الروسية.. ويبدو لى الآن انه كان يتعين علينا آنذاك أن نفتح حوارا مع الغرب حول نظام أمن دولى وأوروبى يضمن ويرعى مصالح الجميع.. وقتها كان لدينا تأثير فى الموقف الدولى بعد انتهاء فترة «الحرب الباردة» غير أننا لم نقم بذلك كما لم يقم الأمريكيون بذلك أيضا.

ويلاحظ فى هذا الصدد ان واشنطن لم تكن فى لهفة أو حاجة أو مهتمة بتدقيق لأن حلف وارسو الذى حل وتفكك وتبدد لم يكن حلفها هى.. أما موسكو فقد فقدت حلف وارسو ولم تقم بعمل ما يضمن أمنها لاحقا ولو كانت سياسة واشنطن اكثر موضوعية لقصرت بعض عناصر حلف الناتو على الأغراض الأمنية لكنها لم تفعل ذلك!!!

ويواصل الخبير الروسى المحنك فى الشئون الامريكية قوله: «اعرف بأن هناك بعض الساسة الأمريكيين الذين يعارضون توسيع الناتو ومن حججهم التساؤل عن ضرورة الاحتفاظ بحلف يكلف كثيرا من الأموال ولا يعرفون ضد من هذا الحلف ولا ما هى الوظائف التى سيقوم بتنفيذها؟

ولهذا فعندما يتحدثون فى واشنطن عن الأمن الأوروبى فهذا مجرد سخف.. إذا أن الناتو لم يخلق للأمن الأوروبى.. زد على ذلك أن قيادة الناتو قد وافقت على قبول ثلاثة بلدان ويعدون بقبول رومانيا وسلوفينيا لاحقا.. اى إنهم يبحثون عن آخرين ولهذا فأين سيتوقف التوسع؟ وما هى مبادئ التوسع؟ تجيب واشنطن على ذلك بأن سبب التوسع هو وجود الكثير من الذين يرغبون فى الانضمام إلى الناتو. ولكن لماذا يرغب هذا الكثير فى الانضمام؟

إن هذا السؤال الأخير يجب أن يحملنا على التفكير إن الراغبين فى الانضمام يودون الانضمام إلى كل المنظمات والمؤسسات الأوروبية وأن يصبحوا أعضاء متساوين فيها غير أن هذه الرغبة تنطوى اولا على طابع التعالى والغطرسة. وثانيا انهم يعبرون عن قلقهم من انعدام الاستقرار فى روسيا لأن وضع الاقتصاد الروسى ضعيف كما أن قيادة روسيا قيادة ضعيفة.. ويلاحظون أن جيرينوفيسكى، زعيم الحزب القومى الروسى المتطرف يعد بـ «تحويل دول اعضاء حلف وارسو السابق أى هم إلى محافظات روسية تابعة » .. والآخرون «يقصد لوجوكوف عمدة موسكو وأنصاره» يريدون استرجاع مدينة وميناء سيفاستوبول وشبه جزيرة القرم إلى روسيا.. أى أن هؤلاء وأولئك الروس يدفعون اوكرانيا دفعا إلى حلف الناتو... لقد لاحظت أننا نغضب عندما نعرف أن الناتو وأوكرانيا قد وقعا على ميثاق مدريد لتعاونهما عبر العلاقات الخاصة والمتميزة بينهما فلماذا نغضب؟ كان الأحرى بروسيا وعلينا أن نغضب على أنفسنا، إذ أن علاقتنا مع أوكرانيا كانت يجب أن تكون أهم من علاقتنا مع واشنطن.. لكن من يفهم ذلك؟ إن ابتعاد أوكرانيا عن روسيا وتحولها إلى ضد لنا يعنى أن روسيا قد تحولت إلى دولة من الدرجة الثانية.. وهذا ما تم وتحقق..

ويختتم الباحث البروفيسور دكتور جيورجى أرباتوف حديثه بقوله. رأيى بانه لم يبق أمام روسيا إلا العمل على ترتيب أوضاعها الداخلية الرديئة جدا.. يجب على روسيا أن تعمل ويجب على قيادتها أن تعمل أفضل.. وكلما كان ذلك أسرع استقرت الأوضاع فيها وتقلص بالتبعية زحف الناتو نحو الشرق.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٧

غرائب الفكر الإستراتيجي الأميركي

• إعداد الباحث العسكري حسن بسام

لو قيل بأن الفكر الاستراتيجي الاميركي لا يخلو من الغرابة، فإن هذا القول لا يعني بحال من الأحوال ان رجالات الفكر الاستراتيجي الاميركيين قاصرون، او انهم دون الفكر السوي. بل المعني ان قراءة ما ينشر في الآونة الاخيرة عن الخطوط والأسباب التي يعتمدها البنتاغون كأرضية للبناء الاستراتيجي الاميركي، سواء كان ذلك تحت شعار التجديد والتطوير، او استجابة لما استجد من ظروف او ما يتوقع ان يستجد، هذا الذي ينشر يوقع القارئ بحيرة متعددة الأسباب:

الانطباع السائد لدى معظم القطاعات البشرية العالمية، شعوبا وحكومات، وعلى تنوع المآكل والمشارب السياسية والاقتصادية، وحتى الدينية والاجتماعية، ان الخلاص من الحرب الباردة التي عمرت اكثر من نصف قرن، هو على الاقل، شبه خلاص للغرب عموماً، وللولايات المتحدة بصورة خاصة، من معظم همومه التي كانت تكبر كلما كبر شيء في الاتحاد السوفياتي السابق، والتي كانت تتسع كلما كسب هذا العملاق الذي تقزم موطئ قدم جديد.

وفي الوقت نفسه يتحدث الاميركيون عن وجوب بناء اسراتيجة عسكرية جديدة ملائمة للاخطار الجديدة التي تهدد الاميركيين، وتتغلب على الصعوبات التي ينتظر ان تواجه المصالح الاميركية... وهكذا فقد حشر البنتاغون نفسه امام خيارين اساسيين:

١ - اما تحديث الاسلحة وتقوية فاعليتها في الاعمال القتالية، على حساب حجم القوة البشرية في القوات المسلحة الاميركية، وحساب الشؤون الاجتماعية العامة في قسم كبير من هذه القوات، وضغط امكانات القواعد العسكرية الاميركية المنتشرة في العديد من بقاع العالم او خفض عددها.

٢ - وإما ابقاء كل شيء في حاله، مع تحديث الاسلحة وتطويرها وزيادة فاعليتها القتالية... على ان يستوفى الفارق في التكاليف من خلال الضغط على القوى الغنية الحليفة.

ولكل من هذين الخيارين انصاره ومعارضوه، وفي كل منهما اجتهادات وآراء تراوح بين الرفض العام والقبول بعد ادخال تعديلات او تجنب بعض المآخذ او الاخذ ببعض الاعتبارات... والحوار الاميركي في هذا الخصوص له اول وليس له آخر.. وما يزال دائراً حتى الساعة.

والتوجه الاساس الذي يستقطب كافة المداولات الاميركية حول انتقاء البنية الاستراتيجية العسكرية الاميركية المثلى التي تحافظ على هيبة واشنطن وتلائم المصالح الاميركية في شتى انحاء العالم.. هذا التوجه هو الوصول الى السبيل الافضل المؤدي الى ضغط الانفاق العسكري الاميركي بغية تقليص المديونية الاميركية ورفع سوية المعيشة الاميركية.

وهنا يلمح المراقب العادي اولى الاشارات الى الغرابة التي تثيرها الافكار الاميركية لجهة البناء الاستراتيجي العسكري الاميركي في هذه الآونة.

اقل التقديرات المالية اللازمة للمشروع الاستراتيجي العسكري المطلوب هو ٣٥-٤٠ مليار دولار سنويا.. تضاف الى الميزانية العسكرية السنوية - ولنقل تجاوزاً الميزانية التقليدية.. طبعاً مع الزيادة الروتينية التي تتصاعد سنة بعد سنة.. وإذا اضيف الى هذا المبلغ مثله تقريباً (٣٥-٤٠ مليارا) المخصص لعمليات التجسس الاميركية، بوسائطها ووكالاتها المختلفة.. وهذا المبلغ محرم الاقتراب منه.. يتبين سر هذا الملمح المستغرب في الفكر الاستراتيجي الاميركي الذي يخطط لبناء استراتيجية عسكرية توفيرية. (كان الأصدق ان يقال ان غاية البناء الاستراتيجي، قديمه وحديثه ومستقبله هي أحكام السيطرة على العالم، لا الحيطة من المساس بالأمن الاميركي)!.

ولكن.. ما هو الحادث الذي اوقع الفكر الاستراتيجي العسكري الاميركي في هذه الدوامة من البحث والمناقشات والتقديرات والتأويلات؟.

وهنا يجد المراقب - حتى العادي - العلامة الثانية في الاستفهام الخاص بغرابة هذا الفكر.

ورد في تقرير استراتيجي اميركي نشر في مجلة «يو. اس. نيوز» الاميركية - قبل اقل من شهرين - ان الولايات المتحدة تستعد بشكل جدي لمواجهة حرب مقبلة، كما تستعد للدخول في حرب يشنها اعداء واشنطن.

ورد في التقرير الاخير الذي يصدر كل اربع سنوات عن مختصين في الكونغرس: يجب ان تكون اميركا مستعدة دائماً لدخول حربين او - على الاقل - دخول حرب ونصف الحرب في وقت واحد.

وهنا لا بد من تساؤل ملح: مع من ستنشب الحرب المقبلة؟ ومن هم أعداء واشنطن الذين سيشنون حرباً. وضد من ايضاً!؟ ومن هو العدو الذي يستأهل حرباً كاملة، ومن هو الآخر الذي لا يستأهل سوى نصف حرب؟ وما المقصود «بنصف الحرب.؟!» الاجابة طبعاً عند البنتاغون، اما الردود الاميركية المعلنة فهي غريبة فعلاً فيما يخص هذه التساؤلات:

- الاعداء الذين تزعم واشنطن

ان من واجبها الاستعداد لمحاربتهم هم كوريا الشمالية، وايران وليبيا والعراق. والمحتمل محاربتهم هم سوريا ولبنان واليمن والسودان وربما الصومال من جديد. فهل الفئة الاولى من الدول هي الحرب والفئة الثانية نصف الحرب؟!.

وفي تقرير الـ«يو. اس. نيوز» نفسه: بعد اشهر من العمل والدراسة والتحليلات والمقارنات التي نفذها البنتاغون تأكد له استمرار الولايات المتحدة الاميركية في تفوقها العسكري المطلق، في مجال القوى العسكرية المسلحة.. فلديها المزيد من حاملات الطائرات، الأعداد الهائلة من الطائرات ذات المهام القتالية المتنوعة، وكذلك المزيد من الصواريخ القذافية الموجهة، وحتى التقليدية، واعداد غفيرة من الدبابات والمدافع الخ.

باختصار: هي متفوقة على اي دولة في العالم، ومتفوقة على عدد كبير من الدول مجتمعة في الأسلحة البرية والبحرية والجوية.. ناهيك عن تفوقها المطلق في الاسلحة النووية ووسائط ايصالها، وبدقة، الى اي بقعة على الكرة الارضية.

ومع ذلك، فقد صرح ناطق باسم هيئة رؤساء اركان القوات المسلحة الاميركية، عقب اجتماع مشترك عقدته هذه الهيئة الشهر الماضي، بأن الجيش الاميركي بحاجة ماسة الى مخصصات مالية تزيد على عشرين بليون دولار سنوياً للانفاق على تطوير بعض الاسلحة التقليدية، وعلى منظوماته الدفاعية.

ومرة اخرى ضد من؟!

-روسيا تطبعت، وأصبحت الآن شبه عضو في الناتو الذي يرأسه البنتاغون، ولو ان روسيا لا تزال تبدي بعض التحفظات.

-الصين التي يقول بعض مخططي البنتاغون بشأنها: إنهم لا يرون احتمالات نشوب حرب معها.

-اليابان واوروبا الغربية القوية شبه محتلة من قبل القوات الاميركية، والقواعد العسكرية الاميركية منتشرة في كل مكان وأساطيلها ترقب البحار والمحيطات كافة... وسواتلها التجسسية لا تترك شاردة او واردة إلا وتحصيها بدقة نسبية.

والطريف بعد ذلك قول الاميركيين ان العداء مستحكم بين واشنطن وكل من بيونغ يانغ وطهران وبغداد وطرابلس الغرب، والقابل لأن يستحكم مع كل من بيروت ودمشق وصنعاء والخرطوم.. والمحتمل مع مقاديشو.. الخ. وهذا ما يتطلب بناء استراتيجية جديدة تتلاءم مداميكها مع الأجواء التي حلت في عدائها محل العداء السوفياتي اي الاعداد لدخول حرب ونصف الحرب في آن واحد.

ومن جديد لا بد من التساؤل: هل هذه الدول التي تخشاها الولايات المتحدة تشكل فعلاً خطورة تهدد امن واشنطن؟ وان كانت الحرتقات السياسية التي تحدث احياناً فيما بين دول العالم الثالث والفقيرة نسبياً والمتخلفة الى حد ما، فهل يعني هذا ان ثمة خطراً يحيق بأصدقاء اميركا؟ وان كان الامر كذلك حقاً، فمن الذي نصب واشنطن حامية لهؤلاء، وقواتها المسلحة رجال شرطة مكلفين بحماية النظام والقانون؟.

من المعلوم ان لا جدال في تفوق الجيوش الاميركية، وبفارق كبير جداً ـ وجداً بقوة صعب تحديدها ـ على الأعداء الفعليين والمحتملين حسب التصنيف الاميركي.. سواء كانوا فرادى، او حتى مجتمعين في قواهم المسلحة.. إذاً، اين المنطق في المفاهيم العسكرية الاميركية؟! وأين المعقولية في الفكر الاميركي الذي يخطط لبناء الاستراتيجيات العسكرية الاميركية؟ وبهدف التوفير؟!.

يعلم الجميع ان جميع الذين تضعهم اميركا في خانة التهديد لأمنها كانوا يتزودون بأسلحة ـ تعتبر متواضعة الى حد ما ـ تقليدية من مصدر لم يعد كما كان مريحاً لهؤلاء الأعدا المزعومين، وأن يكن الآن متاحاً نسبياً، فقد اصبح مثله مثل المصادر الاخرى في عبئه المادي الذي سيتحمله المستورد. كما يعلم الجميع ان المصادر التي يمكن ان تزود بالأسلحة، هي الآن، بشكل او بآخر، خاضعة للأوامر الاميركية، او هي على الاقل تتأثر بالنفوذ الاميركي.. فهل الاسلحة التي ترشح من مصادر اليوم او تهرب منها، وحتى الاسلحة التي تصنعها و تجمعها مكامن الخطر المزعومة على السلامة الاميركية، هل هذه الاسلحة تبرر حقاً العناء الفكري، ومن ثم المطالب المادية، المرصودة لتطوير البنية الاستراتيجية العسكرية الاميركية.

الإجابة بالنفي ولا يجهل احد ذلك.

والامثلة كثيرة، فيوم كان الاتحاد السوفياتي معنياً حقاً بتزويد بعض دول العالم الثالث بالأسلحة، بغض النظر عما إذا كان على سبيل المساعدات او التجارة العادية ذات الشروط المريحة بالنسبة الى هذه الدول، كانت واشنطن تعلن ان السبب الاكبر للاريحية السوفياتية هو رغبة الشيوعية في السيطرة والتوسع من خلال استغلال فقر الشعوب التي تتقرب من الاتحاد السوفياتي.

وكانت واشنطن، ومعها عواصم الغرب القوية والغنية، ترى ان خير وسيلة لانقاذ هذه الشعوب من براثن الشيوعية الهدامة هي مساعدة هذه الشعوب على التغلب على فقرها، او التخفيف منه على الاقل.

اما وقد انتهت الشيوعية - كخطر داهم يتربص بواشنطن وباريس وبون وروما ولندن، فقد اصبحت اميركا تعلن، وبما لا يقل عن الكذب المفتعل ان الخطر على هذه العواصم، وعلى واشنطن بصورة خاصة، كامن ومقبل من بعض بلدان العالم الثالث. والمقياس هو مدى الخضوع للمشيئة الاميركية.

وبقدر ما يكون هذا البلد وذاك متمسكاً بحريته واستقلاله، ورافضاً القبول بالنير الاميركي يكون متمرداً على الديموقراطية وحقوق الانسان، ويكون حراً بقدر ما ينصاع للأهواء الاميركية السياسية والاقتصادية. وحتى المقاييس الاخلاقية والسلوكية.

وخلاصة القول، بناء على عدد كبير من التقارير والدراسات الاميركية، الصحفية منها والرسمية التي تشمل آراء حكومية وعسكرية، ان أعداء الولايات المتحدة الراهنين والمحتملين، هم حسب المفهوم الاميركي:

-الدول او الأنظمة التي تعصي، او يحتمل ان تعصي، الأوامر الاميركية، والتي لم يتمكن الجشع الاميركي من احتوائها او تدجينها.

-الجماعات المنظمة، المسلحة والعزلاء، داخل اي بلد من بلدان العالم الثالث، وسواء كانت طامعة في سلطة، او راغبة في تعديل اوضاع داخلية، سياسية او اجتماعية او اقتصادية، ولم يكن توجه هذه الجماعات موحى به من واشنطن، ولم يكن نشاطها منسجماً مع ايماءات المؤسسات التجسسية الاميركية، سيان ان تكون هذه الايماءات خفية او مفضوحة.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٧

-الدول او الانظمة التي فقدت كل خيار حواري او سلمي لاسترداد حقوقها او الحفاظ عليها، فاتجهت هذه الدول صوب تقوية امكاناتها بمتطلبات تقليدية او فوق التقليدية... ولم تكن واشنطن راضية عن هذا الخيار او التوجه

ومن الطريف حقاً ان التقارير والدراسات العسكرية الاميركية صارت تركز اخيراً على النظر الى الحرب الاخيرة مع العراق على أنها العبرة الأحدث التي يجب ان يستفاد من دروسها وتتخذ حجر الزاوية في البنية الاستراتيجية العسكرية الاميركية المتوخاة.. وكأن الحرب مع العراق كانت حقاً امتحاناً للاستراتيجية الاميركية، ولم تكن حقل تجارب للأسلحة الاميركية ميدانها العراق.

وهنا لا بد من تكرار القول بأن هذه الغرائب المستخلصة من التوجه الاستراتيجي العسكري الاميركي، ليست معزوة الى نوعية التفكير الذي يتصف به رجال الاستراتيجية العسكرية الاميركية الحقيقيون.. بل هي بنات افكار اقتصادية جشعة صادرة بالدرجة الاولى عن اساطين الصناعات الحربية الاميركية، الذين يهمهم في المقام الاول ان يسوقوا انتاجاتهم الحربية في الداخل والخارج.

ولا جديد في القول ان هؤلاء الاساطين هم من اكبر سلاطين المال الاميركيين، وما للأموال من دور في رسم السياسات الاميركية عموماً.

وفي ما نشرته مجلة «يو. اس، نيوز» الاميركية دلالة اكيدة تشير بوضوح الى مصائر الساسة الذين يعارضون استراتيجيات التسلح الاميركية المبنية في الكثير من مفرداتها على الاستجابة لمصالح امراء صناعة الاسلحة الاميركية.

فبعد ان يشير التقرير العسكري المنشور في هذه المجلة الى الخيارات الاستراتيجية التي يتحاور حولها الكونغرس والبنتاغون، والى ان بعض الساسة غير مقتنعين بطروحات البنتاغون كلها، يخلص التقرير الى القول:

...«وغني عن القول ان كوهين، وزير الدفاع (الاميركي) إذا حاول ان يكون صادقاً مع نفسه ومع كلمات القسم التي رددها عند اسناد المنصب الوزاري اليه وقام بالغاء هذه البرامج الضخمة فسوف يكون عمله هذا دلالة واضحة لا لبس فيها على انه بصدد البحث لنفسه عن وجهة جديدة وخيار جديد لمستقبله.. لأن كل برنامج من هذه البرامج، برغم الانتقادات الموجهة اليه سوف يجرد طريقه الى التنفيذ بطريقة او بأخرى».

وهل اوضح من هذه الدلالة على ان كل سياسي اميركي، مهما كان منصبه هو بين خيارين: اما مسايرة رجال المال، وعلى رأسهم اصحاب صناعة الاسلحة، وإما ان يبحث لنفسه عن مستقبل جديد..

وربما كان هناك خيار ثالث وهو ان يقعد صاحب المنصب دون ان «يكش او ينش»!.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

من ثقب الباب

الشركات متعددة الجنسيات منذ عشرين عاما فقط كان لايزيد عددها على بضع مئات.. والآن يزيد عددها على اربعين الف شركة تتصدرها فى القوة والنفوذ ٢٠٠ شركة. ورقم اعمال هذه الشركات وحدها اكثر من ربع النشاط الاقتصادى فى العالم. والدليل ان رقم اعمال شركة جنرال موتورز الشهيرة اكبر من الناتج القومي لدولة الدنمرك. ورقم اعمال شركة فورد الشهيرة أيضا اكبر من الناتج القومى للنرويج. فإلى اين يذهب العالم؟

هذه التطورات الاقتصادية الضخمة ـ وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ـ تثير قلق أوربا. لان بعض الاوربيين يقولون أن الشمولية الشيوعية سقطت لتظهر الشمولية الراسمالية. أو الراسمالية المتوحشة. لان السمك الكبير ياكل السمك الصغير. والعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة. واقتصاد السوق لايعرف الرحمة. ويقول ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا الاسبق ورئيس لجنة التنمية والتعاون فى البرلمان الأوربي ان ما يشهده العالم من الحرب التجارية بين أوربا وامريكا وراءه ما هو اخطر. اذ تتصارع نظرتان اجتماعيتان وراء هذه الحرب. ويقول روكار ان امريكا تؤمن بالليبيرالية المتطرفة. وتملك نفوذا قويا. وتريد الانتقال بالعالم من الاقتصاد الليبرالي إلى المجتمع الليبرالى ليكون اقتصاد السوق هو الاقتصاد الوحيد والقوة الوحيدة هى قوة المال. ويضرب مثلا بالصراع حول الموز. وجمهوريات الموز فى امريكا اللاتينية. فقد سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على ثلاث جمهوريات فى امريكا اللاتينية تنتج الموز. وتلعب هذه الشركات دورا سياسيا نشيطا وراء المرشحين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية.

وهنا يدخل الاتحاد الاوربى فى الصراع مع هذه الشركات الكبرى القوية لأن الاتحاد الاوربي له ايضا مصالح اخرى فى جزر الكاريبى والمارتينيك وجواد بلوب التى تنتج الموز ايضا. وقد اتفق الاتحاد مع هذه الدول على تصدير الموز إلى أوربا. وتحارب الشركات متعددة الجنسيات الاتحاد الاوربى لان دخول الموز إلى اوربا عن غير طريقها يؤدى إلى التنافس ومن ثم انخفاض الاسعار. وحرب الموز دائرة فى اوربا الآن بين الاتحاد الاوربى وامريكا.

ويقول روكار انه مع اقتصاد السوق ولكنه يحذر من الراسمالية المتوحشة او الشمولية الراسمالية التى تريد فتح الاسواق وفرض الاسعار وقتل الضعفاء لتكون السيطرة لقوة المال وحدها.

وعداء المنافسة الاوربية الامريكية الدائرة الآن نظرتان مختلفتان فى الاقتصاد.. وفى الاجتماع وقد تكون فى السياسة الخارجية ايضا لان عالم السياسة هو عالم المصالح وحرب الاقتصاد فيها ايضا والويل فى الحرب للمغلوب.

كامل زهيرى



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

الاتحاد الأوروبي يخشى سيطرة العملاق الأميركي على سوق الطيران العالمية

المفوضية الأوروبية تعلن غداً موقفها من اندماج "بوينغ" و"ماكدونيل دوغلاس"

□ بروكسيل - من نورالدين الفريضي:

■ من المقرر ان تعلن المفوضية الأوروبية غداً موقفها النهائي من موضوع اندماج عملاقي الطيران الاميركيين «بوينغ» و«ماكدونيل دوغلاس» من اجل حماية مصالح صناعة طائرات «ايرباص» الأوروبية، الامر الذي يوحي باحتمال توتر العلاقات بين طرفي الاطلسي وامكان تفجر حرب العقوبات والعقوبات المضادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعدما خفت حدة الأزمة بينهما في شان قانون «هيلمز بيرتون» الخاص بالحظر الاميركي ضد كوبا وقانون «داماتو» المتعلق بالعقوبات ضد المؤسسات النفطية العاملة في كل من ايران وليبيا.

وتحدثت مصادر أوروبية عن انعدام فرص ايجاد حلول وسط بعد فشل اجتماعات الاسبوع الماضي بين ممثلي «بوينغ» وخبراء المفوضية في بروكسيل.

وينتظر ان توافق المفوضية الأوروبية في اجتماعاتها غداً على توصية الخبراء برفض صفقة الاندماج بين المؤسستين الاميركيتين لأنها ستخلق وضعاً احتكارياً في السوق العالمية. وتحدثت المصادر نفسها عن اجماع اعضاء المفوضية على اتخاذ موقف حازم من الاستراتيجيا الاميركية المدعومة من ادارة الرئيس بيل كلينتون والساعية الى الهيمنة على أسواق الطيران المدني في العالم، اضافة الى ما سيترتب عن اندماج المؤسستين من تطبيقات تكنولوجية متقدمة في المجال العسكري.

وتحظى المفوضية الأوروبية بدعم الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا، المانيا، ايطاليا وبريطانيا) المساهمة في صناعة طائرات «ايرباص». وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك اكد في منتصف الاسبوع الماضي في بروكسيل، دعم بلاده لموقف المفوضية. ودعا في مؤتمر صحافي الى ضرورة «حماية المصالح الأوروبية في مواجهة الهجمات التي تتناقض مع قوانين المنافسة الحرة».

وتستطيع المفوضية الأوروبية اصدار قرار ملزم من الناحية القانونية بعدم الاعتراف وفرض غرامة مالية باهظة على المؤسستين الاميركيتين قد تصل الى ١٠ في المئة من قيمة نشاطهما في السوق العالمية، بعدما يتم الاندماج، فضلاً عن اتخاذ عقوبات ضد كل مؤسسة اوروبية لا تتقيد بتنفيذ القرار الأوروبي. وفي مثل هذه الحال، قد تلجا «بوينغ» و«ماكدونيل دوغلاس» الى محكمة العدل الأوروبية. واذا انفتحت المواجهة فإن الادارة الاميركية قد تتقدم بشكوى الى منظمة التجارة الدولية، كما لمح الرئيس كلينتون.

وتدعم مؤسسة «ايرباص» صمود المفوضية. ورأى احد مديريها، جان بيرسون، ان «اندماج بوينغ - ماكدونيل يشكل نقطة اللاعودة في استراتيجيا تهدف الى احتكار صناعة الطيران المدني». وفيما رأت اللجنة الفيديرالية الاميركية، بعد درسها صفقة الاندماج، أن حصة «بوينغ» من السوق العالمية سترتفع بنسبة محدودة من ٦٠ الى ٦٥ في المئة، فإن المفوضية الأوروبية تستخلص، بعد درسها انعكاسات الاندماج على مختلف انشطة المؤسستين، ان حصة الثنائي الاميركي من طائرات الشحن العملاقة سترتفع الى ٩٠ في المئة. وستعزز الهيمنة الاميركية على حساب صناعة الطائرات الأوروبية في السوق العالمية فتصل نسبة تزود مؤسسات الطيران في السوق العالمية من التجمع الاميركي الجديد الى ٧٨ في المئة. اذ تسيطر «بوينغ»، قبل عملية الاندماج، على ٥٧ في المئة من الطلبات و«ماكدونيل دوغلاس» على ١٢ في المئة. وتقتسمان ايضاً نسبة تسعة في المئة من طلبات مشتركة قدمتها مؤسسات الطيران الدولية الى كل من «بوينغ» وشريكتها الجديدة. وبالمقارنة فإن حصة «ايرباص» لا تتجاوز أربعة في المئة من طلبات مؤسسات الطيران.

وتاخذ عملية الاندماج الاميركية طابعاً استراتيجياً لجهة ازدواجية استخدام تكنولوجيا الطيران في المجالين المدني والعسكري. اذ ان «بوينغ» ستستفيد من موازنات وزارة الدفاع الاميركية وبرامج الابحاث التكنولوجية وصناعة الفضاء التي كانت تتمتع بها «ماكدونيل دوغلاس» الامر الذي يعزز قوة الصناعة الاميركية في السوق المحلية والاسواق العالمية التي يتزود بعضها، وان جزئياً من صناعات الطيران الحربي الأوروبية.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ / ٧ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعليق

وصاية «الأخ الأكبر»!

فى افتتاح جلسات قمة دينفر الاقتصادية انزعج الاوروبيون - باستثناء البريطانيين طبعا - من لهجة الرئيس كلينتون وهو يخاطبهم باسلوب ينضح بالتعالى.

تقمص كلينتون شخصية «الاستاذ» الذى يحاضر «تلاميذ» فى مدرسة النجاح الاقتصادى الامريكية. لم يتحدث اليهم بلسان الحليف او الشريك انما بلسان الوصى على شركائه وتناسى ان كساد الاقتصاد العالمى فى السنوات الماضية كان بسبب امراض الاقتصاد الامريكى.

فى تلك اللحظة تذكر الاوروبيون عبرة من عبر التاريخ تقول انه كلما انفردت امة بتقرير شئون العالم من موقع الزعامة المطلقة كان العدل الضحية الاولى لنظام عالمى عماده سيطرة القطب الاوحد.. لان احساس امة بالتفوق على الاخرين - مثل احساس الحاكم المطلق - من شانه تجريدها من الحكمة والتوازن النفسى.

وما اكثر علامات فقدان الحكمة والتوازن فى سياسات الولايات المتحدة تحت تاثير نشوة الانتصار فى الحرب الباردة. اذا نادت علنا بالسلام العالمى اشعلت سرا نيران الصراعات الاقليمية.. اذا دعت الى تحرير التجارة العالمية فرضت قوانين تجارية خارج اراضيها على مؤسسات غير امريكية مثل قانون «داماتو» ونظيره «هيلمز - بورتون» .. اذا طالبت بالاصلاح المالى والادارى للامم المتحدة راوغت فى تسديد ديونها للمنظمة الدولية. اذا حملت لواء منع انتشار التسلح جاءت على رأس قائمة الدول المصدرة للسلاح في العالم حيث بلغت صادراتها من الاسلحة التقليدية ماقيمته ٦١,٦٨٦ مليار دولار من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦.

ومع انها لا تتعرض لتهديد فى المستقبل المنظور ولم يعد امامها عدو قادر على هزيمتها او مواجهتها عسكريا وضعت ميزانية عسكرية بقيمة ٢٦٥ مليار دولار أى اربعة اضعاف مجموع الانفاق العسكرى لروسيا والصين لكى تضمن الاحتفاظ بتفوقها العسكرى والتكنولوجى على مستوى العالم والابقاء على الاوضاع المناسبة لفرض شروطها عليه بما يكفل. استمرار ازدهارها الاقتصادى على حساب الضعفاء فيه.

وفى قمة حلف الأطلنطى بمدريد شرب الاوربيون من كاس دينفر وذاقوا مرارة القهر على يد «الاخ الاكبر» حينما القت الولايات المتحدة بمصالحهم وراء ظهرها.. وخرجوا من اجتماعات القمة اكثر اقتناعا بحتمية ارساء دعائم نظام عالمى متعدد الاقطاب لا تنفرد فيه قوة عظمى وحيدة بالهيمنة وتوسيع رقعة مصالحها هى من منطلق وصاية «الاخ الأكبر» الذى يعرف وحده صالح الاسرة الدولية.

محمد صفر عيد

الاتحاد الأوروبي في عام الفين

توسع اقتصادي من دون روح سياسية

□ بروكسيل - من نورالدين الفريضي:

■ بعد استكمال المعاهدة الأوروبية الجديدة منتصف الشهر الماضي في امستردام، تبدو خطوة التوسيع الأوروبي في مثابة المبادرة التاريخية لاستيعاب البلدان الشرقية التي كان فصلها جدار برلين عن غرب القارة العجوز طوال عقود الحرب الباردة. وافقت المفوضية الأوروبية، بعد تحليلات سياسية واقتصادية معمقة على مقترحات «مفكرة عام الفين» ستقدمها الى المجلس الوزاري والقمة الأوروبية المقبلة قبل نهاية العام الجاري في لوكسمبورغ في شأن مستقبل توسع الاتحاد وطلب بدء مفاوضات العضوية مع خمس من دول وسط أوروبا وشرقها زائد قبرص، في مطلع العام المقبل.

وتثير هذه الآفاق شهية روسيا وأعرب رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين خلال زيارته الجمعة الماضي الى بروكسيل ان تقود الاصلاحات الاقتصادية واندماج روسيا في اقتصاد السوق الى فتح ابواب الاتحاد الأوروبي امام بلاده في المستقبل. وأوضح رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتير خلال تقديمه، امام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، آراء المفوضية حول كل من البلدان المرشحة العشرة بأن توسيع الاتحاد الأوروبي في اتجاه الشرق يمثل «الفرصة الأولى منذ خمسة قرون لاحلال الصلح بين شطري القارة» العجوز. الا ان توسيع الاتحاد و«خطة الصلح بين شطري القارة» سيجري في ظل نقص تعميق الاندماج الداخلي ومحدودية صلاحيات المؤسسات المشتركة للاتحاد في مسارات اتخاذ القرار خصوصاً في المجالات السياسية الخارجية وجنينية أفكار السياسة الدفاعية المشتركة، ما يدعو الكثير للاعتقاد ان الطابع الاقتصادي - التجاري يطغى على الخطة الجديدة وسيحول الاتحاد الى منطقة تجارية واسعة مثلما كانت تمنته السيدة الحديد مارغريت تاتشر طوال سنوات حكمها

في الثمانينات. وتبدو الخريطة الأوروبية مهيأة لتشهد تطورات حاسمة تتمركز حول الحلف الأطلسي في شأن التوسع الأمني والعسكري نحو شرق القارة وحول الاتحاد الأوروبي لمد حدود نفوذه الاقتصادي - السياسي حتى شرق روسيا. واذا كانت البلدان الـ ١٥ عجزت عن وضع سياسة خارجية وابقت مبدأ الاجماع في ما بينها قاعدة رئيسية لاصدار القرارات المشتركة فإن عمليات صوغ هذه القرارات الجماعية وتنفيذها لن تزداد سوى تعقيداً مع توسيع الاتحاد واحتمالات ارتفاع عدد أعضائه فوق عشرين، في غضون السنوات الأولى من القرن المقبل.

وكانت البلدان الأوروبية أخفقت في اجتماعات القمة في امستردام في ادخال الاصلاحات «المؤسساتية الضرورية» التي تقتضيها آفاق التوسيع وتمثلت حلول الوسط بين زعماء البلدان الـ ١٥ في ارجاء القرار في شأن عدد أعضاء المفوضية وتعديلات صيغ التصويت وتوزع وزن الأصوات بين الدول الأعضاء، تحسباً لدخول الأعضاء الجدد. فسيزداد عدد الدول الصغرى بما يكفيها

تعطيل المبادرات والتصويت ضد القرارات التي تقترحها الدول الكبرى في الاتحاد مثل المانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا واسبانيا. وما ان انتهى الزعماء في لقائهم، منتصف الشهر الماضي في امستردام، من مفاوضات مراجعة معاهدة ماستريخت حتى بدأ الحديث عن الحاجة الى مؤتمر تفاوضي جديد في ما بين دول الاتحاد لحسم القضايا التي بقيت مفتوحة في معاهدة امستردام وخصوصاً مشاكل الاصلاحات المؤسساتية والسياسة الخارجية التي بقيت جنينية.

السباق الشرقي

فازت بالسباق الأول لبدء مفاوضات العضوية في بروكسيل كل من هنغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا كذلك



المصدر : الحيــــــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / / ١٩٩٧

جمهورية استونيا التي تنفرد وتتميز على جارتيها الأخرتين في منطقة البلطيق. وقالت المفوضية الاوروبية بانها اعتمدت معايير سياسية - اقتصادية «موضوعية» تستند لأداء كل من البلدان المرشحة على كل الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية. وتتمثل الشروط السياسية في استقرار المؤسسات الدستورية وأولوية دولة القانون والتعددية السياسية واحترام الحريات الاساسية والأقليات العرقية بينما تتركز الشروط الاقتصادية حول الخطوات التي قطعتها كل من الدول المرشحة في اتجاه اقتصاد السوق. وخابت في سعيها كل من ليتوانيا ولاتفيا وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا. وعقب مفوض الشؤون الخارجية هانز فان دين بروك على رفض طلب سلوفاكيا بانعدام استقرار المؤسسات الدستورية وعدم حل مشكلة الأقليات القومية.

ودعمه الرئيس جاك سانتير بعدم منح «فائدة الشك» في مجال الديموقراطية لدولة سلوفاكيا الى غيرها من الدول التي تطرق ابواب الاتحاد منذ أعوام لكنها تتأخر عن اجراء الاصلاحات السياسية الضرورية. ورفضت طلبات الدول الأخرى لجهة حداثة تجربة التعددية السياسية في كل من رومانيا وبلغاريا ومحدودية الاصلاحات الاقتصادية في معظمها.

ويبدو مسار التوسيع تدريجاً وتراقب المفوضية تطور الأوضاع في البلدان الشرقية وتعيد نظرها في طلبات الترشح وفق درجات نجاح مسارات الديموقراطية والاندماج في اقتصاد السوق. وتنتظر المفوضية الآن اشارة يعطيها زعماء الاتحاد، قبل نهاية العام الجاري لبدء مفاوضات العضوية مع البلدان الشرقية الخمسة، زائد قبرص، في مطلع ١٩٩٨ من دون ضمانات مسبقة حول انتمائها القريب لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقالت المفوضية في بيانها امام البرلمان في ستراسبورغ بأن اختتام المفاوضات يرتبط بمدى استجابة كل من الدول التي ستدخلها (المفاوضات) لشروط تحمل التبعات الاقتصادية وقدرتها على الاستيعاب التي ستترتب عن اشتداد التنافسية في السوق الأوروبية ومدى تنفيذ هذا العضو الجديد أو ذاك تشريعات الاتحاد الأوروبي.

بالتالي يمكن تصور انتهاء المفاوضات مع بعض المرشحين من دون البعض الآخر واستيعاب الاتحاد في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ عدداً من الاعضاء من الخمسة الذين رشحتهم المفوضية في ١٩٩٧ للتفاوض معها. ويجري وضع استراتيجية التوسيع في ظل اتساع فوارق النمو الاقتصادي والاجتماعي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للعضوية فيها والمخاوف من ان لا تقدر الاقتصادات الشرقية على تحمل صدمات التنافسية في السوق الأوروبية الواحدة.

وتعد البلدان الشرقية العشرة ١٠٥,٣ مليون نسمة أو ٢٨ في المئة من سكان الاتحاد الأوروبي (٣٧١,٦ مليون). ويمثل ناتجها المحلي الخام ٤ في المئة (٢٣٤ بليون ايكو) من الناتج الخام الأوروبي (٦٤٤١,٥ بليون ايكو) في ١٩٩٥. بينما لا يفوق دخل الفرد في وسط القارة وشرقها ٢٢٢٠ ايكو (نحو ٢٥٠٠ دولار) وتصل المعدلات في الاتحاد الى ١٧٢٦٠ ايكو (١٩٦٧٦ دولار). وتقترح المفوضية الأوروبية وضع خطة مالية بقيمة ٦٠ بليون دولار لتمويل اقتصادات الدول المرشحة ومساعدتها على اجتياز المرحلة الانتقالية الصعبة. لكن المنح والقروض التي ستغدقها المؤسسات الأوروبية لا تكفي حكومات الدول المعنية وتطلعات المزارعين والمؤسسات الصناعية الناشئة والضعيفة، مقارنة مع نظيراتها الأوروبية. كما وان استراتيجية التوسيع نحو الشرق لا تحظى بمساندة الرأي العام في أوروبا الغربية.

فالمزارعون الفرنسيون سيواجهون منافسة اللحوم البولندية والمنتجات الزراعية قليلة الكلفة في شرق القارة سينجر عن استيعاب البلدان الشرقية خفض المعونات المالية الألمانية التي تحصل عليها تقليداً المناطق الصناعية القديمة والفقيرة داخل تراب الاتحاد الأوروبي.

قبرص ورقة ضغط تركية

تضاف قبرص الى قائمة البلدان التي ستسعد بافتتاح مفاوضات العضوية في العام المقبل. وكانت اليونان انتزعت وعداً رسمياً من شركائها الأوروبيين في عام ١٩٩٤، في ظل مفاوضات توسيع الاتحاد الأوروبي امام بلدان اسكندينافيا، ببدء المفاوضات مع الحكومة الشرعية في قبرص بعد ستة أشهر من موعد انتهاء وضع المعاهدة الجديدة التي جرى



المصدر : الحـيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧

استكمالها في منتصف الشهر الماضي في امستردام. وكانت المفوضية حكمت بشكل ايجابي، في ١٩٩٣، على مؤهلات اقتصاد الجزيرة المقسمة وقدرته على تحمل صدمات الانضمام لاقتصاد السوق الأوروبية. ويفوق دخل الفرد في الجزء اليوناني من الجزيرة مستويات الدخل في بعض بلدان الاتحاد مثل اليونان او البرتغال وأكثر من ذلك فإن امكانات اقتصاد الجزء اليوناني من الجزيرة تجعله ضمن الدول المساهمة في الموازنة المشتركة للاتحاد بينما يشبه الوضع الاقتصادي في الجزء التركي من الجزيرة المناطق الداخلية في تركيا، وأبعد عن وضع أي من أفقر مناطق الاتحاد الأوروبي.

لذلك فالمشكلة العويصة التي ستعترض عضوية قبرص تتمثل في أزمتها السياسية وانقسامها، منذ منتصف السبعينات، بين الطائفتين. وتقول المفوضية انها ستبدأ مفاوضات العضوية مع الحكومة المعترف بها دولياً وتراهن على جهود تبذلها الأمم المتحدة والادارة الأميركية، في الأسابيع الجارية، لتأمين الحل السياسي بين طرفي النزاع الذي يتزامن مع نهاية مفاوضات الانتماء الى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وتفرط المفوضية في التفاؤل اذا هي تناست شروط تركيا، من خلال تدخلها في الأزمة القبرصية خلافاتها مع اليونان، وربطها الموافقة على حل الأزمة القبرصية بشرط قبول الاتحاد الأوروبي لأسباب ضعف مؤهلاتها الاقتصادية ونقص استجابتها لشروط الديموقراطية وحقوق الانسان والأقلية الكردية.

ولغرض عدم تخييبها مرة اخرى احتوى بيان المفوضية امام البرلمان الأوروبي على فصل «تعميق العلاقات» مع تركيا والتوصية بأن ينظر في طلب تركيا دائماً «بالعين الموضوعية نفسها» التي تعالج طلبات الدول الشرقية المرشحة، ومن دون تراجع عن تأكيد «التطلعات الأوروبية لتركيا» مثلما أكده الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية البلدان الـ ١٥ وتركيا في نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٩ في لاهاي.

ومكن اتفاق الاتحاد الجمركي المبرم بين الجانبين في نهاية ١٩٩٥ توثيق الروابط الاقتصادية وارتفاع قيمة المبادلات من ٢٢ بليون ايكو في ١٩٩٥ الى ٢٧ بليون في العام الماضي لكن بعجز منتظم على حساب تركيا. وتعاني انقرة من ارتفاع معدلات التضخم والعجز العام لكنها لا تختلف في ذلك عن بعض البلدان الشرقية التي نالت تذكرة بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في مطلع العام المقبل.

ويقول مراقبون اتراك بأن اداء اقتصاد بلادهم يفوق اداء اقتصادات الديموقراطيات الجديدة ويعترفون أن عدم ترشيح بلادهم لعضوية الاتحاد الأوروبي ضمن الدفعة التي اختارتها المفوضية، يوم الأربعاء الماضي في ستراسبورغ، مرده الى عدم استقرار الوضع السياسي وأوضاع حقوق الانسان والأقلية الكردية.

ولاحظت المفوضية في تقريرها أن حصاد تركيا في المجالات المذكورة «لا تزال دون الضوابط الأوروبية»، وتنتقد بشكل مباشر الخيارات العسكرية التي تنتهجها الحكومات المتوالية في انقرة لحل مشكلة الأقلية الكردية. ويقال ان عدد الأكراد حوالى ١٢ مليون نسمة أي نحو ٢٠ في المئة من سكان البلاد. ويبرز التقرير «انتظام التعذيب والاختطافات والاغتيالات والأحكام التي تصدر خارج مؤسسات القضاء تطرح، رغم الالتزامات المتكررة من جانب المسؤولين الرسميين بوضع حد لهذه الممارسات، تطرح تساؤلاً حول قدرة السلطات المدنية على مراقبة نشاطات قوات الأمن والتحكم فيها وتعني هذه الملاحظات الدقيقة والأخرى المباشرة التي تضمنها تقرير المفوضية قيمة «الفاتورة» السياسية وتهميش دور تركيا، في حوار الاتحاد بسبب سيطرة العسكر على المؤسسات المدنية.

وتمثل الأزمة الأخيرة ومشاهد اهانة رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان، من جانب جنرالات الجيش، أفضح دليل عن الخروقات الخطيرة لمؤسسات الدولة العلمانية.

ولاحظت المفوضية بأن «مجلس الأمن القومي» الذي يضم قيادات الجيش ورئاسة الحكومة والجمهورية «يضطلع بدور خاص» في تحديد السياسة الأمنية و«فرضها» على مجلس الوزراء.

ويعد الحكم الأوروبي الأخير أول رد فعل رسمي، وان كان غير مباشر، على تصرفات المؤسسة العسكرية وفرضها استقالة رئيس الوزراء اربكان، المنتخب بشكل ديموقراطي.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

حكومة الغد : إدارة التكتلات الإقليمية

د. السيد عليوة

استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان

فى اطار العولمة الكاسح تتولد تيارات اقليمية عديدة قد تكون متناغمة وقد تكون متضاربة ولكن لابد للحكومات وبالدات فى منطقة الشرق الاوسط من مواجهتها والتعامل معها .

على سبيل المثال توجد فى منطقتنا ثلاث حالات ذات توجه اقليمي عام ولكن هناك فيما بينها فروق طفيفة ، هناك التعاون الاقتصادى والاعتماد المتبادل والتكامل الاقليمى ويعنى الاول تنمية التبادل التجارى والتعاون الاتفاقى دعما للتنمية الاقتصادية باسلوب طوعى نابع من الارادة المشتركة وبشكل ثنائى فى الغالب، مثلما هوالحال فى مشروعات التعاون الاقتصادى العربي التى لم تر النور بعد

اما الاعتماد المتبادل فهو سياسة شبه مفروضة من دوائر دولية خارج المنطقة بغرض تنمية شبكة من الروابط الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والسياحية لمنافع متبادلة بهدف امتصاص التوترات السياسية والعقائدية وتخفيف النزاعات العرقية والقومية واحلال التسويات السلمية محل الحروب الدورية، وذلك حفاظا على مصالح القوى العظمى مثلما هوالحال فى مشروعات الشرق اوسطية التي ترمى الى ادماج اسرائيل فى المنطقة مع احتفاظها بالهيمنة العسكرية والاقتصادية

اما التكامل الاقليمى فهو مذهب من مذاهب الاندماج الاقتصادى ويشتمل على عدة خطوات متدرجة تبدأ من مناطق التجارة الحرة والاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة والتى تمهد الطريق للاندماج السياسى الكونفدرالى او الفيدرالى مثلماهو الحال فى اوربا الموحدة ولاشك ان هذه الخطوات تتداخل مع بعضها البعض فى العديد من السياسات والاجراءات والبرامج ولكن يميزها الهدف الاستراتيجى لكل منها، وبالتالى ينعكس على اسلوب ادارة هذا النشاط او ذاك .

فالتعاون الاقتصادى يستهدف التنمية والتطور اما الاعتماد المتبادل فيتطلع الى الامن المتبادل فى حين يسعى التكامل الاقليمى الى تنظيم العيش والرخاء المشترك وهو شيء اقرب الى الاتحاد أو الدولة الاقليمية .

هذه باختصار اهم محاور الحركة المفتوحة أمام الدبلوماسية المصرية للتعامل مع ظاهرة التكتلات الاقليمية من حولنا وقد يكون من المفيد اعادة ترتيب هذه المحاور فى ضوء المصلحة الوطنية المصرية والامن القومى العربي وذلك طبقا للاهتمامات التالية :

☐ الاهتمام الاول : يدور حول محور التعاون الاقتصادى الثنائى لانه أولى بالاعتبار نظرا للارضية المشتركة التى تجمعنا

☐ الثانى يدورحول محور التكامل الاقليمى العربى لانه الخطوة المنطقية التالية للتعاون.

☐ الثالثة : الاعتماد المتبادل مع التكتلات الاخرى التى تتنافس فى المنطقة (الشرق اوسطية ـ المشاركة الاوربية ـ منتدى البحر المتوسط ـ مجموعة الدول الثمانى الاسلامية) وفى كل محور من هذه المحاور تقدم التفاعلات لنا مؤشرا رئيسيا هاديا يتمثل فى الحالة الاولى فى مؤشر تحرير التجارة العربية البينية من الحواجز والقيود الجمركية ـ ويتجسد فى الحالة الثانية التكامل الاقليمى العربى فى تحرير حركة الاستثمارات والعمالة بين الاقطار العربية الامر الذى يستلزم التخلص من نظام الكفيل ومراعاة المعايير الدولية للعمالة وحقوق الانسان

اى ان التعاون العربى ـ العربى من أهم المشروعات التى تمتلك مقومات النجاح والاستمرار لما يتمتع به من مقومات مادية ومعنوية لكن المعضلة التى تعوق انجاز هذا المشروع ان الأمة العربية سبق وأن رهنت ارادتها السياسية فى عصر الحرب الباردة بحركة بندول التنافس بين الدولتين العظميين واليوم نخشى ان يرهن العرب ثرواتهم واستثماراتهم لدى صانعى القرارات السياسية المراوغة بالحكومات الغربية التى تجرى وراء مصالحها الانانية، وتحكم اللوبى الصهيونى فى عملية صنع القرار الغربى لما لهم من تاثير كبير على توجهات عملية الاقتراع العام فى الغرب

يحاول أصحاب المصالح الأنانية فى الغرب استثمار ثلاثة عوامل أدت إلى مبالغة الديمقراطيات الغربية فى توقع الأخطار السياسية المتوقعة على الاستثمارات العربية وهى: العالمية الجديدة التى تتحدث عن عالم بلا حدود يسعى فيه الغرب الديمقراط إلى الازدهار على حساب شعوب الجنوب مهما كان الثمن.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٠/١٩٩٧

أهمية المنهج فى معالجة العولمة ومترتباتها

مهدي الحافظ *

■ اصبحت العولمة Globalization الظاهرة الابرز في التطور العالمي على جميع الصعد اقتصادياً وثقافياً واعلامياً وفي اطار الاتصالات على انواعها. وبات النقاش حامياً ومتواصلاً حول تحديد مفهومها ومعالمها وآثارها في الأوساط الفكرية والثقافية في العالم اجمع.

لا شك ان المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور ويستقر بعد. وهذا راجع الى اسباب متباينة عدة منها الخضوع الى منهج ذاتي في التحليل والرغبة في تزكية مسلمات ايديولوجية معينة من ناحية، واغفال او غض النظر عن معطيات ووقائع جديدة وخطيرة في عملية التطور من شانها ان تكون اساساً وعلة جوهرية لنشوء العولمة واتساعها من ناحية اخرى.

وبصرف النظر عن الخلط الكثير الذي رافق ويرافق التوصيف والتحليل وحتى «التنظير» لظاهرة العولمة، يجدر التوكيد على اهمية العنصر الجديد والمتعاظم التاثير في العملية التطورية العالمية، واقصد بذلك التقدم العلمي والتكنولوجي العاصف والسريع. هذا العامل الذي يضاعف قدرات الانسان من حيث القوة والسرعة والتاثير على نحو مدهش ومتصاعد بحيث أصبح اليوم محور ومرد التقدم العالمي والانجازات الانسانية في جميع المجالات والاكتشافات المذهلة في الفضاء الخارجي واعماق البحار والمحيطات.

فالعولمة، في هذا السياق، هي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود. وهي بذلك ظاهرة موضوعية شاملة (كونية) لا يمكن ردها وابطالها برغبة ذاتية. انما المطلوب هو اجراء التكيف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الانساني للأمام وتقليص الاخطار الناجمة عنها، ولا سيما ازاء التفاوت الاقتصادي بين المناطق المتقدمة والمتاخرة فى العالم والبحث في وسائل وامكانات توسيع الفرص الطيبة التي تتيحها هذه الظاهرة الجبارة لخير البشرية وازدهارها، بعيداً عن استغلال «الاقلية» والشركات العملاقة والإضرار بمصالح الشعوب الأخرى وثقافاتها ومكاسبها الوطنية.

ان هذا الرأي، على تواضعه، يحرص على ابراز وتوكيد الطابع الموضوعي لظاهرة العولمة بهدف صياغة سياسات واستراتيجيات مبررة علمياً وذات اثر عملي مجد ومردود ايجابي فعال في مواجهة استخدام آليات وقنوات هذه الظاهرة لاستغلال شعوب البلدان النامية والاضرار بمصالحها الاقتصادية والوطنية.

فالعصر الكوني الراهن هو عصر التكنولوجيا أو انها سمته البارزة وهويته الاساسية. ولا يمكن تصور العولمة بمعزل عن التكنولوجيا. فالاخيرة قد انجبت وسائل وآليات على امتداد العقود الاخيرة واتاحت ميلاد ظاهرة أو حالة جديدة من الترابطات والاعتماد المتبادل المعقد والكثيف في الحياة الدولية الاقتصادية والثقافية والاعلامية والاتصالية وغيرها لم تشهدها البشرية من قبل، والمجسدة في النشاط العابر للحدود أو الممتد عبر الحدود الذي تقوم به الدول (منظمات ومعاهدات دولية... الخ) والاطراف غير الدولية (غير الحكومية) الممثلة بالشركات المتعدية الجنسية Transnational Corporations كما انها (أي العولمة) تتجسد في العواقب الناجمة عن هذا النشاط ولو كان اقليمياً أو قطرياً من حيث مداه الجغرافي، مثل تلوث البيئة والتهديد الناجم عن سخونة المناخ العالمي Global Warming (افرازات Green House) والتلوث النووي (انفجار مفاعلات تشيرنوبل وغيرها) فضلا عن الالتزامات المترتبة على الارتباط بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التجارة الدولية WTO واتفاقيات الشراكة الدولية والاقليمية المتعددة.



هذه الحالة او الظاهرة الموسومة بالعولمة هي في الواقع ممارسة او تطبيق لثمار التقدم العلمي والتنكولوجي باهداف معينة. ويمكن لهذه الاهداف ان تتغير بإرادة وعمل المجتمع البشري وقواه المهيمنة اقتصادياً وسياسياً. لكن من المهم ايضاً الاشارة الى ان المصالح والغايات الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي لميلادها ولا سيما بالنسبة للشركات المتعدية الجنسية التي تتمتع اليوم بثمار هذه الظاهرة بمقاييس كبيرة. فهذه الشركات، تمثل اليوم، العمود الفقري لشبكة العولمة الاقتصادية المتنامية والدافع الرئيسي لتوسيع وتعميق ظاهرة التدويل في الحياة الاقتصادية. ومع ان تدويل Internationalization النشاط الاقتصادي ليس بظاهرة جديدة، الا ان الجديد في هذا المجال يتسم بطابع نوعي نسبياً ويتجلى في تكثيف الروابط الاقتصادية، واستحداث انماط وانظمة متكاملة للانتاج والخدمات المختلفة عبر الحدود الوطنية. ومما ساعد على تقدم عملية العولمة الاقتصادية وتوسعها هو تحرير تدفقات التجارة وراس المال والخدمات والتكنولوجيا بفضل الاتفاقيات المبرمة بين الدول لتكوين تكتلات اقتصادية واسعة وشراكات وانشاء منظمة التجارة الدولية قبل سنوات. وهنا تبرز قضايا اساسية جديرة بتحليل هادئ وعلمي واستخلاص استنتاجات عملية محددة منها:

اولاً: استمرارية العولمة كظاهرة موضوعية وانجاز علمي وتكنولوجي لا يمكن الا التعايش معها والسعي للافادة منها وفق برنامج شامل وملموس، شانها في ذلك شان القضايا والظواهر الانسانية والطبيعية التي واجهت وتواجه المجتمع الدولي.

ثانياً: ينبع من النقطة الاخيرة، تحليل خطا التنديد بالعولمة بحد ذاتها بل دراسة وتحديد وسائل الافادة منها ومن الياتها لخدمة اهداف انسانية اكثر تقدماً وعدلا وازالة فرص وعواقب تسخيرها لتهميش البلدان النامية ولتعميق التفاوت الاقتصادي بينها وبين البلدان الصناعية المتقدمة.

ثالثاً: ان الاقرار بكون العولمة ظاهرة موضوعية قابلة للبقاء والتطور، يطرح عدم حتمية ارتباطها دوماً بنظام اقتصادي وسياسي معين كالنظام الراسمالي مثلا. بل يمكن ان تكون العولمة آلية من اليات نظام دولي جديد بمضامين واهداف مختلفة تماماً. الأمر الذي يطرح مهمة كفالة ادارة سليمة وعادلة للعولمة والسعي لتحسينها دوماً وفق نظرة وبرنامج متطورين. ويدخل ضمن ذلك، ايقاف نزعة وممارسة الهيمنة الفردية لدولة معينة على مقدرات العالم ومنظمة الامم المتحدة، والاخذ بسياسات اقتصادية وتجارية عادلة بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة خاصة، وتعديل الاتفاقيات الدولية وفقاً لذلك مثل اتفاقية منظمة التجارة الدولية وغيرها.

رابعاً: دراسة تحديات العولمة ثقافياً وسياسياً (لا سيما بالنسبة الى مستقبل السيادة الوطنية للدول) من منظور جديد. ويتركز على خلق فرص التفاعل الايجابي بين ثقافات وحضارات العالم بما يؤمن مناخاً جديداً تزدهر في اطاره عناصر القوة والبقاء في الثقافات الوطنية وتولد في كنفه لوحة جديدة لحضارة عالمية مشتركة مبنية على المثل والقيم والغايات الانسانية النبيلة. كما ينبغي ان تدرس امكانية اعادة النظر بمفهوم السيادة الوطنية للدول على نحو يؤمن السيادة الحقيقية للشعوب ومصالحها الأساسية في الحرية وتقرير المصير وحقوق الانسان.

لا شك ان ظاهرة العولمة في غاية التشابك والتعقيد وتطرح أموراً اخرى لا تقل اهمية عن القضايا السابقة، لكن المرجو ان يجري التعامل مع هذه الظاهرة وعواقبها بمنهج علمي سليم وبهدف صياغة اجابات عملية مجدية لتفادي اخطار العولمة والافادة التامة من فرصها.

---

* المدير الاقليمي (في بيروت) لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ - ٧ / ١٩٩٧

أوروبا توافق على صفقة «بوينج ـ ماكدونال» تجنبا لنشوب حرب تجارية مع واشنطن

بروكسل ـ واشنطن ـ وكالات الأنباء ـ أعطت اللجنة الأوروبية أمس في اجتماعها ببروكسل موافقة مبدئية على صفقة الاندماج المقترحة بين شركتي «بوينج» و«ماكدونال دوجلاس» العسكريتين الامريكيتين البالغ قيمتها خمسة عشر مليار دولار، والتي كانت قد أثارت المخاوف من أن تؤدى لنشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا لما يمكن أن تسببه من احتكار أمريكي لسوق انتاج طائرات «الإيرباص».

وصرح مصدر بالاتحاد الأوروبي بأن أحد أعضاء اللجنة أبلغه بوجود اتفاق من حيث المبدأ داخل اللجنة حول هذا الموضوع، على أن يتم اعلان القرار الرسمي الأسبوع القادم.

وجاء قرار اللجنة في أعقاب اتصالات تليفونية مكثفة أجراها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بعدد من القادة الأوروبيين حول هذه المسألة، وبعد تنازلات عرضتها شركة «بوينج» على الأوروبيين تجنبا لنشوب الحرب التجارية.

وتتضمن هذه التنازلات موافقة بوينج على تغيير العقود الضخمة مع كبرى شركات الطيران الجوى الأمريكية التي تجعل نصيب أوروبا محدودا في سوق طائرات «الايرباص»

كما سبق للشركة أن أعلنت اعتزامها تقليص مدة بعض العقود الضخمة لها مع ثلاث شركات للطيران الجوى في الولايات المتحدة من ٢٠ عاما إلى عشر سنوات فقط.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ١١ / ١٩٩٧

المحددات الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية

يصاب المتابع غير المتخصص للسياسة الخارجية الأمريكية بالحيرة، في فهم ومحاولة وتفسير المواقف الأمريكية، والقرارات الصادرة من حين إلى آخر لاسيما إذا ما أخذ المعايير أو المبادىء المعلنة كمحددات أو عوامل حاكمة لهذه السياسة مأخذ الجد. ولعل قرار مجلس النواب الأمريكي الأخير بالاعتراف بالقدس الموحدة كعاصمة أبدية لإسرائيل، وانتقاد الإدارة الأمريكية له يعد نموذجا لذلك، لاسيما وأنه في الوقت الذى سارعت الإدارة الأمريكية بتوجيه النقد للقرار، واصلت مسلكها الذى يخدم ذات الهدف عبر تبنى المواقف الإسرائيلية المتطرفة تجاه عملية التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتوظيف حق النقض فى مجلس الأمن - الفيتو - لمنع صدور قرار يعبر عن إرادة المجتمع الدولى، بضرورة وقف أعمال تهويد الأراضى الفلسطينية. ومما يؤكد هذا الاتجاه أن قرار مجلس النواب، أعقبه مشروع للخارجية الأمريكية، بتوفير التمويل اللازم لنقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، كخطوة تحمل فى ذاتها دلالة على الاقرار بوضع القدس كعاصمة لإسرائيل.

وكانت قضية العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، محورا للحوار والنقاش فى قسم التخطيط بوزارة الخارجية الأمريكية، وذلك فى إطار برنامج شارك فيه باحثون وخبراء من قارات العالم الست. ومن خلال الاستعراض المكثف الذى قدمه أحد المسئولين عن التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية جرى التركيز على أربعة عوامل رئيسية هى الديمقراطية، اقتصاد السوق، حقوق الانسان، وأخيرا منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، وانصب التأكيد من جانب المسئول على أن هذه العوامل تشكل معا معايير تحديد مكونات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم الخارجى - وبالتحديد العالم الثالث ودول المعسكر الشرق سابقا - .

وكان منطقيا أن يجرى الحوار حول هذه القضايا لمعرفة مدى استقرارها فى وجدان صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وهى بالفعل محددات موضوعية محددة المعالم، أم أنها شعارات مرفوعة ويجرى تحديد السياسة الخارجية الأمريكية بعد ذلك تجاه كل حالة على حدة ووفق تعريفات مختلفة وتفسيرات متغيرة.

الديمقراطية: بدا واضحا من شرح مسئول التخطيط بوزارة الخارجية، أن المقصود بمصطلح الديمقراطية، تبنى أو بناء نظم حكم على الطراز الغربى «الأمريكى أساسا» دون أدنى اعتبار لخصوصيات البيئات المختلفة فى الدول، ودون اعتبار للتطور التدريجى للقيم المضمنة وراء هذه المؤسسات. فقضية الديمقراطية قضية عامة جدا، وتحتوى على شقين الأول القيم Values والمؤسسات Institutions، وبالتالى فإن أى حديث عن الديمقراطية لابد وأن يتضمن وعيا بشقى الديمقراطية، وفيما يتعلق بالقيم مثل تعدد الأحزاب، دورية الانتخابات، صوت واحد لكل مواطن فهذه القيم لا يوجد أدنى خلاف حولها، ومن حق كل مجتمع أن يضيف عليها ما تفرضه ثقافته الخاصة بشرط عدم الاخلال بها. أما المؤسسات وآليات عملها، فهى قضية تعود الى طبيعة المجتمع الذى يفرز من المؤسسات، مما يتلاءم مع درجة تطوره وتقدمه ونموه وأيضا ثقافته وتقاليده، ولا يجوز نقل النموذج من بيئة ما وتعرسه فى بيئة أخرى، كما أن وجود النموذج فى حد ذاته لا يعنى كفاءته أو نجاحه، فقد يوجد ولكنه لا يعمل ويصبح وجوده شكليا، ولا يجب الاستناد إلى مجرد وجوده على وجود القيم أو الكفاءة ومن ثم فالقضية الأساسية هى «القيم» العامة وما يضيفه إليها المجتمع، ويكفى أن نشير هنا إلى حالة جنوب افريقيا التى اقامت نموذجا ديمقراطيا استلهم القيم الرئيسية، وأضاف اليها قيمة أخرى هى تقاسم السلطة Power Sharing، فالديمقراطية فى شكلها التقليدى تعطى الحكم للحزب الحاصل على أعلى الأصوات (٥٠٪ +١)، وكان معنى تطبيق هذه القاعدة فى جنوب افريقيا، أن حزب المؤتمر بزعامة مانديلا سوف يشكل الحكومة، وتبقى الأحزاب الأخرى فى المعارضة، وذلك فى مجتمع قبلى لا ترضى فيه مقاعد المعارضة تطلعات زعماء القبائل لاسيما - حزب انكاثا بزعامة توليزى المعبر عن قبائل الزولو - ناهيك عن عدم استقرار روح العمل البرلمانى هناك، ومحصلة ذلك كانت فى الأغلب العودة إلى الاحتكام للسلاح. واجتهد العقل الجنوب أفريقى، فابتدع فكرة تقاسم السلطة، بحيث تشترك الأحزاب التى تحصل على أكثر من ٥٪ من المقاعد البرلمانية فى الحكومة، وحصل بوتوليزى - الذى حاز حزبه على نحو ١٠٪ - على منصب وزير الداخلية فى الحكومة على نحو أرضى تطلعاته جزئيا وجرده من مبررات الخروج على النظام. فهل هذا النظام غير ديمقراطى لمجرد أنه لم يطبق الافراز الأوروبى فى هذا المجال؟ أم أن يمثل قمة الديمقراطية وجهها الوظيفى الايجابى؟

اقتصاد السوق: عندما يتحدث ممثلو الخارجية الأمريكية، عن محددات السلوك تجاه العالم الخارجى، يجرى طرح قضية اقتصاد السوق على أساس أنه المدخل الطبيعى لتحقيق التنمية، والاستقرار، ويجرى الحديث عن هذه القضية باعتبارها الطريق الوحيد الذى يقود إلى التنمية وما عداها غير مقبول، وينم عن استمرار لانظمة لا تتناسب ومرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبعيدا عن الجدل حول سلامة هذه الرؤية وانها قضية جدلية لا تحسم بقرار، فإن ما نؤكد عليه هنا هو أن لكل مجتمع خصوصياته الفريدة التى تقتضى تكييف العام فى إطار الخاص، وتفرض ايقاع التحول وشكل النظام، وما يحويه من عناصر ليبرالية واشتراكية، فكل نظام تفاعل مع الآخر واستفاد منه ولا يمكن اصدار أحكام عامة حول منظومة برمتها.

وما نؤكد عليه هنا هو قضية ايقاع التحول، فالملاحظ أن تجارب الشعوب بعد انتهاء الحرب الباردة كشفت عن عدم سلامة إلغاء نظام كامل بقرار وتبنى آخر مناقض له فى النتائج، وصلت فى بعض البلدان إلى درجة الكارثة، وبدا ذلك واضحا فى بعض دول شرق ووسط أوروبا التى تخلت عن نظامها الاقتصادى بقرار علوى وتبنت آخر بقرار أيضا دون دراسة كافية وجدول زمنى يخفف من آثار التحول السريع، فارتفعت الأسعار وقفزت معدلات التضخم وتدهورت الأحوال المعيشية للفئات ذات الدخول الثابتة، وظلت وعود الأحزاب التى رفعت شعارات الخصخصة واقتصاد السوق حبرا على ورق، وكان الرد الشعبى فى العديد من المجتمعات، اراحة هذه الاحزاب من السلطة واعادتها طواعية إلى الاحزاب الشيوعية السابقة، التى اتخذت لنفسها مسمى الإشتراكية الديمقراطية حدث ذلك في بولندا وفي روسيا الإتحادية نفسها حيث احتل الحزب الشيوعى - المتجدد - المرتبة الأولى فى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥

وعليه يبدو واضحا أهمية تكييف العام فى إطار الخاص، وفرض ايقاع التحول من خلال واقع المجتمع على النحو الذى يحفظ للمجتمع توازنه واستقراره ويخفف من آلام التحول، ولا نبالغ إذا قلنا أنه يثرى خبرات الشعوب، ويضيف إلى التجربة الانسانية، فالنظم فى خدمة البشر وليست مقدسات يجرى فرضها على البشر.

حقوق الانسان: يحتل موضوع «حقوق الانسان» ركنا مهما على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية التى تحدد سلوك السياسة الخارجية تجاه بلدان العالم الثالث، وعندما تسمع مسئولى الخارجية الأمريكية، وهم يتحدثون عن هذه القضية، تشعر وكأن واشنطن هي قلعة «حماية حقوق الانسان» فى جميع بقاع الأرض. وعندما تدخل فى النقاش والحوار سرعان ما تقدم التفسيرات والتبريرات الدالة على أن سجل الولايات المتحدة، فى هذا الموضوع تحديدا لا يؤهلها للحديث عن هذه القضية ناهيك عن وضعها على أجندة السياسة الخارجية، فخلال الحرب الباردة طبقت الولايات المتحدة المقولة الميكافيلية حرفيا «الغاية تبرر الوسيلة»، وارتبطت الولايات المتحدة بأنظمة حكم اعتمدت فى استمرارها على «مص دماء الشعب»، وعلى إبادة المعارضة، فماذا عن سوموزا فى نيكاراجو، وعن نظرائه فى هاييتى ووسط وجنوب أفريقيا وفى أمريكا اللاتينية؟!

لحقوق الانسان كل التقدير والاحترام، والمطلوب التعامل معها كقيمة فى ذاتها، لا كأداة لتصفية الحسابات مع نظم حكم تراها الولايات المتحدة من «مخلفات الحرب الباردة»، أى تلك النظم التى اعتمدت على الدعم السوفيتى لمواجهة السياسة الامريكية أو اعتمدت عليه من أجل تأمين خطها الوطنى، بعيدا عن مكونات ورغبات السياسة الامريكية، ففى عالم اليوم عشرات الدول التى تنتهك حقوق الانسان، وهى نظم تستحق الإدانة، ولكن مشكلة معايير السياسة الخارجية الأمريكية، أنها موظفة سياسيا بمعنى انه يجرى التغاضى عنها وعدم اشهارها فى وجه نظم الحكم التى ترتبط بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة أو بمعنى أدق تتكيف مع أهداف هذه السياسة وتسهم فى تنفيذها، أو ترى الولايات المتحدة مصلحة ما فى التغاضى عن انتهاكات حقوق الانسان فى هذه الدولة (إسرائيل نموذجا).



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

وبظرة سريعة على الدول الموضوعة الآن على القائمة الأمريكية التى توجه الاتهام بانتهاك حقوق الانسان، نجدها بالأساس تشتبك فى خلافات حادة مع السياسة الأمريكية، فهى باختصار وليدة عدم تسامح الولايات المتحدة مع نظم الحكم التى تملك رؤية مغايرة بصرف النظر عن تقييمنا لهذه الرؤية، فلكل مجتمع الحق فى صياغة نظامه الداخلى وسياسته الخارجية بشرط الالتزام بقواعد القانون الدولى وأعرافه

منع انتشار أسلحة التدمير الشامل يوضع هذا العنوان داخل الأجندة التى تقدمها الخارجية الأمريكية، وتحتوى على معايير الحكم على سياسات الدول الأخرى

ومرة أخرى نعود إلى التأكيد على مخاطر انتشار أسلحة التدمير الشامل على مستقبل البشرية ونتطلع إلى اليوم الذى تزال فيه جميع أسلحة التدمير الشامل من على كوكبنا، ولكن مشكلة الرؤية الأمريكية هنا - كغيرها تجاه المعايير الأخرى - أنها رؤية انتقائية، وبعيدا عن تاريخ هذه الأسلحة، وأن الولايات المتحدة كانت أول من استخدمها ضد اليابان، نقول إن الولايات المتحدة، وبعد أن راكمت فى ترساناتها ما يكفى لتدمير الكرة الأرضية عشرات المرات، تسعى إلى منع الدول الأخرى من حيازة بعض انواع هذا السلاح بالقسر دون النظر إلى خريطة انتشار هذه الأسلحة فى مناطق العالم المختلفة، ففى منطقة الشرق الأوسط تمتلك إسرائيل جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، وفى مقدمتها النووى، وتواصل احتلال الأراضى العربية، وترفض مواصلة عملية التسوية، باختصار تسعى إلى فرض سلام «مسلح» بمعنى أنه سلام مفروض بقوة السلاح غير التقليدى، وفى نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة إلى منع اى دولة عربية من حيازة معادل موضوعى للسلاح النووى الإسرائيلى، بعد أن تم استثناء إسرائيل من التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى. وهو موقف لا يستقيم وروح منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، ولا يخدم هدف السلام والاستقرار، بل أنه يمكن أن يعصف بالمنطقة فى اى وقت، ففى ظل حيازة إسرائيل للسلاح النووى وغيره من أسلحة التدمير الشامل، ومواصلة احتلال الأراضى العربية، والسعى إلى سلام مفروض بقوة السلاح، يصبح المنطق الأمريكى فى منع الدول العربية من حيازة معادل موضوعى للسلاح النووى واهيا، فمن حق كل دولة أن تجتهد فى حماية أمنها القومى، والدفاع عن مصالحها العليا، لاسيما فى ظل وجود «جار» مسلح بأسلحة تدمير شامل، والاستقامة فى المنطق تقتضى التجاوب مع المبادرات المصرية، لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل.

وعندما يبدو من الحوار والنقاش عدم تماسك منطق الدفاع عن «موضوعية» هذه المعايير، يتحول الحديث إلى أنها الرؤية الأمريكية.. رؤية الدولة العظمى الأولى فى العالم، وعندما تسمع هذا الحديث تترحم على السيناتور، فولبرايت الذى رحل مؤخرا، بعد أن أطلق صيحته المدوية، محذرا بلاده من «غطرسة القوة»، التى اسقطت أمما بأسرع مما كان تؤمنه لها امكاناتها.

عماد جاد



● بعد الرحلة الاميركية الثانية الى المرّيخ انفتح امام الولايات المتحدة أفق جديد غير محدود ، على واشنطن ان تطوّر نظرتها في التعامل مع الآخرين فلا تتصرّف الآن كما فعلت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ●

بيئات التوتّر: الصين وروسيا والشرق الاوسط مستمرة في تخوفها من احادية الرأي عند اميركا



المصدر : الحـــــوادث
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥/ ٧/ ١٩٩٧

بعد ان استطاعت الولايات المتحدة ان تُخمد كل ثورات الأرض بقوة ثورتها العلمية، ها هي تقوم برحلتها الثانية الى المريخ ناقلة قدراتها في الكشف وهتك اسرار الطبيعة الى عالم آخر لم يدخله سواها.

عندما قام كريستوفر كولومبوس باكتشاف أرض على الجانب الآخر من المحيط الاطلسي سُمّيت تلك الارض العالم الجديد. ولم يكن هذا العالم جديداً بالفعل لأن معالمه الرئيسيه وأهمها وجود بشر فيه لا تبرر اطلاق صفة «جديد» عليه. كما انه ليس مؤكداً حتى الآن ان الاسباني كريستوف كولومب كان أول من وطئت قدماه تلك الأرض. فهو في عيون بعض المؤرخين سارق لمجد اناس سبقوه وجرى طمس لأدوارهم. فالانكليز يرشحون البحار السير فرنسيس درايك لفضل اكبر من فضله. وشعوب كثيرة ومنهم اللبنانيون يدّعون ان اجدادهم كانوا هناك حين وصل كولومبوس الى القارة الاميركية، وكيف يمكن في حساب لبناني ان يسبق أحد فينيقياً الى ارض تقع وراء البحار؟

ولكن هذه المرة لا شكوك حتى الآن على جدة المريخ بالقياس الى عالمنا، ولا شكوك كذلك حول السبق الاميركي اليه. انه فتح حقيقي هو الأول من نوعه يحققه جزء من الارض سمي في يوم من الأيام العالم الجديد. ولم يكن جديداً في شيء ما عدا وصوله بواسطة التفوق العلمي والتقني النوعي الى الخروج، بعد اعداد شاق طويل، من عالم الى عالم.

هل هو انجاز، كما يقول العلماء؟ لا ... تقول السنة الخلق، وهي ليست دائماً اقلام الحق: انها ثورة! وما الثورة؟ انها المفهوم الأكثر تداولاً والأكثر غموضاً في الوقت نفسه ... ليس مهماً انها خير او شر ... المهم انها ثورة بخلاف الثورات لا يواجهها انسان بغير الاكبار مع فضول لا حدّ له ازاء المجهول.

لقد انفتح امام الولايات المتحدة أفق جديد لا يستطيع أحد ان يحدّد مداه. بل قد لا يكون له حدود، ولكن مما لا شك فيه انه سيضيف الى القوة الاقتصادية الاميركية والقوة العسكرية الاميركية اضافات كبيرة. وقبل كل شيء آخر قوة معرفية من طبيعتها ان تغذي التفوق الاميركي القائم بعناصر نوعية يصعب تقديرها منذ الآن، وقد تكون من النوع الحاسم الذي لم يملكه من قبل شعب من الشعوب في مجال سبق الآخرين.

والواضح انه كلما تقدمت البشرية ازدادت قيمة المعرفة في تسريع هذا التقدم، بل ان المعرفة تتحوّل اكثر فاكثر الى مصدر القوة الاساسي في جميع الميادين. فالعارف اكثر هو القادر اكثر في كل مجال آخر.

بهذا المعنى، يمكن الحديث عن فعل ثوري لهذا الانجاز يجعل منه بداية مرحلة جديدة من تاريخ البشرية. فالعالم لن يكون بعده كما كان قبله، وميزان القوى لن يبقى كما كان، وحتى الوحدة القياسية للفروق بين قارات العالم ودوله وميزان القوى سوف يختلف بمجرد تطبيق مفاعيل الاكتشافات المتوقعة.

وبالعودة الى الحقبة الأولى التي تلت اكتشاف الولايات المتحدة، نجد ان الولايات المتحدة نشأت وعمرت بسرعة على ايقاع نداء انطلق فيها وفي اوروبا كلها هو: «الى الغرب، أيها الفتى، اتجه الى الغرب» Go West young man وذلك اثناء فترة البحث عن الذهب التي توسعت فيها الحيوية الاميركية من شاطئها الشرقي باتجاه شاطئها الغربي. اما الآن فالنداء الجديد سيكون: «الى فوق أيها الفتى الى فوق» بمعنى ان القفزة الكبرى والحاسمة في القوة والثراء هي لمن يخطو في عالم الكواكب خطوة جديدة.

انها فتح ثوري حققته اميركا، فهل هو فتح في سعادة البشر، كما هو فتح في القوة؟

حتى الثورة الفرنسية الكبرى على كوكبنا الارض، ثورة روبسبير ودانتون، التي مهد لها فلاسفة كبار كمونتسكيو وفولتير وروسو، لم تسلّم ممن انتقدوها بعنف، فأخذوا عليها انها اغتالت لافوازيه اكبر عالم كيميائي في عصره لمجرد انه لم يكن ثورياً، واخذوا عليها انها باعدامها الملك سلبت فرنسا رمزاً جامعاً بقيت بعد غيابه تشكو التبعثر السياسي والعجز عن منافسة الدول الكبرى بعد ان كانت اقواهم، ولكن ابلغ من انتقدها كان المفكر السياسي البريطاني ادموند بيرك صاحب كتاب «خواطر حول الثورة الفرنسية» فقد اتهمها بأنها احلت النظريات والمطلقات محل التجارب البشرية، وهدمت الاستمرارية والحكمة الكامنة في تضاعيف العادات والتراث، وسمي دعاتها من «الفلاسفة» مهندسي الخراب، وقد كان لكتاباته عن الثورة تأثير كبير في عقول فرنسيين كثيرين كشارل موراس صاحب الدعوة الى العودة للملكية وهو من اكبر كتّاب فرنسا، وشارل ديغول الذي كان يفضل امراء المملكة السابقة على «امراء الجمهورية» من المعاصرين له الذين عانى من مناوراتهم وفسادهم الامرين سواء في فترة مقاومته للنازي او في فترة قيادته للدولة الفرنسية. وهو من اقترح على نصيره ميشال دوبريه ان يكتب كتاباً ضد ساسة فرنسا الجمهوريين ويسميهم امراء السياسة سخرية منه بهم وتنديداً بأنسابهم غير العريقة.

واذا كان لكل حدث تاريخي ضخم كالثورة الفرنسية انصار متعصبون واعداء متحمسون، فان عدداً من الباحثين المحايدين سجلوا عليها انها روّجت لكلمات معيّنة ترويجاً ديماغوجياً افقدها معانيها الاصلية وبالتالي صدقيتها. فكل من له مصلحة خاصة او غرض او هوى اصبح يطلبه باسم الحرية او المساواة



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

او حقوق الانسان، وكل من تحركه غريزة عمياء او شهوة او عصبية ينسب نفسه الى فئة الديموقراطيين المؤمنين والمطالبين بحقوق الشعوب والجماعات والافراد. فمنذ الساعة التي نادى بها خصوم الملك في فرنسا بالحرية والمساواة والاخاء سقط التداول بكلمات معيّنة كالمصلحة الفردية والمنفعة الشخصية او المتبادلة والخدمة المطلوبة والنصيب الطبيعي من الترقي والفرص، لتحل محلها كلمات طنانة رنانة طالما استخدمها الناس لاطماعهم وجعلوها مجرد سبيل للوصول، حتى اذا وصلوا الى السلطة استبدوا بها كما لم يستبد بها ملك او خليفة من السابقين.

والمحايدون من ناقدي الثورات والفكر الثوري عموماً لاحظوا التعميم الذي درج في الاعلام الحالي لكلمة ثورة لتشمل كل شيء. فكل كشف او اختراع او نهج جديد اسمه ثورة. فهناك ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، وثورة التقنية، وثورة النوويات، وثورة العلوم الفضائية، وثورة الجراحة في الطب، وثورة الادوية، والثورة ضد الالتهابات ... وثورة التصوير بالاشعة، وهناك الثورة الجنسية، وثورة استعمال الليزر، وثورة استخدام البلاستيك في الجسم البشري ... بالاضافة الى ثورة الألوان والأزياء والأديان الجديدة البعيدة عن السماء والقريبة من كل شيء آخر، ومن الشيطان بالذات الذي يدعو البعض الى ثورة دينية من أجله!

المهم ان بعض الالفاظ التي خلع عليها مطلقوها الأوائل صفة القداسة روجت لها عقليات ومؤسسات ومصالح بحيث اصبحت لا تعني شيئاً لأنها باتت تعني كل شيء. فهي قابلة للاستعمال العشوائي في اتجاه معيّن وفي الوقت نفسه في الاتجاه المعاكس ... فهناك ثورة الايمان وثورة الالحاد والثورة من فوق، أي من الحاكم، والثورة من تحت أي من المحكوم ... الخ.

وكثيراً ما تستعمل كلمة ثورة بمعنى الشيء المطلوب او الجميل او الجيد، او المفاجيء، او غير المتوقع، او القوي، او التغييري، او المفروض بالقوة او بالرغبة. فالثورة موجودة في كل مكان، وليست موجودة في أي مكان، لأن لكل ثورة ثائراً عليها.

وفي احيان أخرى، تعني الثورة مجرد الغضب او تعكير الاستقرار والهدوء. او تعني الغول بالمعنى الحرفي للكلمة، فهي التي تأكل ابناءها واعداءها على حد سواء.

لقد قال أحد المفكرين: ان ما يحرك البشرية نحو التقدم هو الخوف من المجهول، وحسد الفقير للغني. فالخوف من المجهول يدفع باستمرار نحو آفاق جديدة للمعرفة، وفي ظن الانسان انه كلما عرف اكثر ازداد قوة امام الطبيعة او البشر الآخرين، اما حسد الفقراء للأغنياء فهو الذي يحركهم للعمل والانتاج واقتناء وسائل القوة والنفوذ والمال.

وسواء اصح اعتبار هذين العملين المحركين الاساسيين الاكبرين للتقدم أم لم يصح، فان الولايات المتحدة تقدمت بهذا الانجاز في طريق تقليص مجهول الانسانية وقد كسبت غنى جديداً على كل صعيد، فازدادت الفجوة بينها وبين الدول والشعوب الأخرى.

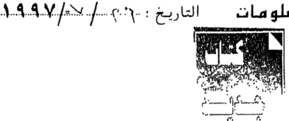
كيف ستتصرف اميركا في المقبل من الايام؟ على الاجابة عن هذا السؤال سوف تتوقف أشياء كثيرة.

لقد كان الرومان يذكرون اباطرتهم العائدين من الفتوح بالهمس في آذانهم .. لا تنس انك انسان .. اما خلفاء بني عثمان، فقد كان المسلمون يتبعون كل دعاء جماهيري بطول عمر الواحد منهم، بهتاف «الله اكبر، الله اكبر» كي يعلم السلطان انه ان لم يكن أحد أكبر منه على الارض، فان في السماء من هو أكبر منه.

والحكمة التي يحسن باميركا في المرحلة القادمة الأخذ بها هي ان تدرس جيداً النفسية التي يعيشها القسم الاعظم من العالم بعد زوال الاتحاد السوفياتي. فأكثرية دول العالم وشعوبه تعتقد الآن عن خطأ او صواب ان زوال الاتحاد السوفياتي لم يكن في صالح البشرية لا لأن الشيوعية جيدة ويحسن ان تعمر بل لأن عدم التوازن الذي اوجده سقوط السوفيات اوجد خللاً في ميزان القوى جعل اميركا تغالي في فرض ارادتها وتصوراتها على الآخرين. فعالم القطب الواحد غير مرغوب من غالبية الشعوب والحكومات، بل من اصدقاء اميركا قبل اعدائها. وبيئات التوتر الثلاث في العالم، وهي الصين وروسيا والشرق الاوسط لا تزال بشكل عام على تخوفها من احادية الرأي عند الولايات المتحدة. وهذه البيئات الثلاث التي لا تعيش حالة سلمية بالمعنى النفساني لا تزال تتمنّى حتى الآن لو ان حكم الاقطاب المتعددين هو الذي يسود في تقرير شؤون العالم. فالصين غير مرتاحة من ضغط اميركا عليها باتجاه اعتماد النظام الديموقراطي وروسيا غير مرتاحة لضم بلدان المعسكر الاشتراكي السابق الى الاتحاد الاوروبي ودول الشرق الاوسط غير مرتاحة من كون اسرائيل وحدها مالكة الصناعة النووية، وكل ذلك حصل لأن اميركا تريده.

ان أحداً لا يكره التقدم العلمي، وهنيئا للولايات المتحدة بتقدم حصلت عليه في هذا المجال. ففي النهاية لا بد ان يكون ذلك لمصلحة البشرية. ولكن على الولايات المتحدة ان تطوّر نظرتها في التعامل مع الآخرين، فلا يكون تصرفها بعد الوصول الثاني الى المريخ كتصرفها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. فمن شأن ذلك ان يقلل من سعادة البشر، وان لا يعجل من مجيء يوم سلام القلوب الذي يحلم به الانسان حيثما كان.■





[أوروبا فى مفترق الطرق.. وبقاء الوضع الراهن مستحيل]

ضم دول أوروبا الوسطى والشرقية قنبلة موقوتة مالم يحدث الإصلاح أولا

كلما اقترب موعد وصول قطار الوحدة لاوروبية الى محطته النهائية زادت الضوضاء بل والعوائق التى تحاول بقوة إخراجه عن مساره أو تأجيل موعد الوصول على الأقل فالوحدة الأوروبية بشكلها المقترح تثير عواصف ومشاكل ليس بين السياسيين وحدهم ناهيك عن تربص القوى الخارجية الأخرى بها ولكن أيضا بين لمواطنين الأوروبيين أنفسهم والذين ينادى السياسيون كل يوم وليلة بأن الوحدة ظهرت من أجلهم ولصالحهم!

ولم تكن الاحتجاجات غير العادية التى شهدتها شوارع أمستردام أثناء انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبى على منتصف يونيو الماضى سوى تعبير عن الفجوة العميقة التى تفصل السياسيين عن قواعدهم الشعبية فأية فائدة للوحدة اذا لم تلب حاجات مواطنى الدول المعنية وإذا كان الحديث يجرى عن قيام اكبر كتلة اقتصادية فى العالم بحلول عام ٢٠٠٠ فلمن ستكون هذه الكتلة.. للزعماء أم للمواطنين الذين يعانون البطالة بشكل لم يسبق له مثيل والذين أصبح الاتحاد الأوروبى بالنسبة لهم بمثابة منظمة تصادر حقهم فى المستقبل الذى يرغبونه وأهم سماته أن يشعروا بالأمان من خلال فرصة عمل يعيشون عليها. ولذلك يأتى توقيت صدور الكتاب الذى بين أيدينا وعنوانه «أوروبا.. الوضع الراهن المستحيل» فى وقت جيد للغاية فأوروبا بحالتها الراهنة وبكل التبعات التى تحملها لن تحقق حلم الوحدة الذى ترجوه مالم تتغير وتغير من مؤسسات ومنهج تفكير وأسلوب تعاملها مع المشاكل التى تواجهها وأهمها الثقة الشعبية فى الوحدة.

وقد أصدر الكتاب مجموعة من الباحثين المتخصصين فى الشئون الأوروبية والذى جمع بينهم نقاش مستفيض حول كافة نواحى الوحدة الأوربية ثم قدموا للزعماء الأوروبيين هذا الكتاب الذى يعد بمثابة انذار لابد من التعامل معه بشكل إيجابى حتى لا يستقبل الأوروبيون القرن الحادى والعشرين بقضايا ومشاكل تفرق بينهم أكثر من النواحى التى تجمعهم.

العملة الموحدة مهمة ولكن

وقد وضع جاك ديلور الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية والأب الروحى لعملية الوحدة الأوروبية في طورها الأخير مقدمة للكتاب دافع فيها بالطبع عن الخطوات التى تمت فى عهده وقال انه رغم انه يتفق اجمالا مع أفكار الباحثين فى هذا الكتاب حول الاصلاحات التى لابد من تنفيذها فى الاتحاد الاوروبى وخاصة من الناحية الدستورية فإنه غمز بشكل غير مباشر قائلا: ان هذه الأفكار طوباوية ونظرية فى الأغلب وقد تؤدى الى غضب المواطنين الاوروبيين فى حالة تنفيذ بعضها وهو عكس ما يرجوه مؤلفو الكتاب.

لكن قارئ الكتاب يجد جهدا مبذولا بشكل عميق للتعريف بالمشاكل الراهنة والمتوقعة للاتحاد الأوروبى وسبل حلها مع تركيز خاص على النواحى الدستورية والنقطة الاهم التى يثيرها الكتاب هى ان مؤسسات الاتحاد الأوروبى الحالية قامت عندما كان عدد الدول الأعضاء حوالى ٦ أعضاء واستمرت مع تعديلات طفيفة مع وصول العدد الى ١٥ وينتظر ان تستمر مع وصول العدد الى ٢٥ أو ٣٠ عضوا مع انضمام دول اوروبا الوسطى والشرقية فكيف يمكن ان تؤدى هذه المؤسسات وظائفها ثم يتساءل الباحثون ما هى تلك المؤسسات القادرة على حل كل مشكلة فى أى زمان وبأى عدد ممكن من الأعضاء؟

إن قضية العملة الموحدة وما إذا كانت ستصدر فى موعدها وهو اول يناير ١٩٩٩م لا تعتبر القضية الملحة والتى لا يعلو على غيرها صوت حاليا فى أروقة المفوضية الأوروبية فى بروكسل وفى عواصم الدول الأعضاء ولم يكن تفجير القضية خلال الانتخابات البرلمانية التى جرت فى كل من بريطانيا وفرنسا فى مايو الماضى سوى مجرد عينات لهذه التفجيرات التى ستحدث مع كل انتخابات اوروبية لكن مع ذلك وكما يقول الكتاب هناك قضايا اخرى تستحق النقاش والمتابعة ومنها قضية توسيع الاتحاد الاوروبى لأن هذا التوسيع أمر حتمى لا مفر منه فالدول التى خرجت مؤخرا من قفص الشيوعية ودخلت فى قفص الرأسمالية تتطلع الى ان تظللها المؤسسة التى تقود العمل الاوروبى المشترك وهى الاتحاد الاوروبى. ان خلافات حقيقية ستظهر مع هذا التوسع سواء فى الاحتياجات او المصالح أو حتى فى العادات بين شعوب هذه الدول وسيمثل البحث عن مصلحة أو هدف مشترك المهمة الأصعب ولذلك فإن التغيير فى مؤسسات الوحدة، حسب رأى مؤلفى الكتاب يجب أن يكون جذريا ودراميا لمواجهة مشاكل على نفس القدر من الجدية والدرامية ويشير الكتاب الى انه لا يكفى ان يكون هناك اتفاق على اهداف مشتركة عليا، بالرغم من ان ذلك قد لا يكون موجودا فى بعض الأحيان، وعلى سبيل المثال ففى مؤتمر رؤساء الحكومات عام ١٩٩١م ظهر ان من المستحيل الوصول الى اتفاق جماعى حول الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاوروبية فقد رفضت الدنمارك وبريطانيا إلزام انفسهما بالمشاركة فى الاتحاد النقدى والاقتصادى وهو امر تكرر كثيرا بعد ذلك.

ان مثل هذا الرفض قد يحدث فى المستقبل ولكن على نطاق أوسع فكيف سيتم التعامل معه. ثم إن الأسلوب الحالى لقيادة العمل الاوروبى وهو المعروف باسم الترويكا الأوروبية والذى يتألف من ثلاث دول الدولة الرئيسة والدولة التى سلمت الرئاسة والدولة التى ستتولى الرئاسة بعد انتهاء فترة الرئاسة وهى ٦ شهور فهذا الأمر ممكن مع العدد الحالى لأعضاء الاتحاد ولكن مع وصول العدد إلى ٣٠ كما هو متوقع فكيف سيكون الأمر وكيف سيكون مثل هذا النظام ذا فعالية وهل سيكون للدولة التى ترأس الاتحاد صلاحيات أو حتى فرصة لمتابعة أمور كل هذا العدد من الدول الأعضاء.

اهمية المحاسبة

ورغم ان الكتاب لم يشر بشكل تفصيلى إلى المشاكل التى ستواجه الاتحاد بسبب الاختلاف الكبير فى مستوى المعيشة بين دول الاتحاد ودول أوروبا الشرقية والوسطى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٧ /١٩٩٧

التى ستنضم الا ان المسألة ستمثل بالتأكيد صعوبة بالغة للاتحاد ومؤسساته يجب الاستعداد لها من الآن

إن أوروبا فى مفترق طرق حقيقى بالإضافة إلى قضية توسيع الاتحاد والعملة الموحدة هناك الضغط الشعبى فقد استيقظ الأوربيون العاديون على حقيقة ان الاتحاد

الاوروبى أصبح يمثل - شاءوا أم أبوا - اهمية كبيرة فى حياتهم ولذلك فإنهم يرغبون فى مزيد من المحاسبة لمؤسسات هذا الاتحاد ويتبادر السؤال كيف يمكن لأوروبا ان تعمل بفعالية فى الوقت الذى تقرب بين مواطنيها لا أن تباعد بينهم، وكيف يمكن ان يسير قطار الوحدة دون ان يواجه نقصا فى الوقود والطاقة وفى بعض الأحيان محاولات لتخريبه وهى إشارة من جانب الباحثين إلى محاولات بعض الدول الخروج من عديد من الاتفاقات التى توصل إليها الاتحاد

ويثير الكتاب نقطة أخرى وهى البيروقراطية التى تعرقل أعمال الاتحاد وتقارير الفساد المنتشر بين مؤسساته والتى تضيف اسبابا جديدة لنقمة الرأى العام على الاتحاد ككل وإذا جرى إدخال تعيير دستورى على البرلمان الأوروبى كسلطة حقيقية للمحاسبة ويتم اختيار كبار الموظفين فى المفوضية بالانتخابات وليس بالتعيين فإن النقمة قد تخف الى حد ما

خطة إصلاح

ويطرح المؤلفون خطة من عدة نقاط يعتبرونها اساسية للإصلاح فأولا لابد من إجراء إصلاح قبل الموافقة على اى خطة للتوسيع وضم دول جديدة ثم لابد من زيادة الاهتمام بمسألة الأمن الأوروبى وإذا ما تكررت ازمة مثل تلك التى حدثت فى يوجوسلافيا السابقة وتكرر معها رد الفعل السلبى من الاتحاد فإن مصداقيته فى هذا الصدد ستكون أثرا بعد عين وبعد ذلك لابد من دعم التعاون بين حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء من جهة وبين مؤسسات الاتحاد من جهة أخرى. إنهما ليستا جهتين متصادمتين كما يحاول البعض تصويرهما.

ومن بين نقاط الخطة أيضا مراعاة التوازن بين الدول المختلفة حسب احجامها وقدراتها فلا يعقل ان تتم المساواة بين دولة فى حجم لوكسمبورج والمانيا مثلا ولكن فى نفس الوقت يجب عدم تهميش الدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم. ويجب على قادة الاتحاد إدراك انه مع زيادة عدد الدول الاعضاء ستزيد الحساسيات القومية والضغوط من كل دولة لتحسين وضعها وما لم تكن هناك خطوط واضحة مقررة دستوريا فإن مثل هذه الحساسيات والضغوط ستتصاعد. ولا يترك الكتاب مجالا دون المطالبة بإعادة النظر فيه فمحكمة العدل الاوروبية تعانى حاليا من تأخيرات كثيرة فى نظر القضايا المرفوعة أمامها نظرا لكثرتها فكيف سيكون الحال عند توسيع الاتحاد ثم ان البرلمان الأوروبى يطالب بأن يكون له دور فى تعيين القضاة مما سيجعلهم مسيسين أكثر من اللازم ولذلك فهناك حاجة لإدخال المؤسسات القضائية فى الدول الأعضاء فى عملية تستهدف ترشيح قضاة للمحكمة حتى تتباعد المسألة تماما عن السياسة.

عرض:

عبدالله عبد السلام

وبالنسبة للسياسة الخارجية يدعو الكتاب إلى أن تتحول الكلمات إلى أفعال فالشواهد الراهنة تؤكد ضعف السياسات الخارجية الأوروبية وعدم لعب الاتحاد الدور المنوط به فى أزمات مثل الشرق الأوسط وحتى البوسنة والمطلوب حد أدنى من الاتفاق على سياسة خارجية ودفاعية محددة بدلا من ان يظهر الاتحاد بمظهر المنقسم وبصراحة أكثر يقول المؤلفون ان السياسة الخارجية يجب أن تكون سياسة اتحاد وليس سياسة دول بعينها فى إشارة الى فرنسا وربما بريطانيا



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

الخاسرون من العولمة.. من هم؟

الخاسرون من العولمة من هم هذا التساؤل بات يطرح نفسه سواء في الاروقة الاقتصادية الرسمية او الاكاديمية في ظل المتغيرات الدولية التجارية الحالية والاتجاه الى تحرير الاسواق وازالة كافة الحواجز

لقد اكد المراقبون ان هناك كاسبون وخاسرون من عملية العولمة ويفترض كل ذلك تحليل الوضع العالمي للظاهرة وتاثيراته على الدول لاستخلاص الحلول والاستراتيجيات الخاصة بمواجهتها وهو ماتقوم به الصفحة ابتداء من هذا العدد يقول الدكتور جلال الملاح استاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية تعتبر التجارة الدولية هي أحد الأعمدة الرئيسية لعملية العولمة عمن خلال عمليات اعادة تنظيم قواعد التجارة بهدف تحرير التجارة العالمية والتي بدأت منذ الثمانينات من هذا القرن أصبح للتجارة الخارجية قوة وفعالية ديناميكية تتفوق على ديناميكيات السوق الداخلية في معظم بلدان العالم، ففي خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٤ ازدادت الصادرات العالمية من ٢٠٠٠ مليار دولار الى حوالى ٤٣٠٠ مليون دولار كما تشير الى ذلك بيانات تقرير البنك الدولي للتنمية الصادر عام ١٩٩٦ عن التنمية في العالم كما أنه خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥ بلغت جملة تجارة السلع العالمية ستة أضعاف قيمة الانتاج الصناعي العالمي.

وتعتبر اتفاقية الجات والتي تهدف الى مزيد من تحرير التجارة العالمية وتحرير الأسواق من أهم المعالم التي سترسم وتحدد العلاقات التجارية ومسارات التجارة العالمية من خلال منظمة التجارة العالمية WTO وتقدر سكرتارية الجات أنه وحتى عام ٢٠٠٥ (ميعاد اتمام جولة أورجواى) سترتفع الأرباح من التجارة العالمية بمقدار ٥١٠ مليارا دولار .

وقد صرح مدير عام منظمة الجات عند انتهاء دوره الجات الاخيرة في المغرب عام ١٩٩٤ بانه:«سوف لايوجد خاسرون نتيجة اتفاقية الجات بل سيوجد فقط الرابحون». وقد أكمل وقتها ليون بريتان ممثل المجموعة الأوربية ذلك بقوله بأن التجارة ليست لعبة مجموعها الأصفار» يقصد أنه لابد أن يربح الجميع.

الا أن المتأمل في الأساس الذي بنيت عليه نظرية التجارة الحرة والتي ترى أن التخصص وتقسيم العمل على أساس الميزة النسبية لتكاليف الانتاج يترتب عليه معظمة حجم التجارة الدولية والأرباح لجميع المساهمين في تلك التجارة يتبين أن الفروض النظرية التي بنيت عليها هذه النظرية قد بنيت على أساس سيادة سوق تنافسي تامة وهي شروط لم تتحقق في كثير من الأحيان فمن ناحية فان تحديد الأسعار لم يتم بناءا على ذلك كما تفترض نظرية السوق كما لم يؤد التخصص وتقسيم العمل المفترض تحقيقه الى احداث تغييرات هيكلية وفي نفس الوقت وجدت خلال الفترات الماضية اختلافات كبيرة عن النظرية حيث ظهرت الاحتكارات السوقية والحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أعاقت التجارة الدولية والنفاذ الى الأسواق كما ظهرت معوقات أخرى مثل عدم المعرفة بالمعلومات وضعف البنية الأساسية لكثير من الدول خاصة الدول النامية كما وجدت أيضا بعض العوامل غير السوقية التي تحدد التجارة الدولية مثل العادات الاقليمية والنواحي الفسيولوجية وغيرها مما تعجز معه نظرية التجارة الحرة عن التعامل معها.

ومن ناحية أخرى فان احدى نقاط الضعف في نظرية التجارة الحرة وفعاليتها في الواقع العملي من وجهة النظر المتعلقة بسياسات التنمية هو أنه لاتوجد علاقة سببية بين مقدار الربح الذي يحققه الاقتصاد القومي نتيجة للتجارة الخارجيةوبين التوزيع الداخلي لهذا الربح داخل هذا المجتمع بمعنى أخر فان الأمر يتعلق بالتساؤل عما اذا كانت الرفاهية ستوزع على جميع طبقات المقتصد أم لا؟ فعلى سبيل المثال فقد تبين لبعثة الأمم المتحدة الى أمريكا اللاتينية أن معدل نمو الدخل في القارة بلغ ٥ ٣٪ وأرجعت ذلك أساسا الى نمو الصادارات بمعدل ١١٪ الا أنه في نفس الوقت تبين ازدياد البطالة كما استمر مستوى الفقر كما هو.

وبمقارنة النمو بين الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ والفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٣ نجد أنه خلال الفترة لأولى والتي اتسمت عالميا بالتدخل الحكومي في الأسواق أن معامل جيني (الذي يوضح عدالة توزيع الدخول بين الطبقات) لأفقر ٢٠٪ وأغنى ٢٠٪ بلغ في جنوب أسيا ٢٨.٠٠و٤٠,٠٠ بينما بلغ في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ ٢٩و٥١.٠٪ أى أنه ازداد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.


د . جلال الملاح

الا أنه على أى حال فان المنظمات العالمية أوضحت أنه لايمكن للدول النامية أن تنعزل عن التجارة العالمية وتعتبر التجارة بالنسبة لها عملية هامة جدا لاستمرار النمو الاقتصادي.

وهو الأمر الذي يقدم دائما في الفكر الاقتصادي كدفاع عن حرية التجارة وبذلك فانه بالنسبة للدول النامية فانه من المفترض الآن أن مالم يتحقق خلال ٤٠ سنة من خلال السياسات التنموية في الماضي ينتظر أن يتحقق من خلال العولمة . حيث أنه لاتوجد بدائل أخرى فانه لايتبقى سوى الأمل للدول النامية أنه عن طريق حرية التجارة يمكن تحقيق أرباح لجميع الدول عن طريق العولمة الا أنه حتى مع اتمام جولة أورجواى بما تحويه من حرية التجارة فان الرابح الرئيسي منها هو دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيث تقدر الأرباح الاضافية بما قيمته ٨٠ مليارا ، ١٩ مليارا دولار لكل منهما يليه دول النمور فيجنوب شرق آسيا والصين ثم امريكا اللاتينية بينما دول جنوب الصحراء الأفريقية يتوقع لها خسارة تبلغ ٦ ٢ مليار دولار. وتشير العديد من الدراسات أن حرية التجارة سوف يربح منها بصورة واضحة كل من دول جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية الا أن الدول الفقيرة في أفريقيا مالذات فان الأمر لايبدو واضحة بالنسبة لها، وتحقيقها للربح من التجارة سوف يتوقف على ماذا كانت قادرة على أن تتأقلم مع الاطار الجديد للتجارة الدولية وظاهرة العولمة والمشكلة الواضحة الآن هو أن العديد من الدول النامية لاتتوافر لديها مقومات التواءم مع الاطار العالمي الجديد للتجارة والعولمة فمن ناحية يوجد لدى العديد من هذه الدول عجز واضح في المعروض وفقر في التكنولوجي والامتثار الى الأطراف والمنافسة والقدرة التسويقية في الأسواق العالمية وكذلك الافتقار الى مقاييس ضبط الجودة الملائمة والمؤسسات القادرة الخ وكل هذه المشاكل سوف تؤدى الى عدم قدرة الدول الفقيرة على التواجد في الأسواق التي ستزداد فيها حدة المنافسة في اطار عملية حرية التجارة والعولمة وستؤدى الى نتائج سلبية على تلك الدول في النهاية ومن الواضح ان المتغيرات القادمة سوف تكون في غير مصلحة المجتمعات الضعيفة وخاصة مع تنامي التكتلات الاقتصادية وبمراجعة التوزيع الجغرافي الاقليمي للتجارة العالمية يتبين أن الربح منها يتوزع بطريقة غير متساوية ففي عام ١٩٩٤ تبين أن ٧٠٪ من التجارة العالمية استأثرت بها التكتلات الاقتصادية الرئيسية وهي المجموعة الأوروبية ـ أمريكا الشمالية واليابان. بينما كان نصيب آسيا نحو ١٧.٥٪ (بزيادة ١٪ عام ١٩٨٠) ونصيب أمريكا اللاتينية ٤,٦٪(على تراجع ٠,٨) ، بينما بلغ نصيب افريقيا من التجارة العالمية في ذلك العام نحو ١ ٢٪(يتراجع نحو الثلثين عن عام ١٩٨٠) وسوف تزداد الصورة وضوحا اذا علمنا أن ٧٥٪ من التجارة، العالمية للتكتلات الثلاثة الرئيسية هي تجارة بينية أى ٢٥٪ من تجارتها فقط تمتد الى بقية دول العالم كما سوف تزداد الصورة قتامة اذا علمنا انه بالنسبة للدول منخفضة الدخل فان نصيبها في التجارة العالمية لم ينخفض فقط كنسبة بل كقيمة مطلقة أيضا حيث انخفض نصيبها من التجارة من ٦٠.٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٥٦.١ مليار دولار عام ١٩٩٤(لايتضمن الرقم الصين والهند) ومن غير المتوقع أن يتحسن نصيب تلك الدول في اطار عملية العولمة بل العكس هو المنتظر حدوثه كنتيجة لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية الداخلية لتلك الدول في اطار النظام الجديد للمنافسة العالمية



وبالتالى فان الصراع من اجل الحصول على نصيب فى السوق العالمية يعتبر لعبة سوف تكون المجتمعات الضعيفة فى الجانب الخاسر فيها حيث أن اعادة قواعد اللعبة على أسس جولة أورجواى الأخيرة بشأن تحرير التجارة العالمية قد عمقت من عدم تكافؤ الفرص فى التجارة العالمية لصالح الدول المتقدمة وأحد الأمثلة لعدم التكافؤ هو تحرير قطاع الحدمات والذى يشمل مجالات الاتصالات، التأمين

والتمويل، الاعلان، .. الخ كما يشمل السياحة والنقل وكلها مجالات تتوافر فيها ميزة تنافسية قوية للمؤسسات فى الدول المتقدمة، وتعتبر اتفاقية خدمات الاتصال التى تم توقيعها أخيرا فى فبراير ١٩٩٧ هى احد الأمثلة الحديثة لعدم التكافؤ فى الفرص حيث أن هذه الخدمات سوف تقتصر على المؤسسات التى تمتلك التكنولوجيا المتقدمة العالمية كالأقمار الصناعية وشبكات الانترنت وكلها تحتكرها مؤسسات فى الدول المتقدمة ولاتوجد أى من الدول النامية التى ينتظر لها أن تلج هذا المجال، وحتى مجال الخدمات التى تعتمد على تكثيف العمالة مثل أعمال البناء والطرق والتى يوجد مؤسسات فى الدول النامية يمكنها أن تنافس فى هذا المجال فى السوق العالمى فانها ليس لها فرصة فى أسواق الدول المتقدمة حيث لم يتم ادخالها فى قطاع تحرير الخدمات(بل اعتبرت عمالة مهاجرة).

وتشير الاحصاءات إلى أن نصيب افريقيا فى تجارة الخدمات لم يتعد ١.٩٪ عام ١٩٩٤ (أقل من تجارة السلع والبالغ ٢.١٪ من التجارة العالمية) ولو تم حذف قيمة خدمات النقل بالسفن لدولة ليبيريا فان نصيب أفريقيا من تجارة الخدمات يقترب من الصفر.

وتعتبر حماية الملكية الفكرية هى احدى البدع الجديدة التى أدخلت فى التجارة الدولية فى جولة أورجواى الأخيرة والتى أصرت عليها الدول المتقدمة (بايعاز ولاشك من الشركات متعددة الجنسيات) فاذا علمنا ان ٩٠٪ من الاختراعات هى مسجلة فى الدول المتقدمة فانه ليس من الصعب معرفة الى من ستذهب الأرباح بل اننا نلاحظ أيضا أن هذه الاتفاقية لم تعمق من الظلم الواقع على الدول النامية فقط بل انها قد تضمنت مبادىء حماية تتعارض مع الهدف المعلن من تحرير التجارة ويبدو الأمر واضحا بدرجة كبيرة فى قطاعى الأدوية والزراعة حيث أن الأدوية أو البذور المحسنة أو مواد المكافحة البيولوجية التى تم انتاجها فى مؤسسات تقنية عالية بالدول المتقدمة تتمتع بحماية الملكية الفكرية ولاتنتقل الى الدول النامية الا بعد دفع قيمة لهذه الاختراعات (بعكس النظام السابق وهو الانتاج بترخيص من الشركات صاحبة الاختراع) وعلى العكس من ذلك فان الاختراعات التى تقوم بها الدول النامية فى صورة عامة (أى بواسطة الدولة ومؤسساتها) وليس لأفراد لاتخضع لحماية الملكية الفكرية

حيث أن قواعد منظمة التجارة العالمية تعترف فقط بالملكية الفردية من ناحية اخرى فان العولة تقف حائلا أمام الدول النامية لانتهاج طريق التقدم احتذاءا بالنمور الاقتصادية فبغض النظر عن عدم امكانية اعادة نفس الظروف التاريخية والمعطيات التى من خلالها تصاعدت تلك الدول فان عملية العولة الموجهة من خلال حرية التجارة سوف تجعل من الصعب ان لم يكن مستحيلا أن تعاد تجربة النمور الآسيوية. على سبيل المثال فقد كان دور الدولة فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان واليابان قويا لتشجيع الصناعة وحمايتها بهدف تكوين قاعدة تكنولوجية وصناعية محلية كما كان هناك رقابة وقيود وضرائب على الاستيراد وحماية المؤسسات الوطنية الرائدة وتشجيع القطاع الخاص وتنظيم سوق العمل وانفاق ضخم على البحوث والتعليم والبنية الأساسية وقت بدأت النمور الآسيوية الانفتاح والانضمام للسوق العالمية بعد أن شعرت بأنها من القوة بمكانة بحيث يمكنها المنافسة وفقا لقواعد السوق اما الدول النامية فان عليها أن توائم اقتصادها فى فترة وجيزة للانضمام الى المنافسة العالمية دون أن يكون لها نفس الفرصة التى اغتنمتها النمور الآسيوية.

وأخيرا فانه على الرغم مما تسعى اليه الدول المتقدمة وعلى رأسها امريكا من خلال حرية التجارة فان العولة قد استثنت حرية انتقال العمالة وذلك بالرغم من أن نظرية حرية التجارة وتقسيم العمل بنيت اساسا على عدم وجود موانع تعوق انتقال عنصر العمل بين الصناعات أو بين الأنطقة الجغرافية الأمر الذى يعنى أن المصالح تحكم دائما التوجهات للدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والشركات متعدية الجنسيات دونما ما اعتبارات أخرى.



من قريب

انطباعات أوروبية!

١ - بينما كانت الأجساد والأرواح والعقول في بلادنا تنصهر تحت شمس الصيف الحارقة، سبه دائخة تدور فى حلقات مفرغة، بحثا عن السلام الذي يبدو بعيدا، كانت أوروبا غارقة تحت وطأة امطار غزيرة وفيضانات غير مسبوقة.. طمت وعمت فاغرقت عشرات المدن والقرى، وجرفت أمامها عدة آلاف من البيوت والناس.. وهبطت معها درجات الحرارة الى ما يسببه الشتاء فى عزالصيف!!

ولكن اضطراب الطقس فى أوروبا بين الساخن والبارد، لم يمنع حدوث ذلك التحول المهم الذى تدخله شعوب أوروبا الآن بكل حماس بعد ان استعدت له طويلا وتاقت إلى تحقيقه بأى ثمن، منذ تفككت عرى حلف وارسو، وتحلل الاتحاد السوفيتي، وسقط الستار الحديدى .. فاصبح التنافس على أشده بين دول أوروبا الشرقية، أيهما سوف يبتسم لها الحظ وترضى عنها امريكا لتسمح بدخولها إلى «جنة الموعودين» فى حلف الأطلنطى!

وطوال الأسابيع الماضية تعلقت أنظار الأوروبيين بقمة الأطلنطى التى انعقدت فى مدريد. وطغت المساومات والمشاورات، هادئة حينا وحادة حينا أخر بين أمريكا وحلفائها من ناحية، وبين الغرب وروسيا من ناحية أخرى على مشاكل أوروبا الاقتصادية، والعملة الأوروبية الموحدة، والبطالة.. كانت المسالة المهمة التى لابد من حسمها خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن هى تحديد مستقبل التحالف الغربى فى القرن القادم.. وهل هناك حاجة للابقاء عليه بعد ن خرجت روسيا او أخرجت من السباق مضعضعة مهزومة.. يزداد اعتمادها على مساعدات خصومها السابقين يوما بعد يوم؟ وهل من الحكمة أن توسع أمريكا وأوروبا الغربية من التزاماتها الدفاعية والعسكرية لتضمن أمن دول حلف وارسو السابقة، مع مايترتب عليه من اثارة شكوك روسيا والهاب النعرة القومية فيها.. في الوقت الذى لم تعد هناك أخطار تهدد هذه الدول من جانب روسيا؟

وانتصرت فى النهاية وجهة نظر المركب العسكرى الصناعى الأمريكى الذى مازال يحكم ويحدد ملامح النظام العالمي الجديد، بضرورة توسيع حلف الأطلنطى وإعادة تحديد اولوياته واهدافه باعتباره العمود الفقرى لنظام القطب الواحد .. وتم الاتفاق فى مدريد على قبول عضوية ثلاث دول شيوعية سابقة هى بولندا والمجر والتشيك.. بعد أن أرغمت روسيا على قبول الوضع الأوروبى الجديد، وقام الرئيس كلينتون بجولة ظافرة فى أوروبا الشرقية .. يقدم الوعود والورود، ويمنى الدول الأوروبية الأخرى ودول البلطيق بان عضويتها فى النادى قادمة فى الطريق..

سلامة أحمد سلامة



عالم جديد

ليس صحيحاً ما يقال إنه فى عالم المستقبل سوف يزداد الغنى غنى والفقير فقراً، ولكن القول الصحيح هو أن الغنى سوف يزداد غنى والفقير سوف يكون أقل فقراً، ولكن أفقر الفقراء على الأغلب سوف يموت حقيقة أن الأغنياء سوف يزدادون غنى يظهر من ارتفاع عدد المليارديرات فى العالم، أما المليونيرات فقد زاد عددهم كذلك، رغم أنهم باتوا من الطبقة المتوسطة!، المهم أن سقف المليارديرات ارتفع كذلك، فمنذ عشر سنوات كان أغنى أغنياء العالم لا تزيد ثروته على ٢٥ مليار دولار فقط وكان السلطان حسن البلقية - سلطان بروناى - والآن ارتفعت ثروته إلى ٣٨ مليار نقداً وعداً (أى ما يزيد على الناتج القومى الإجمالى لأكثر من ٧٠ دولة فى العالم)، ورغم ذلك فإن مجلة فوربس العالمية - التى بدأت هذه الإحصائيات - نزعت عنه هذه الصفة لأنه حصل على ثروته بالميراث ومن أموال السلطنة، وليس من خلال النشاط الاقتصادى، وأعطت تاج الغنى لبيل جيتس صاحب شركة ميكروسوفت ذائعة الصيت فى عالم الكمبيوتر، وتلته عائلة «والتون» صاحبة سلسلة سوبر ماركت «وول مارت» الأمريكية الشهيرة ونصيبهم من الثروة حوالى ٢٨ مليار دولار، ومن بعدهم وارن بوفيه المستثمر المالى فى وول ستريت وأسواق المال العالمية وثروته لا تتعدى كثيراً ٢٣ مليارا فقط!! لاحظ هنا مصادر المال جاءت من التكنولوجيا المتقدمة والتجارة والتوزيع وأسواق المال وليس من الصناعة أو الزراعة اللتين كانتا المصادر التقليدية للثروة فى العالم.

أما عن الفقراء فقد صاروا أقل فقراً من حيث العدد ومن حيث النوعية، فبعدما كان الفقراء يشكلون ٧٠٪ من سكان العالم فإن هذا العدد انخفض إلى ٣٠٪ طبقاً لإحصاءات مؤسسة «كير» العالمية المعنية بشئون الفقر والإغاثة، وبلغ عدد الدول النامية التى تضيق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ٢٤ دولة كثير منها كثيف السكان مثل أندونيسيا والصين، وبالطبع فإن التقدم التكنولوجى فى مجال الصحة العامة طال الفقراء أيضاً، وظهر ذلك من ارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد فى غالبية الدول النامية بسبب إجراءات الوقاية الصحية والتطعيم ضد الأمراض المتوطنة وأمراض الأطفال المبكرة مثل الشلل والجدرى، وغيرهما، أفقر الفقراء ليسوا الأكثر عدداً فى عالم اليوم والغد، ولكن مصيرهم أكثر قسوة من أى وقت مضى ولمن يريد الدليل عليه تقليب صفحات رواندا وبوروندى وزائير ومن سيتبعها!!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

قاطرة أوروبا السياسية .. هل تتعطل اقتصاديا؟

رسالة باريس:

شريف الشوباشى

هل يمكن أن يقوم صرح البناء الأوروبى بدون فرنسا؟ هل يمكن أن تدخل دول الاتحاد الاوروبى عصر العملة الموحدة فى غياب القاطرة السياسية لأوروبا وهى فرنسا؟

طرحت هذه الأسئلة منذ ايام على صعيد فرنسا والدول الأوروبية كلها عندما نشرت نتائج تقرير جهاز المحاسبات الفرنسى حول الحالة المالية العامة والذى طالبت به الحكومة الاشتراكية الجديدة برئاسة ليونيل جوسبان.

وكان مصدر القلق هو رقم واحد ظهر فى التقرير، وهو توقع ارتفاع العجز فى الموازنة إلى ما بين ٣.٥ و ٣.٧٪ بالنسبة لعام ١٩٩٧. وأهمية هذا الرقم أنه يتعارض مع أهم معايير مشاركة الدول الاوروبية فى العملة الموحدة فى عام ١٩٩٩، وهو ضرورة الالتزام بعدم تعدى العجز فى الموازنة بنسبة ٣٪ من اجمالى الناتج المحلى.

وبكل المعايير فإن الاجابة عن الأسئلة هى أنه من الصعب للغاية إن لم يكن من المستحيل بناء أهم دعامة للوحدة الأوروبية، وهى العملة الموحدة دون مشاركة فرنسا، فهى لا تعتبر فقط من القوى العظمى الاقليمية فى أوروبا، ومن أهم الدول الأوروبية على الصعيد الاقتصادى، ولكنها الدينامو المحرك للإدارة السياسية الأوروبية.

وعلى الفور أصدر دومينيك ستروس كان وزير الاقتصاد والمالية الفرنسى، تصريحا يطمئن به حلفاءه الأوروبيين خاصة ألمانيا التى تعتبر الشريك الرئيسى لفرنسا فى عملية البناء الأوروبى. واكد ستروس كان أن فرنسا راغبة فى تحقيق العملة الموحدة فى التاريخ المحدد لها وهو أول يناير ١٩٩٩.

وعندما نجح الاشتراكيون فى الحصول على الأغلبية خلال الانتخابات التشريعية التى جرت فى نهاية مايو وبداية يونيو الماضيين وتشكلت حكومة ليونيل جوسبان انتاب الأوساط الأوروبية شىء من القلق حيث أن الحزب الاشتراكى كان قد أبدى بعض التحفظات على دخول فرنسا فى العملة الموحدة، وأعرب اقطاب الحزب عن تخوفهم من الانعكاسات السلبية للعملة الموحدة على الحالة الاقتصادية فى فرنسا.

ومما زاد قلق البعض ازاء سياسة الحكومة الجديدة من العملة الموحدة مشاركة ثلاثة وزراء شيوعيين فى حكومة جوسبان، حيث أن الحزب الشيوعى الفرنسى يعارض صراحة دخول فرنسا فى العملة الموحدة فى التاريخ المقرر لها، ويرى أن ذلك سيؤدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة للاقتصاد الفرنسى ويضاعف من آفة البطالة التى وصلت إلى ٣,٢ مليون عاطل فى البلاد، كما سيؤدى دخول فرنسا فى العملة الموحدة من وجهة نظر الشيوعيين إلى انهيار القوة الشرائية للمواطن الفرنسى.

لكنه سرعان ماذابت هذه المخاوف عندما بدأت تصريحات جوسبان وأهم وزرائه المسئولين عن السياسة الاقتصادية للبلاد، توجها مختلفا تضاءلت فيه التحفظات على العملة الموحدة وبرزت سياسة فى نسبة مؤيدة للمضى قدما فى بناء الوحدة الأوروبية بصفة عامة وفى انشاء العملة الموحدة بصفة خاصة.

ومع ظهور تقرير جهاز المحاسبات، أعلنت الحكومة بسرعة فى خطة لتخفيض العجز حتى يصل إلى نحو ٣.٢٪، وهو رقم مقبول بالنسبة لشركاء فرنسا الأوروبيين للدخول فى العملة الموحدة.

وقد تركزت خطة الحكومة على خفض الانفاق الحكومى بنحو ٢ مليار دولار، بالاضافة إلى زيادة فى الضرائب خاصة على الشركات الكبرى والمتوسطة، مما سيؤدى إلى توازن أكبر فى ميزانية الدولة.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى ميزانية تهبط تحت حد الـ ٣٪ المقررة فى اتفاقات ماستريخت، فإن حكومة جوسبان قد أعطت خطة الاصلاح التى أعلنت عنها اشارة واضحة لشركائها الأوروبيين خاصة ألمانيا من انها تأخذ موضوع الدخول فى العملة الموحدة مأخذ الجد، وانها على استعداد لبذل التضحيات حتى تكون كعادتها فى طليعة البناء الأوروبى.

ولم تتأخر ردود الفعل الانتقادية من جانب اليمين الليبرالي المعارض، حيث اتهم الحكومة بزيادة الأعباء على الشركات وبضغط المصروفات الحكومية على حساب المواطن الفرنسي.

أما الرئيس جاك شيراك الذى يراقب عن كثب السياسات الحكومية لغريمه السياسى ليونيل جوسبان، فلم يصدر أى تعليق سواء على تقرير جهاز المحاسبات أو على خطة الاصلاح الجديدة.

لكن الرئيس شيراك كان قد حذر فى ١٤ يوليو الماضي، وفى حديث تليفزيونى اذيع بمناسبة ذكرى الثورة الفرنسية من انه لن يظل مكتوف الأيدى امام اية توجهات يراها خاطئة لحكومة ليونيل جوسبان والمح شيراك بصفة خاصة إلى رغبة الحكومة الاشتراكية فى خفض ميزانية الدفاع وهو امر يعارضه رئيس الجمهورية بشدة، لأنه يعتبر أن امكانيات الردع الفرنسية، هى صمام الأمان للأمن القومى الفرنسي.

وفى النهاية، فإن الحماسة التى يبديها ليونيل جوسبان وحكومته الاشتراكية من أجل الالتزام بمعايير ماستريخت للدخول في العملة الموحدة هي دليل على أن الوحدة الأوروبية تحظى باتفاق واسع للرأى فى فرنسا أو انه مهما تعاقبت حكومات اليمين واليسار فان البناء الأوروبى يعتبر أولوية استراتيجية تتفق عليها الأحزاب والتيارات السياسية فى فرنسا، كما هو الحال فى غالبية الدول الأوروبية، مما يعطى للاتحاد الأوروبى قوة دفع تؤهله ليلعب فى المستقبل دورا محسوسا على الساحة الدولية سواء على الصعيد الاقتصادى أو على مستوى الأزمات الاقليمية.

وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط التى قامت فى السبعينات أول مشكلة خارجية تلتف حولها الدول الأوروبية من اجل اتخاذ موقف موحد منها.



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٧/ ١٩٩٧



نحو استراتيجية عربية موحدة (٢)

عناصر البيئة الإقليمية والتحدى الصهيونى

طه المجدوب

ان الواقع الذى تعيشه الأمة العربية فى هذا الزمن المعاصر.. والظروف الدولية والاقليمية المحيطة بها.. أوجدت بيئة غير طبيعية تهدد عناصر وجودها.. وتحتم عليها السعى الجاد من أجل ايجاد حد أدنى من الأمن الجماعى على المستوى العربى القومى.. يوفر لها قدرا مناسبا من الفاعلية والقدرة على مواجهة التحديات.

ان هذا القول لم يعد يمثل نوعا من الترف الفكرى كما يحلو للبعض تصوير الفكر القومى - أو أنه يعتبر ضربا من التناول العاطفى أو الاسراف فى التفاؤل أو الانشغال بقضايا هامشية انه فى الحقيقة أصبح ضرورة قومية يحتمها الفكر الواعى وتفرضها الظروف الدولية ومعطيات البيئة الاقليمية وحجم المخاطر المحيطة بنا والتهديدات الموجهة الينا والتحديات الراهنة والمستقبلية سواء على المستوى القطرى او المستوى القومى الجماعى. وعلى جبهات متعددة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية.

ولكى ندرك مدى التأثير الذى تفرضه معطيات الموقف على الكيان العربى من عناصر الهدم والتفكك وماتسعى اليه القوى المعادية القومية العربية من أهداف تضر بالوجود العربى كله وتؤدى الى تصفية - مثل هذه التوجهات العدائية المتمثلة فى السياسات الامريكية والصهيونية وغيرها .. تدل على حقيقة مهمة.. أن تضامن العرب يعنى قوتهم وفاعليتهم بشكل تخشاه هذه القوى المعادية، لذلك فهى تسعى بكل الوسائل الى تذويب الفكرة القومية وطمس الهوية العربية وفرض نظم اقليمية كبديل للنظام العربى.

مواقف القوى الاقليمية غير العربية

وفى ظل الحالية العامة من الضعف العربى وفقدان الفاعلية خاصة فى السنوات الأخيرة.. أصبحت الفرصة مهيأة للقوى الأقليمية غير العربية للانطلاق نحو دعم وتصعيد نفوذها الذاتى وتحقيق مكاسب سياسية تعزز مكانتها الدولية على حساب النفوذ والمكانة العربية، ومن أبرز مظاهر الضعف العربى ذلك الاندفاع الأهوج للحكومة الإسرائيلية وما يلقاه من دعم أمريكى واضح.. الأمر الذى أدى الى تجميد عملية السلام وتراجعها عن كل ما حققته من نتائج ايجابية.. واصرار نيتانياهو على عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وكان العالم كله شاهدا عليها.. وتنكره لكل الانجازات التى تحققت على طريق السلام منذ مؤتمر مدريد إلا ما يجده متفقا مع مخططاته المعادية للسلام.

كذلك أدى الضعف العربى والتشرذم القومى الى احياء وتفاقم اطماع وتطلعات دول الجوار العربى وسياساتها الطموحة وهى بالاضافة لإسرائيل إيران وتركيا فليس هناك أدنى شك فى ان خروج العراق من معادلة توازن القوى فى الخليج ومنطقة الشرق الاوسط عامة بعد غزوه للكويت وهزيمته العسكرية أدى الى توفير فرصة ذهبية للسعى الايرانى الجاد نحو القيام بدور بارز وأساسى فى ترتيبات الأمن الخليجى.. واعلان ايران معارضتها الكاملة لوثيقة دمشق التى تضم دول الخليج الست ومعها مصر وسوريا، والذى كان يستهدف إقامة - ولأول مرة - نوع من الامن القومى لدول الخليج على أسس عربية تمثل انعكاسا واضحا لهذه السياسة.

إضافة لذلك فان تضخم الترسانة العسكرية لايران أضافت مصدرا من مصادر التهديد الموجه للأمن القومى العربى بصواريخها المنصوبة فى الخليج بالقرب من مضيق هرمز والقادرة على الوصول الى العديد من الدول المحيطة الثلاث وفى مقدمتها دول الخليج الست فضلا عن الاصرار الايرانى على استمرار احتلال الجزر العربية الثلاث فى الخليج أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى والتابعة لدولة الامارات العربية.. ورفض الاستجابة لدعاوى الحوار حولها فضلا عن مساندتها للعناصر الشيعية فى بعض دول الخليج وتحريضها على إثارة الفتن والاضطرابات وكذا تشجيع الارهاب الذى يهدد بعض المجتمعات العربية مثل الجزائر، ومصر. والواقع ان هناك تطلعات ايرانية نحو تحسين العلاقات الايرانية العربية . وهذا يتطلب تغييرا اساسيا فى السياسات الايرانية ..كما يتطلب اقترابا عربيا واعيا يصحح الاوضاع ويعالج نواحى القصور الاساسية فى العلاقات مع ايران الامر الذى اصبح ضروريا فى ظل الهجمات الشرسة التى يتعرض لها العالمان العربى والاسلامى.

وقد ينطبق نفس القول على العلاقات بين العرب وتركيا والمتسمة حاليا بحالة من التوتر الشديد نتيجة لظروف داخلية تركية تعكس سياسات خارجية ضارة بالمصالح العربية. فان سيطرة المؤسسة العسكرية التركية بصفتها حامية حمى

٠٤٤٠٦٦٩

العلمانية الاتاتوركية قد أصاب أى توجهات تركية ايجابية تجاه العرب بالتراجع والشلل .. اضافة الى وجود العديد من التهديدات التي تفرضها السياسات التركية، ويمكن حصر أهم جوانب هذه التهديدات بداية من قضية المياه الخاصة بنهري دجلة والفرات وتهديد مصادرها لكل من سوريا والعراق من خلال إقامة مشروعات ضخمة للسدود التركية على النهرين واعتبارهما نهرين وطنيين وليسا دوليين وصولا الى الاختراقات العسكرية التركية المتكررة لأراضي شمال العراق واستمرار إحتلالها لفترات طويلة نسبيا بحجة تعقب العناصر المتمردة من حزب العمل التركى الكردستانى.. الامر المثير للقلق حيث أن لتركيا أطماعا قديمة معروفة فى شمال العراق.. ثم يأتى أخيرا الحدث الأسوأ والابعد أثرا على العلاقات العربية التركية. وأقصد به ذلك التحالف العسكرى المشبوه بين تركيا وإسرائيل . وما يعكسه من مخاطر حقيقية على دول الجوار العربى وخاصة سوريا التى تمثل ركنا أساسيا فى الأمن القومى العربي.

أطماع الصهيونية وطموحات المنظومات الاقليمية

ولعل أخطر الطموحات التي تواجهها المنطقة هى الطموحات الصهيونية تجاه الشرق الأوسط والعالم العربى تحديدا والتي لاتقف عند حد .. ويجب ألا نتوقع وجود فوارق أساسية بين توجهات حزب الليكود وحزب العمل فيما يتعلق بالهدف وربما تظهر هذه الفوارق في أسلوب التوصل إلى هذا الهدف الذى تحكمه عقيدة صهيونية لم تتغير على مدى قرن كامل من الزمان من ناحية فان موازين القوى على الصعيد الأقليمي سوف تبقى على حالها مادام بقى الوضع العربى الراهن بلا تغيير جوهرى

وربما يكون من المفيد ان نتأمل معا الصيغة التى تسعى اليها إسرائيل بدعم واضح من جانب الولايات المتحدة بالنسبة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط ـ هذا بفرض ان الاوضاع سوف تبقى فى اتجاهاتها الحالية دون تدخل حاسم من جانب العرب ـ فسوف تحاول إسرائيل الاحتفاظ بالاراضى العربية المحتلة حاليا .. والاكتفاء بجعل غزة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.. وتحويل الفلسطينيين الى قوة عمل رخيصة بلا مواطنة إسرائيلية أو سيادة فلسطينية.. كذلك سوف تستمر سوريا واقعة تحت وطأة التهديد الإسرائيلى ـ التركى الذى تباركه واشنطن دون ان تحاول الأخيرة تغيير الواقع الحالى.

وفى إطار الطموحات الصهيونية الجامحة والأحلام الإسرائيلية التى تداعب خيالات المتطرفين من اليهود فى الداخل والخارج . سوف تحاول إسرائيل مستقبلا بالتدريج الانفراد بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بل وتحييد الدور الأمريكى فى هذا الشأن بعد التخلص من احتياجاتها للدعم الأمريكى بغض النظر عن وجود تحالف استراتيجى بين الطرفين .. وذلك بعد ان تغير من علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط ووسط أسيا . حتى يمكنها السيطرة علي النظام الاقليمى المحيط بها وتنظيم علاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة علي هذا الأساس .

واذا كانت هذه الطموحات قد تبدو خيالية أو مستحيلة .. فعلينا ان نسترجع كيف بدأت الصهيونية منذ قرن وما حققته من نجاحات هائلة خلال هذا القرن، ولم يتحقق هذا النجاح الا من خلال تخطيط دقيق للمستقبل البعيد وصبر طويل فى التنفيذ وخبرة مكتسبة علي اتساع تجربتها الثرية .. وتمتلك الصهيونية رصيدا واسعا من الالتزام بالهدف والمثابرة على تحقيقه مهما كانت الظروف .. ومتابعة مخططاتها فى هذا الشأن دون كلل او توقف.

وفى المرحلة الراهنة يبدو واضحا ان الصهيونية قد بدأت حملة مركزة فى اتجاه تحقيق اهدافها النهائية الطموحة للقرن الحالى.. من خلال ممارسة الضغوط المتصاعدة علي العروبة والاسلام .. بما تمارسه إسرائيل مز أعمال في الاراضي المحتلة بمواصلة إقامة المستوطنات تحت ظروف القهر ورفض الخضوع لأى اتفاقات او أى نوع من الالتزام .. وكذا بمحاولات توسيع نطاق الصراع بادخال عنصر الدين ليتحول الصراع العربى الإسرائيلى الى صراع بين الأديان .. والذى يمكن ان يجر على المنطقة أوخم العواقب.

ولاتقتصر حالة الضعف العربى على تغذية الأطماع الصهيونية .. بل هي تطلق العنان كذلك للمنظومات الأقليمية ـ من اجل التحكم الخارجى فى المنطقة وفى مقدراتها العربية.. لصالح قوى دولية واقليمية طامعة،ان ما تطرحه هذه المنظومات كفكرة تقوم على «التعاون الاقليمى» غير مرفوضة فى حد ذاتها.. ولكن تطبيقها فى ظل الظروف العربية الراهنة سوف يهدد جوهر الوجود العربى بل الهوية العربية ذاتها ذلك اذا ما استمر هذا الوجود عاجزا عن حماية كيانه واثبات ذاته، ان اعتراضنا اذن على قيام السوق الشرق أوسطية أو الشراكة الاوروبية المتوسطة نابع من الظروف العربية المعاصرة والتى يسمح استمرارها باختراقات القوى الخارجية والاقليمية والتغلغل الخطير فى المنطقة العربية فى غياب وجود استراتيجية عربية موحدة تتعامل مع هذه المشروعات الاقليمية .. وتمنعها من ان تحول التعاون الاقليمى الى بديل عن التعاون العربى.. وبالتالى تساهم فى المزيد من تفكيك الاطر العربية ومن اذابة للهوية العربية.

وتبعا لذلك فان المشاركة السليمة فى هذه المنظومات الاقليمية لابد ان ترتكز علي ركيزة عربية قومية جامعة .. تكسب الموقف العربى قوة جماعية فاعلة .. قادرة على الحفاظ علي الحقوق وصيانة المصالح العربية.. ولعل النتيجة المحتملة الاكثر خطورة هى احتمال تعرض «الفكرة القومية» للاندثار.. وهى الفكرة التى حفظت كيان الامة العربية وتمسكت بها الاجيال المتعاقبة ودفعت حياتها ثمنا لتحقيقها.

ان النظرة القومية الواعية للامور تقتضى ادراك أهمية تغليب المصالح الاشتراكية المشتركة على المصالح القطرية الجزئية المحدودة والقصيرة الاجل والضعيفة الاثر باعتبارها مصالح فردية مثيرة للمطامع الذاتية واقعة للخروج عن إطار الامن القومى العربى الشامل.

ان مثل هذا الفكر القطرى القاصر.. لن يخدم أى قطر او يحقق له الحماية الذاتية .. حيث سيعجز الامن القطرى مهما بلغت قدراته عن مواجهة التهديد خاضعا لمزيد من التبعية للقوى الخارجية.



المصدر : الأهـــــــرام .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٠٧/ ٧/ ١٩٩٧ .....

الحســابات الخامــلة !

بقــــلم :

محمد عبد المنعم

> دعونا من تصريح نيتانياهو الذى قال فيه «إن إسرائيل لن تصبح أبدا مجرد «جيتو» صغير قابل للانكسار، ويطل على البحر الأبيض المتوسط»، وفى ذلك فهو يقصد ـ طبعا ـ الاحتفاظ بالأراضى العربية لتصبح إسرائيل دولة ضخمة! ودعونا أيضا من مشروع القانون الذى أقره الكنيست فى قراءة أولى والذى يشترط موافقة ثمانين عضوا على الانسحاب الإسرائيلى من الجولان، فالموافقة بهذا العدد داخل إسرائيل معناها عدم موافقة مسبقة ومؤكدة.. دعونا من هذا وذاك فهما على غرار تصريحات اليمنيين عبدالله الغمرى ومصطفى خليل اللذين يزعمان أنهما يمتلكان كوكب المريخ ورثا عن أسلافهما، وأن هبوط المركبة «باثفايندر» على هذا الكوكب، دون إذن من أصحابه، يعد عدوانا على أملاكهما! والغريب أن اليمنيين «السعيدين» قدما وثائق للنائب العام الأمريكى تثبت ملكيتهما لهذا الكوكب النائى الذى لم يصله أى إنسان بعد!

دعونا من كل هذا المزاح السخيف، فالأحداث تقول لنا شيئا آخر، وحركة التاريخ تنحو إلى اتجاه مخالف تماما، وماعلينا إلا أن نلتفت جيدا إلى كل مايحدث حولنا ونقرأ الأحداث جيدا، فبعد حوالى خمسين عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية اختفى الخط الذى حدده الحلفاء فى يالتا والذى عمل على تقسيم أوروبا، وقبل ذلك اختفى من الوجود حائط برلين الذى كان يقسم قلب ألمانيا، وعادت ألمانيا موحدة رغم كل اتفاقات وتدابير الحلفاء التى كانت تهدف ـ بالدرجة الأولى ـ إلى عدم السماح بأى شكل من الأشكال بأن تصبح ألمانيا ـ مرة أخرى ـ يدا واحدة وقوة من أى نوع، وفى البلقان وكل دول أوروبا الشرقية انفرط العقد، وعادت القوميات القديمة كان شيئا لم يحدث، وكان لم يكن هناك حرب عالمية، ونتائج جادة وملموسة لهذه الحرب العظمى، كان الجانب المنتصر يحرص ويصر على الالتزام بها إلى الأبد.

ولكن المشكلة أنه ليس هناك «أبد» فى حركة التاريخ، وأن الظروف والمتغيرات دائمة الحركة والدفع فى اتجاهات لايحسبها عقل الإنسان، فقبل الحرب العالمية كانت بريطانيا وفرنسا هما القوتين العظميين وكانتا تنظران إلى الروس على أنهم مزارعون بسطاء، وإلى الأمريكيين على أنهم أجلاف خام لاقبل لهم بالمنافسة على المسرح العالمى للأحداث وصراعات القوى والنفوذ، وبعد الحرب كان أن انزوى كل من بريطانيا وفرنسا وخرج إلى الحلبة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، ولكن حتى ذلك الوضع لم يستمر طويلا وشاهدنا جميعا كيف انتهى دور روسيا كمصدر تحد استراتيجى وأيديولوجى، وباتت تتخبط فى أوضاعها تماما، كما كانت تتخبط فرنسا بعد معركة «واترلو» فى عام ١٨١٥ عندما تلاشت فى الهواء أحلام نابليون بونابرت بالعظمة والامبراطورية والخلود! لاشىء أبدى فى هذا العالم الذى نعيش فيه ابتداء من النظريات والأيديولوجيات وانتهاء بالإنسان نفسه الذى مازال إلى يومنا هذا، وبعد تجارب طويلة متكررة، يرفض استيعاب هذه الحقيقة البسيطة المؤكدة، ومن ثم يخرج إلينا بين الحين والحين من يعكر صفو الحياة ويسبب خللا مؤقتا فى تناغم الكون!

لم تقتصر المسألة على استعادة الدول لأراضيها وحقوقها وكان آخرها استعادة الصين لجزيرة هونج كونج بعد مائة وخمسين عاما من الاستعمار، ورغم بريق الديمقراطية والتقدم الاقتصادى الذى أراد به الغرب أن يجعل من هونج كونج شوكة حادة فى صدر الوطن الأم، ومنارة إرشاد تبث طوال ساعات الليل والنهار طوال هذه السنوات، إشارات واضحة تولد الإخفاق واليأس بالنسبة لمئات الملايين فى الصين الذين لم يستطيعوا تحقيق نفس هذا المستوى من التقدم والرخاء.

لم تقتصر المسألة على استعادة الحقوق والأراضى ولكن تعدت ذلك إلى آفاق الثروات والكنوز والتحف الفنية التى اغتصبها الغزاة عندما انتابتهم المشاعر الإنسانية الزائفة بأنهم وحدهم ملوك الأرض وماعليها، وأن الدنيا قد دانت لهم وجثت تحت أقدامهم. ففى شهر مايو الماضى اعترض الرئيس الروسى بوريس يلتسين بشجاعة فائقة على قانون جديد يسمح لروسيا بالاحتفاظ بالكنوز والأعمال الفنية التى اغتنمها الجيش الأحمر من ألمانيا النازية، ورغم أن البرلمان الروسى تجاوز هذا الرفض من جانب يلتسين بعد ذلك بشهر، فإن الرئيس الروسى أصر على موقفه وأقسم على تحدى هذا القانون أمام المحكمة الدستورية فى البلاد.

ومن الناحية الأخرى فإن الروس يطالبون الآن باستعادة كنوزهم الثقافية الهائلة وفى مقدمتها «حجرة العنبر» الشهيرة والتى لانظير لها فى العالم كله، وهى عبارة عن عمل فنى فريد أهداه فريدريك الأول ملك بروسيا فى عام ١٧١٦ إلى القيصر بطرس العظيم الذى قامت ابنة إليزابيث بتجميع أجزائها (مائة ألف قطعة فى شكل زهور وشعارات ملكية) فى قصر كاثرين بمدينة سانت بطرسبرج، وعندما قامت قوات النازى بغزو روسيا استولت على هذه التحفة الفنية الفريدة وقامت بتفكيك أجزائها وتهريبها إلى ألمانيا، حيث اختفت هناك، وفى إطار الاتجاه العالمى الجديد فإن السلطات الألمانية نشطت فى البحث عن هذه القيمة الفنية وقامت باكتشاف أماكن أجزاء منها استعدادا لإعادتها لأصحابها الأصليين.

وفى عام ١٩٩٥ عقد مؤتمر فى نيويورك عن «إفسادات الحروب» تناول المؤتمر ـ بشكل خاص ـ كل أعمال النهب والسلب التى تمت خلال الحروب وبتركيز خاص على التحف والأعمال الفنية التى تعتبر ثروة قومية لاحق للآخرين بها، وجاء فى مقدمة هذه الثروات لوحات الفنانين التى تقدر ببلايين الدولارات والتى اغتصبها الغزاة من أصحابها الحقيقيين أثناء

الحروب والمعارك، وفى ذلك لم تنج فرنسا من أعمال السلب والنهب، والصق بأحد الجنود الأمريكيين فى ألمانيا تهمة سرقة منسوخات كويدلنبرج الشهيرة، وقد قرر هذا المؤتمر أن أعمال السلب والنهب للأعمال الفنية هى من بين الأعمال غير المشروعة والجرائم التى ترتكب أثناء الحروب.

حسنا مافعله العالم المتقدم، وحسنا ماتتخذوه من إجراءات بالنسبة للوحات والأعمال الفنية، لاشك أنه قرار حضارى من الطراز الأول لانملك إلا أن نباركه ونشجعه ونصفق طويلا بعد إسدال الستار على هذه الخطوة التصحيحية، ولكن يحق لنا فى الوقت ذاته أن نصرخ بأعلى صوتنا ونملأ أركان الدنيا كلها صياحا. وماذا عن الأراضى العربية التى اغتصبت، وابتلعت، وتم هضمها تماما، ثم ماذا عن الأراضى الأخرى التى مازالت فى مرحلة الاغتصاب! أعتقد أنه يحق لنا أن نقول ذلك من خلال أجهزة ودوائر الإعلام العديدة التى نملكها، ومن خلال دبلوماسيينا الذين يملأون أرجاء المعمورة، ومن خلال اتصالاتنا الدولية القائمة مع كل دول عالم له اهتمامات ومصالح عديدة معنا وفى باطن أراضينا!

والأغرب من ذلك كله أن أبناء عمومتنا من اليهود كانوا هم فى المقام الأول وراء هذا الاتجاه، وهذه الخطوة التصحيحية من عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، وكانت أولى الخطوات فى هذا الاتجاه هى قصة اضطهاد اليهود وعمليات الإبادة الجماعية التى أرقت ضمير العالم كله بشكل مكثف ومنتظم مازال مستمرا إلى يومنا هذا، رغم التعويضات الهائلة التى دفعها الجميع، وفى مقدمتهم ألمانيا الغربية منذ سنوات، ثم ألمانيا الموحدة الآن التى لابد أن تدفع نصيب ألمانيا الشرقية التى غابت مساهمتها أثناء وجودها تحت النفوذ السوفيتى! وفى ذلك أيضا لا اعتراض لنا، ولكن من حقنا أن نصرخ مرة أخرى ونملأ أركان الدنيا صياحا من أجل المشردين فى العالم العربى والذين لايجدون لهم حتى «جيتو» صغير يعيشون فيه داخل ماكان وطنهم فى الماضى!

وفى إطار هذا الاتجاه العالمى الجديد الذى لابد وأن نعترف بأن اليهود كانوا قادته ومنظريه، نجح اللوبى اليهودى العالمى بعد حملة ضارية استغرقت حوالى عام واحد فقط فى إجبار البنوك السويسرية على كشف أسرار حساباتها المصرفية التى لم يعد لها أصحاب يطالبون بها والمعروفة باسم «الحسابات الخاملة» والتى يقول اللوبى اليهودى العالمى إن أصحابها من اليهود الذين تعرضوا لاضطهاد النازى، بذلك تخلت البنوك السويسرية عن أهم المبادئ التى التزمت بها طوال تاريخها الطويل، وذلك بانتهاك سرية الحسابات البنكية والكشف عن أسماء أصحابها، وفى ذلك ستبدأ هذه البنوك بنشر إعلانات بأصحاب هذه الحسابات فى كبريات الصحف بأوروبا والولايات المتحدة . ولاتنزعجوا إذا عرفتم أن معظم هذه الصحف يملكها اليهود . وكذلك فى جنوب إفريقيا!! وإسرائيل نفسها!! وذلك حتى يمكن لأقارب وأحفاد يهود النازى المضطهدين أن يطالبوا بحقوقهم فى الذهب المكدس حتى الآن بخزائن البنوك السويسرية الشهيرة.. ومرة أخرى علينا بالصراخ والصياح عسى أن يسمعنا أحد فوق هذا الكوكب المتحضر، خاصة أن سويسرا عرضت تقديم ١٨٠ مليون دولار لضحايا الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى ٤,٧ مليار دولار لإقامة مؤسسة لمساندة «جميع» . وأكرر «جميع» . ضحايا القمع والاضطهاد والمعاناة.. وأتصور أن جميع سكان الأراضى العربية المحتلة يمثلون صرحا قائما وحيا لكل أعمال القمع والاضطهاد والمعاناة، اللهم إلا إذا كان القمع قد أسكت الألسنة والحناجر، والاضطهاد قد جعل هؤلاء العرب يشعرون بأنهم دون الجميع أو أنهم سكان كوكب آخر ينتمون إلى زمان ومكان مختلفين، وأن المعاناة قد قتلت كل المشاعر والتطلعات داخل نفوس هؤلاء العرب المساكين!

كذلك فإنه بعد أن انصاعت سويسرا وأذعنت فإن اللوبى اليهودى العالمى استدار متوجها إلى باقى دول أوروبا وفى مقدمتها النمسا التى تعرضت لهجوم شديد من الحاخام مارفن هيير مؤسس مركز سيمون روزنتال فى لوس أنجلوس الذى وصف تاريخ النمسا أثناء الحرب بأنه كان مظلما ولم تسلط عليه الأضواء الكافية، وأشار إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا أصرتا على تعويض النمسا عن كميات الذهب التى استولى عليها الألمان من البنك المركزى النمساوى فى بداية الحرب العالمية، وقال الحاخام مارفن إن من حق العالم كله أن يعرف من فى الولايات المتحدة اتخذ هذا القرار بمكافأة هؤلاء الذين رفعوا رايات «الصليب المعكوف» عاليا بالذهب الذى سرقوه من ضحايا «الحل النهائى» (أى الإبادة الجماعية لليهود).. أصبح الدور الآن على النمسا بعد سويسرا والسويد والأرجنتين، وفى ذلك علينا أيضا أن نستعد للصياح والصريخ لعل آذانا تسمعنا وضمائر تلتفت إلى مآسى الجانب العربى من جراء الاحتلال الإسرائيلى.

إن هناك . بالتأكيد . تغييرا فى الاتجاه العالمى نحو آثار الحروب ونتائجها.. اتجاه ينادى بإعادة كل الحقوق لأصحابها فيما بين جميع دول أوروبا وإسرائيل، وينادى أيضا بمحاكمة مجرمى الحرب فى البلقان وضرورة محاكمتهم، ولكن فى هذه المرة باستثناء إسرائيل، وهذا الاتجاه سائد لامحالة على جميع دول العالم إن آجلا أو عاجلا، وفى ذلك أمامنا طريقان لاثالث لهما: إما التمسك بالقدرية التى تحكم كل سلوكنا وتصرفاتنا وننتظر قرونا أخرى صامتين عاجزين حتى يتدخل القدر فى لحظة صفاء ورحمة، ووقتها لن نجد شيئا واحدا نسترده لأن الاخفاق ، والقهر ، والتخلف سيكونوا قد قضوا علينا تماما ، وإما أن نمسك زمامنا بأيدينا ونشرع فى إنشاء مؤسسات ومنظمات متعاونة ومنسجمة من المحيط إلى الخليج . على غرار المنظمات اليهودية المنتشرة فى العالم أجمع . تطالب بالحقوق العربية الواضحة والمشروعة بدلا من التناحر، والتنابز، والاستعلاء، والصراع من أجل الريادة ، والقيادة ، والنفوذ ، والسلطة ، فى عالمنا الممزق، وكلها اتجاهات تستنزف طاقاتنا، وتهدر مستقبلنا، وتجبر العالم على الإشاحة بوجهه عن كل ماهو عربى.





المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

هل نحن امام عولمة قانونية، أبطالها القضاة؟

Philippe Braud.
Science Politique:
L,Etat.
(العلم السياسي: الدولة).
Seuil, Paris.
1997.
254 Pages.

قد يجوز وصف الدولة بانها ابو هول السياسة.

فقد ظلت ردحاً مديداً من الزمن لا يدرك لها سر ولا تقع اصلاً تحت الوعي.

ففي العربية كما في معظم لغات العالم وجدت الدولة قبل ان يوجد مفهومها. ولفظة «الدولة» نفسها كانت تشير في الأصل الى عكس مدلولها اليوم. فلئن تكن الدولة هي الظاهرة الاكثر ثباتاً في تاريخ السياسة، فان فعل «دال» الذي اشتقت منه في العربية يدل على العكس على ما هو متقلب وزائل من الاشياء.

وصحيح ان التفكير في الدولة كان بدأ من القرن السادس عشر مع «أمير» مكيافلي، ولكن المصطلح نفسه كان غائباً لصالح «الامارة» أو «الحاضرة» أو «الجمهورية». والواقع ان الدولة كانت من آخر مواليد العلم السياسي الحديث. ففي النصف الثاني من القرن العشرين فحسب بات مفهوم «الدولة» متداولاً في عناوين الدراسات السياسية.

ولكن رغم هذا التاخير، فان نظرية الدولة اصابت تطوراً كبيراً، لا سيما في العقدين الاخيرين. وقد يكون احد اسباب ذلك تاكد افلاس التجربة السوفياتية ثم سقوطها. فمع زوال العدو الذي كان اجبر النظرية السياسية الغربية على اتخاذ موقف الدفاع، استعادت هذه الاخيرة حيويتها النقدية وعادت تطرح على نفسها سؤال فضائل ورذائل الشكل التاريخي الخاص من تنظيم الدولة الذي طورته الحداثة الغربية، أي الدولة الديموقراطية المعاصرة.

وبديهي ان هذه الدولة لم تولد جاهزة. فقد عرفت - هي ونظريتها معاً - تطوراً مديداً ونيلاً. ولكن أهم ما ميز هذا التطور هو مسعى الدولة الديموقراطية الى تعقل نفسها من البداية، وبالمضادة مع الدولة الثيوقراطية والدولة الاوتوقراطية على حد سواء، بمفردات العقلانية القانونية. فالدولة الحديثة، هي بالتعريف مؤسسة سياسية وادارية تقيم علاقة وثيقة للغاية مع المعيار القانوني. بل ان الوظيفة الاولى للدولة الحديثة هي ان تكون منتجة للقانون. فاجهزتها وحدها هي التي تملك حق املائه. فالجمعية التاسيسية تضع الدستور، والمجلس النيابي يسن القوانين، والوزارة او السلطة التنفيذية تصدر القرارات والبلاغات التي يتعين على الادارات الحكومية تطبيقها تحت رقابة المحاكم الدستورية التي تعاقب من يخالفها. وهذه الهرمية القانونية، المميزة للدولة الحديثة، تجد مبدأها النظري في مفهوم السيادة الذي كان سباقاً الى ارسائه الفرنسي جان بودان في القرن السادس عشر، والانكليزي توماس هوبز في القرن السابع عشر. فالسائد هو من يحوز السلطة العليا التي لا تعلو عليها أي سلطة أرضية اخرى. والسائد قد يكون عاهلاً او هيئة أو جسماً سياسياً ما. ولكن لا حكم، ولا دولة، ما لم يوضع اولاً مبدأ السيادة هذا. فهو المبدأ المؤسسي لكل السلطة الاخرى. ومع روسو في القرن الثامن عشر خطت نظرية السياق خطوة كبرى الى الامام في اتجاه الديموقراطية، منذ ان غدا الشعب - او الامة - هو مصدر السيادة والمنبع الوحيد للسلطة المفوضية الى كل الحاكمين. ونظرية السيادة الشعبية أو القومية هذه قد حسمت اشكالاً خطيراً على صعيد شرعية السلطة السياسية. فمن قبل كانت السلطة تقوم على واحد من اساسين لا ثالث لهما: اما القوة واما الحق الإلهي. وفي مجتمع معلمن كالمجتمع الغربي الحديث الذي «قطع» في مضمار السياسة على الاقل مع التصورات التي من طبيعة دينية، لم يعد للسلطة من اساس تقوم عليه سوى الاكراه أو



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧/٧/١٩٩٧

القبول والحال ان القوة العارية التي يقوم عليها الاكراه تصدم القناعات الاخلاقية التي كانت أصابت، مع التقدم الاجتماعي والثقافي والتقني، قدراً من الارهاف، فضلاً عن انها تحول دون استبطان الطاعة للقانون. وتمنع بالتالي تطور مفهوم المواطن. فالمواطن يتخلق، لا من الرضوخ الذليل للقوة العارية، بل من القبول الكريم للضابط القانوني الذي تم استدخاله بوصفه تعبيراً عن الارادة العامة لمجموع الشعب.

اذن فالنظرية الديموقراطية عن سيادة الشعب تمتاز، عن غيرها من نظريات السلطة، بتجسيدها الفكرة القائلة ان المحكومين قد قبلوا مسبقاً بالقانون الذي فوضوا الحاكمين المنتخبين بان يحكموهم بموجبه. ولا شك ان هذا الاحترام الطوعي للقانون قد قلص الى حد بعيد من درجة الاكراه في الحياة السياسية والاجتماعية، وجعل في أساس الاكراه بالذات القبول الارادي.

واذا اخذنا بعين الاعتبار تعريف ماكس فيبر المشهور للدولة بوصفها «محتكرة العنف الشرعي»، فان نظرية السيادة الشعبية، القائمة على الاكراه الذاتي، تقلص الى حد كبير من حاجز العنف الشرعي الفاصل بين الدولة والمجتمع المدني. فهذا المجتمع، الملتزم طوعاً بقواعد اللعبة السياسية - القانونية، يجبر الدولة، حتى وهي تمارس العنف الشرعي، على البقاء ضمن *الحد الادنى* دونما حاجة الى تصعيد العنف - ولو كان شرعياً - الى حده الاعلى.

وبالاضافة الى هذا التقليص لمساحة العنف الشرعي - وقد تكون هذه كبرى فضائل الدولة الديموقراطية - فان نظرية *سيادة الأمة* قد سرعت سيرورة تعلمنا الدولة والمجتمع معاً في التجربة التاريخية الغربية. فان تكون الدولة دولة الأمة، فهذا معناه ان المواطنين لا يدينون بالولاء لاي سلطة من خارجها او من فوقها. وهذه «القومنة» للولاء السياسي كان لها دور خطير في السياق التاريخي الاوروبي. فاكثر ما كان يميز هذا السياق في مفترق الحداثة الاوروبية عن القرون الوسطى الصراع ما بين *سلطة البابا الروحية* وسلطة الامراء الزمنية. وكان هذا الصراع يتخذ احياناً شكل *مواجهة خطرة*، وعلى الأخص عندما كانت السلطة البابوية تتلبس طابعاً سياسياً. وفي هذا السياق تندرج الحملات الصليبية، التي كانت بمثابة ذراع مسلحة لبابا روما. لا في مواجهة «الكفار» في العالم العربي الاسلامي فحسب، بل كذلك في مواجهة الملوك والامراء والبارونات في *العالم الاوروبي المسيحي* نفسه. وعن طريق حصر السيادة، وبالتالي الولاء السياسي، بالامة وحدها، قطع حبل السرة الذي كان يشد «المؤمنين» الاوروبيين الى المركز البابوي، مما اتاح لهم بالضربة نفسها ان يتحولوا من رعايا الى مواطنين. ففصل الدولة عن الكنيسة لم ينزع الصفة القدسية عن منظومة الرموز القديمة فحسب، بل خلق ايضاً مناخاً موائماً لظهور روحانية جديدة هي روحانية الدولة - الأمة. ففي بوتقة هذه الصوفية القومية ومنظومة المثاليات الرمزية الجديدة المرتبطة بها، وفي مقدمها مفهوم «الوطنية»، اصبح المواطن بما هو كذلك، اي بصفته عضواً في الدولة - الامة، هو موضوع التعبئة، بدلاً من «المؤمن» التابع لسلطة كنيسة مسكونية او «الرعية» التابع للسلطة الشخصية لامير او نبيل محلي.

والحال ان مقولة «المواطن» هذه، التي غدت بمثابة حجر الأساس للدولة الحديثة، هي عبارة عن عقد قانوني. وكما الشان في كل عقد، فانها تحدد حقوقاً بقدر ما تحدد واجبات. وهذه النقلة من نصاب الواجبات الى نصاب الحقوق سرعت بدورها عملية العقلنة القانونية للدولة الحديثة. فقبول المواطن بواجباته يوازيه ويكافئه قبول الدولة بحقوقه. وبما ان المبدا الناظم لعلاقة القبول المزدوجة هذه لا يمكن ان يكون شيئاً اخر سوى القانون، فان الدولة الحديثة لا تعود محض منتجة للقانون، بل تغدو مطالبة بان تكون خاضعة هي نفسها للقانون.

ولا شك ان هذا الحد بالقانون لمنتج القانون يثير اشكالاً نظرياً خطيراً. فنظرية *سيادة الامة* تفترض انه لا يجوز ان تعلو فوق ارادتها ارادة. ولكن ما الضامن بان لا تخطئ الدولة بحق الامة او لأن لا تخطئ الأمة بحق نفسها؟ لقد حاول الفكر القانوني الكلاسيكي تجاوز هذا الاشكال عن طريق الافتراض، على لسان جان جاك روسو، ان الأمة لا تجتمع على خطا، وان الارادة العامة هي دوماً على صواب. ولكن تجارب الاستبداد الحديث، لا سيما بصورته النازية او السوفياتية، اثبتت امكانية انحراف الدولة وانحراف الامة على حد سواء. وهذه الملاحظة عينها تصدق على مسلك الدولة الديموقراطية في امتداداتها الكولونيالية. وتداركاً لكل انحراف او عسف من هذا القبيل بدات تنطرح، منذ منتصف القرن الحالي، فكرة خضوع الدولة لضوابط قانونية تحد من حريتها اللامقيدة في الإشتراع القانوني تحت غطاء السيادة المطلقة للأمة. فثمة قانون أعلى حتى من قانون الدولة. وقد لا



المصدر : الحيـــــــاة

التاريخ : ٢٧/٧/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون هذا القانون بالضرورة مكتوبا، ولكنه في نعاليه يعكس مستوى تطور الوعي الاجتماعي على الصعيد القومي والانساني معاً. ولا شك ان دخول الديموقراطيات الغربية معركة المواجهة مع الانظمة التوتاليتارية من موقع ايديولوجيا حقوق الانسان قد هياها لتقبل فكرة حاجة الدولة المعاصرة للتاطير القانوني والاخلاقي. ومن هنا ايضاً كانت فكرة قانون دولي عابر للدول القومية وناظم لا لعلاقاتها فيما بينها فحسب، بل لمسلكيتها الداخلية ايضاً. ومع وجود هيئة الامم المتحدة ومنظمات الرقابة والمحاسبة العالمية من قبيل منظمة العفو وجمعيات حقوق الانسان، فان حرية الدولة القومية لم تعد مطلقة. فالسيادة لم تعد حكراً على الامة، بل حصار للمجتمع الدولي حصة او بعض حصة فيها. ورغم ان دساتير كثرة من دول العالم لم تاخذ هذا التطور القانوني بعين الاعتبار بعد، فان الدول القائمة ما عادت تستطيع ان تحتمي وراء نظرية السيادة القومية لترفض كل رقابة او كل اكراه قانوني خارجي. وبدون ان تكون نظرية السيادة القومية قد استنفدت اغراضها، فانها لم تعد كافية بحد ذاتها لتلبية كل الحاجات القانونية لمجتمع الامم الذي هو اليوم قيد تدويل متعاظم. وبمعنى من المعاني يمكن القول ان البشرية المعاصرة بدأت تعرف، بالتوازي مع ظاهرة العولمة الاقتصادية والاعلامية، ضرباً من عولمة قانونية. وهذه العولمة يمكن رصد علائمها من خلال الاهمية المتعاظمة التي باتت تعطى لمواثيق وحركات حقوق الانسان وجمعيات حماية البيئة الدولية، بالاضافة الى ما يلحظ من اضطرار العديد من الحكومات القائمة، رغم تخندقها وراء السيادات القومية، الى ان تراعي في مسلكها الداخلي حساسية ما يسمى بشيء من التجاوز بـ «الراي العام العالمي».

وجديرة بان تسترعي الانتباه، من وجهة العولمة القانونية هذه، الظاهرة المجتمعية الجديدة التي تنتقل عدواها اليوم من ديموقراطية غربية الى اخرى، ولا سيما في فرنسا وايطاليا واسبانيا، والتي يطلق عليها اسم «ظاهرة القضاة». فرغم ان الديموقراطيات الغربية هي التي اعطت القضاء اكبر قدر من الاستقلال الذاتي، فقد اثبتت التجربة التاريخية ان هذا القضاء ما زال بحاجة الى مزيد من الاستقلال عن سلطة الدولة. فالاستقلال القضائي التام يتبرى اكثر فاكثر وكانه شرط الاقتدار على مكافحة الفساد السياسي، اي فساد اهل الدولة انفسهم. وفي ايطاليا، حيث يتراكب الفساد السياسي مع الفساد المافيوزي، راى النور ضرب جديد من البطولة الاخلاقية: اصرار القضاة الى حد الاستشهاد على تطبيق القانون. وهذا ما يبشر بان القرن القادم قد يكون هو قرن الانتقال من قانون الدولة الى دولة القانون.

جورج طرابيشي



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ / ٨ / ١٩٩٧

من قريب

الاطلنطى الجديد

٣- لم يعد شك فى أن تحالف الاطلنطى الجديد بزعامة امريكا ومشاركة الانحاد الاوروبى ، قد تهيأ - بعد التوسع شرقا - لوضع الخطط الكفيلة بقيادة العالم والسيطرة على مقدراته فى القرن الحادى والعشرين..

وبذلك يكون الحديث عن مرحلة السيولة التى قيل أن النظام العالمى الجديد يمر بها قد انتهت ، واصبح على العالم ان يواجه وضعا جديدا، تحكمه قواعد جديدة، وأساليب مختلفة فى التعامل مع الازمات فى المناطق الاخرى . يتم وضعها فى واشنطن بالتعاون مع حلفائها فى اوروبا اذا احتاج الامر ، او بمفردها كلما امكن..

ولهذا السبب لا تكاد تنعكس الا قليلا تلك المشاكل والحروب والازمات التى تقع فى اجزاء اخرى من العالم على مرآة الاهتمام الغربى وخصوصا اذا مست او هددت أو اقتربت من المصالح المباشرة للتحالف الجديد، وعلى رأس هذه الاهتمامات يبدو الصعود الكاسح للصين امرا مقلقا للغرب.. واكثر ما يقلق الغرب هو انهم لا يعرفون اين تتجه الصين بقدراتها المتنامية ، اقتصاديا وعسكريا ونوويا وقد اعتمدت فى كل ما انجزته على جهودها الذاتية ، دون ان تتخلى عن ايديولوجيتها ونظامها الخاص الا بالقدر الذى يخدم مصالحها.

والسيناريو الذى يبدو مرسوما على حائط المستقبل ، هو ان امريكا والغرب لن تسمحا باعادة تقسيم اوروبا من جديد.. وقد رضيت اوروبا بدور التابع او المكمل للسياسات الامريكية . ولا تستطيع فرنسا بمفردها أن تناطح الهيمنة الامريكية ، بعد ان فشلت فى انتزاع اى ميزة ادبية فى القيادة العسكرية للحلف الاطلنطى.

اما المانيا فهى اول المستفيدين من استعادة «مجالها الحيوى» فى اوروبا الشرقية . واصبح من المسلم به ان الوحدة الاوروبية لا يمكن ان تقوم وتباشر مهامها وتحقق اهدافها الاقتصادية وسياساتها المالية إلا فى اطار التحالف الاطلنطى. ومن ثم فالذين يراهنون على احتمال قيام تنافس اوروبى - امريكى فى المستقبل واهمون . وقد ظهر ان معظم الخلافات بين الطرفين فى اى قضية من القضايا، هى خلافات عابرة ولا يستطيع طرف ثالث ان يستغلها لمصلحته مهما بدا عكس ذلك .. لا روسيا نجحت ولا ايران ولا الصين ولا العرب!!

ومن هنا تبدو محدودية الدور الاوروبى فى الشرق الاوسط، واطمئنان امريكا بالكامل الى ان لها اليد العليا فى تسوية او تعقيد عملية السلام. بحيث لا يمكن توقع قيام مبادرة اوروبية مستقلة ، حتى وان اوهمنا انفسنا بذلك . وهو ما يفسر عدم اكتراث اسرائيل بالضغوط والانتقادات الاوروبية الظاهرية، والتى لا تخرج فى معظم الاحيان عن حيز الكلام والتصريحات التى يقصد بها تهدئة العرب لا اكثر!

وفى هذا الاطار يمكن فهم ما يبدو من تصرفات امريكية واوروبية تبدو بحاجة الى التبرير ، اذ يبدو اننا مقدمون على حقبة جديدة فى العلاقات الدولية لا يعرف العرب كيف يستعدون لها او يواجهونها حتى الان!

سلامة أحمد سلامة



المصدر الأهـــــــرام.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧ ...

الأمريكيون يستعدون لمرحلة ما بعد الدولة العظمى الوحيدة

توقع انتهاء انفراد أمريكا بقمة العالم فى أقل من ١٠ سنوات

رسالة واشنطن:
عاطف الغمرى

الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، يحرصان من وقت لآخر على تذكير الآخرين بأن الولايات المتحدة ستظل الدولة القائدة للعالم فى القرن الحادى والعشرين، وأنها الدولة التى لا غنى عنها، والقوة الوحيدة القادرة على إدارة وحل الأزمات، وأنها سوف تظل كذلك. لكن لا يغيب عن صانعى السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة - فى الوقت نفسه - أن عصر القوة العظمى الوحيدة فى العالم لن يطول لأكثر من حوالى عشرين عاما، بدأ العد التنازلى لها منذ انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩.

والظاهر أن هناك مسافة تبدو مثل الجانب الآخر من الكرة الأرضية عندما تغيب عنها الشمس، فهى تظل مظلمة لا يظهر منها من بعيد ما الذى يجرى هناك.

هذه المساحة تستوعب الفترة الزمنية التى نعيشها الآن وحتى نهاية عصر القوة العظمى الوحيدة، وهى فترة تمارس فيها الولايات المتحدة سياسة خارجية من نوع خاص، تعتمد على المحافظة على وضعها المنفرد لأطول فترة ممكنة. وتحاول أيضا فى الوقت ذاته عدم الدخول فى صدام مع التحول الذى يجرى تحت السطح حتى الآن، والذى سيؤدى لوجود تعددية فى نظام القوى فى العالم، وليس انفراد الولايات المتحدة بوضع القوة المسيطرة على النظام العالمى.

وربما كان هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق من الذين اهتموا بتحديد الشكل الذى سيكون عليه وضع الولايات المتحدة عندما يحدث التحول المنتظر فهو الذى قال. «إن الولايات المتحدة سوف تكون واحدة ضمن عدد من القوة الكبرى المتساوية فى قيادة النظام الدولى القادم».

وثيقة من البنتاجون

داخل المساحة أو الفترة الزمنية الموقوتة التى نعيشها الآن تسير السياسة الخارجية الأمريكية على أساس استراتيجية تسربت تفصيلاتها فى عام ١٩٩٢ تحت اسم «دليل التخطيط الدفاعى الأمريكى للبنتاجون»، وهى عبارة عن وثيقة رسمية تتضمن استراتيجية هدفها المحافظة على وضع القوى العظمى الوحيدة (الولايات المتحدة)، ومنع أية دول أخرى من تحدى الوضع المسيطر والمتميز للولايات المتحدة.

وقد تم وضع هذه الوثيقة بعد زوال الاتحاد السوفيتى، وهى تركز على منع ظهور أية دولة منافسة عالميا للولايات المتحدة فى المستقبل. وتتضمن أن الولايات المتحدة يجب أن تنشئ نظاما جديدا يجعل المتنافسين المحتملين يقتنعون بأنه يجب عليهم ألا يطمحوا فى دور عالمى أكبر من الدور الأمريكى، وأن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بمسئولية التصدى للمشكلات التى تهدد مصالح حلفائها وأصدقائها، وليس مصالحها فقط، أو تلك المشكلات التى يمكن أن تؤدى إلى زعزعة استقرار العلاقات الدولية بشكل خطير.

وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين حاولوا القول بأن هذه الوثيقة لا تمثل استراتيجية رسمية، إلا أن معظم خبراء السياسة الخارجية الأمريكية الذين تناولوها بالتحليل والدراسة، قد اتفقوا على أنها هى التى تشكل إطار السياسة الخارجية الأمريكية فى العالم منذ ذلك الحين، حتى وإن لم تعترف حكومة كلينتون ومن قبلها حكومة بوش رسميا بذلك.

وقالوا: إن سعى المسئولين الأمريكيين لتحقيق هذا الهدف كان يتخذ فى بعض الأحيان طريقا يبدو فى ظاهره أنه يهدف إلى عكس هذه الغاية، باشتراك الدول الأخرى التى تمثل منافسين محتملين فى تحمل المسئوليات الدولية.

لقد تحول النظام الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى من عصر القطبين إلى عصر القطب الواحد، الذى تتمتع به الولايات المتحدة بوضع الدولة العظمى الواحدة. ولكن عددا كبيرا من الذين تناولوا هذا الموضوع ومنهم مايكل ماستاندونو أستاذ علم الحكومات بجامعة «دارتموث»، ومؤلف كتاب «الواقعية والعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة»، وكنيث والتز خبير السياسة الخارجية ومؤلف مجموعة من الكتب منها «ظهور التكتلات الجديدة فى السياسات العالمية» وكتاب «لماذا ستظهر قوى عظمى جديدة»،



المصدر : ...الأهـــــــرام .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

وكريستوفر لين مؤلف كتاب «وهم القوة العظمى الوحيدة»، كلهم اتفقوا تقريبا على أن سعى دولة واحدة لتجميع كل القوة فى يدها وحدها، لابد أن يحرص دول أخرى على استعادة ميزان القوى فى مواجهة هذه الدولة، حتى ولو كان ذلك عن طريق ائتلاف مجموعة دول تصمم على موازنة وضع الدولة المسيطرة. وقالوا إن السؤال ليس ما إذا كانت قوة جديدة ستظهر وتعمل على إيجاد هذا التوازن، لكن السؤال هو: متى سيحدث ذلك؟

وقد أجاب بعضهم بأن حدوثه سوف يكون سريعا بل أن اثنين من هؤلاء الخبراء هما والتز ولين، اتفقا على أن النظام الحالى للقوى العظمى الوحيدة وهى الولايات المتحدة، سوف يتحول إلى نظام يخضع لتعدد القوى العظمى فى أوائل القرن الحادى والعشرين، وربما خلال أقل من عشر سنوات من الآن.

وإن كان بعض هؤلاء الخبراء الذين أشرنا إليهم يحملون نظرة متشائمة تجاه احتمالات السلام، والتعاون بين القوى الكبرى الجديدة والقادمة.

تقييم المنافسين

هذه الاحتمالات التى لا تعتبر غائبة عن حسابات صانعى السياسة الخارجية الأمريكية فى الوقت الحالى، والتى أوجدت نوعا من الاهتمام الخاص بحساب قدرات الدول التى تضمها قائمة المرشحين للصعود إلى قمة النظام الدولى وموازنة قوة الدولة الوحيدة المسيطرة، وهى الولايات المتحدة، وتكاد اليابان وألمانيا والصين والاتحاد الأوروبى وروسيا (عندما تستعيد عافيتها الاقتصادية والسياسية) تكون الدول التى تضمها القائمة حتى الآن.

بالإضافة إلى أن هذه التعددية سوف تسمح لعدد محدود من الدول متوسطة الحجم ذات الوزن الإقليمى فى مناطقها على أن يكون لها أيضا دور مؤثر فى النظام القادم، وإن كانت اليابان هى التى ستكون أول من يتحرك زمنيا فى أى اتجاه احتلال وضع القوة المنافسة للولايات المتحدة، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضا من ناحية النفوذ السياسى فى آسيا، والبعض لا يستبعد احتمال حدوث صراع بينهما على هذا الهدف خلال السنوات القليلة القادمة إلى أن يحسم هذا الأمر.

لهذا فإن الذين تعرضوا لبحث وضع الولايات المتحدة حاليا ومستقبلا فى العالم لم يخفوا وجهة نظرهم، بأن كل محاولات المحافظة على وضع القوة الوحيدة لن تكون مثمرة، وأن قرب تمتع دولة مثل اليابان وألمانيا بمركز القوة الكبرى، هو أمر تفرضه التحولات الجارية فى العالم، بصرف النظر عن إذا كانت الولايات المتحدة تقبل هذا أم لا، وأن الأفضل للاستراتيجية الأمريكية بأن تعمل بسرعة على تهيئة نفسها للتعامل مع وضع التعددية الدولية، وأن تستعد للاستفادة من هذا الوضع من الآن، وليس للانتظار حتى يمثل لها تحديا مفروضا عليها.

كلينتون ومحاولة التكيف

ربما لا يكون ذلك بعيدا عن حسابات حكومة الرئيس كلينتون، فبينما هناك التأكيد على استمرارية وضع الدولة القائدة للعالم، فى القرن الحادى والعشرين، إلا أن سياساته الخارجية تتحرك بطريقة تتجه إلى ممارسة العمل الجماعى على المستوى العالمى، وهو شىء ينسجم أكثر من فكرة التعددية للقوى المؤثرة فى النظام العالمى، إلا أن المساحة التى مازالت تتمتع فيها الولايات المتحدة بوضع القوة العظمى الوحيدة يبدو أن لها منطقا استراتيجيا خاصا بها، يحاول العمل على تحقيق شيئين رئيسيين:

١ - دق ما يشبه الأوتاد فى الأرض لكى تثبت فيها حبال الخيمة الأمريكية، بمعنى إرساء أسس لبناء مركز قوى للولايات المتحدة، على قمة النظام الدولى، من الآن وخلال فترة زمنية - وإن كانت محدودة - إلا أن الولايات المتحدة لها فيها حرية حركة لا تواجه فيها تحديات قوية، وهو وضع قد لا يتاح لها فى أى ظروف دولية أخرى.

٢ - إنه بمقاييس الفائدة الاقتصادية، سواء بعقود التجارة أو السلاح، أو اتفاقات ومواثيق الأمن المتبادل التى تمثل من جانبها عائدا لا يمكن التهوين من قيمته، فإن وضع القوة العظمى الوحيدة يتيح للولايات المتحدة أقصى استثمار مربح لوضعها الفريد فى علاقاتها مع دول أخرى كثيرة فى العالم، بحيث إنها يمكنها تكثيف الجهود على استخلاص أقصى ما تستطيعه قبل أن تنتهى المهلة، وتظهر قوى أخرى كبرى سوف تكون منافسا قويا للولايات المتحدة فى كل المجالات، وبالتحديد فى مجالات الاقتصاد والتجارة.

لكى يظل هذا الموضوع هو الشغل الشاغل لصانعى القرار السياسى فى الولايات المتحدة، وهو موضوع قيد المناقشة والبحث والدراسة، لأنه فى النهاية يمثل الشكل الذى ستتخذه الاستراتيجية الأمريكية فى العالم خلال فترة قد لا تطول، خلال سنوات قليلة قادمة.

هنا والآن يبدأ المستقبل

د. شريف حتاتة

يفرض علينا العصر الذى نعيشه عصر الكوكبة وفكر ما بعد الحداثة أن ننظر إلى قضايانا من منظور عالمي وأن نبحث عن الوسائل الكفيلة بإيجاد قوى شعبية عالمية قادرة على تطوير النظام الرأسمالي الدولي في اتجاه ديمقراطي يحقق مصالح الجماهير، وينتقل بالتدريج إلى نظام جديد مبني على العدالة، والتعاون في الإنتاج والتوزيع بدلا من هيمنة القلة القليلة وتسييدها للأمور وفقا لما تريده.

ومع ذلك لا يمكن أن تتم هذه العولمة للفكر، والفعل لصالح الجماهير إلا إذا نمت وازدهرت وتبلورت على أساس الواقع المحلي الذي يعيشه الناس في كل مكان، وإلا من خلال الجماعات المحلية والقومية التي ننتمي إليها فالعولمة من أعلى إذا تركت وحدها لتسير في الطريق الذي سارت فيه لن تكون إلا لصالح الدول الصناعية المعلوماتية التي حققت مجتمعاتها ما حققته على أساس من التكنولوجية الحديثة لصالح الفئات الحاكمة اقتصاديا وسياسيا فيها، والتي تجد تجسيدها حاليا في الشركات المتعددة الجنسية العابرة للحدود الوطنية.

تنبع ضرورة العولمة الفكرية والشعبية من واقع أصبحنا نعيشه فعصر ما بعد الحداثة جعلنا نحيا جميعا في قرية عالمية اختصرت فيها المسافات الذهنية والفعلية في حياتنا اليومية بفضل الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والإعلام، فالإنسان يستطيع أن يتناول إفطاره في القاهرة وغداءه في لندن وأن يشاهد فيلما أو مسرحية في مدينة نيويورك في حفلة الساعة السادسة بعد أن يستريح في فندقه ويتناول حماما تمهيدا للخروج أو أن يشاهد جنود الصين وهم يدخلون هونج كونج ورحيل الانجليز وإذا كان من الأغنياء يمكنه أن يحول مائة مليون دولار في أقل من دقيقة من جنيف إلى جاكارتا في اندونيسيا.

في كل مكان أصبحت الشعوب تواجه مشكلات متشابهة وخصوما توحدت مصالحهم في مواجهة الجماهير خصوما تحصنها في الشركات العابرة للأوطان في شركات البترول والسلاح والإعلام والكوكاكولا والبنك الدولي وسيتي بنك وغيرهما من البنوك شركات تفرض استغلالها وسلعها ونفوذها على كل بلاد العالم ولا يمكن مواجهتها وتفكيك قبضتها إلا بقوى عالمية تصنعها جماهير الشعوب رجالا ونساء وشبابا وأطفالا.

والقدرة على إقامة التضامن والتعاون الإنساني تتطلب وعيا عالميا وإدراكا لطبيعة الوضع الدولي حتى يمكن انتزاع الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية للشعوب وإحراز تقدم مستمر على طريق الإنتاج وحماية البيئة والرفاهية والعدالة والحرية الحقيقية للجميع رجالا ونساء وهو وعي عالمي يتطلب أن يكون الناس أفرادا وجماعات قوميات وديانات ملتزمين أخلاقيا بالسعي النشيط لتوفير الاحتياجات والحقوق الأساسية للجميع في الغذاء والصحة والتعليم والسكن والثقافة والعمل والتأمين.

الفعل يبدأ محليا

لكن المرحلة التي يعيشها الآن بما فيها من معضلات وتشتيت وتغيير سريع تتطلب أن ندرك استحالة الفعل الشعبي العالمي الفعال فالجماهير العادية تفتقد القوى المركزية والتنظيمات والمؤسسات العالمية أو الإقليمية الموحدة التي تسمح بالفعل الكوكبي والنشاط الموحد للشعوب والجماعات إلا نحيا في الأوهام العالمية المغرورة للمثقفين الذين يكتبون المقالات والدراسات في حجراتهم وهم يطلون على المدينة من نوافذهم العالية أو يشاهدون البرامج المنقولة بالأقمار الصناعية فيظنون أنهم يطلون على حقائق العالم إنها تلح علينا بضرورة احترام العمل المحلي أيا كانت حدوده بضرورة إبراز الفعل المحلي ومبادراته مهما كان متواضعا ولا تحقر من قيمة الجهد اليومي البسيط وإن يبدأ كل منا كفرد أو في الجماعة التي ينتمي إليها بتقديم ما يستطيعه لتنمية قوانا الذاتية وكسر شوكة الاستغلال الواقع علينا.

وهذا الإدراك لحدود الفعل الممكن من شأنه أن يشجع الاتجاهات اللا مركزية الديمقراطية والمبادرات الذاتية للجماعات المحلية، من شأنه أن يقاوم التسلطية المركزية للحركات الليبرالية والقومية واليسارية والماركسية التي أرادت دائما أن تحل النخب مكان الجماهير في حل مشكلاتها وأن تقرر لها ما يجب القيام به.

بعيدا عن الكلام المكرر حول «الكوكبة» وترديد الألفاظ التي لا تتصل بالصراعات اليومية للناس يجب الرجوع إلى الواقع المعاش، وطرح القضايا الحقيقية للمجتمعات فمثلا كيف يمكننا التغلب على الشركات الخمس التي تحتكر ٨٠٪ من تجارة الحبوب في العالم.. فما هي التغييرات التي نحتاجها في سياستنا الزراعية وما هي المبادرات التي يمكن أن نجريها في بعض قرانا أو في مناطق الاستصلاح؟ فهذه الشركات نفسها تستند إلى شبكة من الأنشطة المحلية التي بدونها لما قامت، كيف سير في هذه الأنشطة المحلية لصالح المنتجين والمستهلكين فدور المقاومة لاستغلال الشركات المتعددة الجنسية ستنشأ في المحليات على نطاق العالم وقد بدأت بالفعل وليس عن طريق التفكير في قضايا الكوكبة رغم أهميتها أو في مستوى الحكومات التي ستتمتر تدريجيا في شبكة المصالح العالمية حتى إن ساومت أو قاومت قليلا

إن الرجال والنساء الذين ينشطون محليا هم الذين سيقيمون أشكالا للتحالف والتعاون محليا وإقليميا ليصنعوا الشبكة العالمية التي يمكن أن تصل إلى قمم النفوذ والسلطة لتغير فيها، إن العجز في مواجهة القوى العالمية وفي الاهتداء إلى طريق المقاومة والتقدم نابع من احتقار التفكير والفعل المحلي والتخلي عنهما وهو داء أصاب القوى اليمينية واليسارية في بلادنا بينما التيارات الدينية السياسية تلجأ إليها ثم تتعاون فيما بينها لإيجاد شبكة إقليمية وعالمية.

كوكبة أم تهميش

ربما من كثرة الحديث عن العولمة والسوق المحلية أصابنا نوع من العمق، فرغم كل الحقائق والاحصاءات التي تنشرها المنظمات المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة عن حياة الأغلبية الساحقة من البشر وأصبحنا نظن أن الكوكبة ستشملهم وتدخلهم في إطارها، بينما الحقيقة هي أن هناك عملية تهميش متزايدة توجه ضدهم فأربعة أخماس الإنسانية لا تستفيد من عمليات التحديث الرأسمالي، أو من عمليات ما بعد التحديث المرتبطة بالعولمة والتكنولوجية المتطورة حتى وإن نالت بعض الفئات فتاتا لن تغير في جوهر وضعها، فلن تنفذ الأغلبيات الاجتماعية حاليا أو مستقبلا إلى مزايا التطورات المرتبطة بالعولمة إذا استمرت الأمور في ذات الاتجاه لن تأكل هذه الأغلبيات في مطاعم ماكدونالدز أو ترتدي أحذية نايك أو تتعلم في المدارس المجهزة باسطوانات الليزر أو الكمبيوترات أو تعالج في مستشفيات التي تسجل ضربات القلب على الشاشات الالكترونية وتعالج قصر النظر بالليزرات لن تقود السيارات أو حتى تمتطي الدراجات ذات السرعات المتدرجة أو تقضي إجازاتها في الترحال حول العالم.

الحلول الكوكبية لا تضع في حسابها مصالح الناس أو مشكلات حياتهم في المواطن المحلية التي يسكنونها وسط طفح المجاري أو روث الدواب أنها موجهة لخدمة الأقلية ضاربة عرض الحائط باحتياجات ورغبات أولئك الذين يقال إنها موجهة لخدمتهم بالرغم أنها تتستر خلف واجهة إنسانية، وشعارات عن التقدم والرفاهية والسلام

وعلى العكس فإن العمل المحلي الذي لا يخاطب الإنسانية، أو البشرية جمعاء له جوهر إنساني عميق ومدلول إنساني عام فهو موجه للإنسان مرتبط باحتياجاته وإرادته وثقافته وهو يستطيع لذلك أن يضع الأساس للتطور في المستقبل إنه متعدد الجوانب متعدد الوجوه يمثل التعدد القائم في المجتمع البشري إنه لا يسعى إلى نمط واحد يخضع له الجميع إلى نمط استهلاكي يلبي الأذواق السطحية والرغبات الحسية دون سواها، ليس إطارا جامدا يفرض الحلول التعسفية بواسطة قوى مهيمنة على مصائر الناس

إن الذين ينشطون محليا يشعرون أنهم جزء من الإنسانية ومع ذلك لا يدعون التحدث باسمها ولا يحاولون فرض سيطرتهم على العالم ،إنهم ديمقراطيون بحكم نشاطهم، ولكن تجربتهم يمكن أن تعمم، أن تصبح نظرية، أو منهاجا بالتبادل الحر للمعرفة ودراسة التطبيقات بينهم وبين غيرهم من التجمعات عندما تتشابك وتتعاون الحركات إقليميا وعالميا.

إن العمل المحلي هو السبيل إلى اكتشاف معايير جديدة للتقدم وللحياة الطيبة، معايير ليست مفروضة علينا من قوى عليا تريد أن تستغلنا وتحدد لنا ما هو مفيد لنا وما هو ضار، فالنماذج التي أقامتها حتى الآن في مختلف بلاد العالم، والنتائج التي ترتبت على التحديث الرأسمالي وعلى ما بعد التحريف في عصر المعلومات ليست مقنعة، ربما حققت تقدما في نواح علمية واجتماعية مختلفة، وهذا يجب ألا يستهان به لكن الثمن الذي تدفعه الأغلبية الساحقة من البشرية مازال باهظا، وكان يجب أن يلتفت إليه أولئك الذين يظهرون نحوها كل هذا الانبهار محلقين عيونهم وضمائرهم أمام بؤس الناس.

لابد أن يختار الناس طريقا آخر مبنيا على خبرتهم في الحياة، على سنن التاريخ والمعاناة، ومن هنا تنبع أهمية احترام التجربة الذاتية للإنسان للجماعات وللأفراد، ومن هنا أيضا تنبع أهمية تسجيلها بمختلف الوسائل المتاحة لنا فهي كنز يجب ألا نسمح له بأن يضيع، وضوءه كشاف ينير الطريق الممتد أمامنا ويفتح الآفاق.



المصدر : الكفـاح العربـي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٧

الألفيـة الجديـدة ـ جاك اتـالـي

الرابحون والخاسرون في النظام العالمي المقبل

كانت المعرفة المسبقة بالمستقبل (التنبؤ) هدفاً بل هاجساً من الهواجس الانسانية القديمة. وكان الحكام منذ العصور القديمة وحتى اليوم يتحرقون لهذه المعرفة. حتى ان قسماً كبيراً من الحكام المعاصرين لا يزالون يلجأون الى «العرافة» لتحقيق هذه المعرفة.

لهذه الأسباب لاقى علم «المستقبليات» استقبالاً حافلاً لأنه يلبي حاجة انسانية قديمة. والأهم لكونه وسيلة اتصال بالمستقبل من شأنها إزالة بعض غموضه بما يحدث من تأثيرات سياسية ـ عالمية. هذا الفرع السياسي ـ العالمي استأثر بالاهتمام وهيمن على بقية الفروع.

جاك اتالي ـ الفرنسي ـ هو اشهر المستقبليين الاوروبيين وهو ينطلق في رؤاه المستقبلية من رصيد الخبرات والمعلومات التي توافرت له من خلال المناصب التي تقلب فيها، من مستشار اقتصادي للرئيس ميتران الى رئيس البنك الاوروبي للتعمير والتنمية الى العمل في اليونسكو.

استنادا الى هذه الخبرات، اصدر اتالي كتابه: «الالفية الجديدة ـ الرابحون والخاسرون في النظام العالمي القادم». وقد قام المركز القومي للبحوث في القاهرة بالاشتراك مع وزارة التربية المصرية بإصدار ملخص بالعربية لهذا الكتاب وذلك في سلسلة الكتب المترجمة، التي يتأخر وصولها الينا لأكثر من سنة، والتي تقدم للمثقف العربي امكانيات الاطلاع على التيارات الفكرية ـ السياسية المعاصرة. وذلك بتلخيص وإعداد اساتذة مقتدرين يجيدون مبدأ التلخيص الذي لا يتيح المجال للالتباس وسوء الفهم.

قام بترجمة هذا الكتاب الدكتور سعيد حسن عبد العال وراجع ترجمته الاستاذة فتحية البجاوي وأشرف على الترجمة الدكتور عبد الفتاح احمد جلال ـ مدير المركز القومي للبحوث.

الكتاب في فصله الأول يعرض لملامح النظام العالمي القادم حيث يستمر الصراع بين القوى الكبرى في العالم. هذه القوى التي ستغير مراكزها خلال القرن المقبل، حيث يرشح المؤلف اليابان وأوروبا، للحلول مكان الولايات المتحدة في صراع ثنائي بينهما. وهو يرى ان هدف هذا الصراع، سيكون السيطرة الاقتصادية على عالم سيعتنق ايديولوجية السوق الحر والاستهلاك، كبديل عن الايديولوجيات والأديان. وحيث تحل السطوة الاقتصادية مكان القوة العسكرية. بناء عليه يؤكد المؤلف، ان ملكية قاعدة اقتصادية مزدهرة، ستكون الشرط الاساسي، للحصول على مركز الدولة او القوة العظمى. إذ ان هذه القاعدة، ستكون المنطلق لبناء القوة العسكرية والسياسية. لذلك فإن اتالي يرى ان القانون الاقتصادي، سيكون القانون الاساسي المنظم لحركة المستقبل.

وفي رأينا الشخصي ان هذا الفصل يحتوي على الكثير من الاسقاطات، التي يجب تجنبها في دراسة المستقبليات. ذلك ان طرح المؤلف لأوروبا الموحدة كقطب اقتصادي ـ عالمي، هو طرح اسقاطي، يتجاهل براكين الصراع المزروعة في طول اوروبا وعرضها، سواء منها المتفجرة حالياً (ايرلندا ويوغوسلافيا)، او التي تكاد تتفجر (انفصال شمال ايطاليا، واختلاف موقف السويسريين العرقي من اتفاقية الغات)، او البراكين التي تبدو خامدة بصورة مستترة، دون نفي احتمالات تفجرها مستقبلاً (بلجيكا واسبانيا.. الخ). كما ان طرح اوروبا الموحدة يصطدم بتجاهل آثار الانقسام الاوروبي عقب حربين عالميتين، ما زال بعض شهود ثانيتهما احياء يرددون اساطيرها.

لكن، وفي المقابل، هناك عديدون ممن يتبنون طرح اوروبا الموحدة، انطلاقاً من المبدأ الاقتصادي للوحدة الذي يراه بعض المستقبليين، قادراً على تخطي عوامل الانقسام التي اشرنا اليها.

اما الفصل الثاني، فيخصصه المؤلف، لعرض تصوراته لحركة الصراع على السيطرة في النظام العالمي المقبل. حيث يتنبأ بتداعي انظمة الحكم الديكتاتورية امام المد الديموقراطي، وستتركز القوة في الأمكنة التي ستقيم فيها الصفوة التي تتكدس لديها الثروة والسلطة، والقدرة على اتخاذ القرار، في الامور التي تواجه كوكب الارض. وعلى هذا الاساس، يكاد المؤلف التأكيد على تحول السلطة (القطب العالمي) من الولايات المتحدة الى اقطاب اخرى. ربما تكون اليابان وأوروبا الموحدة، اما عن شروط حركة الصراع المستقبلي، فيرى اتالي في مقدمتها ضرورة تبني القوة لقيم اجتماعية قابلة للعولمة، وقدرتها على تقديم حماية عسكرية لغيرها من الدول، التي تفتقد القوة للحفاظ على ملكيتها. من هنا افتراضه لشراسة هذا الصراع، الذي سيهدف لتحقيق السيادة على المدن والأمم، وحتى القارات. امام هذه الشراسة يجد اتالي ان من الضروري ارساء مؤسسات عالمية، للتدخل، وتوفير السلام، في مناطق الاضطراب خلال القرن القادم،



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٠/ ٧/ ١٩٩٧

متوقعا ان تنشب صراعات جديدة، بين مناطق الوفرة الاقتصادية، وبين مناطق الفقر والفوضى.

وفي رأينا، ان هذا التوقع، هو تناقض جديد مع طرح اوروبا الموحدة. فالمطلع على فوارق الدخل الفردي بين اوروبا الغربية والشرقية، وفوارقه داخل اوروبا الغربية نفسها يستطيع ان يتنبأ، استناداً الى توقع اتالي بانفجار حروب اوروبية خلال السنوات القادمة (مما يجعل فكرة اوروبا الموحدة مستبعدة كلياً).

وفي الفصل الثالث يتحدث اتالي عن الخاسرين في الألفية الجديدة. الذين سيكونون ضحايا النظام العالمي القادم. هذه الدول الخاسرة ستعاني من الطفرات السكانية الرهيبة، ومن البطالة، وارتفاع وفيات الاطفال، حيث ستزداد هذه الأزمات حدة، على الخاسرين كما الرابحين، بسبب زيادة مستوى سوء استعمال المواد الطبيعية، بما سيؤدي الى ندرتها.

وربما كان اسوأ تنبؤات اتالي، هو تنبؤه بظهور الفاشية النازية الجديدة، في صور مختلفة منها الصراع بين الإسلام والمسيحية، وارتفاع مستوى العدائية (العنصرية) في وجه السود، الباحثين عن حياة فردية مستقرة في دول الشمال غير المضياف.

لكن هذه التنبؤات، تتعارض مع طرح اتالي لسيادة ايديولوجية السوق الحرة، ومعها السيادة الاقتصادية التي تتخطى الأجناس والأديان.

ونأتي الى الفصل الرابع، لوصف السكان المميزين في العالم المقبل. فيراهم اغنياء يسكنون في البلدان مراكز القوة (يحصرها بين الباسيفيكي والاوروبي!)، ويصفهم بأنهم يعشقون التجوال، في الأماكن التي تؤمن لهم حرياتهم متيحة لهم ممارسة طموحاتهم وجشعهم. وبسبب هذا التجوال، فإنه يطلق عليهم تسمية «البدوي الجديد». فهم برأيه بدو رحل من نوع جديد، لا تتحكم الانتماءات بتحركاتهم، وإنما تتحكم فيها مصالحهم. وهم سيضطرون في تجوالهم هذا، لاستخدام تكنولوجيات فائقة التطور. هذا ويرى اتالي ان ثقافة الانتقاء، التي ارتبطت بمنطق السوق، سوف تدعم الانسان في اكتساب مقدار من الذاتية (التفرد)، وحكم نفسه بنفسه. حتى تصبح قدرته على امتلاك الأشياء الجديدة، سوف يكون رمزاً للحرية والقوة.

لكن المؤلف يستدرك بأن هذه الحريات البدوية (التي لا بد ان تكون على حساب جهاز القيم - المرتبط بالمكان) وتلازمها مع سيطرة المال، وعبادة محرابه لا بد من ان تطرح اشكاليات اخلاقية، تتبدى بشكل الحاجة الى قيم تكفل للانسانية طابعها وعالميتها. ويرى اتالي ان هذه القيم هي مسؤولية الاتجاه العقلاني، الذي سيدخل في صراع (الخير والشر) مع الاتجاه المادي.

ان مقولات تكذيب المنجمين، تنبع من واقع عدم اكتمال النبوءة. فلكل نبوءة نقاط ضعفها وثغراتها، وكذلك الدراسات المستقبلية. من هنا القول بأنهما غير قابلتين لا للتصديق الكلي ولا للنقض الكلي. ولعل الثغرة في كتاب اتالي هي افتراضه امكانية قيام اوروبا موحدة قادرة على تكوين قطب عالمي على الرغم من كل تناقضاتها!!.

د. محمد احمد النابلسي
(نائب رئيس الاتحاد العربي لعلم النفس)



المصدر : الأهـــــرام .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

مع الأيام

سكينة فؤاد

خبز وصلصة العولمة ..!

حسم تقرير منظمة الزراعة والاغذية الدولية «الفاو» ما اثير حول النتائج المترتبة على استخدام هندسة الوراثة فى المحاصيل الزراعية، وقد كانت تصريحات وزير الزراعة الامريكى فى دفاعه عن منتجاتهم الزراعية التى استخدمت هذه الهندسة قد جعلت الفئران تعبث . ! فمتى كانوا صادقين ! ومتى كان ادعاء الدفاع عن حقوق الانسان يتناقض مع القضاء عليه..! واذا كان فى مقدمة المستهدف من استخدامها القضاء على الفجوة الغذائية العالمية وعلى المجاعات وفى افريقيا بالذات فيبدو أنهم كما دبروا لموت القارة جوعا خططوا لموتها بالشبع! فقد أثبت تقرير الفاو الذى استند إلى عدد ضخم من المصادر العلمية أن هناك عشرات المخاطر التى يؤدى إليها هذا الاستخدام - من بينها زيادة نسب المواد الكيماوية التى تترسب فى التربة لرفع مقاومتها للمبيدات الحشرية ومايترتب على ذلك من إضعاف لخصوبتها وإكساب المحاصيل لمواد سامة مسببة للسرطان، ولابد أن تتدهور القيمة الغذائية ان لم تفقد - وأكد التقرير ان التوسع فى تكنولوجيا هندسة الوراثة يضع العالم امام كارثة محققة تعد من أخطر ماعرفه فى تاريخه. !

■ وان الخلل فى المنتجات الزراعية سيمتد إلى الارض والتربة والمناخ..! كذلك سمح الخلاف حول استخدامها بطرح العديد من علامات الاستفهام عبر ما تكشف من تخبط الخطط والخطوات غير الجادة لمواجهة الأخطار القادمة .. فمنذ بدأ علم هندسة الجينات يغزو العالم وتنتشر استخداماته ماذا فعلنا لنجهز انفسنا ولنامن السلبيات؟ هل سنجدد القول المكرور فى قضية البحث العلمى والدعم الواجب - وفيما كشفت عنه التحقيقات الصحفية والتصريحات ظهر توافر العديد من مراكز البحث والفحص - فما جدوى وعائد ما تقدمه من ابحاث وهل لديها الاستعدادات الكافية لمواجهة التطورات العلمية وما مدى الاستفادة الجادة بما تقدمه من أبحاث؟! واذا كان الامر يختص بفول الصويا وحده كما قيل - وقد توفرت معلومات عن اخطار استخدام الهندسة الوراثية فى زراعته منذ ثلاث سنوات - وكما صرح أحد المسئولين - فلماذا لم تستخدم هذه المعلومات»؟! المؤلم انه يقول انهم لم يستشاروا .. فلم يدلوا بما لديهم من معلومات! وانه لو تمت استشارتهم لمنعوا دخوله البلاد منذ فترة طويلة، وتتجاوز التصريحات او الاتهامات المتبادلة جينات المحصولات الزراعية الى اغذية وادوية منتشرة..! ان احداث الاسابيع الأخيرة فى مجموعها تؤكد ضرورة نشر المعلومات وإعلان وتوعية الناس عبرمؤسسات بحث معتمدة ومحايدة . إن السوق الاوروبية لم توافق على دخول الذرة الامريكية إلا بعد فحص طويل، واشترطت مايفيد ان هذه المنتجات استخدمت فيها هندسة الوراثة لتوعية الجمهور وإقرار حق المستهلك فى معرفة مصادر الغذاء ، وفى متابعة ماحدث تكررت وتاكدت ظاهرة انعدام التنسيق الأفقى بين مؤسسات الفحص والرقابة بالاضافة إلى تخبط الرأى المتعلق بكفاءة وامكانات الاجهزة وجدوى الأداء..!

● ماحدث وتكشف حتى الآن- مجرد بدايات لما ستاتى به العولمة ومخاطر تحويل شعوب العالم الثالث الى فئران تجارب ومخاطر التهديدات التى ستترتب على زيادة العجز الغذائى الى ٥٠٪ فى الوطن العربى، واذا كان الفكاك من إطار منظمة التجارة الدولية كان صعبا - فهل اتقاء شرورها أيضا محرم - واذا كانت هذه بشائر التهديدات القادمة فلعل سياسات الانقاذ يتقدمها تنفيذ عاجل لتوفير إمكانات الاكتفاء الذاتى من المنتجات الغذائية الاساسية وقد بدت تصريحات د . احمد جويلى مطمئنة بتحقيق معدلات غير مسبوقة فى توريد القمح هذا العام فمن يصدق ان سلة خبز الدنيا تصبح ثانى دول العالم فى استيراد القمح من امريكا - اما الاولى فهى اليابان التى يبدو عذرها فى جزرها وفى نواحى التقدم الاخرى حققت اقتصادا احتل المركز الثانى فى تمتعه باكبر ناتج قومى إجمالى على مستوى العالم.

● وفى باب المدهشات ذلك الحديث عن تسرب صلصة بالهندسة الوراثية.. وهو ما يعيدنا مرة اخرى الى اشكال الضمان التى يجب ان تتوافر للمواطن ليعرف مدى سلامة المنتج الذى يتعامل معه والتى لابد ان تكون فى مقدمة مهمات اللجنة القومية للأمان الحيوى وسلامة او مرض هذه الصلصة يثير قضية اخرى لاتقل خطورة - فهل الصلصة ايضا معجزة صناعية لانستطيع التوصل الى KNUW HOW - العبقرى لتصنيعها..! حتى الصلصة نحتاج الى استيرادها..! اى مصيبة واى عجز واين المنتج ...



المحلى للاكتفاء وتغطية الأسواق وأين الدعوات والتشجيع والتخطيط لتعود البيوت، وحدات انتاجية فى المنتج الممكن والمتاح خاصة ربات البيوت المتفرغات اللاتى تسمح أوقاتهن وظروفهن وتحتاج دخولهن إلى الدعم، والصلصة نوعية متواضعة من المهارات ونموذج لابسط المنتجات التى أصبحنا فى حاجة الى استيرادها بينما يترك محصولنا من الطماطم ليموت فى الحقول فى بعض الأحيان ..! لماذا لاتتبنى الوحدات الخاصة بالمرأة فى وزارتى الشئون الاجتماعية والرراعة أنظمة تعاونية لتوفير الخامات الأساسية بأسعار رمزية - أو يؤجل دفع السعر الرمزى الى مابعد التصنيع والبيع من خلال مشروعات تعاونية تنظمها الوزارتان للانتاج والتسويق الجماعى.

● لقد دعت السيدة سوزان مبارك لعقد المؤتمر القومى الثالث للمرأة تحت عنوان «المرأة الريفية بالمنوفية فى مارس ٩٨، وأدعو اللجنة القومية للمرأة المصرية وأمينتها د . امينة الجندى، وقد بدأ التجهيز لمحاور المؤتمر الرئيسية - ان يكون وعى المرأة الريفية بالمتغير والحادث والقادم فى مقدمة محاور البحث فالأمية الثقافية وغياب الوعى بمولد العولمة وواردات أسواقها وفقد قوى الدفاع لايقل خطورة عن الأمية الأبجدية التى لابد ستكون ايجابيات وسلبيات خطط مواجهتهابين المحاور الهامة للمؤتمر - بالاضافة الى محور أساسى أدعو المؤتمر لتناوله وهو معدلات انتاجية المرأة الريفية ولماذا تراجعت وكيف تستعاد وطرح انظمة ملائمة للانتاج والتسويق التعاونى وانظمة لاكتساب

● أمريكا بجلالة قدرها تتحرك لتطالب مصر باصدار قانون بمنع ختان البنات - المصريات لا الأمريكيات بينما لاينتهك حقوق الانسان كل ما ترتكبه إسرائيل من جرائم واعتداءات..! لمَ لاتتحرك مصر وتطالب أمريكا باصدار قانون لايقاف جميع اشكال إنتهاك سيادة الشعوب ..! أما ربط المساعدات الاقتصادية لمصر بصدور هذا القانون فحالة من أندر حالات الختان العقلى التى تستدعى التوضيح بانه لايوجد في الاسلام نص صحيح يقيم حجة على واجب الختان - وهو عادة انتشرت فى مصر من جيل الى جيل وتوشك الآن ان تنقرض وتزول بين جميع الطبقات ولاسيما المثقفين - ومعظم الدول الاسلامية لاتعرف الختان بدون تدخل أمريكى ولم ينقص إسلامها أما ما يستدعى السخرية والرثاء فهو ربط قضية حقوق الانسان بمنع ختان البنات..! ان المختانين عقليا لايفهمون أن الالتزام والحرية لدى المرأة المسلمة يصانان بقوتها الايمانية ورسوخ قيمها ومبادئها واعتزازها بسيادتها وكبريائها الروحى والعقلى بينما يقف الاسلام الى جانبها ضد ما يمس حقوقها الانسانية والانثوية وسعادتها السوية التى لايمكن ان تتناقض وهذه القيم، وتظل الرحمة والتيسير هى ظاهروجوهر الاسلام الذى يتفق وكما أقر الطب باضرار الختان، ولكن ما أبعد الفارق بين الأهداف الامريكية .. ومقصد الإسلام!

المهارات والخبرات ورفع الكفاءة - كذلك طرح نتائج التجارب الرائدة للمجلس القومى للامومة والطفولة للتنمية الشاملة للمرأة والتى تتم فى إطار التنمية الكلية للمجتمعات المحيطة بها والتى نفذت عينات لها فى جميع المحافظات وطرح أشكال جديدة لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية ومستوى المعيشة تحت خطوط الفقر والاهتداء بتجارب الشعوب - مثل تجربة الهند التى أقامت بنكا للنساء ساهمت أبحاثه الاجتماعية العاجلة وقروضه الميسرة وخططه ومشروعاته الاقتصادية فى تمليك وتشغيل النساء وسداد القروض من عائد المشروعات وساهم المشروع بدور فعال فى مواجهة انتشار الامية والفقر وتدنى مستويات الحياة بين النساء.. كذلك أدعو مشروع «شروق لتنمية القرية - وفى الجانب المتعلق بالمرأة ان يضع وعيها وانتاجيتها على قائمة الاهتمام فلاشك أنه إذا أحكم التخطيط والتنفيذ والتوجيه لاستثمار قدراتهن وأدوارهن المسئولة تستطيع النساء ان يحدثن ثورة فى دعم الانتاج المحلى وقد كانت البيوت وبعضها يواصل الآن التحول الى وحدات انتاجية، وبهذا المنتج وبتوجيه الاستهلاك للأسرة يستطعن احالة المنتجات التى تحمل خطرا او تهديدا الى الإعدام بالرفض والإستغناء والاحتماء بمنتج مصرى أمن واقتصادى وجيد الصنع.

● يجب ان نعترف ان المواجهة مع النتائج المترتبة على التطبيق الكامل لنظام الأسواق المفتوحة والتجارة الدولية لم ناخذ بأسبابها مع ان هذا حق مكفول للدول تتضمنه الاتفاقات .. ولكننا اكتفينا بالتوقيع على التسليم بها أما سياسات المواجهة فنبقيها فى حيز الأمنيات - وهى سياسات - وكما تؤكد تداعيات الأحداث ترتكز الى ثلاث نقاط رئيسية . تعظيم الانتاج المحلى وجودته وتميزه، وتوافره باسعار إقتصادية وتعظيم الانتماء اليه والايمان به بحيث يحكم ويتحكم فى قانون العرض والطلب انحياز وطنى واع ولديه أسبابه يمتلك قوة وفاعلية قوانين الحماية التى سيفقد الكثير منها فاعليته مع التطبيق الكامل - ثم تنضم حقوق الرقابة الوطنية لضمان سلامة المنتجات.

● هذا الخلاف الذى حدث بين بعض الاجهزة البحثية ووزير الصحة لحظر استيراد المنتجات الزراعية الخاضعة لهندسة الوراثة - اكد بيان منظمة الفاو صحة المخاوف التى دفعت إليه .. وكان يجب ان يقود إليه نتائج دراسات وفحوص معامل لاتكف عن العمل ويتعاون فيها علماء ممثلون لجميع الاجهزة المسئولة عن سلامة المواطن الذى يجب ان يكون هدفها الأول والأخير لا الدفاع عن سلامة وموقف كل جهة على حدة ثم ما تكشف عن غياب وتقصير فى الادوار، وألا يبقى الرصد والمتابعة بمصادفات او انفجار احداث فما أكثر وسائل التسرب والتحايل والتواطؤ الآن! هذه الرقابة اليقظة وهذا الفحص بتقنيات متقدمة تواكب التقدم العلمى ولا تركض خلفه ويقوم عليها علماء امناء واكفاء - وما أغنى أرصدة مصر بهم، وان كانت اكثر الاختيارات تخطئهم او الاهتمام والرعاية يتخطاهم وفى إطار المحلية تحملت مصر خسائر فادحة بسيادة كثير من العناصر الأقل كفاءة وأمانة وجدية وتحملا للمسئولية والاكثر قدرة على التحايل وامتلاك الذمم المتسعة والضمائر المترهلة - فماذا يمكن ان يحدث بعد تساقط أطر الحماية وسيادة قوى السوق..!



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

الآفاق المفتوحة والأنساق المغلقة!



السيد يسين

إذا كانت الأحادية الفكرية - التى تعنى زعم بعض التيارات السياسية أنها تمتلك الحقيقة المطلقة، وأن لديها التفسير الشامل للواقع، بل والقدرة الكاملة على تغييره نحو الأفضل - هى التحدى الأول للمستقبل العالمى والعربى، فإن ضرورات التطور السياسى تمثل التحدى الثانى

وتنبع هذه الضرورة من الحقيقة التى مبناها أن أشكال التنظيم السياسى التى سادت طوال القرن العشرين على تنوعها، وكذلك أنماط الفكر السياسى من ليبرالية إلى اشتراكية إلى ماركسية، لا يمكن لها أن تهيمن على الساحة فى القرن الحادى والعشرين. فقد انتهى القرن العشرون بكل مشكلاته وتناقضاته حين سقط الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩.

وأصبحنا نتطلع إلى قرن جديد تدل كل الظواهر على انه يختلف كيفيا عن القرن العشرين. صحيح أن التاريخ الإنسانى لا يعرف انقطاعات حاسمة فى مجرى الزمن، بحيث تقول بيقين هنا انتهى القرن العشرون، وهنا بدأ القرن الحادى والعشرون، نظرا للعلاقة الجدلية الدائمة بين القديم والجديد. ولكن من ناحية أخرى، فإن هناك أسبابا وجيهة تشير إلى أن التجدد السياسى والفكرى، بل والإحياء الثقافى، أصبح ضرورة أساسية للشعوب فى مختلف القارات، إن أرادت أن يصبح لها مكان مؤثر تحت الشمس فى القرن الجديد.

ولعل انقشاع غبار المعركة الأيديولوجية الكبرى بين الرأسمالية والشيوعية، يتيح للمفكرين السياسيين من مختلف الانتماءات طرح أسئلة جدية حول صواب مسار أيديولوجياتهم السياسية. فهل صحيح أن تجربة النظام الديمقراطى فى القرن العشرين كانت خالية من الشوائب، أم انه ثبت أن هناك قصورا فى صيغتها النظرية وفى تطبيقاتها العملية؟ وهل صحيح أن الرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأمثل الذى يشبع الحاجات الأساسية للمواطنين، أم أن هناك شكوكا حول إمكان استمراره بنفس الممارسات فى عهد العولمة الاقتصادية والسياسية؟ وهل صحيح أن الماركسية قد سقطت نهائيا، أم أن الذى سقط هو مشروعها للتغيير الاجتماعى العالمى الشامل، فى حين بقيت النظرية ذاتها، تدعو انصارها بإلحاح إلى ممارسة التجديد الفكرى للخلاص من صيغها البائدة، وترهلاتها وجمودها؟ وهل الأحزاب السياسية القائمة تتلاءم حقا مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، فى عالم يسوده الشباب، مما يدعو إلى ابتداع صيغ جديدة للمشاركة السياسية، أم ستظل أفكار النيابة عن الأمة وتمثيلها بواسطة النواب هى الصيغ التى تحكم المستقبل؟ كل هذه أسئلة مشروعة، ينبغى إثارتها بالنسبة للمجتمع العالمى والمجتمع العربى على السواء. ولو شئنا ان نصوغ فى عبارة واحدة تصوراتنا بالنسبة لإمكانات التجديد على المستوى العالمى لقلنا إنها أشبه بالآفاق المفتوحة، وبالنسبة للمجتمع العربى لأكدنا أنها أقرب ما تكون إلى الأنساق المغلقة!

الآفاق المفتوحة

إذا ما نحينا جانبا التجربة التاريخية السوفيتية وبلاد الكتلة الاشتراكية التى كانت جزءا من التقاليد السياسية الغربية، وبالرغم من تبنيها الماركسية، فى حين تبنت باقى البلاد الغربية الراسمالية الليبرالية، فإنه يمكن القول إن المجتمع الغربى الراسمالى اتسم دائمابسمات أساسية أهمها الانفتاح الفكرى والقدرة على التجدد.

الانفتاح الفكرى ثمرة أساسية من ثمرات التعددية السياسية والفكرية، سمح للمفكرين والمثقفين الغربيين بأن يخوضوا بجسارة آفاق الإبداع فى كل مجالاته، فى الفكر والفن والأدب والعلم. المثقف الغربى - بحكم زوال عديد من المحرمات التى كانت تعوق الفكر الإنسانى عن الإبداع - استطاع التحليق بأجنحة منطلقة من كل قيد، بالرغم من الحدود التى حاولت بعض القوى السياسية الغربية أن تضعها أمام المسيرة، كظهور النازية والفاشية فى أوروبا، أو بروز المكارثية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الخمسينيات. غير أن هذه - والحق يقال - كانت أشبه بلحظات استثنائية فى التاريخ الأوروبى والغربى عموما، سرعان ما تم تجاوزها، وإن كان الثمن الذى دفع فى سبيل ذلك كان فادحا حقا فى الأرواح والأموال.

ومن هنا استطاعت المجتمعات الغربية أن تستوعب كل حركات التجديد السياسى والفكرى والفنى، مما جعلها - على عكس المجتمعات الاشتراكية - أكثر قدرة على التجدد، فى مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بنيوية كانت أو طارئة.

ولو درسنا الموقف الراهن فى المجتمعات الغربية، لنرى كيف تستعد لاستقبال القرن الحادى والعشرين، لاكتشفنا انها أشبه ما تكون بسوق هائلة تطرح فيها جميع الأفكار الجديدة، وتصاغ نماذج أنواع شتى من المؤسسات والنظم التى يرى أنها أكثر فاعلية فى التعامل مع المستقبل.

نلاحظ أولا أن الفكر السياسى يجدد نفسه، من خلال توجيه النقد العنيف للنظرية الليبرالية ذاتها وإلى ممارساتها، ويستفيد هذا الفكر من كل صور الانتقادات لها، سواء جاءت من قبل مفكرين ماركسيين أو غيرهم. يبحث هذا الفكر عن صور جديدة للديمقراطية لا تقنع بفكرة التمثيل أو النيابة عن الأمة، وإنما تحاول أن تصوغ ديمقراطية تشاركية، يزداد فيها نصيب الفرد من المشاركة فى صنع القرار.

كما أن اعتبارات العدالة الاجتماعية دخلت فى صميم النظرية الليبرالية، جنبا إلى جنب مع الحريات السياسية التى كانت قدس أقداس هذه النظرية.

وحتى فى المجال الاقتصادى وبتأثير العولمة، هناك أفكار مستحدثة تماما فى مجال التنظيم الاقتصادى، سواء على المستوى القطرى أو على المستوى الإقليمى، من خلال التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم عالم الشركات والمؤسسات المالية، وفق استراتيجيات جديدة تماما تتناسب مع عصر المنافسة العالمية. وإذا نظرنا إلى مجال التعليم، فإننا سنجد نظريات جديدة تماما تهدف إلى تطوير التعليم باعتباره ركيزة التنمية والتقدم، وحتى يساير التطور التكنولوجى الهائل وتأثيره على طبيعة المعرفة الإنسانية ذاتها. وإذا وصلنا أخيرا إلى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا، لاكتشفنا أن مبحث السياسة العلمية قد استقرت تقاليده، بل وتتجدد أساليبه لكفالة تعبئة الطاقات العلمية والتكنولوجية للارتقاء فى سلم التقدم.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ٧ / ١٩٩٧

بعبارة مختصرة ليست هناك ضفاف للتقدم في المجتمعات الغربية، حيث توفر كل الفرص الاجتماعية والثقافية لممارسة الإبداع، وأهم من ذلك تنفيذ الحلول المبتكرة، وتطبيق المستحدثات الأصيلة.

الأنساق المغلقة

إذا كانت الآفاق المفتوحة هي ما يميز التجربة الغربية الرأسمالية، فما هي سمات المجتمع العربي الراهن؟ لقد أكدنا أنه أشبه ما يكون بالنسق المغلق على المستوى الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولا يعني ذلك بالطبع أن المجتمع العربي لم يتطور خلال الأعوام الخمسين السابقة. لقد تطور بالفعل، في مجالات متعددة وبطريقة متفاوتة، ولكنه كان تطورا بطيئا ومتعثرا وعشوائيا في كثير من الأحيان.

ولعل أول تحديات المجتمع العربي في هذا المجال الانغلاق الفكري ووضع القيود أمام حرية التفكير والتعبير. ويشارك في تحقيق هذا الانغلاق ليس السلطة وحدها، ولكن كل التيارات السياسية العربية الفاعلة للأسف. وموقف السلطة السياسية العربية يمكن فهمه في إطار ظاهرة تشبث أهل السلطة بقيادة عملية التغيير بطريقة لا تهدد مصالحهم، ولا تؤثر على الأوضاع التي تحتلها الطبقات الاجتماعية التي يمثلونها ويدافعون عنها. مع أن هذا الجمود في إدارة التغير قد يؤدي إلى انفجارات سياسية واجتماعية عميقة، مما سيؤثر على النظام السياسي ذاته. ولكن على كل حال عودتنا النظم السياسية على أن تغرق في ممارسة الجمود حتى تقتلعها الهبات الشعبية والثورات، وهذا هو درس التاريخ. غير أن التيارات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي، على اختلافها بين قومية وماركسية وليبرالية وإسلامية تمارس ضروبا شتى من الجمود الفكري، مما يجعلها عاجزة عن التجدد الضروري، لزيادة فاعليتها السياسية من ناحية، وللتفاعل الإيجابي الخلاق مع متغيرات العصر من ناحية أخرى.

ولو نظرنا للتيار القومي العربي - على سبيل المثال - لوجدنا أن المؤسسات المعبرة عنه - إدراكا منها لضرورة التجدد - فتحت ملف التجديد، ولكن المحصلة حتى الآن، لم تزد على إعادة إنتاج الخطاب القديم. فكان العالم لم يتغير، وكأننا مازلنا نعيش على مشارف الخمسينيات. ومن ناحية أخرى فالتيار الماركسي العربي يحاول - من ناحية أخرى - فتح ملف التجديد، كما تكشف عن ذلك بعض المجلات الماركسية العربية المهمة، غير أن الحصاد يكشف في الواقع عن بلبلة فكرية كبرى، لأن الماركسيين العرب لم يتخلصوا بعد من صدمة انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي جعلتهم لأول مرة يتحدثون بلا مرجعية مجتمعية يرجعون إليها ويشيرون إلى إنجازاتها.

أما التيار الليبرالي فهو أكثر التيارات السياسية العربية مقاومة للتجديد! وذلك لأنه يقنع بالتأكيد على مبادئ الديمقراطية التقليدية، بغير قدرة من قبل أنصاره على متابعة الجديد في الفكر الديمقراطي العالمي، بالإضافة إلى تكلس الأحزاب السياسية التي تعبر عنه، وسيطرة أعضاء الحرس القديم عليها، مما منع من ظهور أجيال قيادية سياسية شابة لديها القدرة على فهم متغيرات العصر، والجسارة في الوقت نفسه لاستحداث الصور التنظيمية والحزبية الجديدة التي تكفل مزيدا من المشاركة السياسية لأعضاء أحزابهم، بالإضافة إلى جذب أنصار جدد.

ونصل أخيرا إلى تيـ..ر الإسلام السياسي، لنجده متشبثا بأفكار الماضي، غارقا في الدعوة لممارسات بالية فات أوانها. ويكفي تأمل دعوة بعض أنصاره إلى إعادة نظام الخلافة الإسلامية من جديد، وفي تجاهل كامل للمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية. أما على مستوى النظم السياسية، فليس لديهم إلا دعوة غامضة لتطبيق الشريعة الإسلامية مع أنها مطبقة مع عديد من البلاد العربية، أو رفع علم الشورى وكأنه بديل عن الديمقراطية الغربية.

وفي ضوء المقارنة بين الآفاق المفتوحة والأنساق المغلقة، يمكننا التأكيد أن المجتمع العربي بحالته هذه وعجزه عن التجدد، لن يستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. نحن كمجتمع عربي في حاجة إلى ثورة فكرية تصارع القديم وتغرس بذور الجديد.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٧/١٩٩٧

معارك ضارية بين العملاقين الاقتصاديين بوينج الأمريكية للطيران وايرباص الأوروبية وتاثير ذلك على بلدان العالم الثالث

الحروب التجارية

معارك بالطائرات والضحايا العالم الثالث



د. فتحى عبدالفتاح

المعركة الضارية التى جرت طوال شهر يوليو بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية حول احتكارات الطيران العاملة فى أراضى العملاقين الاقتصاديين والتى تنذر بانفجار حرب تجارية بينهما، كشفت وإلى حد كبير هشاشة الموقف بالنسبة لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية التى خرجت منها..

فلقد كان من المعتقد أن إنشاء منظمة التجارة الدولية، وبعد أكثر من 14 عاما من المفاوضات بين الدول الصناعية الكبرى! قد وضع حدا لانفجار الحروب التجارية بين التكتلات الاقتصادية، كما قلل وبدرجة كبيرة الانفلابات الساخنة، والمدمرة أحيانا، والتى قد تنشب بين الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات فى سعيها المحموم نحو السيطرة على الاسواق..

وحينما قررت شركة بوينج الامريكية للطيران منذ أكثر من ستة شهور شراء ودمج شركة ماكدونالد دوجلاس فى صفقة تعتبر من أكبر صفقات القرن العشرين «حوالى 13 مليار دولار» قامت القيامة ولم تقعد بعد فى شركة ايرباص للطيران التابعة لدول الاتحاد الاوروبى، واتهم المسئولون فى المفوضية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبى الولايات المتحدة بأنها تسعى إلى الهيمنة والسيطرة المطلقة على السوق العالمى للطيران والذى تقدر مبيعاته السنوية بحوالى مائة مليار دولار..

وخرجت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين وكذلك التهديدات المنذرة بفرض الحماية ورفع الجمارك على السلع المتعلقة بصناعة الطائرات..

ولم تقتصر المعركة على المسئولين الاقتصاديين والتجاريين عن الشركات الامريكية والاوروبية، بل تدخل السياسيون فى الأمر، بينما وصف الرئيس الفرنسى جاك شيراك اندماج الشركتين الامريكتين بانه يمثل تهديدا خطيرا للمصالح الاوروبية وطالب باتخاذ اجراءات رادعة لحماية تلك المصالح، كان الرئيس الامريكى بيل كلينتون يؤكد أن الولايات المتحدة لن تسكت على أى إجراء أوروبى ضد نشاط شركة بوينج الأمريكية.

وبالرغم من الجهود المكثفة التى بذلت طوال الاسبوع الماضى لاحتواء الموقف وتهدئته وخاصة بعد أن قدمت الشركة الامريكية بعض التنازلات المهمة لترضية دول الاتحاد الاوروبى وتوسيع نصيب أوروبا فى سوق مبيعات الطيران العالمية، إلا أنه من المؤكد أن المعركة لم تنته بعد حتى ولو جرى اتفاق مؤقت بين الشركتين الامريكية والأوروبية.

ولعل هذه المعركة تعيد إلى الاذهان المعارك الاخرى السابقة التى جرت خلال العامين الماضيين وتحولت إلى حروب تجارية علنية سواء بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة أو بين الولايات المتحدة وكل من الصين واليابان.

فبالرغم من وصول أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى إلى اتفاق منذ عامين حول الحاصلات الزراعية بعد معارك تجارية ضارية إلا أن الحركة بين جانبى الاطلنطى حول هذه القضية مازالت تمتلىء بالكثير من المناورات المعلنة والخفية التى لا يصعب أن تشم وراءها رائحة نفاذة توحى باستمرار الحرب التجارية لوسائل واساليب أخرى تعتبر من قبيل الضرب والتلاكم تحت الحزام.

وقد أعادت صحيفة لوموند الفرنسية طرح ما سمته بالقلق الاوروبى المتزايد، خاصة فى فرنسا، ازاء اساليب التحكم والسيطرة الامريكية فى التجارة الدولية، وعددت الصحيفة بعض هذه الاساليب فى الاعوام القليلة الماضية سواء

بالنسبة لاسواق الحاصلات الزراعية ام الملكية الفكرية والثقافية. واليوم بالنسبة لسوق الطيران وطبعا الاسلحة المتعلقة بالطيران.

واعادت الصحيفة إلى الاذهان مظاهرة ستراسبورج العاصفة على الحدود الفرنسية الالمانية منذ بضعة أعوام والتى اشترك فيها المزارعون من دول الاتحاد الاوروبى «اكثر من مائة الف مزارع» واحرقت فيها الاعلام الامريكية تعبيرا سياسيا عن رفض سياسة التحكم والسيطرة الامريكية المنفردة فى التجارة والاسواق العالمية، واستخدامها هذه الاسلحة الخطيرة فى الضغط السياسى.

وأيا كانت التنازلات التى ستقدم والحلول الوسط التى سيتم الاتفاق عليها بين دول الاتحاد الاوروبى وشركتهم الايرباص وبين الولايات المتحدة واحتكارها المتمثل فى شركة بوينج فى نهاية هذا الاسبوع إلا أن ذلك لن يكون بالتأكيد نهاية المعركة التجارية بين العملاقين فلقد كان ومازال التنافس والصراع على كسب الاسواق وخاصة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة وراء كل الانقلابات والصراعات الساخنة والباردة، فدخان الحرب التجارية لن ينتهى بل ربما تصاعد بشكل أكثر كثافة وخطورة..

تبقى قضية مهمة وأخيرة وهى أن الثمن الذى ستدفعه الدول النامية نتيجة هذه الحروب التجارية أو حتى الاتفاقيات التى تجرى بين التكتلات الاقتصادية الكبيرة، سيكون دائما مضاعفا .. لقد دفعت هذه الدول فاتورة الاتفاق الذى جرى بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى حول الحاصلات الزراعية، بزيادة فى الاسعار بلغت حوالى 40٪.

وليس ببعيد أن يتكرر ذلك بالنسبة لسوق الطائرات ولكثير من السلع الاستراتيجية الاخرى.

والامر مطروح على المنتجين والمستثمرين، قبل المستهلكين في دول العالم الثالث، فالأمر يعنيهم وبشكل اساسى، إلا إذا تحولوا إلى مجرد وكلاء..



الكوكبة(*): الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية(**)

اسماعيل صبري عبد الله
مفكر واقتصادي عربي من مصر.

تمهيد

لم يلتقِ الكتّاب العرب على اسم واحد لظاهرة كثر حديثهم عنها. فقد أسماها بعضهم «العولمة» وقال بعضهم الآخر «الكونية». وعلى أية حال يتفق معظمهم على النظرة الإيجابية لهذا الذي يجري في عالم اليوم. وربما وجد المرء أساس هذا الاحتفاء في انهيار الاتحاد السوفياتي. فالناس عادة يتبرأون من المهزوم ويعجبون بالمنتصر. وقد فسر القوم ما جرى في ما كنا نصفه بوطن الاشتراكية على أنه انتصار حاسم للرأسمالية أبعد الاشتراكية كاختيار بديل بشكل قاطع ونهائي. ومن ثم كان من الطبيعي أن تجذبهم «ايديولوجية السوق» ويتحدثون عن فضل الليبرالية على الناس. ويقتربون بذلك مما قيل عن **نهاية التاريخ** وإن انتقد بعضهم الكتاب المذكور. وعايش هذا التوجه الحديث عن العالم ذي القطب الواحد والتسليم بأن الولايات المتحدة سيدة العالم التي لا يرد لها قول. ومن نقطة انطلاق أخرى ـ الثورة العلمية والتقانية ـ قيل إن من يملكها يحكم العالم، ولا حياة لشعب لا يدخل غمارها، بل كتب بعضهم أن الاقتصاد قد فقد أهميته السابقة وحلت محله المعلوماتية. ولم يفلح ما يشغل أهل الغرب من بطء في النمو وتزايد في البطالة والتهميش وتراجع في مستوى التعليم وانتشار للمخدرات وظهور اليمين المتطرف (والمسلح في أمريكا) في الساحة السياسية والانتخابات الأوروبية والتشريعية والمحلية، ومن تكاثر الملل ونحل غريبة الشأن تعيش في أوهام لا صلة لها بالعقل... الخ، في جذب أي قدر يذكر من الانتباه لدى المفكرين والمحللين العرب. فانتصار الرأسمالية كامل ومطبق، وهزيمة الاشتراكية تامة وأبدية الأثر. وقبل معظم الكتّاب تراجع دور الدولة التي تحولت في نظرهم من

(*) الشائع استخدام مصطلح «العولمة».

(**) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة مجلة الطريق، وهي بعنوان «نحو تجديد المشروع الاشتراكي» (مهداة إلى الشهيد مهدي عامل (حسن حمدان)) والتي عقدت في بيروت، خلال الفترة ١٦ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧.

قوة قادرة على دفع الشعب خطوات حاسمة على طريق التقدم والتنمية، إلى بيروقراطية شمولية تعطل التنمية. في حين شغلهم كثيراً حديث **صراع الحضارات** وما أسموه قضية الهوية. وفي كل ما خطه القلم من كتب ومقالات ومحاولات تأصيل أو تحليل أهمل تماماً البحث في نشأة الظاهرة والقوى الفاعلة في تشكيلها. وهكذا يكاد «دخول البشرية في عصر جديد تماماً» أن يكون نهاية للبحث العلمي الاجتماعي يشابه **نهاية التاريخ** والمفجع في هذا كله هو الانصراف عن البحث في قضايانا القطرية والقومية، واختفاء الوطنية والاستقلال من جدول أعمال المهتمين وأن «المتغيرات العالمية» وإشاعة التسليم بأن الأقوياء في قمة النظام العالمي يشكلون مستقبلنا، وأن الإرادة الشعبية الوطنية والقومية معدومة الأثر.

وتمهيداً لما سنقدمه من محاولة تحليلية لا بد من أن نصحح في إيجاز الظاهرة وأسبابها ومن حركها. ونبدأ بالترجمة الصحيحة للاسم الانكليزي للظاهرة وهو «Globalization»، وهو مشتق من «Globe» بمعنى الكرة، والمقصود بها هنا الكرة الأرضية؛ الكوكب الذي نعيش على سطحه، ومقابل «العالم» وهو «World»، و«الكون» وهو «Universe» وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعاً في انتشار الظاهرة محل الدراسة. كما أن هذا الاسم ليس من مفرداته فعل في اللغة العربية[1] وقد وجدت في المعاجم فعل «كوكب» بمعنى جمع أحجاراً ووضع بعضها مع بعضها الآخر في غير شكل محدد. وهو يقابل «كوّم» في تجميع التراب. ورأيت الاحتذاء بسلفنا القريب حين نقلوا فعل «تقف» من صقل السيف إلى صقل العقل، وأدخلوا في لغة العرب «الثقافة» بالمعنى المتداول بيننا حالياً. ومهما يكن من أمر، لا بد من تحديد المسمى في ما وراء الخلاف حول الاسم. والمقصود بالكوكبة هو **التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.**

ولما كانت حياة البشر ليست متروكة للمصادفة البحت، فإن كل تغيير كبير يطرأ عليها لا بد من أن تقف وراءه قوى اجتماعية اقتصادية ذات تأثير في السياسة والاقتصاد ترى في هذا التغيير مصالح مهمة لها. وربما كان ما يميز ظاهرة الكوكبة أنها نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد يختلف فيها أهل الفكر ويتأثر بها أهل السياسة. ومن ثم لا جدوى في محاولة البحث عن أصول فكرية لها في العلوم الاجتماعية المختلفة. والوقائع تثبت أنها أساساً نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، وتتجسد في الشركات متعدية الجنسية. وقد بدأت الشركات الكبرى الانتشار بعيداً عن سوقها الوطنية تحت تأثير عاملين بالغي الأهمية. **الأول** هو التخلي عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات في المصالح بين شركات تنتمي إلى دول مختلفة، وذلك كان حتمياً بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها القنابل النووية التي جعلت التدمير يسود عند المنتصر بالدرجة نفسها عند المهزوم. وكان استبعاد الحرب أمراً جللاً لأن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب، كما أن الحرب

---

(١) يرى بعض الكتاب أن تعبير الاقتصاد العالمي (World Economy) مضلل للسبب الذي ذكرناه في المتن ويفضلون اقتصاد يسيطر على العالم (World-Economy). ويستخدم بعض الكتاب الفرنسيين تعبير «l'économie-monde» بدلاً من «économie mondiale»، كما لا يرى بعضهم حرجاً في استخدام «globalisation»، حيث إن «globe» في اللغة الفرنسية لها معناها نفسه في الانكليزية، أي الكرة. انظر: Immanuel Wallerstein, *Unthinking Social Science: The Limits of Nineteenth Century Paradigms* ([Cambridge, MA]: Polity Press in association with B. Blackwell, 1991). and M. Drancourt, «Le Mégamanagement.» *Futuribles* (mars 1997).



كانت تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد وفي نمو الرأسمالية. أما العامل الثاني فكان حركة التحرر الوطني التي أنهت أوضاع الامبراطوريات الاستعمارية التي كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد يسر تلك النهاية اقتناع الرأسمالية الكبيرة بقدرتها على اقتحام الأسواق دون الاعتماد على جيش يحميها، وبالتالي بتكلفة أقل. وقد ثبت أن الدول التي استقلت سرعان ما استدعت المعونات والاستثمارات حتى من الدول نفسها التي صارعتها حركة التحرر الوطني. ولنتذكر في هذا الصدد كيف أجمع الناس في بلداننا العربية على مقت الاحتلال، وحرصوا على النضال ضده حتى الجلاء الكامل. ونقارن ذلك بـ«الغزل بالمستثمر» الممارس حالياً في كل أقطارنا أياً كان عنف الخطاب السياسي الموجه إلى الاستهلاك المحلي.

ومفتاح تحليل هذا التطور هو إدراك أن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن. وقد تطورت في الماضي تطورات لا تقل أهمية عما يحدث في الكوكبة.

أولاً: مراحل واضحة في تاريخ الرأسمالية

لسنا بصدد تاريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها[٢]، ولكننا نريد التذكير في إيجاز بمراحل مهمة من هذا التطور، مما يساعد على فهم ما يجري حالياً. وفي البداية نذكّر بما كتبه ماركس في هذا الشأن، فقد طرح مقولة إن كل موجود متغير، ولا يبقى أي شيء على حاله إلى الأبد. وقال «ليس المجتمع المعاصر بلّورة ثابتة[٣]، وإنما هو كائن عضوي قادر على التحول، وهو بالفعل في تحول مستمر ولا يمكن أن نفهمه إلا من خلال عملية التحول».

ثم يضيف سمة خاصة بالرأسمالية بقوله:

«لا ترى الصناعة الحديثة في عمليات الإنتاج الممارسة حالياً شكلاً نهائياً، ولا تعده كذلك، لأن القاعدة التقنية ثورية بطبيعتها في حين كانت أنماط الإنتاج السابقة جوهرياً أنماطاً محافظة».

«إن التكنولوجيا تطلق من عقالها أساليب تعامل الإنسان مع الطبيعة، وعمليات الإنتاج التي تحفظ بقاءه، وكذلك علاقاته الاجتماعية ومفاهيمه العقلية».

فالرأسمالية ازدهرت بالصناعة التي تعتمد بدورها على التقانة التي هي ثورية بطبيعتها لأنها تقوم على أساس من البحث والتجديد محكوم بالرغبة في زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف لتوسيع الأسواق باستمرار سعياً لتعظيم الربح. وهكذا كان نمط الإنتاج الرأسمالي أول نمط يصفي تماماً الأنماط السابقة، ويفرض نفسه من خلال كفاءته التنافسية على العالم كله تدريجياً وبأشكال مختلفة. وهذا الامتداد لنمط الإنتاج الرأسمالي في الغرب يبني علاقاته مع بقية الأقطار على نوع من التبعية. ويقول ماركس عن البرجوازية الأوروبية: «وكما جعلت الريف تابعاً للمدن، جعلت البلدان البربرية أو شبه البربرية تابعة للبلدان المتمدنة. أتبعت أمم الفلاحين لأمم البرجوازية، اتبعت الشرق للغرب»[٤]. فالرأسمالية نمط إنتاج متجدد، يتوجه منذ البداية إلى سيطرة الغرب على مصائر الشعوب الأخرى.

---

(٢) انظر عرضاً مفصلاً لنشأة وتطور الرأسمالية، في: اسماعيل صبري عبد الله، دروس في الاقتصاد السياسي (الاسكندرية: [د. ن.]، ١٩٥٤)، ص ٢٢ - ٦٤.

(٣) حجر أبيض شفاف (المعجم الوسيط). وهو عادة صلب لا يتغير تكوينه بسهولة.

(٤) أقوال ماركس مأخوذة من: Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, edited by T.B. Bottomore and Maximilien Rubel (Harmondsworth, Middlesex, Eng.: Penguin Books, 1965).



وعلى عكس ما هو شائع من القول بأن الرأسمالية ولدت مع الثورة الصناعية، يقول ماركس إنها انتشرت واستقرت خلال القرون الثلاثة السابقة، أي السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وقد أكد هذا المعنى مفكرون غير ماركسيين من أشهرهم الفرنسي برودل[٥].

١ ـ الرأسمالية التجارية

وتسمى كذلك نظراً للدور الحاسم الذي لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين بـ «التجارة البعيدة» (Far Trade)[٦]. وقد بدأ نشاطهم بالاستيراد من خارج أوروبا لسلع يهواها الملوك والأمراء والنبلاء والكرادلة... الخ، سادة المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت: استوردوا الأخشاب الثمينة والعاج والذهب من أفريقيا عبر تجار المغرب العربي. واستوردوا من الصين على طريق الحرير الشهير وعبر تجار من الإيرانيين وعرب الشام. واستوردوا من الهند وجنوبي آسيا عبر حضرموت واليمن ومصر. ونجحوا بنوع من الحكم الذاتي في الجمهوريات التجارية التي حكمت المدن الساحلية الكبيرة من البندقية شرقاً إلى جنوى غرباً، وكذلك في مدن تجارية متناثرة بين بحر البلطيق والبحر المتوسط، كثيراً ما حملت، وتحمل حتى الآن اسم «المدينة الحرة»[٧]. وقد تبنى هؤلاء التجار فكرة الاكتشافات الجغرافية وإن تصدر لها رسمياً الملوك[٨]. وباكتشاف العالم الجديد واستقرار ألوف الأوروبيين فيه فتح أمام التجار باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة. ولم تكن الصناعة الحرفية قادرة على إنتاج كل ما تحتاج إليه أسواق العالم الجديد، ولذلك موّل التجار إنشاء مصانع يدوية (Manufactures) قامت على التقسيم الفني للعمل بحيث يؤدي كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة. وكان الدافع إلى ذلك أنهم استخدموا فلاحين هاربين من الإقطاعيات ولا دراية لهم بالصناعة. ثم تبينوا الأثر الكبير لتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإنتاج. وكانت تلك ثورة صغيرة خصص لها آدم سميث عدة فصول في **ثروة الأمم**. واستمر هذا الاهتمام بزيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب من متوسطي الحال متميز عن الطلب الترفي من طبقة النبلاء المحدودة العدد. وكان طبيعياً أن يمول بعض التجار الباحثين عن مصدر جديد للطاقة. وكان ما حققوه من تراكم رأسمالي أولي الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية. وهكذا نجد أن البرجوازية الأوروبية أثرت أولاً ثم سعت للاستيلاء على الحكم بعد الإثراء. وهذا نقيض ما نراه في العالم الثالث من استيلاء فئات محدودة الموارد المالية على الحكم واستخدامه في تكوين الثروات الطائلة بوسائل غير شرعية ودون انغماس في عمليات الإنتاج.

وبالتوازي مع التراكم الرأسمالي ظهر تراكم معرفي ضخم بدأ بالثورة الثقافية في عصر النهضة ثم امتد إلى كل ميادين المعرفة. فتلك القرون الثلاثة أفرزت على سبيل المثال كوبرنيكوس وغاليليو في علم الفلك، وبدون تأكيد لكروية الأرض ما كانت فكرة الذهاب إلى الصين والهند عن طريق الأطلسي لتخطر على بال، ناهيك عن تحقق هذا الأمر. وفي العلوم الطبيعية نجد نيوتون

(٥) Fernand Braudel, *Civilisation matérielle, économie et capitalisme, xv-xviii^e siècle* (Paris: [s. n.], 1979)

(٦) وهي تنطوي على مخاطرات متنوعة. ومن ثم وصف هؤلاء التجار بأنهم «entrepreneurs» التي تعيش مع الرأسمالية حتى هذه اللحظة وإن تجددت دلالتها وزادت تجديداً.

(٧) «Freetown» في بريطانيا، «Ville Franche» في فرنسا، «Freiburg» في ألمانيا وسويسرا... الخ.

(٨) سافر كولومبوس إلى جزر البحر الكاريبي رافعاً رايات ملك إسبانيا الذي بارك الرحلة وشجع المسافرين. ولكن تمويل الرحلة جاء من بيت تجارة كبير في جنوى اسمه «Centurione».



ولافوازييه، وفي الفلسفة بيكون وديكارت وصولاً إلى ڤولتير وروسو. كما شهدت أوروبا حركة الإصلاح الديني التي غيرت القيم السائدة في الكنيسة الكاثوليكية منذ العصور الوسطى وأحلت محلها قيماً مؤاتية للنمو الرأسمالي تمجيد الادخار ورفع قيمة العمل والنظر إلى الثروة على أنها نعمة من الخالق تفرض على صاحبها أن ينميها، والرفض الكامل للإنفاق البذخي للفئات الاجتماعية الحاكمة... الخ[٩]. ولما كان التجار والمثقفون بعيدين عن مجالس علية القوم من النبلاء وكبار رجال الكهنوت، نشطت العلاقات الاجتماعية بين الفريقين، واحتمى المفكرون المتحررون في المدن التجارية التي يحكمها التجار ومن تم كان هؤلاء الرأسماليون على قدر كبير من الثقافة يساعدون المفكرين والباحثين والأدباء والفنانين. وهنا أيضاً نرى النقيض يسود برجوازيات العالم الثالث التي كثيراً ما تستخدم السلطة وسيلة للإثراء دون جهد، وكثيراً ما تقنع بالسلطة بديلاً عن النفوذ الأدبي والمعرفة العلمية.

٢ ـ الرأسمالية الصناعية الناشئة

هي الطور من تاريخ الرأسمالية الذي عاشه ماركس ودرسه كأعمق ما تكون الدراسة. وكانت الآلة البخارية هي المحرك للإنتاج والمعبر للصراعات الاجتماعية والسياسية. فأهم نتيجة لاستخدامها كانت تخفيضاً كبيراً في تكلفة الإنتاج، وبالتالي إمكان البيع للطبقات الوسطى وبعض محدودي الدخل. وبعبارة أخرى، فتحت الآلة أسواقاً لم تكن موجودة من قبل. ومن ثم انتشر استخدامها في صناعات كثيرة لأن أي صناعة يدوية كانت مهددة بالبوار لعجزها عن منافسة الإنتاج الآلي في مستوى الأسعار. لقد بدأ استخدام الآلات البخارية في صناعة النسيج، ولكنه انتشر بسرعة في صناعات أخرى، وبلغ مرحلة حاسمة باختراع السكك الحديد التي فتحت أسواقاً ضخمة أولاً لتصنيع ما يلزم لتسيير خطوطها، وثانياً بتيسير النقل بسرعة إلى الأسواق البعيدة. وحتى عصر تعميم السكك الحديد كان الطابع الغالب في الصناعة الآلية هو المشروعات الصغيرة مقارنة بالاحتكارات الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر. ولم يكن بوسع منتج فرد أن يتحكم في الأسواق أو يؤثر في الأسعار بما يفيده، وبالتالي كانت الوسيلة الوحيدة لزيادة هامش الربح هي تخفيض التكلفة. ومن هنا كانت ظروف العمل البشعة (أكثر من ١٢ ساعة في اليوم وفي ظروف صحية قاتلة) وتشغيل النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال التي كانت جد متواضعة. وكانت المشروعات الصناعية فردية أو شركات أشخاص ذات طابع عائلي، فلم تظهر شركات المساهمة إلا في أواسط القرن. ولم تكن في البلدان الصناعية الأولى ديمقراطية كالتي نراها اليوم. فحق الاقتراع والترشيح في المجالس النيابية كان مقصوراً على من يملك حداً أدنى من الأموال، أو من يدفع حداً أدنى من الضريبة إذ كانت الضريبة مقياساً غير مباشر للثروة. وكانت سلطات هذه المجالس محدودة وكان أهمها إقرار ميزانية الدولة والضرائب. وكان تكوين النقابات أو الروابط أو الجمعيات العمالية محظوراً حظراً كاملاً ومؤثماً في قانون العقوبات. فالطبقة الرأسمالية ليبرالية، بمعنى حرصها على عدم تدخل الدولة في أمور الملكية الفردية وأوجه استعمالها وتنميتها. أما الديمقراطية بمعنى حقوق الإنسان من حيث هو مواطن فحسب فلم تعرف إلا في بعض الدول عند نهاية القرن[١٠]. وإزاء هذه الأوضاع تصدر العمال صفوف

(٩) في كتاب ثروة الأمم كتب آدم سميث فصلاً مطولاً لهذه القضية بعنوان «On Frugality».

(١٠) انظر في الفرق بين الليبرالية والديمقراطية: J. Schwarzmantel, *Structures of Power: An Introduction to Politics* (Brighton; New York: [n. pb.], 1987), and Carol C. Gould, *Rethinking Democracy* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1988).



الاحتجاج ورفض الأوضاع القائمة والمطالبة بتغيير. وبقدر ما كان القمع شديداً اتجه العمال إلى المزيد من الجذرية في مطالبهم. وعمد بعضهم إلى تخريب المصانع، وكثرت حالات الإضراب (رغم الحظر والتأثيم) وتجاوز العمال وأنصارهم المطالب اليومية إلى البحث عن مجتمع بديل للمجتمع الرأسمالي. وتعددت النظريات والمذاهب الداعية إلى الاشتراكية أو الشيوعية، كما تكاثرت المجموعات الثورية السرية.

عاش ماركس في شبابه التمرد الديمقراطي الذي اجتمع حوله «شباب الهيغليين» الذين رفضوا تقديس الأستاذ الكبير للدولة واقتربت أفكارهم من تلك التي روجها «اللاحكوميون» (ما يسمى عادة بالفوضوية لخطأ في الترجمة). وحرم بسبب ذلك من فرصة التدريس في الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه. واشتغل بالصحافة. ولكن التضييق الحكومي على إمكانات النشر دفعته إلى الانتقال إلى باريس. ثم اضطر بعد ذلك إلى الالتجاء إلى بروكسل، وأمضى السنوات الأخيرة من عمره في لندن. وتابع ماركس نضال العمال البريطانيين إبان ازدهار الحركة الميثاقية (Chartist Movement). كما عاش الثورة البرجوازية الثانية في باريس في عام ١٨٣٠، ثم الثورة الشعبية في عام ١٨٤٨ في فرنسا وفي عدد من بلدان أوروبا. ورأى كيف نجحت البرجوازية الكبيرة بتصفية تلك الثورة وساندت إقامة الامبراطورية الثانية على يد نابليون الثالث. ثم عرف كل شيء عن أكثر الثورات جذرية حتى ذلك الوقت «كوميونة باريس» في عام ١٨٧١ واتفاق بروسيا المنتصرة والمحتلة لجزء مهم من أراضي فرنسا، والحكومة الجمهورية الفرنسية الوليدة على سحق الثورة والتنكيل بالثوار. فقتلوا عشرات الألوف ونفوا المئات إلى «ليمان كابين» في الطرف الاستوائي لأمريكا الجنوبية.

وقد درس ماركس نمط الإنتاج الذي أفرز كل هذا التغيير وشرح آلياته ومشكلاته وجوهر الاستلاب (Alienation) الذي يحدثه في المجتمع. وأسس توقعه للاشتراكية على أساس أن الرأسمالية قد حولت الإنتاج من عملية فردية إلى عملية اجتماعية بحيث يشترك عشرات العمال في إنتاج وحدة السلعة، مع الإبقاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وأن الاشتراكية بتعميم الملكية الاجتماعية تزيل هذا التناقض. واكتشف اتجاه حركة الرأسمالية نحو تكوين احتكارات قبل غيره. وترك لنا العبارة الشهيرة «المنافسة تقتل المنافسة». ولكنه لم يذكر شيئاً عن «الامبريالية» لسبب بسيط هو أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة في أيامه. فالطابع الغالب لعلاقة أوروبا ببقية القارات كان «الاكتشافات الجغرافية» لنهب الثروات الطبيعية وبصفة خاصة الذهب والفضة، وكان التصدير إلى العالم الجديد يتركز أساساً حول تغطية طلب المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا في البلدان المكتشفة، ثم نسبة محدودة من القادرين مالياً في بعض تلك البلدان. وقد تنبه ماركس إلى هذه العلاقة على أساس أنها سباق على الموارد الطبيعية والأسواق خارج أوروبا. والواقع أن الرجل كان أوروبياً بمعنى الكلمة. فهو يعلن أنه لم يدرس نمط الإنتاج الآسيوي، كما أنه كان يشارك الرأي السائد في أوروبا عن أن الهنود الحمر وسكان استراليا ونيوزيلندا الأصليين أقوام بدائية تترك دراسة أحوالها للمتخصصين في الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا، حيث إنها تنتسب إلى الماضي البعيد في حياة الإنسان على هذا الكوكب. وذلك كله بعكس آسيا حيث توجد حضارات كبرى في الصين والهند وبلدان الشرق الأدنى (ما يسمى حالياً الشرق الأوسط). وعلى أية حال، فهو لم يتوقف عند حقيقة أن الهجرة الأوروبية إلى القارات المكتشفة كانت هجرة فقراء ضاقت بهم سبل العيش، وأنها بالتالي ساعدت في تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية وتزايد الإفقار. ولهذا كان يشارك ريكاردو ومالتس في ما يسميه مؤرخو الفكر الاقتصادي الأكاديميون «اتجاه التشاؤم».



٣ ـ الامبريالية

لم يخترع لينين الامبريالية، لا اسماً ولا مسمى. ولكنه عاش فترة تقسيم العالم بين إمبراطوريات استعمارية تستند كل منها إلى قومية واحدة أو تدعي ذلك، وهي الفترة التي امتدت من مؤتمر برلين (١٨٨٤) إلى مؤتمر (١٩١٩). وشهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) على كامل القارة الافريقية بحيث لم يبق فيها موقع ليس بيد إحدى هذه الدول[١١]. وكانت الحرب العالمية الثانية في بدايتها على الأقل في إطار إعادة توزيع المستعمرات لصالح دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) التي كانت ترى أن الأطراف الأخرى لقد ظلمتها، إذ لم تترك لها إلا القليل، وبالنسبة إلى ألمانيا ضاع هذا القليل في فرساي. وكانت الدول الكبرى الأوروبية قد اتخذت بالفعل شكل امبراطوريات. ففي عشية الحرب العالمية الأولى كان ملك بريطانيا امبراطور الهند أيضاً، وكان أهلها يفخرون بامبراطورياتهم التي لا تغيب عنها الشمس. وتوحد معظم ألمانيا في امبراطورية أسرة هوهنزلون التي حمل ملوكها لقب «Kaiser». وكان وريث آل رومانوف يحمل لقب «امبراطور كل الروسيات»، أي روسيا الكبرى، وروسيا الصغرى (أوكرانيا) وروسيا البيضاء (بلاّ روس)، بالإضافة إلى مستعمرات في القوقاز وآسيا الوسطى وسيبيريا. وكان الجالس على العرش في فيينا من آل هابسبورغ يسمى امبراطور النمسا وملك المجر، وكانت فرنسا الجمهورية تفخر بـ «الامبراطورية الفرنسية» التي تضم الهند الصينية وأفريقيا الوسطى وأفريقيا الغربية، فضلاً عن السيطرة على تونس والجزائر والمغرب.. كذلك كان نظام الحكم في الولايات المتحدة جمهورياً، ولكن واشنطن أصدرت في عام ١٨٢٣ «مبدأ مونرو» الذي أعلن انتهاء استعمار أمريكا الشمالية والجنوبية. وقد جاء هذا الإعلان بعد التخلص من الوجود الفرنسي والإسباني في الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة. ولم يبق للأوروبيين إلا جزر البحر الكاريبي وساحل غيانا المحدود المطل على هذا البحر. ولكن الولايات المتحدة توسعت إقليمياً فاشترت آلاسكا من قيصر روسيا، وحاربت المكسيك وانتزعت خمساً من الولايات التي هي جزء من الولايات المتحدة الآن. وفي نهاية القرن الماضي حاربت إسبانيا وانتزعت منها كوبا وبورتوريكو، وتجاوزت العالم الجديد وانتزعت الفيليبين من حكم إسبانيا. وفي أقصى الشرق واصلت اليابان سياسة الوصول إلى مساواة مع دول الغرب بتطوير اقتصادها وقوتها العسكرية وسياستها. وترجم اليابانيون لقب ملكهم (ميكادو باليابانية) إلى امبراطور بلغات الغرب، وحاربت اليابان روسيا وهزمتها في عام ١٩٠٥، مما مكنها من ابتداء تكوين الامبراطورية بضم كوريا والنفاذ إلى منشوريا في سباق امبراطوري مع الغرب، وتحت شعار مغرٍ هو «آسيا للآسيويين». كانت البشرية تعيش عصر الامبراطوريات الغربية الاستعمارية المتنافسة التي تشجع التعصب القومي والقوات العسكرية وتخوض حروب «توسيع الامبراطورية» بكل الحماسة المطلوبة.

وكان من المستحيل ألا تفرض هذه الظاهرة نفسها على أهل الفكر. وأحسب أن أول من كتب عنها كان هوبسون في عام ١٩١٣. ومن أبرز من نقبوا فيها شومبيتر وستيرنبرغ، وباركرمون[١٢].

---

(١١) وهو ما كان يسميه الأوروبيون «ليس ارض احد» (No man's land)، فالسكان الاصليون لا يعدون بين بني الإنسان.

(١٢) John Atkinson Hobson, *Imperialism*, rev. ed. (London: A. Constable, 1938); Joseph Alois Schumpeter, *Zur Soziologie der Imperialismen* (Tübingen: Mohr, 1919); F. Sternberger, *Der* =

ولم يقف لينين عندما تصدى لدراسة الامبريالية عند النظريات الفلسفية أو السياسية، وإنما ركز على ما يمكن أن يكون قد طرأ على نمط الإنتاج من تطورات. والتقط مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار. ولم يكتف بالمقولة النظرية، وإنما درس امبيريقياً أوضاع الرأسمالية التي تكاملت في بداية القرن العشرين. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الاحتكارات الكبيرة بأشكالها المختلفة قد سيطرت على الاقتصاد القومي في الدول الاستعمارية التي بنت الامبراطوريات. ثم انتقل إلى دراسة أنشطة الرأسمالية الاحتكارية هذه فاكتشف أهمية النشاط المالي وأولويته لدى الاحتكارات الكبرى واستخدامه في السيطرة على سلوك الشركات الصناعية. وسجل بتحليل عميق اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت الرأسمالية الصناعية تصدر المنتجات. وهي تصدر أساساً إلى بلاد امبراطوريتها، ولكنها قد تصدر إلى بلدان أخرى إذا حرصت على الاستثمار في تنمية إنتاج بعض المواد الأولية. وقد ذكر ضمن تحركات رأس المال الكبيرة مصر وديون الخديوي إسماعيل التي شاركت في تقديمها بيوت مالية فرنسية وانكليزية وألمانية. وكان هذا التوجه نحو تصدير رأس المال إلى خارج الدول الاستعمارية حقيقة، لأن العائد عليه، فائدة كان أو ربحاً، أعلى بنسبة كبيرة من عائد الاستثمار في الوطن الأصلي. وهكذا لم تنمُ السوق القومية بشكل يزيد من القوة الشرائية للأجور ويرفع مستوى المعيشة كما أكد الاقتصاديون المتفائلون من أمثال ساي ومن مشى على دربه، بعكس رأي المتشائمين الذين سبقت الإشارة إليهم.

وقد مكنت دراسة الامبريالية لينين من اكتشاف حركة التحرر الوطني ودورها. فقد أثبت أن الاحتكارات الاستعمارية تستغل شعوب المستعمرات على نحو أبشع من استغلالها الطبقة العاملة في الدولة الاستعمارية. ولم تكن أحداث الثورة العرابية في مصر والحركات والهبات المعادية لبريطانيا في الهند مجهولة منه، ولذلك طرح مفهوم التحالف الموضوعي بين حركة البروليتاريا في أوروبا وحركة التحرر الوطني في المستعمرات، ذلك لأنه مع اختلاف الأهداف المباشرة (بناء الاشتراكية في أوروبا والتحرر من السيطرة الأجنبية في المستعمرات) فإن العدو مشترك. كما أن كل هذه الشعوب لا مصلحة لها في حروب اقتسام المستعمرات وإن كانت تقدم لها الضحايا والتضحيات. ومع ما كتبه لينين امتدت يد التضامن الأممي إلى حركة التحرير الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد استمرت ظاهرة الامبريالية تحكم العالم وتخضع، في التحليل الأخير، لتفرد مصالح الرأسماليات المالية الاحتكارية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وما نريد إبرازه في هذا الشأن هو أن لينين كان يعرف أن الرأسمالية تتطور باستمرار تطوراً كمياً في الأصل، ولكنه يؤدي إلى تطور كيفي ينقلها من مرحلة إلى مرحلة. وهذا المعنى واضح في عنوان كتابه وإن اختلفت ترجمات عنوانه في الروسية. فبعضهم قال **الامبريالية أحدث مرحلة في تطور الرأسمالية**. وبالانكليزية «Latest» آخر، بمعنى أخير، كما يقال في عالم الأزياء «آخر صرعة» (Latest Fashion) أو في الفن حين يقال عن التصوير التجريدي إنه آخر صيحة في فن التصوير. وذلك كله لا يعني بأية حال أن التغيير أو التطور ينتهي عند هذا الحد. وحتى عند من يترجم إلى «Highest»، أي المرحلة العليا في تطوير الرأسمالية، فإنه لا يعني جمود الرأسمالية عند هذا الحد. وإذا كان لينين يظن أن انتصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية العمر الكافي

Imperialismus ([n. p.: n. pb.], 1926), and Thomas Parker Moon, Imperialism and World Politics (New = York: Macmillan Company, 1926).

لدخول مرحلة جديدة، فإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصي لا يستطيع أن يقيم البرهان الحاسم على صحته. ولذلك ليس هناك ما يدعو إلى الرفض العلمي لواقع انهيار الاشتراكية السوفياتية وتجدد الرأسمالية. قد يكون ذلك مخيباً للملايين الذين علقوا آمالهم على النجاح المطرد للاشتراكية وافول الرأسمالية، ولكن لينين لم يجزم بحتمية انتصار الاشتراكية، وإنما رجحه فقط.

وواضح قبل الدخول في أي تحليل أن الإمبريالية كما حللها لينين، وكما كانت قائمة بالفعل في عصره، قد اختفت. ويجب ألا يفجعنا هذا القول لأنه لا يعني إطلاقاً نهاية الاستغلال الرأسمالي، وبالتالي نهاية حركة الجماهير المتمردة عليه. وعلى العكس، فأوضاع الرأسمالية العالمية الآن تزيد من حجم الاستغلال وبتكلفة أقل عما كانت تتحمله في الماضي. ويكفي أن نتأمل كيف ناضلنا وقاتلنا واستشهد منا الكثيرون لطرد المستعمر من أرضنا والقضاء على نفوذه الثقافي والاقتصادي والسياسي في بلادنا. ثم ها نحن ننحني أمام العدو الذي طردناه نرجوه أن يعود إلينا مستثمراً يحظى بمزايا تذكرنا في مصر بعصر الامتيازات الأجنبية. وربما اقتصرت تكلفة العودة إلى مستعمرة سابقة على الرشوة التي تقدمها شركة كبرى لتحصل على مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة.

ثانياً: الرأسمالية الكوكبية

١ ـ الشركات متعدية الجنسية

تختلف الشركات الكبرى التي تهيمن على اقتصاد العالم عن الاحتكارات الكبيرة التي كانت السمة الأساسية في مرحلة الإمبريالية من عدة وجوه رئيسية من أهمها.

أ ـ كانت الاحتكارات السابقة تركز معظم نشاطها داخل إطار امبراطورية استعمارية، وكانت ترفع شعار الوطنية وتبذل كل الجهد في نمو الاقتصاد القومي في الدولة الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات، وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان. وكان لبعضها فروع أساساً داخل أراضي الامبراطورية وأحياناً خارجها في مجال التعدين والطاقات الأحفورية وبعض النشاط المالي أو التجاري في أضيق الحدود. وعلى العكس ينتشر نشاط الشركة متعدية الجنسية في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني. كما تنتقي كوادرها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسية أي منهم. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذي قد يكون فرعاً أو شركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة نشأت في ظل القانون المحلي، وتبيع أسهمها لمواطنيه، وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية. وفي حالات معينة تقتصر مبيعات الشركة في بلد المقر الرسمي على نسبة ضئيلة من إجمالي المبيعات. ومن أشهر الأمثلة في هذا الصدد: نستله، وسيبا جيجي في سويسرا، وفيليبس في هولندا، واريكسون في السويد. وحين تنشط الشركة في سوق كبيرة كسوق الولايات المتحدة تحتل مبيعاتها فيها نسبة عالية من إجمالي مبيعاتها. وعلى سبيل المثال، تبلغ مبيعات شل أويل في أمريكا ٢٤,٤ بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة الأم: رويال دتش شل. كما أن مبيعات هوندا الأمريكية ٤٢ بالمئة من إجمالي مبيعات هوندا اليابانية المقر. ومبيعات باير أمريكا ٢٥,٥ بالمئة

من إجمالي مبيعات الشركة الأم. أما سيجرام الكندية فإن مبيعات الشركة التابعة لها في الولايات المتحدة تصل إلى ٨٠ بالمئة من إجمالي مبيعات الشركة الأم... والأمثلة كثيرة. وهذه الظاهرة تكاد تمحو أي صلة خاصة بين الشركة وحكومة واقتصاد بلد المقر. ومن الملحوظ عادة اختفاء نسبة الشركة إلى جنسية معينة، ويكتفي بتعبير دولة المقر (Home Country)، والمقر إجراء قانوني ليس له بالضرورة معنى الانتماء ولا يقتضي وجود نشاط الشركة الأساسي فيه.

ب ـ كانت الاحتكارات مرتبطة دائماً بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسي بغض النظر عن المنتجات الثانوية (By-products). وكان الاقتصاديون يسمون نمو الاحتكارات «التكامل» ويميزون فيه بين التكامل الأفقي والتكامل الرأسي. والأول اتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة على الالتزام بأسعار معينة أو على توزيع للأسواق... الخ، وكان الاسم الشائع له «الكارتل». وهي ثاني أشكال التكامل بعد اندماج شركتين أو أكثر كانت متنافسة في صناعة واحدة. أما التكامل الرأسي فكان يعني الاشتغال بكل مراحل إنتاج سلعة معينة من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها بما في ذلك شراء الشركات المغذية لصناعة مثل صناعة السيارات، وهو ما كان يسمى «الترست». أما الشركات متعدية الجنسية فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط فني بين المنتجات المختلفة. فشركة التليفون والتلغراف الدولية تملك مثلاً شركة فنادق شيراتون، وشركة «تايم وارنر» تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهي: من ستوديوهات هوليود إلى المجلة الأمريكية الشهيرة إلى شبكة الأخبار (CNN) مروراً بالتلفزيون بالكابل. وتلك مظاهر نشاطها الرئيسية التي لا تمنعها من تملك صحف أخرى ومحطات تلفزيون. وبصفة عامة، تعمد الشركات متعدية الجنسية إلى تنوع شديد في النشاط لاعتبار اقتصادي مهم هو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة. والهدف هو أن ينمو الربح سنوياً بانتظام رغم كل التقلبات في الأسواق. وقد يصل الأمر إلى أن مجموعة مالية تفصل فصلاً كاملاً بين شركات تحمل اسم الشركة الأم مضافاً إليه مجال نشاط خاص. وفي العادة تدخل كل شركة من هذه المجموعة كشخص اعتباري مستقل في قوائم ترتيب الشركات. وفي قائمة مجلة فورشن نرى سبع شركات ميتسوبيشي متفاوتة المكانة: ميتسوبيشي السيارات، ميتسوبيشي الكهرباء، بنك ميتسوبيشي، وميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، ميتسوبيشي للكيماويات، ميتسوبيشي المصرفية، وميتسوبيشي للمواد وهكذا يظهر بجلاء الاختلاف العضوي والتنظيمي بين احتكارات الأمس التي كانت تحمل اسم شخص أو أسرة (فورد، فرانكلين، كارنيجي... الخ) والشركات متعدية الجنسية. ولا غرابة بعد ذلك في أن تكون الشركات متعدية الجنسية وراء الغات ومنظمة التجارة العالمية. فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية.

ج ـ كان موقف الاحتكارات إزاء التطور التقاني يتسم بالحذر من التجديد وغلبة المحافظة. أما الشركات متعدية الجنسية فإن التطور التقاني هو عمودها الفقري. فهي من حيث الإدارة في أشد الحاجة إلى ثورة المعلومات والاتصالات. وهي الممول الأساسي ـ بعد الدولة ـ لعمليات البحث والتطوير. فنجد مثلاً أن الاتفاق المحلي على البحث والتطوير في ألمانيا ٢,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (أي ٣٧,٢ مليار دولار) يسهم فيها المال العام بنسبة ٣٧ بالمئة والصناعات المختلفة بنسبة ٦٠,٢ بالمئة. وهذا التوزيع في اليابان ٢١,٨ بالمئة و٦٨,٢ بالمئة على

التوالي، وفي الولايات المتحدة ٣٩,٢ بالمئة و٨,٧ بالمئة[١٣]. وسبب ارتفاع الإنفاق العام في أمريكا هو أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء وبصفة عامة، أصبحت المعرفة العامل الحاكم والحاسم في الحياة الاقتصادية، وهي في التحليل الأخير السلاح الأساسي للشركات متعدية الجنسية في تعاملها مع مختلف البلدان، وبصفة خاصة أقطار العالم الثالث التي يندر أن تمارس عمليات بحث وتطوير. ومن هنا كان من الضروري أن تتوفر لهذه المعرفة الحماية القانونية الشاملة. وهذا باب كامل في الغات ١٩٩٤ باسم «حقوق الملكية الفكرية» الذي يتجاوز براءات الاختراع التقليدية والعلامات التجارية إلى المعرفة التي كانت تتاح قبل ذلك في حدود سنوات معدودة وأصبحت اليوم سنداً للمطالبة بثمنها - حتى بعد أن تنشر في الكتب والمجلات - عند استخدامها في إنتاج سلعة باسم متميز وعلامة تجارية خاصة بالمنتج وبعيداً عن شبهة التقليد أو التزييف في التعامل التجاري.

د - زاد دور النشاط المالي الذي جعله لينين سمة الرأسمالية الامبريالية إلى أبعاد غير مسبوقة. وساعد على ذلك عدة أمور. فهناك أولاً فقدان الدولة لحقها السيادي المطلق في خلق النقود، إذ غمرت أشكال النقود المصرفية الأسواق، وأخذت مكانها في تعامل المواطنين اليومي. وفي كثير من الأحوال لا تخضع هذه النقود لرقابة بنك مركزي، فما يسمى «Euro-currency» وحدات نقدية مقومة مثلاً بالدولار خلقتها فروع بنوك من دولة معينة لتستخدمها في دول أخرى. وبالتالي لا تخضع لرقابة من البنك المركزي الذي يحكم إصدار هذه العملة، ولا من البنك المركزي في الدول التي تتداول بها. وزاد الأمر صعوبة اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم كل العملات. وبمساندة البنوك يضارب الناس في الأسواق النقدية وأسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية. فحجم التعامل اليومي فيها وصل إلى تريليون دولار. كما أن عمليات الدمج (بالتراضي) أو الاستيلاء (أي عرض شراء أسهم الشركة في البورصة بسعر مغرٍ بهدف جمع كمية منها تتجاوز حجم ما تسيطر عليه المجموعة التي تدير الشركة حالياً) لا يتصور بدون مساندة من المؤسسات المالية. وكل عملية من هذا النوع توفر أرباحاً كبيرة واستثنائية للقائمين بها: إصدار أسهم إضافية يأخذون منها نسبة محترمة، عمليات إصدار (Junk Bonds) وهي نوع من السندات ليس له قيمة تذكر حالياً، ولكن نجاح عملية الاندماج بما يتيحه أمام الشركة من فرص ربح ضخمة سيرفع قيمتها في الأسواق. ومن ناحية ثالثة تدفع ظروف النمو الاقتصادي البطيء أو موجات الانكماش المسؤولين في هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجي وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها في عمليات المضاربة في أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية. وكدليل على غلبة الطابع المالي أذكر أن إجمالي إيرادات القطاع المالي (بنوك وتأمين ومؤسسات ادخار واستثمار...) يبلغ ٢٢,٥ بالمئة من إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى الواردة في قائمة **فورشن**. ونجد على العكس أن التعدين، والمعادن، والمنتجات المعدنية لم تزد إيراداتها على ٢,٨ بالمئة. وأهم الصناعات التي احتفظت بأهميتها صناعة السيارات، وتكرير النفط، والأجهزة الكهربائية والالكترونية. وأخيراً جاءت صناعة السفن في المرتبة الدنيا بين الصناعات والأنشطة التي بلغ عددها ٤٥. وعلى العكس جاءت التجارة في رأس القائمة، الأولى بإيرادات ١٩,٦ مليار، والثانية بإيرادات ١,٣٧٨ مليار.

(١٣) Organization de coopération et de développement économique [OCDE], *OCDE en chiffres, statistiques sur les pays membres* ([s. l.]: OCDE, 1996).



٢ ـ التوزيع السياسي للشركات متعدية الجنسية

إذا راجعنا قائمة فورشن (٥٠٠ شركة) وجدنا أن ٤١٨ شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحدة من ١٨ دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من بين أعضائها البالغ عددهم حالياً ٢٦ دولة. ومعروف أن هذه المنظمة تمثل أساساً الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى العالم، وإن أدت اعتبارات سياسية إلى ضم عدد من الدول بصفة خاصة أعضاء في حلف شمالي الأطلسي. فهي إذن الوجه الاقتصادي لتحالف عسكري يضم ١٦ دولة منها تركيا لأهميتها الجغرافية في إطار الحرب الباردة، ورغم أنها ليست دولة صناعية متقدمة. وتبرز في قمة أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سبع دول كبرى لرؤسائها اجتماع دوري لمحاولة تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية والسعي للحد من سلبيات التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها. ويحلو لعدد من الكتاب أن يطلقوا على هذه المجموعة «G7» اسم مجلس إدارة اقتصاد العالم. فمجموع ناتجها المحلي الإجمالي يمثل ٦٨ بالمئة من إجمالي دول العالم كما هي واردة في بيانات البنك الدولي[١٤]، وفي هذا شيء من المبالغة لأن هذه الحكومات لا تملك سلطات كبيرة على الشركات متعدية الجنسية. ومن ناحية أخرى، تضم الدول السبع هذه المقار الرسمية لشركات متعدية الجنسية بلغ عددها ٤٢٨ شركة من إجمالي الخمسمائة الواردة في قائمة فورشن. وأخيراً يبرز بعض الكتاب أن الأغلبية الساحقة للمقار الرسمية للشركات متعدية الجنسية موزعة ـ على التساوي تقريباً ـ بين ثالوث (Triad) جغرافي: الولايات المتحدة ١٥٣ شركة، والاتحاد الأوروبي (١٥ دولة حتى الآن) ١٥٥ شركة، واليابان ١٤١ شركة. وغني عن الذكر أن كل هذه الدول صناعية متقدمة، رأسمالية ناضجة، والحكم فيها برلماني. كما أنها جميعها في الشمال. والحديث هنا عن الشركات متعدية الجنسية بالتحديد السابق، وليس مجرد وجود فرعين أو أكثر لشركة مقرها القانوني ونشاطها الأساسي في دولة واحدة، وفروعها في دولتين أخريين. ولا يعني تدفق استثمار مباشر في بلد أن مصدره بالضرورة شركة متعدية الجنسية. فالشركات المشتركة التي تنشأ بين دول العالم الثالث ليست متعدية الجنسية وقد تكون متعددة الجنسية إذا تمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالمعاملة الوطنية. والحالة الوحيدة التي تستدعي البحث هي الشركات المستقرة في كوريا الجنوبية والتي امتد نشاطها إلى عشرات الدول، كما تنوع من حيث المنتجات تنوعاً شديداً. وموضع البحث هنا هو العلاقات بين الشركات الكورية والشركات اليابانية، وهي وثيقة في مجال الالكترونيات. وإذا كانت قائمة الخمسمائة تضم ١٢ شركة مقارها في كوريا، فإن بعضها يدخل بلا شك في تعريف الشركة متعدية الجنسية مثل «L.G» الدولية وشقيقتها «L.G» للالكترونيات، وكذلك كبرى الشركات الكورية «DAEWOO» (سيارات، إلكترونيات، أعمال مصرفية...) التي جاء ترتيبها بحسب حجم الإيرادات الـ ٣٤، وبين شركتين يابانيتين. وأخيراً، قد يكون اختيار المقر القانوني في أحد بلدان الجنوب ذات النظم السياسية المستقرة لاعتبارات خاصة بالتسويق مثل «Jardine Matheson» ومقرها هونغ كونغ.

ولا بد من أن نتذكر دائماً أن أوضاع الشركات متعدية الجنسية غير مستقرة، وترتيبها يختلف من عام إلى عام. وكما تحقق أرباحاً طائلة، تتكبد في أحيان أخرى خسائر فادحة. وعلى سبيل المثال، رصدت مجلة فورشن عام ١٩٩٥ خمسين شركة تكبدت خسائر تتراوح بين ١٨,٦ مليون في شركة «Nittetsu Shoji» و٥,٢ مليار في شركة الكاتل اليستوم المرتبة الـ ٨٠

(١٤) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٦ (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٩٦).



في قائمة الخمسمائة. وقد أشرنا سابقاً إلى تحول عمليات الدمج والاستيلاء إلى نشاط يومي يحقق بذاته أرباحاً كبيرة لمن يشتغلون به ومن يعاونهم من محامين ومراقبي حسابات ومحللي أسواق... الخ. كما أن هذه العمليات تصطحب بعملية إعادة هيكلة الشركة الجديدة بما يترتب عليها من تسريح آلاف من العمال.

٣ ـ الهيمنة على اقتصاد العالم

تلخص مجلة فورشن (يوليو ١٩٩٦) إجمالي بيانات الشركات الخمسمائة في عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. وإليكم الصورة الناطقة التي تكونت:

	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة الزيادة (بالمئة)
الأصول	٣٠,٩	٣٢,٢ تريليون دولار	٤,٢
إجمالي قيمة الأسهم	٣,٢	٣,٤ تريليون دولار	٦,٢
إجمالي الإيرادات	١٠,٣	١١,٤ تريليون دولار	١٠,٧
إجمالي الأرباح	٢٨١,٨	٣٢٣,٤ مليار دولار	١٤,٨
العمالة	٣٤,٦	٣٥,٣ مليون عامل	١,٧

وأهم ما يظهره هذا الجدول هو قلة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم. فإذا قسمنا هذه الأخيرة على عدد العمال نجد أنه في مقابل كل عامل مليارات من الدولارات. وكما أشرنا سابقاً إلى «قانون التركز الرأسمالي» واشتداد وقعه في ظل الرأسمالية الكوكبية، نرى صحة قانون آخر مما صاغه ماركس وهو قانون التزايد المطرد في رأس المال العضوي، أي في حلول الآلات محل الإنسان. وبالتالي نرى التناقض المتزايد بين زيادة الإنتاج بنسبة عالية نتيجة للتطور التقاني المتسارع وانكماش السوق الداخلية المترتب على تسريح أعداد كبيرة من العاملين وانخفاض الأجور الحقيقية، وحتى نتصور الأرقام الواردة بالتريليون يمكن أن نجري بعض المقارنات مع كميات اقتصادية معروفة ومتداولة. وهكذا نرى مثلاً أن إيرادات الشركات الخمسمائة (١١,٤ تريليون في عام ١٩٩٥) تساوي ٤٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٦ (٢٥,٣ تريليون). وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (٢٤ دولة) نجد أن مجموع ايرادات الشركات المذكورة يعادل ١٥٩,٨ بالمئة من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر. ويكفي أن نعرف أنه في عام ١٩٩٤ كان إجمالي سكان سبع دول يتجاوز عدد سكان كل منها مائة مليون نسمة (وهي الصين والهند وبنغلادش وباكستان وإندونيسيا ونيجيريا والبرازيل) ٢٨٠٤ ملايين أي نصف البشرية التي قدر عددها للسنة نفسها بـ ٥,٦ مليار.

وهذا وضع خمسمائة شركة فقط، في حين أن عدد الشركات متعدية الجنسية يقدر أحياناً بأكثر من ٣٢ ألف شركة (تقرير الاستثمار في العالم ١٩٩٢، الأمم المتحدة). وربما كان هذا الرقم مبالغاً فيه بعض الشيء أساساً بسبب الخلط بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمفهوم وحركة متنوعة المسارات وبين الشركات متعدية الجنسية بالمعنى المحدد في هذه الدراسة. ولكنه لن يكون أقل من عدة آلاف على أية حال. وإذا أخذنا هذا في الاعتبار تيسر تقدير مدى هيمنة الرأسمالية الكوكبية على اقتصاد العالم إنتاجاً وتجارة وكيف تشكل أنماط السلوك والقيم

المصدر: المستقبل العربي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٩٧

وتنمطها رغم اختلاف الثقافات. فالصورة الفجة التي نراها - ولا سيما عند الشباب - كون ثمنها متواضعاً وإن كان شأنها عالياً على أساس أنها رمز للحياة الأمريكية التي تمثل بدورها الحضارة الكوكبية هي: جينز وتي شيرت منقوشة بصور وشعارات ليس من المهم البحث عن دلالتها، في الكساء. الكوكاكولا وماكدونالد في الغذاء، الروك ومشتقاته في الموسيقى والغناء والرقص... الخ. ووراء هذه المظاهر التافهة هناك هيمنة فعلية في التقانة والمنتجات الحديثة. ويجب أن نسلم بعدم التكافؤ الجذري بين وزير في دولة من العالم الثالث ومقابله الذي يمثل شركة كبرى متعدية الجنسية. ويزيد من خطر عدم التكافؤ تخلل الفساد، مثل هذه العقود. فالغرب يستنكر بعنف فساد الفئات الحاكمة في العالم الثالث. ونحن ندين الفساد بلا تردد، ولكن من الواجب عند التصدي للحد منه أن نعرف أن أكبر الراشين على مستوى العالم هم قادة الشركات المتعدية الجنسية. وهذا ثابت في أحكام القضاء الأمريكي في حق شركات مثل لوكهيد وبوينغ ووستنغهاوس.

وهنا يرد السؤال عن أثر الكوكبة في بقية الرأسماليين الذين لم يصلوا إلى هذا الوضع المؤثر. كما كانت الحال دائماً بتحقق التركز الرأسمالي باستبعاد «المنتجين الحديين» من السوق، أي بإفلاس عدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة. وتتفاقم أزمة تلك الفئات الرأسمالية في ظروف تباطؤ معدل النمو الاقتصادي أو في فترة انكماش. ومن ناحية أخرى، يتعذر على أي شركة مشتغلة بإنتاج السيارات، مثلاً، أن تستمر في النشاط وتحقق ربحاً معقولاً إذا كان إنتاجها يقل عن مليون سيارة في السنة. وإذا فعلت ظهرت الحاجة إلى معاملات مستقرة مع الصناعات المغذية لأنه من غير الوارد أو حتى المتصور أن تصنع شركة واحدة كل مكونات السيارة وتحافظ في الوقت نفسه على مركزها التنافسي دون تأثر بالصراعات. وتقدم الرأسمالية الكوكبية حلاً مرضياً لجميع الأطراف هو التعاقد من الباطن مع هذه الشركة على أساس اقتصارها على تخصصها في إنتاج عدد محدود من مكونات السيارة، وأن تشتري الشركة الكوكبية كل إنتاج الشركة التي انضبطت في سلوك يميز عصر الكوكبة. ومما يجعل هذا الحل مقبولاً أن الشركات الكوكبية بدأت تمارسه في مصانعها بمعنى التعاقد على أي مكون أو أي خدمة مع أطراف خارج الشركة. ولما بدأ هذا الأسلوب يغزو صناعة السيارات الأمريكية صفّت جنرال موتورز مثلاً عدداً من المصانع المغذية المملوكة لها على أن تشتري تلك المكونات من شركات أخرى في أمريكا وفي خارجها، بل ومن تويوتا اليابانية التي قيل إنها المنافس الخطير الذي يجب منعه من اقتحام السوق الأمريكية. وسمي هذا الأسلوب «Outsourcing». وقد فرضت الرأسمالية الكوكبية أساليب عمل وإدارة يتدنى فيها حجم العمالة المكتبية على نحو رهيب. فتصغير الحجم (Down-sizing) هو الكلمة السحرية في مجتمع الكوكبة، ووصل الأمر إلى تشغيل بعض العاملين في الإدارة أو في المعلومات وما يتصل بها من منازلهم بتوفير حاسوب للموظف في بيته متصل بحاسوب الشركة، وفي إطار هذا «العمل عن بعد» (Telework) يتلقى الموظف التعليمات على شاشة الحاسوب الذي يستخدمه بالطبع في إعداد الرد ثم يرسل رده إلى المقر بالطريقة نفسها. وكان دور الرأسمالية الكوكبية حاسماً في إنهاء عصر «الصناعات الثقيلة» والمصانع الضخمة الشرهة في استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة. وبدأ عهد المصانع الأنيقة التي تتعامل مع رقائق السليكون وتنتج اثنين أو ثلاثة من مكونات السلع النهائية والتي يعمل فيها حفنة من العاملين... والتي تعطي الشركة الأم أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع منها. فيمكن عند اللزوم (في حالة ضغوط سياسية مثلاً) أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع ببساطة وينتقل الإنتاج إلى مصنع من النوع نفسه في دولة أخرى. ومن هنا تطالب هذه

الشركات العمال بأن يتسموا بالمرونة (Flexibility). فعليهم أن ينسوا العمل حتى التقاعد في الشركة نفسها، بل وأحياناً في المكان نفسه، ويوفر لهم القانون ضمانات للاستقرار ولمعاش التقاعد بالإضافة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية. وتبدي الشركات «حسن النية» إذا أقر مفهوم المرونة أن تعين من يريدون العمل بعض الوقت ١٥ ـ ٢٠ ساعة في الأسبوع بدل ٣٥ ـ ٤٠ ساعة. وبعض كبار المديرين يذهب إلى حد حساب أيام العمل التي يتفق عليها على أساس السنة وليس الأسبوع. ومن ثم يحتفظ العامل بحقه في اختيار أيام وأسابيع أو حتى شهور عمله ما دام قد التزم بتقديم مثلاً ١٦٠ يوم عمل على مدار سنة. ولكن الوجه الآخر لتلك المرونة هو عدم استقرار فرص العمل وتغليب نوع من العمل العارض أو ما سمي عند الفرنسيين «Précarité». والخطر الأساسي هنا هو اهتزاز نظام الضمان الاجتماعي القائم كله على عمالة مستقرة يتخذ أجرها أساساً لحساب نصيب العمل في تمويلها، وكذلك نصيب صاحب العمل. وفي بعض التنبؤات المتعلقة بمستقبل المجتمعات الصناعية ذهب بعضهم إلى احتمال اختفاء المؤسسة التي تسمى المشروع (Entreprise)، والذي هو في الاقتصاد الأكاديمي وعند أنصار الريغانية والتاتشرية العمود الفقري للمجتمع، فسيتناقص عدد العمال، وسيعمل بعضهم من منازلهم، في حين يتردد عدد آخر من العاملين بعض الوقت فقط وقد يختفي أحدهم عن المصنع شهراً أو أكثر، وفقدت الإجازات السنوية جوهرها وهي المقابل للعمل المتصل بقية السنة. وأخيراً، يملك صاحب العمل والعامل إنهاء العقد في أي وقت، والعقد أصلاً لمدة محددة وينص على إمكانيات الإنهاء قبل انتهاء تلك المدة.

٤ ـ هل نودع الدولة القومية قريباً؟

شاعت ايديولوجية السوق حتى في صفوف قوى اليسار. وكل أولئك الذين لم يوجهوا للتجربة السوفياتية نظرة نقدية نافذة، وأصروا على أنها النموذج الكامل لبناء الاشتراكية، يخشون اليوم إذا تحدثوا عن الدولة أو قطاع الدولة الإنتاجي أن يقال لهم: لقد ثبت انهيار كل النظم التي اعتمدت على الدولة وسلطتها لبناء تنمية أفضل وأشمل وللحد من الاستغلال الطبقي لا في روسيا وحدها ولكن في بلادنا، وفي مصر بالذات. وأصبح إظهار التسليم بـ «اليد الخفية» للسوق ـ كما قال سميث قبل مائتين وعشرين عاماً ـ كالبسملة قبل كل حديث في الاقتصاد. ثم تنبه عدد محدود من المحسوبين على الاتجاه الليبرالي إلى أن المجتمع لا يعيش بدون دولة، وأن السوق على كفاءتها الاقتصادية كثيراً ما تظلم اجتماعياً، بل إن البنك الدولي نفسه بدأ البحث عن تحديد إيجابي جديد لدور الدولة. وواقع الأمر يكذب هذه الايديولوجيا. والقوى الأساسية التي تروّج للسوق بلا حدود ولا قيود هي تلك التي بلغت من القوة حداً تجاوز سلطة الدولة ذات السيادة. ومرة أخرى يحتاج الأمر إلى تدقيق علمي.

وأول ما يجب أن نذكره في بداية التحليل حقيقة أن الدولة القومية، أو الدولة ـ الأمة كما يقول الناطقون بالانكليزية (Nation-state) ظاهرة حديثة للغاية في تاريخ البشرية الطويل ولدت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية ومولد علم الاقتصاد. وكانت الولايات المتحدة أول دولة على رأس حكومتها رئيس منتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وسلطة قضائية، ولكل استقلالها في الدستور عن الأخرى (٤ تموز/يوليو ١٧٧٦). وقد استهل الدستور بقوله: «نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية»، فالإشارة هنا واضحة إلى الشعب أو الأمة جمعاء وليس إلى فئة البرجوازية التي أسمت نفسها أو أسماها المؤرخون «جمهوريات» والتي عرفتها إيطاليا وهولندا في عدة مدن أو أقاليم. ولا غرابة في هذا



الاستهلال، فقد كان مثقفو الثورة الأمريكية على صلة وثيقة بمثقفي غربّ أوروبا، وبصفة خاصة نجوم عصر الأنوار في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. ثم جاءت الثورة الفرنسية وأعلنت في عام ١٧٩٣ فرنسا جمهورية، وأن الأمة فيها مصدر كل السلطات، أما قبل ذلك فإن كلمة دولة كانت تطلق على أملاك أسرة ملكية يتوارث أفرادها العرش إلا إذا أطاحت بها أسرة أخرى[١٥]. والملاحظ في أول دولتين قوميتين إلغاء النظام الإقطاعي (فرنسا) والاستيلاء على أملاك الإقطاعيين وإعلان أنها ملك الأمة (Biens nationaux) أو أنه لم يكن قائماً من الأصل (الولايات المتحدة). وهكذا ولدت الدولتان في ظروف مهيأة تماماً لحكم البرجوازية أغنى طبقة وأكثرها نفوذاً في أوساط «الانتليجنسيا» وأكثرها دراية بالإدارة. ومنذ قيام الدولة القومية حتى حيث بقيت الملكية بعد اقتصاص سلطات الملك لصالح البرلمان المنتخب، أدت الدولة القومية خدمات جليلة للرأسمالية. فقد وحدت السوق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين المؤاتية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وأضعفت الفروق الثقافية بين أقاليم الدولة. فوحدة الإنتاج هي التي أبقت على اسكوتلندا وويلز مع انكلترا في مملكة بريطانيا المتحدة. كما أن توحيد معظم ألمانيا صاحبه دعم السلطة المطلقة للامبراطور وإخضاع من بقوا يحملون ألقاب الإمارة على الاقاليم للقوانين البرجوازية الجديدة... الخ. وكونت الدولة الجيش الوطني الذي يحمي أرضها وسوقها في مواجهة جيرانها حفاظاً على السيادة الوطنية. وكان ذلك في مصلحة الرأسماليين بالقطع وليس بالضرورة في مصلحة الفلاحين أو الطبقة العاملة الناشئة. ثم شجعت الدولة «اكتشاف بقاع الأرض» ونهب مواردها وإبعاد المجرمين إليها وحث الفقراء على سكناها. وكان هذا ضرورياً لتفادي ثورات الجياع وأعمال العنف غير المنظم، ثم كان دور الدولة بالتشريع وبالاستعانة بالشرطة وعند الضرورة بالجيش في حرمان الطبقات الشعبية من حقوق الإنسان والديمقراطية وحق التنظيم وتشكيل نقابات، وقيامها عند اللزوم بالقمع الدامي للقوى المعارضة وأعمال الاحتجاج الحادة والثورات الشعبية. وبإيجاز، لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا في إطار الدولة القومية. كما أن ليبرالية الرأسمالية أدخلت في نظام الحكم أسلوب التغيير المحكوم الذي يمس الأشخاص والأحزاب، ولكنه يحافظ على جوهر النظام الرأسمالي. ففرضت أن يكون الحاكم الفعلي الأول (رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء في الملكية الدستورية) منتخباً لمدة معينة. وأصبح تبادل الحكم بين الأحزاب المتنفس الرئيسي لسخط الأغلبية أو رغبتها في تغيير سياسات الحكومة. وهذا بعكس «تأبيد الحكم» الذي لا يترك مجالاً للتغيير إلا بالعنف والإطاحة بنظام الحكم كله. ويجب أن نضيف إلى كل ذلك ما أوضحه لينين من أن الدولة تحمي مصالح البرجوازية كطبقة حتى ضد أفعال بعض أفرادها وجماعاتها التي يمكن أن تهدد حكم البرجوازية كله.

ولم تكن الامبريالية كما وصفناها ممكنة إلا بالدولة القومية وايديولوجيتها التوسعية وقواتها العسكرية في البر والبحر وساستها ودبلوماسييها. وقد قلنا قبل إن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب. وكانت جيوش الدولة هي التي تقاتل، وتسوق الجنود إلى القتل والذبح ببث روح التعصب القومي بينهم منذ الطفولة، كما كانت خزائنها مصدر تمويل هذا كله. وعليها أن تجمع من أنواع الضرائب والأتاوى ما يغطي كل ذلك. وكانت الرأسمالية القومية تجني ثمار السيطرة على مواد أولية أساسية بثمن بخس والبيع في أسواق الامبراطورية كلها

(١٥) كلمة «State» الانكليزية مشتقة من الجذر نفسه الذي أعطى كلمة «Estate» التي ما زالت تستخدم بمعنى تركة المتوفى من ناحية، ومن ناحية أخرى الملكية العقارية في تعبير «Real Estate».



المصدر: المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٩٧

دون حاجز أو عائق وبعيداً عن منافسة الدول الاستثمارية الأخرى.

فحياة وتطور الدولة القومية كان دائماً محكوماً بمصالح الرأسمالية القومية قبل كل شيء. ولا بد من أن يؤثر كل تطور كبير يطرأ على الرأسمالية في دور الدولة القومية. وقد قلنا، ونكرر القول، إن الشركة متعدية الجنسية أياً كانت جنسيتها في الأصل تنزع نفسها من الإطار القومي المحدود إلى مستوى أعلى تحكمه أساساً العلاقات بين الشركات الكوكبية، فأي رأسمالية تعرف بسوقها. وكان الماركسيون يؤكدون أن وطنية البرجوازية تنحصر أساساً في احتكارها للأسواق المحلية. وبالتالي فكل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقاً فعلية واحتمالية لها، وتنافس غيرها في اقتسامها ولا تتقيد باعتبارات محلية. ألا نلاحظ مع ازدهار ايديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق؟ وبإيجاز، نقول إن الرأسمالية الكوكبية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد له الأسلحة وكمصدر لتمويل بعض أعمال البحث والتطوير. وكلنا نعلم ونرى حتى في مصر الاستغناء عن الشرطة اعتماداً على وحدات الأمن الخاصة التابعة للشركة أو المتعاقدة معها. ووصل شيوع بطاقات الائتمان في دفع ثمن المشتريات حتى في بلادنا إلى حد أوسع من الدفع بالشيك. وفي الحالين نحن نتعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون الرجوع إلى سلطات الدولة في أي شيء. وقد استغنت الشركات الكبيرة بصفة عامة عن القضاء في المسائل المدنية التجارية بالالتزام سلفاً بإجراءات التحكيم. والشركات الآن ليست بحاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس أو شركات البريد السريع. والأمر في بلدان العالم الثالث أخطر من ذلك لأن ضعف البرجوازية المحلية الثقافي والإداري والمالي والإنتاجي يجعلها تجر الحكومة جراً لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب... الخ، وكثيراً ما تستخدم إفساد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى. وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإن التيار الغالب عالي الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة. وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة.

ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعدية الجنسية والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام، ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظفيها. وأصبح رؤساء الدول والحكومات في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمة للشركات الكوكبية (ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو لحزبه). أصبح أكبر الساسة مندوبي مبيعات (Salesmen). وليس في قدرتنا أن ننفرد بتحليل ما يجري في الدول الصناعية، ولكننا نعرف ما يجري في بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث. وما زلنا نرى للدولة دوراً حاسماً في التنمية التي تتحقق تلقائياً ومن خلال السوق، ولكنها تريد الإرادة السياسية والتعبئة الشعبية والارتفاع بقيمة العمل واتقانه وإدراكاً عميقاً بجدية وقسوة الحرب ضد التخلف، وقد تعلمنا من تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع، وبين بيروقراطية الحكومة وفروعها التي يحكمها قانون التكاثر العددي والإغراق الورقي. وبالتالي، فنحن نتحدث عن دولة ديمقراطية برلمانية، ونضيف إلى هذا المفهوم الكلاسيكي عامل المشاركة الشعبية في كل مستويات اتخاذ القرار بما في ذلك التوسع في الحكم المحلي المنتخب وصلاحياته إضعافاً للمركزية، واشتراك العاملين في إدارة وحدات الإنتاج واشتراك ممثلي المستفيدين في وحدات الخدمات وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني وخلق عادة

الاعتماد على النفس فردياً ومن خلال جماعات لا دخل للإدارة الحكومية فيها. فالاعتماد على النفس مطلب مهم للمجتمع بكل مكوناته ومستوياته وليس على مستوى تنمية الاقتصاد القومي وحده.

٥ ـ نحو بروليتاريا جديدة

من المعروف استقرار معدلات بطالة عالية في كل الدول الصناعية مقارنة بأرقامها السابقة. وتبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا متواضعة، أي حوالى نصف ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. ويرجع ذلك أساساً إلى السياسات الرامية لتحسين نتائج الاقتصاد الكلي (معدل النمو، تخفيض عجز الموازنة، تخفيض عجز ميزان المدفوعات والاقتطاع من نفقات الصحة والتقاعد... الخ) على حساب التردي في أجور العمال. كما أن هزيمة وتمزق الحركة النقابية[١٦] يجعل احتجاجاتها خافتة ومحدودة الأثر، والمواطن الأمريكي الباحث عن عمل يقبل أي عمل ولو كان دون مؤهلاته المهنية وبأجر أقل من الحد الأدنى التأشيري للأجور، لأنه نشأ في مجتمع بالغ الفردية ولم يتعود على حماية اجتماعية شاملة كما هي الحال في أوروبا. وتبدو الحكومات عاجزة تماماً أمام البطالة، ولا سيما المستقرة (٥٠ بالمئة من الإجمالي) وبطالة الشباب الذي لم يعمل قط بانتظام بعد تخرجه في المدارس أو الجامعات. وتقدر نسبة هؤلاء بحوالى ٣٠ بالمئة من إجمالي البطالة. ومعروف أنه بالنسبة للشباب، فقد فقدوا بسبب السن التأمين على الأسرة دون أن ينقلوا إلى التأمين من خلال العمل، وبالتالي فإنه لا تأمين يظلهم ولا مورد محدداً. وقد لاحظنا أن الشركات متعدية الجنسية لا تعير هذا الموضوع أي اهتمام. فهي مثلاً تنقل مصانعها كثيفة العمالة أو الملوثة للبيئة إلى بعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونياً في دولة المقر. وهو ما سمي في فرنسا (Délocation) ويسميه بعضهم (Téléproduction)، أي الإنتاج عن بعد. وقد وقفت طويلاً أمام حدث وقع في فرنسا أوائل عام ١٩٩٦ حين اجتمع رئيس الوزراء مع ممثلي العمال وأصحاب الأعمال لإيجاد مخرج ولو جزئي من الأزمة التي أدت إلى إضرابات واسعة وطويلة في خريف السنة السابقة. وبعد الوصول إلى اتفاق بحوالى أسبوع سمعت على التلفزيون الفرنسي أن رئيس الوزراء دعا ممثلي ١٩ شركة متعدية الجنسية تمارس نشاطها في فرنسا إلى مأدبة غداء ليشرح لهم الموقف. فهذه الشركات ليست كلها أجنبية ومنها بالقطع ما مقره الرسمي فرنسا، ولكنها لا تعد نفسها طرفاً في حوار فرنسي ـ فرنسي محلي، ولا تفكر في أي تنازل للعمال، وإذا أتى العمال بما يضر بأرباح الشركة كان الرد الفوري إغلاق المصنع ونقل النشاط إلى دولة أخرى داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

إن مسرح الصراع الطبقي في الدول الرأسمالية محكوم بتناقض لم يكن من السهل تصوره قبل عقدين أو ثلاثة. فالعمال هم الذين رفعوا تاريخياً شعار الأممية، وناضلوا من أجله في أوروبا على الأقل وتغنوا به[١٧]. وكانت الرأسمالية القومية تتهمهم بالخيانة والعمالة لأعداء

(١٦) أشهر مثال على ذلك في بريطانيا حين أخفق عمال المناجم رغم إضراب استمر شهوراً أمام إصرار مارغريت تاتشر على تحمل كل الخسائر الناتجة منه (مليارات الجنيهات). وقد أصدرت المرأة الحديدية بعد ذلك تشريعات تحد من نشاط النقابات. وقد قرر مؤتمر حزب العمال منذ أربعة أعوام فصم العلاقة العضوية بين الحزب والنقابات.

(١٧) نشيد الأممية الأول: Unissons-nous et demain l'international sera le genre humain.



المصدر: المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٩٧

الوطن والامبراطورية. واليوم نشاهد العكس تماماً: الشركات الكوكبية الكبرى توحد أسواق العالم، والطبقة العاملة والحركة النقابية ممزقة ومشتتة ولا تملك رؤية واضحة، بل إن بعض النقابات الأوروبية تتبنى مفهوم أن البطالة عندهم نتيجة للاستيراد من دول آسيوية تنخفض فيها الأجور انخفاضاً شديداً وتنضم بالتالي إلى من يعدون هذا الوضع «إغراقاً» يبيح في أحكام الغات ١٩٩٤ فرض ضريبة جمركية تعادل الفرق بين تكلفة العمل عند المنتج وعند المستورد. ومن المسلم به أن شبح فقدان العمل بسبب استقرار البطالة وتوقع نمو اقتصادي بلا عمالة جديدة يحمل العمال على قبول تنازلات حتى على مستوى الأجور الحقيقية، ولكن نرى من ناحية أخرى أن البطالة تصيب كثيراً من الكوادر المهنية والإدارية العالية، أي تحل بقوم اعتقدوا أنهم على طريق الرقي وزيادة الدخل والتمتع بمستوى معيشة تمارسه الفئات العليا من الطبقة الوسطى، فاستدانوا لاستعجال الاستهلاك، وإذا بهم يجدون أنفسهم فجاة متعطلين، وهم في الأربعين من العمر وبلا أدنى أمل في الحصول على عمل من نوع العمل المفقود. ومن ناحية ثالثة، ظهر بوضوح أن التطور التقاني يتطلب تأهيلاً عالياً (المرحلة الأولى من التعليم العالي، البكالوريوس) ويتعلل أصحاب الأعمال بهذه الحجة ليحصلوا على دعم حكومي يمكنهم من تشغيل شبان بأقل من الأجر الأدنى القانوني بحجة أنها مرحلة تدريب وبعقود لا تزيد مدتها على سنتين.

وهنا أيضاً أفادني الرجوع إلى الأصول. فقد كتب انغلز قبل ١٢٠ عاماً: «إن عامل المستقبل سيكون مهندسٌ تنفيذ». والآن يقول كلينتون في خطابه في حفل تنصيبه للمدة الثانية إن حكومته حريصة على أن تتيح التعليم العالي للجميع (Higher Education for All). وقد رأينا أن الكوادر كانت تترفع على الطبقة العاملة وتكون أحياناً نقابات خاصة وتؤمن بأن الهوة بينها وبين البروليتاريا أعمق بكثير من تلك التي تفصلها عن البرجوازية الكبيرة وأن هناك حراكاً طبقياً إلى أعلى لا ينكره أحد. والآن نرى الاقتصاد يحتاج إلى عمال مؤهلين جامعياً، وفي الوقت نفسه تهدد البطالة كل مزايا الكوادر، وكل هذا نتيجة طبيعية للتطور التقاني المعتمد على العمل الذهني وليس على العمل اليدوي. والتداخل القليل باليد يحتاج إلى معرفة كبيرة بالآلة التي يتعامل معها الإنسان. ولهذا أعتقد أن بروليتاريا القرن القادم ستكون أساساً من أصحاب الياقات البيضاء، وأن العمل اليدوي سينحصر في أضيق الحدود. وهذا ما يطرح على الحركة النقابية في أوروبا بالذات تحديات كثيرة في إعادة النظر في أوضاعها وأساليبها والتوجه نحو استقطاب العمالة المؤهلة والاستفادة من طاقاتها. ونأمل عندئذٍ أن ينظر النقابيون في الغرب إلى تدني مستويات الأجور عندنا نظرة علمية وتقدمية؛ علمية بمعنى قياس الأجر والإنتاجية في الحالتين. وأعتقد أن تدني مستوى التأهيل في معظم بلدان العالم الثالث يحول دون ارتفاع إنتاجية العمل بانتظام من سنة إلى أخرى كما يجري في الدول الصناعية المتقدمة. والنظرة التقدمية تقتضي التضامن مع عمال العالم الثالث في نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات النقابية وتحسين الأجور الحقيقية وإتاحة التأهيل والتدريب المتكرر لرفع الإنتاجية. وعلينا نحن أن نحمل إليهم الرسالة. وأخيراً وقع في أوروبا أول إضراب على مستوى ثلاث دول من أعضاء الاتحاد الأوروبي. فحين أضرب عمال مصنع سيارات رينو في بلجيكا لأن الشركة قررت غلقه، سارع عمال الشركة في فرنسا إلى إعلان التضامن معهم، بل إن عمال مصنع الشركة في إسبانيا انضموا للاحتجاج رغم تلويح الشركة بأنها ستوسع المصنع الإسباني لتعويض إغلاق المصنع البلجيكي. والتقى ممثلو النقابات من البلدان الثلاثة في مسيرة مهنية في شوارع باريس، وعندئذٍ وجد القضاء فقرة قانونية إجرائية استند إليها في أمر رينو بوقف تنفيذ قرار الإغلاق.



٦ ـ ونحن في العالم الثالث

كيف تنظر الرأسمالية الكوكبية إلينا حالاً ومستقبلاً؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال التعرف على ما آل إليه أمرنا.

أ ـ فقدت معظم أقطار العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة كل أهمية استراتيجية. ففي ظل المواجهة العالمية كانت أرضنا كرقعة الشطرنج إذا خرجت منها دول الغرب سارع إليها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، والعكس صحيح. ومن ثم كان من النادر أن تبقى إحدى دولنا دون وجود أو على الأقل تفرّد أحد القطبين. أما الآن وقد أصبحت «الحرب العالمية» مستبعدة في المستقبل المنظور لم يعد لدولنا أهمية استراتيجية.

ب ـ فقدت ملكية الموارد الطبيعية أهميتها وانخفضت أسعارها في بعض الأحوال إلى مستوياتها إبان الكساد الأعظم (١٩٢٩ ـ ١٩٣٤)، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتقانية في البلدان الصناعية. فقد تراجع نصيب الصناعة في اقتصادها لصالح قطاعات الخدمات، كما أن الصناعة تتجه إلى مجالات التقانة العالية التي تستخدم قدراً محدوداً للغاية من المواد الأولية. كذلك كان تطوير التقانة في اتجاه تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية أو ما يسمى «Energy and Material Saving Technologies». كما أن الوعي بقضايا البيئة دفع نحو التخلص من صناعات شديدة التلويث، ومن ثم يمكن أن تنقل للعالم الثالث. وأخيراً، وليس هذا أقل الأمور أهمية، خلّقت البلدان الصناعية مواد جديدة أفضل مما نجده في الطبيعة. فالبلاستيك الصلب أكثر مقاومة وأطول بقاء من الصلب المخصوص، على سبيل المثال. ويعنينا كعرب أن ندرك أن النفط مادة أولية يسيطر المشترون على سوقها تماماً. ودون دخول في تفاصيل هذا الموضوع نكتفي بالتنبيه إلى أن سعر النفط حالياً (حوالى ١٨ دولاراً) يعادل خمسة من دولارات ١٩٧٣. كما نلاحظ أننا بعد حرب ١٩٧٣ كنا نهدد بقطع النفط عن الدولة التي تعادينا. وليس أدل على انقلاب علاقات القوى من أن الغرب هو الذي يقاطع بعض الدول المصدرة للنفط ليحرمها من الحصول على عائداته: مثل ليبيا والعراق وإلى حد ما إيران. ولنا أن نتخيل إلى أي حد سيهبط سعر النفط عند استئناف التصدير من العراق (أكبر مصدر بعد السعودية وأشد الأقطار المصدرة حاجة إلى أموال ضخمة لتعمير ما خربته حروبه).

ج ـ لم تحقق التنمية في الخمسين سنة المنصرمة ما كان مأمولاً فيه في معظم دول الجنوب، بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى أقل مما حققته في الستينيات من معدلات نمو[١٨]. وما زال الفقر والجهل والمرض سمة أغلبية السكان في الجنوب. ووصلت الأمور في بعض الأقطار إلى انهيار «الدولة القومية» وزاد بالتالي عدد السكان، ولكن الفقر لا يجعل لهم «الطلب» بالمعنى الاقتصادي. ولهذا ليست أسواق معظم بلادنا سوقاً كبيرة تغري الشركات الكوكبية.

د ـ معونات التنمية الرسمية في طريقها إلى الاختفاء في ما عدا ما يمكن أن يقدم كمعونة إنسانية في ظروف بالغة القسوة ومؤقتة. وهذا التخفيض المتوالي حتى الإلغاء الكامل يدخل ضمن إجراءات تخفيض الإنفاق العام وضرورة تصفية عجز الميزانية المزمن وتصغير الدولة بصفة عامة. وما قصة «الشراكة» التي تبشر بها دول من الشمال إلا تعبير عن بديل من

(١٨) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1996* (New York: Oxford University Press, 1996).

المصدر: المستقبل العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: أغسطس ١٩٩٧

معونات التنمية يتمثل في قدر أدنى من المعونة الفنية وترك الإسهام في تمويل مشروعات التنمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فليس من مهام الدولة - في ظل ايديولوجية السوق - أن تستثمر وتنتج، وبسبب زيادة البطالة والفقر في البلدان الصناعية يندد عدد من الكتاب والسياسيين بما يسمونه تبديد الموارد في الخارج، مؤكدين أن الفقر في الداخل يجب أن يستحوذ على اعتمادات معونات التنمية حالياً. وإزاء المعاناة الداخلية قل اهتمام الرأي العام بالفقر في العالم وبقضايا التنمية في العالم الثالث. ووجد الجميع حجة دامغة في واقع فشل التنمية رغم كل ما قدمه الشمال من معونات، وأن الجماهير الفقيرة لم تنل من تلك المعونات إلا الرذاذ، في حين استقر الجزء الأعظم في حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك في الخارج.

هـ - بدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها في التعامل مع مختلف الدول النامية على وجهة نظر الحكومات ووزارات الخارجية. فالمصالح العليا للدولة بتعبيرها السياسي تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات الكوكبية. وتختلف معايير التعامل بالتالي. ففي الأصل كان النفوذ السياسي والاقتصادي لدولة معينة هو المفتاح إلى أسواقها بما يحقق الربح للشركات التي تحمل جنسية تلك الدولة. أما الآن فإن الشركات الكوكبية هي التي تقيّم أوضاع كل دولة في الجنوب وتزن احتمالات وحجم الأرباح التي تتحقق للشركات التي تمد نشاطها إليها. وفي نزاع بين وزارة الخارجية وتجمعات رجال الأعمال يزداد نفوذ هؤلاء يوماً بعد يوم. فقد نجحت تلك الجماعات بإعادة التمثيل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وفييتنام رغم أن مشكلة الأسرى والمفقودين من الأمريكيين لم تحسم بعد. كما أن سياسة واشنطن إزاء كوبا محكومة بمصير الصراع بين قيادات الأعمال من جهة، ومافيا المخدرات الكوبية في فلوريدا من جهة أخرى. وفي أوروبا تريد الشركات الكبرى توحيد السوق المشتركة والعملة الواحدة، في حين يعرف المجتمع اتجاهات تعارض هذا المسعى، وتحرص على استقلال الدول الأعضاء. وفي فرنسا يصر اتحاد أصحاب الأعمال على أنهم لا يتدخلون في السياسة، ومع ذلك تدخل الاتحاد علناً في الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت ليحض الناخبين على أن يقولوا: نعم. وآخر حدث ذي دلالة في هذا الصدد أن توني بلير عين رئيس شركة «بريتيش بتروليوم» - رقم ٢٧ في قائمة **فورشن** - وزيراً للشؤون الأوروبية متجاوزاً بذلك الخلاف بين «الشكاكين» في المسعى الأوروبي والمتحمسين له، وكلاهما موجود في الأحزاب البريطانية الثلاثة.

و - ويمكن أن نوجز موقف الشركات الكوكبية من العالم الثالث على النحو الآتي: المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً لا تستحق البقاء، وهي حالياً عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذي حكمه دائماً قانون «البقاء للأصلح». وبالتالي يجب إسقاط البلاد التي تعيش، رغم كل المساعدات في حال فقر الأغلبية من سكانها، من حساب هذه الشركات، وأن تترك وشأنها ولا تمنح أية معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية في الظروف الاستثنائية. وبالتالي ليس هناك أي مسوغ لاتفاق حكومي من الدول الصناعية بدعوى حفظ النظام أو وقف الحرب الأهلية، ولا لأن يقتل أمريكيون أو أوروبيون في أفريقيا مثلاً.

وتهتم الشركات الكوكبية بدول العالم الثالث التي تبدو لها اقتصادياً أنها سوق كبيرة للإنتاج الغربي حالاً أو احتمالاً. وهذا بدوره مبني على عدد السكان ونسبة من سيرقون إلى صفوف الطبقة الوسطى منهم في المستقبل المنظور. وهذا التقدير مؤسس على نتائج جهود التنمية في الماضي واتصالها عبر السنين، فذلك هو ما ساعد على تكوين طبقة وسطى، واستمرار النمو سيزيد من أعدادها. والأمر التالي هو توافر كوادر عالية التأهيل ومراكز بحث علمي



وتقاني وتعليم عالٍ جاد وعمالة مؤهلة ومدربة ومنظمة. وضمان الرهان على استمرار هذا الأداء هو النظام البرلماني وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والنظيفة لأن هذا يحصن المجتمع والاقتصاد ضد الانقلابات المفاجئة.

وفي كلمة قصيرة نقول إن الأقطار التي لا تنجح بتلك المقاييس لن تكون طرفاً في النظام العالمي، وستعرف الكوارث (انهيار الدولة، تحكم الاتجاهات الاتنية والقبلية والدينية والاقليمية .. الخ)، في حياة الشعوب في جو من العنف والقتال من الجميع وضد الجميع. وتكتمل التعاسة بشيوع ايديولوجية السوق التي تطرد الدولة (الضعيفة أصلاً) من مواقع القيادة في عمليات التنمية. إن كثيراً من أرباب القلم عندنا ما زالوا يبحثون في التناقضات بين الدول الكبرى وإمكانية استفادة بلادنا منها. وجلهم لا يقدم على طرح قضايا التنمية والتكامل على المستوى العربي لأنهم تعودوا في الماضي مخاطبة الدولة، ويبدو حالياً أن ايديولوجية السوق تجعل خطاب المثقفين لها غير ذي موضوع، إذ من المفروض أن كل شيء سيجد الحل الأمثل بفضل آليات السوق الحرة. كما أن من يتقبل من أرباب القلم تلك الايديولوجيا يتوهم عدم جدوى مخاطبة الرأي العام والتأثير فيه كمرحلة لا غنى عنها لمن يريد التأثير في صانعي القرار ▫



جديد السياسة الخارجية الأميركية في عالم متغير

مصطفى علوي *

■ خلال الخمسين عاماً الماضية كان للولايات المتحدة دور مركزي في صياغة أوضاع المنطقة العربية وتشكيل سياساتها. ومن بين القوى الكبرى كلها، كانت الولايات المتحدة هي دوماً الاقوى تأثيراً. ولكن المقولات الشائعة عربياً في الوقت الراهن من مكانة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي مأخوذة في معظمها عن اجتهادات اميركية او اوروبية من دون تمحيص، وبعضها الآخر صناعة عربية يحكمها الإرث التاريخي المعقد للعلاقات العربية الاميركية، او يوجهها التفكير بالتمني عوضاً عن التحليل الواقعي.

إحدى تلك المقولات تنطلق من اعتقاد في حصول تغير جذري في النظام الدولي نتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وما استتبعه من آثار هائلة.

مقولة اخرى تذهب الى ان النظام الدولي ما زال يمر بمرحلة سيولة ولا يستطيع احد التنبؤ بما سيؤول إليه. وهناك يتنازع السياسة العربية تياران يقول احدهما بان المرحلة الراهنة هي مرحلة القطب الواحد، ويرى الثاني انها على العكس مرحلة تعدد الاقطاب. كذلك يؤمن كثير من الساسة العرب بأن القضايا الاقتصادية والتكنولوجية حلت محل القضايا العسكرية على جدول اعمال النظام الدولي، ما يؤدي الى اعتقاد بان الولايات المتحدة فقدت الكثير من مصادر قوتها وقدرتها على توجيه الاحداث الدولية. يضاف الى ذلك القول بالأثر المماثل الذي ترتب على انخفاض مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لصالح قوى دولية اخرى صاعدة.

مقولة اخرى تحتاج الى مراجعة تزعم ان ثمة مناطق فقدت أهميتها وجاذبيتها للسياسة الاميركية، وعلى رأسها القارة الافريقية. غير ان اهم واخطر المقولات الشائعة عربياً، والتي تحتاج الى مراجعة دقيقة، هي تلك التي تزعم أن حال السيولة التي يمر بها النظام الدولي، بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي الذي كان مصدر التهديد الاهم للولايات المتحدة، تؤدي الى وقوع الاستراتيجية الاميركية في حال من الحيرة والارتباك في التعامل مع هذا الوضع الجديد، خصوصاً في ظل غياب الاجماع الاستراتيجي داخل الولايات المتحدة وفي اوساط الجماعة الغربية، سواء في شأن تحديد من هو العدو او في شأن صياغة سياسة استراتيجية جديدة لمواجهة الموقف الدولي الراهن الاكثر تعقيداً والاقل وضوحاً.

وينبغي ان تبدأ المراجعة المطلوبة بادراك أن التغير الجوهري في النظام الدولي لن يبدأ مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وإنما يعود الى عقد السبعينات الذي شهد ميلاد الثورة الصناعية الثالثة القائمة على التقدم التكنولوجي المذهل. وهو ما ادى الى حلول الانقسام بين شمال وجنوب محل الانقسام والصراع بين شرق وغرب.

فقد قادت هذه الثورة التكنولوجية الثالثة الى اعادة صياغة هيكل القوة في النظام العالمي فجعلته اكثر تركيباً.

فلم يعد قائماً على نمط واحد من قطبية احادية اوثنائية او متعددة. والأجدر بالدقة ان نميز في هذا الشأن بين ثلاثة انماط لتوزيع القوة:

فعلى مستوى هيكل القوة العسكرية تنفرد الولايات المتحدة بالفعل بوضع القوة الأعظم، لكن على مستوى هيكل القوة التكنولوجية هناك قطبية ثنائية تجمع بين الولايات المتحدة واليابان. اما على مستوى القوة الاقتصادية فهناك تعدد قطبي يجمع الدول السبع الصناعية الكبرى فضلاً عن التجمعات الاقتصادية العملاقة القائمة في عالم اليوم.

اما بالنسبة إلى القضايا الرئيسية المدرجة على جدول اعمال النظام الدولي فلا شك أن اهمية القضايا العسكرية والامنية التقليدية تراجعت في مقابل ارتفاع المكانة النسبية لقضايا الامن غير العسكرية (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية...).

ولكن ذلك لا يعني فقدان القوة والادوات العسكرية لأهميتها ومغزاها في سياسات تحقيق الأمن والحفاظ عليه او تطويره.

ولا تزال ثمة صراعات وقضايا تشغل القوة بمعناها التقليدي مكاناً بارزاً في تسويتها او حلها. ومن ناحية ثانية فاذا كانت قضايا البيئة وحقوق الانسان والديموقراطية والليبرالية الاقتصادية اكتسبت أرضاً جديدة في سنوات التسعينات، فهذا ينطبق اساساً على دول الشمال المتقدم، ومعها دول اوروبا الشرقية التي تحاول الانتقال الى عالم الغرب.

اما في الجنوب المتخلف، او الذي في طريقه الى النمو، فإن مثل هذه القضايا لا تحتل بعد مكاناً متقدماً في سلم الاولويات القومية.

كذلك فإن القول بتراجع اهمية افريقيا في الاستراتيجية الاميركية خلال التسعينات يتعارض مع وقائع الاهتمام الاميركي المكثف بالجنوب الافريقي، وخصوصاً في توجيه الاحداث في جنوب افريقيا وناميبيا وانغولا وموزمبيق على نحو يضمن درجة أكبر من الاستقرار والديموقراطية ومستوى أعلى من النفوذ الاميركي.

ومع منتصف التسعينات انتقل التحرك الاستراتيجي الاميركي الى وسط القارة الافريقية لإعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يضمن حلول النفوذ الاميركي محل النفوذ الفرنسي «المطرود». ولعل التطورات التي اتت بقبيلة التوتسي الى السلطة في رواندا وبوروندي واوغندا وزائير (الكونغو الديموقراطية حالياً) تؤكد ذلك.

على ان اكثر النقاط اهمية عند مراجعة المقولات الشائعة عربياً عن دور الولايات المتحدة في النظام الدولي، ما يتعلق بالحديث عن «معضلة» للاستراتيجية الاميركية ناتجة عن عدم وجود اجماع استراتيجي اميركي - غربي، او غياب القدرة على صياغة استراتيجية بديلة لتلك التي اعتمدتها واشنطن طيلة سنوات الحرب الباردة.

فنقطة الانطلاق في هذا التصور



المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٨/١٩٩٧

غير دقيقة، لأنها تقوم على افتراض حدوث قطيعة عن النظام الدولي الآن وما كان عليه حتى منتصف الثمانينات. وهو افتراض يصعب اثباته، خصوصاً وأن الترسانة النووية الروسية ما زالت ثاني أكبر ترسانة نووية في العالم، وهي من ثم تمثل مصدر تهديد للولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك ما زال احتمال استعادة روسيا مكانة القوة الاعظم، ولو في المدى الطويل، قائماً.

ومن ثم يصبح العمل من اجل الحيلولة دون تحقق ذلك الاحتمال هو احد، إن لم يكن أول، اهداف الاستراتيجية الاميركية في عهدها الجديد. ومن ناحية أخرى فإذا كانت اليابان والصين والنمور الاسيوية تمثل قوى اقتصادية عملاقة او في طريقها الى العملقة، فليس هذا وضعاً جديداً تماماً كونه آخذاً في التشكل على مدى العقدين الماضيين.

ومعنى ذلك انه ليس من الضروري ان تدخل الولايات المتحدة تغييراً جذرياً كاملاً على عناصر وادوات استراتيجيتها العالمية. اذ يكفيها تطوير بعض تلك العناصر والادوات بما يجعلها اكثر قدرة على تحقيق مصالحها الاستراتيجية على افضل وجه ممكن.

لا ينبغي المبالغة اذاً في تقدير حجم التعقيد الذي تواجهه الاستراتيجية الاميركية الآن. كما لا ينبغي الانسياق وراء ما تطرحه مؤسسات اميركية قد تكون مؤمنة بوجود مثل ذلك التعقيد، وقد لا تكون. ولكننا نريد توجيه الجدل حول هذا الموضوع في اتجاه ربما خدم المخطط الاستراتيجي الاميركي، من خلال ايقاع آخرين في شرك الاعتقاد بوجود «معضلة» تواجه الاستراتيجية الاميركية، او المبالغة في تضخيم حجم هذه «المعضلة». وحتى لا نصل الى استنتاجات خاطئة في هذا الشأن علينا ان نميز دائماً بين التباين الذي قد يحدث بين معالجة مؤسسات اكاديمية وبين تخطيط صناع الاستراتيجية الاميركية لكيفية التعامل مع الجديد في البيئة العالمية. والرأي هنا ان الاستراتيجية الاميركية استطاعت خلال الاعوام السبعة الماضية ان تتكيف مع العناصر الجديدة في النظام الدولي بدرجة كبيرة من النجاح، وذلك من خلال الركائز الرئيسية التالية:

* توظيف مفاوضات واتفاقات وسياسات ضبط التسلح من اجل تحقيق الهدف الخاص بتخفيض مستوى التهديد النووي النابع من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الى الحد الادنى، وذلك بنزع السلاح النووي لاوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، فضلاً عن توقيع اتفاقيتي ستارت الاولى والثانية لتخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية الى ثلاثة آلاف رأس لروسيا وثلاثة آلاف وخمسمئة رأس للولايات المتحدة، وكذلك التفاوض مع روسيا من اجل شراء خمسمئة طن من المواد النووية الروسية، وتنفيذ برامج للمراقبة المشتركة للمنشآت الروسية النووية بدعوى تحقيق مستوى من الامان لتلك المرافق لا تستطيع روسيا منفردة تحقيقه.

ولم يتوقف المسعى الاستراتيجي الاميركي الهادف الى اجهاض احتمال عودة روسيا الى مكانة القوى العظمى، عند محاولة التأثير في توجهات سياستها الخارجية، بل امتد ليشمل ايضاً التأثير القوي على سياستها الداخلية، من خلال المؤسسات التمويلية الدولية التي فرضت شروطاً قاسية شملت تخفيض الانفاق العسكري الروسي وتشجيع برامج التحول عن الصناعة العسكرية.

* تنفيذ الخطة الاستراتيجية الاميركية لتوسيع حلف شمال الاطلسي (الناتو) شرقاً، رغم معارضة روسيا المعلنة، ليضم بعض دول حلف وارسو السابق.

والدلالة الرئيسية لهذه الخطة، بغض النظر عن بعض الخلافات حول تفاصيل ومراحل تنفيذها، تتمثل في نجاح الاستراتيجية الاميركية في دفن بقايا مرحلة الحرب الباردة، والسعي الى ضمان عدم عودة روسيا في المستقبل كقوة عالمية، اذ من دون مجالها الحيوي في شرق اوروبا لا تستطيع موسكو التحول مجدداً الى قطب استراتيجي أعظم.

بل إن وجود «الناتو» عسكرياً وسياسياً على أعتاب - ثم لاحقاً على حدود - جمهورية روسيا ذاتها، سيكون



مصدراً لتهديد مباشر للامن القومي الروسي في معناه الضيق والدقيق.

* تأسيس منتديات وتجمعات اقتصادية عالمية وخصوصا في منطقة المحيط الهادي، بدءاً بمنطقة التجارة الحرة لاميركا الشمالية «نافتا»، وصولاً الى التجمع الاقتصادي لآسيا والباسيفيك.

ويهدف هذا التحرك الى الحيلولة دون انفراد القوى الاقتصادية الآسيوية بتوجيه دفة الاحداث على مستوى الشق الاقتصادي من النظام العالمي، ومحاولة استيعاب الصين تحديداً في اطار تجمع تقوده الولايات المتحدة من الناحية الفعلية.

* تشجيع بلورة مفهومين مختلفين للأمن، واحد في الشمال والآخر في الجنوب، حيث يستمر المفهوم التقليدي للأمن القائم على توازن القوى والقوة العسكرية كاداة رئيسية لتحقيق الامن في الجنوب، بما يبرر الوجود العسكري الاميركي الفعال هناك، فيما اصبح مفهوم الامن في الشمال ينحو منحى مختلفاً بتركيزه على الابعاد غير العسكرية، وهو ما يتسق مع نتائج ثورة الحداثة والتقدم التكنولوجي في بلدان الشمال.

ولكن اللافت للنظر، فضلا عن هذا التمييز، هو أن الاستراتيجية الاميركية اقامت احدى ركائزها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الاتجاه لتدويل قضايا الامن الوطني والامن الاقليمي ثم امركة مفهوم الامن الدولي.

* المراوحة في ما يتعلق باليات الحركة بين آليتي الحلف العسكري والائتلاف الدولي. والائتلاف، الذي يختلف عن الحلف من حيث التغير في العضوية والهدف والمرونة في الحركة، ابتدعته ادارة الرئيس جورج بوش.

ورغم انه فشل في معالجة الوضع المعقد في الصومال، إلا انه حقق نجاحاً باهراً في حرب الخليج الثانية. ولكن يستمر في الوقت نفسه اعتماد الاستراتيجية الاميركية على حلف «الناتو» الذي يبالغ بعض العرب في تقدير الخلافات بين الولايات المتحدة ودول اوروبية في شأنه، على نحو يتجاهل وجود اجماع غربي على دوره وضرورة توسيعه.

ويبقى الخلاف الوحيد هو حول الدول التي يجب ضمها الى عضوية «الناتو» في المرحلة الاولى.

---

* أستاذ في جامعة القاهرة، رئيس تحرير «دراسات في الامن والاستراتيجية».



المصدر : الوطن العربى ....

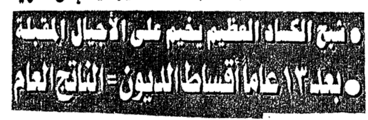
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٧ ....

في القرن القادم

الولايات المتحدة دولة يحكمها الملونون!

● بعد ٥٠ عاماً البيض أقلية

● مفكرون يتنبأون بعودة الشيوعية إلى أمريكا



● شبح الكساد العظيم يخيم على الأجيال المقبلة

● بعد ١٣ عاماً أقساط الديون = الناتج العام

كتب احمد معمر

سوف تتغير ملامح العالم - تماماً - خلال القرن القادم ومن ثم تستجد متغيرات ، هائلة تناقض الأوضاع المألوفة حالياً فعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه تحديات غير محدودة نابعة من التفاوت النسبى بين السكان إلى المدى الذى يصبح فيه البيض أقلية !! فطبقاً لدراسة موثقة نشرتها مجلة نيوزويك واستندت فيها إلى تقديرات مكتب الإحصاء الفيدرالى وبحوث علماء السكان كالآتى :-

* فى عام ٢٠٥٠ سوف ينخفض عدد البيض من ٧٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٣٪ فقط.

وسوف يزداد عدد الأسيويين من ٣٪ إلى ٨٪ فى حين تقفز نسبة مواطنى دول أمريكا اللاتينية من ١٠٪ إلى ٢٤٪ أما الأمريكيون السود فإن تعدادهم سوف يتحرك من ١٢٪ إلى ١٤٪ ولكن تحتفظ نسبة الهنود الحمر بثباتها عند مؤشر ١٪ .

كذلك فى عام ٢٠٥٠ سوف يتضاعف عدد السكان إلى ٥٠٠ مليون بعد ان كان ٢٥٠ طبقاً لتعداد ١٩٩٠ وهذا الانفجار سوف يحمل معه كوارث هائلة ويقول الدكتور بيتر موريسون - من مجموعة راند RAND للبحوث أن حرب اجيال سوف تنشب بين الفئات المتنوعة فكبار السن سوف يتقاضون معاشات تقاعد هائلة فضلاً عن تمتعهم برعاية صحية تتطلبها ظروف التقدم فى السن ففى عام ٢٠٣٠ فإن عدد السكان



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

فوق سن الخامسة والستين سوف يصل إلى ٦٩ مليوناً أو ٢٠٪ من عدد السكان وفي عام ٢٠٥٠ فإن ١٨ مليون أمريكي ستكون اعمارهم فوق الـ٨٥ عاما .

ايضاً ستتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى درجة ماساوية ففي عام ١٩٦٨ كان ٢٠٪ من السكان يحصلون على دخول تعادل سته اضعاف وفي عام ١٩٩٤ بلغت هذه النسبة عشرة أمثال وهي في طريقها إلى التضخم !! في عام ٢٠٥٠ سيكون ٤٠٪ في الجامعات و ٦٠٪ من الشباب يعجزون عن إتمام دراستهم أو التأقلم مع سوق العمل التي سوف تعتمد على تكنولوجيا - فائقة التطور تتطلب خبرات فنية رفيعة المستوى ويقول وليم ديكنز الأستاذ بمعهد بروكنجز للدراسات الاستراتيجية أن السنوات القادمة وبعد عشرة أعوام بالتحديد سوف تشهد شيوع ظاهرة البطالة على نحو يماثل ظروف الكساد العظيم التي عانت منها أمريكابدءاً من عام ١٩٢٩ وحتى اشتعال الحرب العالمية الثانية التي كانت بمثابة طوق النجاة لها بعد تشغيل المصانع لمواجهة متطلبات المعارك قبل أن تشترك الولايات المتحدة رسميا في الحرب ولو لم تحدث تلك الحرب لتحولت أمريكا الى دولة شيوعية فعلاً ! بل أنها كانت ستواجه نفس المصير بعد انتهاء الحرب لو لم تتدخل القوات المسلحة بقيادة الجنرال (الرئيس فيما بعد) دوايت أيزنهاور !!

ايضاً فإن لهذه التغيرات آثاراً سياسية هائلة ويشير الدكتور وليم فيرى الأستاذ بجامعة ميتشجان إلى ان طبيعة تكوين الكونجرس والمؤسسات الرئاسية الأخرى ومنها القوات المسلحة سوف تتغير طبعاً تجاه تجسيد التطلعات المعيشية لغير البيض وهو مايعني إضافة أعباء جديدة على الموازنه الاتحادية التي ستعاني من ارتباك غير محدود عندما يتعادل حجم الناتج القومي في عام ٢٠١٠ مع الأقساط الناتجه عن تسديد المديونية العامة التي سوف تتجاوز رقم التريليون إن أمريكا التي تبوات وضعية الإمبراطورية الكونية في فترة غاية في القصر قد تفقد هذه المكانه بنفس سرعة الانطلاقة التي بدأت بها خلال اقل من ٥٠ عاما!



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧



«صوت آسيا»

آسيا تقود الحضارة الإنسانية فى القرن «٢١»

وشمس أوروبا تغرب بعد انتهاء مرحلة «النهب الاستعمارى»

يتحدث الكثيرون فى انحاء مختلفة من العالم عن مرحلة النهوض الاقتصادى لآسيا، وكيف حققت الاقتصاديات الاسيوية نجاحات كبيرة خلال الاعوام الثلاثين الماضية، ومن المتوقع ان تواصل نجاحها وتقدمها خلال القرن الـ ٢١ بما سيجعل آسيا تقود الاقتصاد العالمى.

بل ان كثيرا من المحللين والمراقبين يتحدثون عما يطلق عليه «التحول الحضارى من الغرب الى الشرق» وبعد ان قاد الغرب العالم والحضارة الانسانية فى القرن العشرين سيقود الشرق العالم فى القرن الـ ٢١.

ويعد عودة هونج كونج هذا النمر الاقتصادى القوى - الى الوطن الام - الصين - فإنها بلا شك ستضيف قوة الى قوة الصين وستؤثر فى الاقتصاد الصينى بشكل ايجابى فى ظل اختلاف النظامين فى الصين والجزيرة - اشتراكى ورأسمالى - وفى اطار الاصلاحات الاقتصادية المهمة التى تنفذها حاليا حكومة بكين.

ورغم الدراسات والمؤلفات العديدة التى تحدثت عن مرحلة النهوض الاسيوى والنجاح الاقتصادى الذى حققته القارة فقد ظلت معظمها باقلام غربية ورؤى وعيون زرقاء. وكان لابد ان يأتى الوقت الذى يتحدث فيه الاسيويون عن انفسهم ونجاحهم الاقتصادى وفق رؤاهم وقيمهم ومن منظورهم.

وكان اول وأشهر عمل على الاطلاق يطرح النجاح الاقتصادى لآسيا وفق الرؤية الاسيوية هو الكتاب الذى صدر مؤخرا فى العديد من الدول الاسيوية فى وقت واحد تحت عنوان «صوت آسيا» واشترك فى كتابته اثنان من اشهر ناقدى النفوذ الغربى فى اسيا وأكثر المتحمسين للنجاح الاسيوى والقيم الاسيوية وهما اليابانى شينتاروا اشيهارا المؤلف الشهير الذى آثار الكثير من الجدل بكتابه «اليابان يمكنها ان تقول لا»، ومهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا منذ عام ١٩٨١ الذى يعد مهندس الاصلاحات التى وضعت ماليزيا على اولى خطوات النجاح الاقتصادى حتى اصبحت فى عهده احدى القلاع الصناعية فى آسيا ونموذجا يحتذى لنا فى مصر والدول الاسلامية الاخرى. فقد تمكنت ماليزيا من دحض الاتهامات الغربية القائلة بأن الاسلام يقف حائلا دون التقدم الاقتصادى وإنه اذا كانت الدول الاسلامية ترغب فى تحقيق نهضة اقتصادية فإنه يتعين عليها خلع رداء الاسلام.. وهكذا جاء النجاح الاقتصادى لماليزيا - ومن بعدها اندونيسيا - ليدحض تلك المزاعم الغربية وليؤكد ان الدول الاسلامية يمكنها التوفيق بين التقدم الاقتصادى والحفاظ على عقيدتها وقيمها بشرط وجود العقليات الواعية التى تفهم بعمق القيم الغربية تماما مثل فهمها الصحيح لقيم المجتمعات الاسلامية ومقتضيات التغيير المحلية والدولية.

يقول مهاتير محمد فى مقدمة الكتاب الذى يحظى بشعبية كبيرة فى الدول الاسيوية وترجم الى معظم لغاتها، انه على مدى مئات السنوات الماضية كان الغرب - فى البداية اوروبا ثم شمال الاطلنطى بعد ذلك هو مركز السيطرة على العالم، وكان مصير آسيا معلق بقرارات وأفعال هذه السيطرة المركزية. واليوم فإن منطقة الشرق الاقصى التى نعيش فيها تقود التجمع الاقتصادى لآسيا والباسيفيك وتعيش مرحلة تحول جذرية ومنذ عام ١٩٨٨ فإن المنطقة تحقق معدل نمو نسبته ٩,٤٪ فى الوقت الذى يبلغ فيه معدل النمو العالمى ١,٤٪ فقط ومنذ ذلك الوقت والشرق الاقصى يواصل بثبات نموه بالرغم من انتهاء الحرب الباردة والعوامل البنائية الاساسية الاخرى التى ساهمت فى حدوث حالة الركود العالمى.

ويقول مهاتير محمد ان المراقبين يتوقعون ان يتجاوز اجمالى الناتج القومى لآسيا بما فيها اليابان اجمالى الناتج القومى للولايات المتحدة وأوروبا، وإنه اذا كانت سنوات الثمانينات هى عقد ظهور الدول حديثة التصنيع (NIES) فإن عقد التسعينات هو بداية الحقبة الاسيوية.

ويقول لنا الاقتصاديون وكبار رجال الأعمال أن منطقة آسيا والباسفيك سوف تحتل مكان الغرب باعتبارها مركز النمو الاقتصادى خلال القرن الـ ٢١ .

فاليابان وكوريا الجنوبية ودول رابطة



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٧

جنوب شرق اسيا (اسيان) وهى أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند وبروناى تحقق نموا اقتصاديا أسرع من أية منطقة أخرى فى العالم.

ويتمتع حوض شرق وجنوب شرق اسيا بتنامي الازدهار كما أن الاقتصاديات الاشتركية فى الشمال - والغرب - الأسيوى - تنضم حاليا الى ركب التقدم الاقتصادى.

وبالرغم من الاختلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعرقية الكبيرة فى القارة الا أن ذلك لن يقلل من قدرتها على تحقيق نقله اقتصادية لنفسها بسرعة وبنجاح فدول المنطقة لديها التزام أساسى بدعم الجهود لتحقيق النمو الاقتصادى مما يخلق مناخا من التعاون لجعل أسيا سوقا وفق مفهومها

ولدي الأسيويين أسباب قوية للافتخار بأنفسهم فخلال الخمسين عاما الماضية برزت اليابان من وسط رماد الحرب لتصبح ثانى اكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة - وبالاضافة الى اليابان فان الدول الأسيوية الأربع حديثة التصنيع كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان ومنطقة هونج كونج حققت أيضا نجاحا اقتصاديا باهرا.

وتسجل ماليزيا وتايلاند اسرع معدلات نمو في العالم حاليا وأندونيسيا ليست بعيدة عنهما بكثير، ومثل تلك النجاحات لم يكن أحد يحلم بها منذ عشر سنوات فقط

ولكن شينشاروا ايشيهارا السياسى اليابان المخضرم الذى يقود التيار الذى يقاوم النفوذ الأمريكي المتزايد فى اليابان ينظر الى النجاح الآسيوى بادوات اقتصادية بحتة.. حيث يقول أن قيم العملات الأوروبية والأمريكية مقارنة بالأسيوية خاصة الين اليابانى هى مقياس النجاح الاقتصادى لآسيا، فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكى إلى أقل من مائة ين يابانى بعد أن كانت قيمته تصل الى ٣٦٠ ينا خلال عقد السبعينات.

كما أن قيمة الفرنك الفرنسى والمارك الألمانى انخفضت بنسبة ٥٠٪ أمام الين خلال السنوات الأولى من التسعينات - الآن بلغت نسبة الانخفاض نحو ٧٥٪ وانخفض الجنيه الاسترلينى البريطانى من ٢٥٠ ينا الى ١٥٠ فقط

وكان لينين الزعيم السوفيتي السابق - هو الذى قال أن الازدهار الأوروبى تم تشييده على استغلال العمالة الرخيصة والثروات الطبيعية من المستعمرات وعندما أصبح ذلك مستحيلا بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشمس تغرب على أوروبا وتنبأ أوسوالد سبنجلر فى كتابه انهيار الغرب بما نراه أمام أعيننا الآن فالغرب يجنى حاليا مازرعه فى الماضى

ففى المرحلة الجديدة سوف تكون منطقة شرق اسيا - التى كانت ذات يوم تعانى من وحشية الاحتلال ونهبه - تقود الازدهار العالمى

وفى هذا الصدد يتذكر مهاتير محمد تجربة الاحتلال اليابانى لماليزيا قبل الحرب العالمية الثانية وأنها كانت تجربة سيئة حيث ارتكبت القوات الامبراطورية اليابانية الكثير من الجرائم ضد الشعب الماليزى ولكنه يعترف بأن الاحتلال اليابانى لماليزيا هو الذى قاد الماليزيين للحصول على استقلالهم من حكم الاحتلال البريطانى

وأن الازدهار الذى حققته ماليزيا اليوم يرجع فى الكثير الى الاستثمارات اليابانية التى أوجدت وظائف للماليزيين وساعدت على تطوير سوق رأس المال فى البلاد وفى المقابل فان ماليزيا أصبحت سوقا مهمة للمنتجات والخدمات اليابانية ، والعلاقات بين اليابان وماليزيا تعد ممتازة بشكل عام ولاتحمل أية أحقاد بشأن الماضى.

وعلى الرغم من الانتقادات المتكررة من أن الشركات اليابانية تمتنع عن نقل التكنولوجيا، فقد حصلت ماليزيا على كم مهم من التكنولوجيا اليابانية فى مجالات معينة، وأعتقد أن هذا الطريق سوف يستمر بمرور الوقت ربما لاتكون التكنولوجيا المتقدمة جدا ولكنها تلك التكنولوجيا التى لم يعد استخدامها يجدى فى اليابان بسبب ارتفاع التكلفة المحلية لها مما اضطر الشركات اليابانية الى نقلها للخارج.

ولكن من جانبنا فان ماليزيا مستعدة وقادرة على التعامل مع أية تكنولوجيا تكون متاحة لنا.

ويعترف ايشيهارا بأن العالم يعيش مرحلة تحول تاريخية وأن النمو الاقتصادى السريع لمنطقة شرق أسيا يبشر بمستقبل تلك المنطقة .

بانهيار الشيوعية فى العالم وانحسار المد الغربى يشير الي نهاية حقبة التحديث الأوروبية التى كانت لفترة طويلة قوة الدفع للتغيير العالمى.. وأصبح «القرن الآسيوى على مرمى البصر.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ٨ / ١٩٩٧

نافذة على الغد

المسئولية الاجتماعية والسياسية للمؤسسات المختلفة

راجى عنايت

تحدثنا قبل هذا، عن الدور الجديد للحكومات في ظل نظام التعددية الجديد، فما هى التحديات التى تواجه هذه التعددية من النواحى الإجتماعية والمجتمعية والسياسية؟ قد نعلم بشكل عام إطار المسئولية الإجتماعية للمؤسسة التعددية في المجتمع. نعلم أن مسئوليتها الإجتماعية الأولى، هى أن تغطى الوظيفة التى قامت من أجلها. ونعلم أيضا أن لهذه المؤسسات التعددية الجديدة مسئولية تجاه أثرها على الإفراد والمجتمع. وقد نعلم أخيرا، أنها إذا مضت إلى ما هو أبعد من الضغوط الضرورية لقيامها بوظيفتها، فإنها بذلك تتصرف بشكل غير مسئول، سواء كانت تعمل علي رعاية المرضى، أو إنتاج السلع أو تسعى لتطوير التعليم.كلما طرحنا موضوع «المسئولية الإجتماعية» لأى من هذه المؤسسات يلزم أن يكون السؤال الأول: هل يمكن لهذه المسئولية أن تضعف قدرة المؤسسة علي الأداء؟

أثر المؤسسة التعددية على محيطها

في هذا المجال يقول الكاتب المستقبلى بيتر دراكر«عندما قررنا فى الولايات المتحدة أن نعتمد علي المدرسة كعامل مؤثر في مناهضة التمييز العنصرى، هل سألنا أنفسنا عندئذ عن أثر هذا على مستوى أداء المدرسة. لا شك أن الخطيئة الكبرى للتمييز والتفرقة العنصرية، تحتاج إلي تصحيح، وإلى العمل على إنهاء وجودها كظاهرة. لكننا قد نجد سبلا أخرى لتجاوز الضرر الذي يلحق بقدرة المدرسة على التعليم، أو لإحتواء هذا الضرر علي الاقل»كل مؤسسة من المؤسسا التعددية، سواء كانت مشروعا إقتصادى خاصا أو جامعة أو مستشفى، يكون لها أثارها. فهى تكون مضطرة إلى ممارسة قدر ملموسا من التحكم فى الناس الذين يعملون بها وإلا فإنها لن تستطيع القيام بوظيفتها. كما يكون لها تأثير ملحوظ على المستهلكين لادائها، سواء الذين يشترون إنتاج الشركة، أو عملاء المستشفى. كما يكون لها أثرها على العديد من البشر خارج هذا وذاك. فالمصنع الذى ينهى يوم العمل فيه الساعة الرابعة والنصف عصرا، يخلق مشكلة إزدحام فى المواصلات بالنسبة لكل مواطن.

مسئولية المؤسسة عن مجتمعها

هل يتوجب على المؤسسة التعددية أن تكون مسئولة عن مشاكل مجتمعها، التى ليست من صنعها، كالمشاكل الإجتماعية على سبيل المثال؟وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى مدى ؟

نحن نقرا بين الحين والآخر، عن مطالبة المؤسسات وخاصة الاقتصادية بممارسة مسئولياتها عن مشاكل مجتمعها التي ليست ناتجة عن نشاط هذه المؤسسات أو الشركات. فالي أى مدى تكون هذه المطالبة سليمة؟ المنطق الذى وراء هذه المطالبة يقول: إذا كانت الشركة أو النقابة أوالمستشفى أو الجامعة الكبيرة وقوية فلماذا لا يمكنها أن تبذل جهدا لرعاية الفقراء أوالمدارس؟

يجيب على هذا التساؤل الإقتصادى الامريكى ميلتون فريدمان، الحائز على جائزة نوبل قائلا أنه لا يجب على المؤسسات التعددية أن تتجاوز ما يدخل بشكل محدد وصارم فى صميم وظيفتها وهو يستطرد قائلا: «الشركات الخاصة تواجه مايكفيها من المصاعب لكي تنجز وظيفتها بشكل أمين كنشاط إقتصادى. وليس من مسئولياتها الإجتماعية أن تشغل نفسها بغير إنتاج السلع والخدمات التى يطلبها المستهلك وتحقيق الربح اللازم الذي يوفر رأسمال مخاطرها وإستثماراتها ونموها المستقبلى»

يقول دراكر:أن كلا من الرأيين مصيب ومخطىء فالمؤسسات التعددية توجد فى مجتمع. وهى لا تستطيع أن تفعل مثل ما فعله بعض رهبان أوروبا فى العصور الوسطى، عندما تقهقروا منعزلين في أديرتهم، والعالم من حولهم في أوج فورانه. لكن المؤسسات التعددية لا تستطيع أيضا– وبالتاكيد لا يجب عليها– أن تتحرك خارج نطاق إختصاصها المحدد، وبما يتجاوز وظيفتها المحددة.

سر اليابان الحقيقي

بعد الحرب العالمية الثانية نظمت المؤسسات الإقتصادية الكبيرة في اليابان نفسها بحيث تدخل في إعتبارها المسئولية السياسية، من خلال عمليات إتخاذ القرار التى تقوم بها على أن يتم ذلك فى إطار السعى الناجح لتحقيق مكاسبها من نشاطها الإقتصادي لقد تعلمت الشركات الكبرى اليابانية –علي عكس نظيراتها في العشرينيات والثلاثينيات تماما– ان تسال نفسها بداية: ما هو الذي في مصلحتها إقتصاديا؟ وفي نفس الوقت: ما هو الذي فى مصلحة اليابان. ثم تسال نفسها بعد ذلك، كيف يجب أن



المصدر : العالم اليوم ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٨ / ١٩٩٧ ....

يمضي نشاطها محققة مصالحها الخاصة، بحيث يحدم ذلك الصالح العام؛ في مرحلة إعادة بناء اليابان بدأت الشركات اليابانية عملها مدخلة في الاعتبار مسئوليتها السياسية وكان ذلك، وليس تحكم البيروقراطية، هو «سر اليابان» الحقيقى حدث ما هو شبيه بهذا فى المانيا الغربية خلال نفس الفترة فعلى مدى35سنة بعد الحرب العالمية الثانية عمدت البنوك الكبيرة فى التفكير فيسياستها الصناعية بأن سألت نفسها بداية: ما الذى يحتاجه الإقتصاد الالمانى والمجتمع الالمانى ايضا؟

هذه التوقعات كانت قصيرة العمر ففي كل من اليابان والمانيا إختفت المسئولية السياسية منذ أن خرجت الدولتان من محنة الهزيمة والتخريب

نفس الشيء حدث فى بعض إتحادات العمال الاوروبية كما جرى فى هولندا، وفي الولايات المتحدة وبريطانيا. ويقول دراكر: خلاصة القول أن المسئولية السياسية للمؤسسة التعددية، هى مصلحتها الخاصة.

حقوق الفرد وواجباته

بعد التحول من العمالة العضلية واليدوية الي العمالة العقلية والمعرفية يتغير دور الفرد في مجتمع التعددية الجديدة فلمؤسسات التعددية الجديدة في المجتمع هي عبارة عن تنظيمات من « العمال المعرفيين» هؤلاء العمال المعرفيون تكون لديهم القدرة علي الحركة. وهم «زملاء» داخل المؤسسة ولهم وضعهم الإجتماعى والإقتصادى كما أنهم يتمتعون بالقوة التفاوضية النابعة من المساواة الإجتماعية ومن كونهم يشكلون ضرورة إقتصادية.

ومن ثم يكون علينا أن نعيد تفكيرنا وتعريفنا بالنسبة لكل من حقوق وواجبات العمالة المعرفية فى المجتمع التعددى وفي مؤسساته.

ستصبح وظيفة الفرد من بين حقوق ملكيته واليوم مضت العديد من الدول المتطورة معرفيا بعيدا في هذا الاتجاه والمحاكم الامريكية تنظر الي وظيفة العامل بإعتبارها نوعا من الممتلكات.

حرية الحركة للعمالة المعرفية

بعكس ما كان عليه الحال من قبل يكتسب العامل في ظل المؤسسات التعددية الجديدة حق الحركة والتنقل من عمل لاخر طالما انه يلتزم بالطقوس المرعية في هذا المجال حتي في اليابان وبرغم تقليد الإرتباط بالعمل مدى الحياة يكتسب العامل اليابانى قدرا متزايدا من حق التنقل بين الوظائف.ويقول دراكر إنه بلا استثناء أصبح بأمكان العاملين حتي الذين فى منتصف الخمسينات من عمرهم أن جدوا وظائف جديدة خلال عدة شهور بعد فقدهم لوظائفهم التي كانوا يشغلونها إنهم يكتشفون أن المعرفة توفر لهم القدرة علي التنقل وهذا درس من غير المحتمل أن ينسوه.

المهم في الامر أن الحقوق الجديدة للعاملين حق العمل كملكية وحق التنقل لايجب أن يحدان من قدرة المؤسسة علي القيام بوظيفتها

وماذا عن واجبات العامل ؟

مع هذه القوة الجديدة المكتسبة بالنسبة للعمال المعرفيين يكون عليهم أن يقوموا بواجباتهم.

المسئولية الوحيدة– والتى تبدو للأسف مفتقدة هذه الايام–وهى مسئوليتهم عن مساهمتهم الخاصة وما يضيفونه الي العمل فليس كافيا ان يطبق العامل معارفه بل يجب أن يتم تطبيق تلك المعرفة بحيث تعزز الأداء المشترك وهذايقتضي من العمال المعرفيين أن يوجهوا انفسهم صوب أهداف المؤسسة.

وعادة ما يميل الإخصائيون المحترفون الي أن يصبحوا اكثر تخصصا غير أن المعرفة المتخصصة في حد ذاتها لا تحقق النتائج الا إذا كانت مركزة علي حاجات وأهداف المنظمة كلها إن ما يقدمه خبير أبحاث التسويق للشركة أو إخصائى الأشعة السينية فى المستشفى أو إخصائى علوم التاريخ فى الجامعة لا يصبح من المدخلات المقيدة إلا عند التركيز على الاهداف المشتركة، ويستثمر فى مهمة مشتركة.



المصدر : .. الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨/ ١٩٩٧

وفى ندوة العولمة:

انشاء صناديق للتنمية الاجتماعية لاحتواء الآثار السلبية الناتجة عن العولمة

انعقدت بالقاهرة فى الاسبوع الماضى الندوة الاقليمية حول «عولمة الاقتصاد وتأثيراته على البلدان العربية والنقابات» التى نظمها اتحاد نقابات عمال مصر بالتعاون مع الاتحاد الدولى للنقابات الحره.

استمرت المناقشات ٤ أيام بالجامعة العمالية واكدت أن العولمة الاقتصادية واقع وحقيقة ملموسة تواجه النقابات العمالية وتعتبر تحديا حقيقيا للحركة النقابية ، كما ان لها أثارها السلبية على عالم الشغل ، ومكاسب الحركة النقابية. ايضا لها تأثيرات على تشريعات العمل والحريات والحقوق النقابية بالوطن العربى وعلى حجم العضوية النقابية.

ونادى المشاركون بضرورة ادراج البند الاجتماعى فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والحد من عمالة الاطفال وتفضيل دور المرأة العاملة فى الدول العربية، ويتضمن البند الاجتماعى معايير منظمة العمل الدولية اتفاقيتى رقمى ٨٧ و ٩٨ المتعلقتين بالحرية النقابية وحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، وكذلك الاتفاقيتان ٢٩ و ١٠٥ المتعلقتان بالغاء العمل الجبرى والاتفاقيتان رقم ١٠٠ و ١١١ المتعلقتان بالمساواة فى الاجور مقابل عمل له نفس القيمة ومنع التمييز فى التشغيل، والاتفاقية ١١٨ الخاصة بالحد الادنى لعمر التشغيل.



المصدر : الوسط

التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

طيران

عملاق بوينغ - ماكدونال دوغلاس يسيطر على ٧٠ في المئة من سوق الطيران

اتفاق أوروبي - أميركي على حساب العالم!

باريس - بسام خالد الطيارة

لا شك في ان اعلان المفوضية الاوروبية عدم معارضتها عملية اندماج شركتي «بوينغ» و«ماكدونالد دوغلاس» الاميركيتين - سيترك انعكاسات كثيرة على صناعة الطيران العالمية بشكل عام وعلى مستقبل شركة «ايرباص» الاوروبية، المنافسة الوحيدة للعملاق الجديد بشكل خاص. وكانت المفاوضات التي سبقت قرار المفوضية قد القت بظلالها على كافة أوجه العلاقات الاميركية - الاوروبية التجارية منها والسياسية. وشكلت «المناوشات» عن بعد بين الرئيسين جاك شيراك وبيل كلينتون، مقدمة لنتائج احتمال رفض المفوضية الاوروبية الاندماج. واذا كان الكثيرون وضعوا هذا التوتر على حساب الصراع الفرنسي الاميركي الذي تجلى بقوة خلال قمة مدريد الاطلسية الاخيرة الا ان صناعة الطيران المدني والعسكري، مسالة حيوية لدول الاتحاد الاوروبي، التي تتخوف من هيمنة الصناعة الاميركية على أسواق الطيران، وانعكاساتها على الصناعة الاوروبية وسوق العمالة. بالاضافة الى استقلالية الصناعة العسكرية المرتبطة بها.

وعلى رغم محاولات وسائل الاعلام الاميركية تصوير هذا النزاع بانه رد اوروبي على قانوني «هلمز»، و«داماتو»، اللذين أقرهما الكونغرس الاميركي ضد ايران وكوبا، واللذين يؤثران بشكل أولي في الشركات الاوروبية و(الكندية) التي تقيم علاقات مع هذين البلدين، فان قرار المفوضية الاوروبية المتعلق باندماج الشركتين الاميركيتين، هو أولاً وأخيراً قرار اقتصادي بحت لا يتعلق بالسياسة بشكل عام، بل يرتبط بالقوانين الاوروبية المتعلقة بمنع الاحتكار وهيمنة أقطاب صناعية ضخمة على مجالات محددة من الصناعات، وان كان لا يخفى ان هذا القانون في هذه الظروف يحمي صناعة الطيران الاوروبية من التفكك امام العملاق الاميركي الذي سيولد.

اوروبا والاحتكار

وكان القانون الاوروبي لمحاربة الاحتكار والتكتلات قد وضع عند انشاء السوق الاوروبية المشتركة، بهدف منع قيام تكتلات ضخمة تابعة للدول الكبرى ضمن السوق (فرنسا والمانيا)، وللحد من تخوف الدول الصغيرة من تقهقر صناعتها ولاعطاء قوة لهذه القوانين، دمجت في المعاهدة المؤسسة للسوق الاوروبية. لكن المفارقة الطريفة هي ان قوانين الولايات المتحدة كانت (ولا تزال) من اكثر القوانين الدولية تشدداً لكسر الاحتكارات والتكتلات التي تقف حائلاً امام المنافسة التجارية.

وتمكن الاشارة في هذا المجال الى أربعة بنود في المعاهدة التي تشكل أساس تدخل المفوضية الاوروبية في كل عملية اندماج بين شركتين، او شراء شركة لأخرى.

- البند ٨٥ يحظر التواطؤ غير الشرعي بين الشركات لاحتكار سوق معينة، وذلك عبر تحديد الاسعار وحجب البضائع مما يناقض قواعد السوق الحرة ويمنع المنافسة لما فيه مصلحة المستهلك.
- البند ٨٦ وهو يحظر التعسف والاستفادة من موقع قوة في مضمار معين. وهو موجه للشركات التي تستفرد بالسوق كونها وحيدة من دون منافسة.
- البند ٩٠ يحظر الاحتكار ويمنع التكتلات.
- البند ٩٢ يمنع مساعدات الدول للشركات التجارية بشكل يخل بقواعد المنافسة المشروعة لبقية الشركات العاملة او المتواجدة في السوق.



ويمكن القول ان البندين الاولين موجهان للشركات التجارية، فيما البندان الاخيران موجهان للدول والحكومات. وقد كلفت مديرية المنافسة في المفوضية، بكامل الصلاحيات القانونية والقضائية لمتابعة المخالفات، اضافة الى امكان فرض عقوبات مالية تبلغ ملايين الدولارات في بعض الحالات.

انتهاكات وعقوبات

لقد شهدت السنوات العشر الاخيرة الكثير من القضايا التي فرضت فيها المفوضية الاوروبية غرامات كبيرة، أو منعت خلالها اتمام بعض عمليات الدمج الكبرى. واشهرها الغرامة التي فرضت على كافة شركات تصنيع الاسمنت التي اثبتت التحقيقات قيامها بتشكيل منظمات احتكارية للمحافظة على اسعار الاسمنت العالية، وهو ما يتعارض مع البند ٨٥. ويتوقع ان تصل الغرامة التي يمكن ان تفرضها السلطات الاوروبية الى حوالى ٥٠ مليون دولار.

اما في مجال الهيمنة التجارية، والاسراف في الاستفادة من وضع احتكاري في السوق، فقد فرضت عقوبات شديدة على شركة "يونيتد براند" المصدرة للموز من ماركة "تشيكيتا"، التي اثبتت التحقيقات استفادتها من كونها المصدر الوحيد للموز الى اوروبا لرفع الاسعار بشكل يتناقض مع قواعد السوق والعرض والطلب، مما يشكل انتهاكاً للبند ٨٦ من معاهدة السوق الاوروبية المشتركة.

وفي مجال الاحتكار الحصري فان شركات حكومية كثيرة تواجه حالياً تحقيقات من قبل المفوضية الاوروبية، وفي مقدمتها شركة الهاتف الفرنسية "فرانس تيليكوم" التي تتمتع بحصرية بيع خطوط الهاتف في فرنسا، وهو خرق للبند ٩٠ من المعاهدة. ويقع تحت هذا البند العديد من مؤسسات البريد في اوروبا التي تحتكر عملية توزيع البريد. ويتوقع ان يصار الى تفكيك هذه الاحتكارات في مطلع العام المقبل تجنباً للغرامات المالية المرتفعة التي قد تفرضها عليها المفوضية الاوروبية.

السوق الأغنى

وبالنسبة الى المساعدات المقدمة من الدول لشركات تجارية، فان شركة الطيران "اليطاليا" اضطرت لقبول شروط المفوضية المتعلقة باعادة هيكليتها قبل الحصول على معونات من الدولة الايطالية في اطار تعويمها. وكذلك بالنسبة الى المصرف الفرنسي المتعثر "كريدي ليونيه" الذي تود فرنسا ضخ ١٠٠ مليار فرنك فيه لامتصاص خسارته الكبيرة قبل طرحه للبيع، مما يشكل انتهاكاً للبند ٩٢ من المعاهدة، التي ترفض المفوضية بموجبه مبدأ الدعم لما يشكله من منافسة غير مشروعة للمصارف الاخرى.

والسؤال هو كيف تتحرك المفوضية للتحقيق في تلك العملية، أو في هذا التقارب التجاري، وهل يحق لها التدخل في أوضاع شركات غير اوروبية، وعلى أي اساس؟

نصت القوانين الاوروبية، مثلها مثل القوانين الأميركية، على شروط معينة وعقوبات مالية، كما أن هناك امكانية تقديم شكوى أمام المفوضية من قبل الشركات التي ترى أن هذا التكتل أو هذا التجمع التجاري يشكل انتهاكاً لحقوقها التجارية، او لقانون التنافس التجاري، كما نصت عليه المعاهدة. فضلاً عن أنه يصعب على أي شركة ان تتجاهل السوق الأوروبية التي هي اغنى وأكبر سوق استهلاكية في العالم، مع أعلى مدخول فردي على الاطلاق، ثم ان العولمة جعلت كل الأسواق متشابكة مع تشابك الشركات العالمية، لذا فإن المفوضية فرضت الكثير من العقوبات أو التوجيهات على شركات غير تابعة للاتحاد الأوروبي. كما يمكن لها فرض بعض التغييرات على عقود دمج الشركات التي تتجنب الغرامات بقبولها توصيات المفوضية.

والشروط التي تنص عليها المعاهدة لتحرك المفوضية، يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

- أن يبلغ مجمل اعمال التجمع العالمية ٥ مليارات وحدة نقدية أوروبية.
- او أن يكون مجمل أعمال إحدى شركات التجمع في الاتحاد الأوروبي تعادل قيمتها ٢٥٠ مليون وحدة نقدية.
- الزام الشركات تبليغ المفوضية الأوروبية بعملية الدمج خلال اسبوع من توقيع الاتفاق. ولا يسري مفعول الاتفاق إلا بعد مهلة ثلاثين يوماً، إلا في حال موافقة المفوضية أو معارضتها العملية.

وفي ما يتعلق بعملية اندماج "بوينغ" و"ماكدونالد"، فإن عقدة العملية سببها وقوعها تحت طائلة البنود الأربعة المذكورة. إضافة إلى انها تشكل تهديداً مباشراً لشركات أوروبية، في مقدمها شركة "ايرباص".

وفي ما يخص المساعدات الحكومية، فهي تستفيد من طلبات التطوير العسكرية وموازنات البنتاغون الضخمة المخصصة للأبحاث، وتتجاوز بكثير نسبة ٣٤ في المئة كما هو متفق عليه مع الاتحاد الأوروبي منذ العام ١٩٩٢. وكذلك فإن أكبر زبائن التجمع الأميركي الجديد هي شركات النقل الأوروبية التي يمكن أن تتأثر بإنعدام فرص العرض لاقتناء طائراتها في المستقبل.

وينص الاتفاق بين الشركتين الأميركيتين على دمج كل أقسام الشركتين، خصوصاً قسم ◀

الأبحاث الذي يعتبر محرك ورأسمال شركات الطيران.

وبقع اتفاق «بوينغ - ماكدونالد» تحت طائلة كل بنود مكافحة الاحتكار الأوروبية، ففي حال اتمام العملية ستبلغ حصة التجمع الاميركي من سوق الطيران ٧٠ في المئة، فيما تبقى لشركة «ايرباص» أقل من ثلاثين في المئة، تتقاسمها مع بعض الشركات الصغيرة، وفي هذا تعارض تام مع البند ٨٦ من القانون التجاري للاتحاد الأوروبي، على رغم ان التجمع الأميركي تنازل عن اتفاقه الحصري مع ثلاث شركات طيران أميركية.

وكانت «بوينغ» المطلعة على القوانين الأوروبية، قد أبلغت المفوضية الأوروبية تفاصيل اتفاق الدمج، معترفة بذلك بحق المفوضية بدرس تفاصيل هذا الاتفاق. وهي خضعت كذلك لتحقيق الوكالة الفيديرالية للتجارة، التي تلعب في الولايات المتحدة الدور نفسه لمديرية التنافس لدى المفوضية الأوروبية. وبعد تردد اعطت الوكالة الأميركية الضوء الأخضر لتنفيذ الاتفاق. ويقول خبراء التجارة الدولية إن الاتفاق الذي يتضمن انتهاكا فاضحا لكل قوانين حرية التجارة والتنافس، ما كان له أن يمر أمام اللجنة الأميركية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي، وكما كان الحال بالنسبة إلى شركة «جنرال موتورز» في مطلع القرن، فإن ما هو صالح لشركة «بوينغ» يكون صالحاً للولايات المتحدة، ولو على حساب مبادئ السوق الحرة وحرية التجارة، الشعار الأول لأميركا.

فماذا يمكن ان يحدث بعد قرار المفوضية؟ هل تبدأ حرب اقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؟ خصوصاً أن منظمة التجارة العالمية غير معنية بالأمر، ولا يدخل ضمن صلاحياتها هذا الموضوع في المرحلة الحالية؟

المسؤولون الأوروبيون منزعجون من تصرف شركة «بوينغ» خلال المفاوضات التي تلت تقديم «طلب اذن الاندماج»، إذ ان التراجع الوحيد الذي قدمته الشركة الأميركية خلال المفاوضات هو إلغاء الاتفاق الحصري مع الشركات الثلاث الأميركية. ويعلق الخبراء على هذا بان مستقبل صناعة الطيران سيتقرر خلال السنوات العشر المقبلة، ومن هنا إشارة واضحة إلى رغبة الولايات المتحدة وضع يدها على هذه الصناعة بشكل نهائي، كما هو الأمر بالنسبة إلى صناعة الكومبيوتر.

لكن السؤال الاهم يتعلق بدور الدول الأخرى في هذا الاندماج بين الشركتين الأميركيتين، فهي وإن كانت غير معنية مباشرة بهذا النزاع بين الكتلتين الصناعيتين الأكثر تقدما في العالم، إلا انها معنية مباشرة بمصالحها، لأن هذا الصراع يقرر مصدر استيرادها وسيلة النقل الأولى في السنوات المقبلة من ناحية، ومصدر سلاحها الجوي من ناحية أخرى. فالذي يسيطر على صناعة الطيران المدني، يسيطر على صناعة السلاح الجوي بمشتقاته كافة، من طائرة الهليكوبتر إلى صواريخ الدفاع الجوي، مروراً باسلحة الحرب الجوية، إضافة إلى الامساك بعصب تقنية الصواريخ والأقمار الصناعية وما تمثله من أهمية لمستقبل البشرية.

والسؤال الأخير والأكثر واقعية ماذا كان يمكن ان يصيب شركة «بوينغ» في حال عدم استجابتها لتوصيات المفوضية الأوروبية، أو في حال لو لم يتم التوصل الى اتفاق؟

على الصعيد القانوني كان يمكن للمفوضية فرض غرامات عالية تصل الى ١٠ في المئة من مجمل مدخول أعمال الشركة العالمي، أي ما يتجاوز ٤ مليارات دولار أميركي. كما يمكن ان تعلن ان شركة «بوينغ» هي خارجة على القانون الأوروبي، مما يمنعها من التعامل مع شركات أوروبية ومن اجراء اي عملية بيع أو شراء في دول الاتحاد. ولهذا القرار انعكاسات كثيرة على الجانبين كما انه من المستبعد ان تتخلى الولايات المتحدة عن أكبر شركاتها في هذه المرحلة التي لم تعد تخفي فيها رغبتها بتزعم عالم احادي القوى. ومن هذا المنطلق يجب فهم تصريح الرئيس كلينتون الأخير عن امكانية وقوع حرب اقتصادية بين القارتين الغربيتين. اما من جهة الطرف الغربي، فإن موقف الفريق الفرنسي معروف، وقد تلقى دعماً من ألمانيا بشكل تصريح من المستشار هيلموت كول يدعم فيه المفوضية الأوروبية. غير ان الرئيس شيراك لم يخف تخوفه من موقف بعض الدول الأوروبية التي بدا دعمها للمفوضية بارداً، واكثر ديبلوماسية من الموقف الفرنسي والألماني. والجدير بالذكر ان المانيا وفرنسا، وبشكل اقل اسبانيا وبريطانيا تقف وراء اهم مشروعي طيران في أوروبا وهما «ايرباص» الذي بدأ يزاحم «بوينغ» خصوصاً برنامج «اريان» لاطلاق الأقمار الصناعية الذي تقدم على جميع منافسيه من حيث النجاح التجاري وعدد الأقمار الصناعية التي أطلقها غير ان هذه الدول تنافس فرنسا في نطاق الطيران الحربي، حيث انها رفضت الطيران الحربي، حيث انها رفضت



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ /٨/ ١٩٩٧

الدخول في مشروع طائرة «رافال» وريثة طائرات ميراج الشهيرة، واطلقت مشروعها الخاص تحت اسم «يوروفايتر».

وعلى رغم هذا التنافس فان لهذه الدول مصلحة في الوقوف وراء فرنسا نظرا الى انتكاسة عملية الدمج على مستقبل صناعة الطيران الحربي بشكل مباشر، وارتباط الأبحاث والموازنات الضخمة بتطوير هذه الصناعة. وقد أثارت المفوضية هذه النقطة أيضا خلال المفاوضات.

وقد توصل الجانبان الى اتفاق بعد تراجع شركة «بوينغ» عن العقود الحصرية المبرمة مع شركات الطيران الأميركية الثلاث. وبعد حصول المفوضية على تعهد من الحكومة الأميركية بعدم استعمال المساعدات الفيديرالية المخصصة للأبحاث العسكرية، والتي تخصص لكل من بوينغ وماكدونالد، في تطوير الاستخدامات المدنية. وكذلك تعهدت بوينغ بالسماح للشركات الأوروبية بإمكانية الوصول الى التكنولوجيا المطورة لأسباب عسكرية في التجمع الجديد، والمستعملة لأغراض مدنية، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص للقارتين.

وعلى رغم عدم رضى الكثير من الصناعيين الأوروبيين والسياسيين على نتيجة المفاوضات، التي تظهرها «بوينغ» كانها انتصار لها، فإن أوساط المفوضية تعتبر مجرد قبول الشركة الأميركية بـ «التفاوض والاقرار بحق المفوضية بالاطلاع على حيثيات اتفاق بين شركتين اميركيتين والدخول في تفاصيله، وتغيير مكوناته، هو انتصار بحد ذاته، واعتراف بقوة اوروبا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وكذلك فإن قبول «بوينغ» تغيير بعض النقاط في اتفاقها للحصول على موافقة المفوضية المكلفة حظر التكتلات الاقتصادية المخالفة لحرية التنافس التجاري، يعتبر ضربة غير مباشرة للجنة الفيديرالية الأميركية المكلفة المهمة نفسها، التي وافقت على الاتفاق من دون اي تغيير معتبرة انه يلبي متطلبات حماية التنافس وكذلك للكونغرس الأميركي الذي وافق على الاتفاق قبل اسابيع فيما طالب عدد كبير من اعضائه بالضغط على السلطات الأوروبية لحث المفوضية على قبول عملية الدمج.

ما هو الميزان الجديد لقوى صناعة الطيران حالياً بعد القرار الأوروبي؟

تسيطر شركة بوينغ الجديدة على ٨٣ في المئة من سوق قطع غيار الطائرات التجارية المستعملة حالياً في العالم في حين ان «ايرباص» تحتل المرتبة الثانية باقل من ١٤ في المئة. اما بالنسبة الى مستقبل الطلبات التي هي قيد التنفيذ فإن بوينغ غنمت ٧٠ في المئة من حصة السوق تاركة ٣٠ في المئة للشركة الأوروبية. غير ان دراسة أعمق لأرقام مبيعات الشركات الثلاث في الماضي ولمؤشرات المستقبل تظهر الدافع الأول لتوقيع اتفاق الدمج بين الشركتين الأميركيتين من الأساطيل المستخدمة حالياً تبلغ ٨٤ في المئة، أما حصة «ايرباص» فهي ١٤ في المئة. لكن نسبة الطلبات التي هي قيد التسليم لدى «بوينغ وماكدونال» تبلغ ٧٠ في المئة من السوق، فيما استاثرت الشركة الأوروبية بنسبة ٣٠ في المئة، أي بزيادة ١٤ في المئة، ما يعني ان مؤشرات النمو في المستقبل هي لمصلحة «ايرباص».

لقد توصلت الجهتان المتنازعتان الى «اتفاق وسط» يحفظ المصالح المالية الكبيرة للبلدان المصنعة، الا ان السؤال الذي لا يطرحه أحد هو: اين هي مصلحة الدول الزبائن؟ ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى


التاريخ : ٤/ ٨/ ١٩٩٧

الاتحاد الاوروبى ينتقد السياسة التجارية الامريكية

قالت اللجنة الاوروبية ان التعريفات الجمركية الامريكية واتجاه الولايات المتحدة لفرض قواعد على الشركات الاجنبية من أبرز الامور التى تشوب العلاقات الاوروبية الامريكية رغم حدوث تقدم صوب تحرير التجارة العالمية وأبرزت اللجنة فى تقريرها السنوى عن الحواجز التجارية الامريكية ما وصفته بانه تطور جديد غير مرغوب فيه وهو اتجاه الولايات المتحدة لفرض قيود على الشركات الاجنبية التى تجرى تعاملات تجارية فى دول تدور تساؤلات حول سجلها لحقوق الانسان واستشهدت اللجنة الاوروبية بصفة خاصة بقانون لولاية ماساتشوستس يحرم الشركات الاجنبية التى لها مصالح فى بورما من الحصول على عقود مشتريات حكومية وقالت فى بيان بغض النظر عن شرعية مثل هذه الاجراءات فانها تعرقل بشكل واضح مسار العلاقات الاقتصادية الدولية الطبيعية الا أن التقرير سارع بالاشارة الى العناصر الايجابية فى العلاقات بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة قائلا أن اتفاقا أبرم عام ١٩٩٥ لاقامة شراكة جديدة عبر جانبى المحيط الاطلسى اصبح يمثل قوة دفع هائلة لحركة التحرير الاقتصادى فى مختلف أنحاء العالم

وقالت اللجنة انه حدثت ايضا تطورات ايجابية منذ العام الماضى فى مجال فتح السوق الامريكية أمام قطاع الخدمات المهنية كما تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالملكية الفكريةوبخلاف هذا تضمن التقرير سلسلة من الشكاوى حول الاسلوب الذى تقيد به السياسة الامريكية المعاملات الاوروبية ومن ابرز هذه الشكاوى اتجاه الولايات المتحدة لفرض أهدافها السياسة الخارجية على الشركات غير الامريكية وبخاصة قانون هلمز برتون بشأن كوبا وقانون داماتو بشان ليبيا وايران ويسعى كل من القانونين لاثناء الشركات غير الامريكية عن ابرام صفقات مع الدول المعنية من خلال التهديد بفرض عدة عقوبات على الشركات المخالفة وأدان الاتحاد الاوروبى بقوة هذه القوانين التى تم وقف تطبيقها الان على شركات الاتحاد الاوروبى نتيجة المفاوضات الدبلوماسية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

يستهلك الإنسان كل ما تنتجه الأرض .. وكل ما يصنعه بيديه بصورة أو بأخرى .. ولكن لا يستهلك الانسان ذاته سوى الزمن .. ويبدو ان الزمن هو أقوى الأطراف التى تساهم فى صنع تاريخ الدول والشعوب .. ومازال الزمن بشبابه الدائم .. أطول من كل تاريخ .. وأبقى من أى شعب .. أو فرد.

ومع كل قصة جديدة للتاريخ .. تبدأ دورة جديدة للزمن .. أو يتصور الإنسان أن الزمن يبدأ دورة جديدة .. مع أن الزمن مستمر بإيقاع ثابت لا يتغير .. ولا يتحرك واصبح التاريخ رمزا للماضى من الأحداث والذكريات .. وقال «بول إلوار» إن الماضى يشبه بيضة مكسورة .. عرفنا ما بداخلها .. ولكن المستقبل .. يبدو مثل بيضة ترقد فوقها دجاجة .. لا ندرى ما يمكن أن يخرج منها.

وقد أصيبت البشرية بما يشبه الشيخوخة فى أواخر القرن العشرين .. واستيقظت ذكريات المائة عام الأخيرة مرة واحدة .. بلا فواصل أو حدود بين ما حدث فى بدايات القرن .. أو أواخره .. واتضح أن ذكريات البشرية فى مائة عام ليست إلا «ذكريات الزمن الحاضر» .. وهذا هو عنوان الكتاب الذى أصدره الفرنسى «تيرى مونتيريال» مدير ومؤسس معهد العلاقات الدولية فى باريس.



مؤسس معهد العلاقات الدولية بباريس يناقش فى كتاب ذكريات الزمن الحاضر

من يصنع القرن القادم؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٩٧



القرن ٢٠ : حروب عالمية .. سقوط النازية والفاشية والشيوعية .. وتقدم علمي مذهل

أوربا . روسيا . آسيا .. منافسون محتملون للقوة الأمريكية

وهذا الكتاب محاولة لتحليل القوى المحركة للسياسية الدولية .. طوال القرن العشرين .. بهدف فهم الظروف المبدئية التى قد تصنع المناخ العام للعقود الأولى من القرن القادم .. والألف الثالثة من تاريخ العالم .. وهذا يعنى ان الكتاب محاولة للإقتراب من البيضة التى ترقد فوقها دجاجة الزمن .. ومعرفة الملامح الأساسية لما بداخلها .. قبل ان يحطم البيضة .. ويخرج إلى نور حياة الافراد .. والدول والشعوب .. ويبدو المحلل السياسى هنا مثل طبيب للنساء والتوليد .. يستخدم الأشعة التليفزيونية والمناظير لمعرفة نوع الجنين داخل بطن الأم .. قبل خروجه للحياة.

السلام الزائف

وتفرض الاسئلة نفسها .. هل يتجه العالم إلى الصراعات الكبرى مرة أخرى بين القوى العالمية على سطح الأرض .. كما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ؟ وهل التخلف .. قدر مكتوب على بعض شعوب الأرض ؟ .. وهل يصبح الانسان مثل ساحر مبتدىء .. يعجز عن التحكم فى القوى التى اطلق سراحها .. من خلال العلم والتكنولوجيا .. والتقدم؟

وتبدأ الذكريات بانتقال البشرية الهادىء من عالم القرن التاسع عشر الى عالم القرن العشرين .. وقد ساعد هذا الانتقال الهادىء من قرن الى قرن فى زرع إحساس زائف فى نفوس رجال السياسة .. وصناع القرار فى أوروبا بان السلام سهل الصنع .. بمجرد الرغبة الصادقة فيه .. واتضح بعد سنوات قليلة ان الفواصل الزمنية التى لا وجود لها بين القرون .. لا تصنع التاريخ .. ولكن تصنعه الحوادث والحروب الكبرى.

ولم تنتظر البشرية طويلا .. فقد اندلعت الحرب العالمية الاولى فى عام ١٩١٤ ويتوقف المؤرخون دائما أمام هذا التاريخ بوصفة البداية السياسية الحقيقية للقرن العشرين .. وانتهى هذا القرن قبل موعده بعشر سنوات كاملة .. بسقوط الشيوعية وانهيار الامبراطورية السوفيتية .. بدون حرب .

كانت أوروبا متفجرة على نفسها .. بالصراعات القائمة بين القوى العظمى فيها .. منذ الثورة الفرنسية والحروب النابليونية .. وانهيار شرعية النظام الدولى ويقال ان



التاريخ : ٧/٨/١٩٩٧

سلام موتمر فينيا استمر مائة عام . ويقول هنرى كيسنجر لقد ساد اوروبا بعد الحروب النابليونية احساس عام بالاستقرار لكنه اسهم فى الحساب الختامي في صنع كارثة اسمها الحرب العالمية الأولى . او الحرب العظمى الاولى

وفى نهاية اية فترة طويلة من السلام يتبدد الاحساس المأساوى بالحرب وينسى ان الدول تموت مثل البشر.

مجرد قبعة عملاق

وفى هذا الوقت قال المفكر الفرنسى بول فاليرى .. ربما ياتى يوم تستعيد فيه اوروبا حقيقتها الجغرافية .. بوصفها تبدو على الخريطة مجرد قبعة فوق رأس عملاق اسمه آسيا"

وبالفعل حين انتهت الحرب العالمية الاولى .. لم تعد اوروبا هى مركز الكون وصعدت الولايات المتحدة الى مسرح السياسة الدولية . لكنها كانت قوة اوروبية بحكم الطبيعة والهوية والتكوين الحضارى رغم أنها ليست اوروبية بحكم الجغرافية والحقيقة ان انهيار بريطانيا العظمى .. وصعود القوة الامريكية كان واضحا .. حتى قبل الحرب العالمية الاولى .. على الاقل من الناحية الاقتصادية

جاءت الولايات المتحدة لمسرح العلاقات الدولية بنظرة جديدة .. ورفض الرئيس الامريكى ويلسون مبدأ توازن القوى .. بوصفة السبب فى كل الحروب الاوروبية .كما أعرب عن شكه فى توجهات القوى الأوروبية وكان ويلسون مؤمنا بأن نشر الديمقراطية فى العالم .. كما هى فى امريكا .. يمكن ان يصنع السلام العالمى

ويلاحظ الفرنسيون باستمرار ان اى قرن جديد يبدأ عادة بزاوية ميل زمنية تمتد ١٥ عاما تقريبا : هكذا بدأ القرن الـ ١٧ سياسيا فى عام ١٦١٠ .. وبدأ القرن الـ ١٨ فى عام ١٧١٥ وبدأ القرن الـ ١٩ فى عام ١٨١٤ وبدأ القرن العشرين ايضا فى عام ١٩١٤ . وهذا يعنى ان القرن الـ ١٩ امتد مائة عام كاملة.

وينفرد القرن العشرين بأنه بدأ متأخرا .. مثل سائر القرون التى سبقته .. لكنه انتهى سياسيا مبكرا .. وقبل نهايته الزمنية بعشر سنوات فهل يعنى هذا أننا نعيش قرنا جديدا منذ عام ١٩٩٠

قرن الحروب

وشهد القرن العشرون القصير نسبيا سقوط نوعيه من الديكتاتورية .. فى اوروبا .. هما .. ديكتاتورية النازية فى المانيا والفاشية فى ايطاليا .. وديكتاتورية الشيوعية .. وحربين عالميتين.

ويبقى سؤال ماذا سيقول التاريخ عن القرن العشرين ؟

هل يسجل التاريخ فى صفحاته فقط احداث الدمار والحروب .. وصعود وسقوط النازية والشيوعية .. وانتهاء الاستعمار وحصول الشعوب على استقلالها؟

من الواضح ان هذا القرن سيبقى مميزا بالتقدم المذهل الذى حدث خلاله فى مجالات العلوم والتكنولوجيا فلم تعش البشرية فى احضان الاخطار والفظائع فقط .. لكنها عاشت ايضا فى احضان التقدم العلمي .. واستكشافات الفضاء .. وهبوط الانسان على سطح القمر لأول مرة فى التاريخ.

وطوال الحرب الباردة .. نجح الردع النووى فى منع نشوب حرب عالمية ثالثة

هكذا امتاز القرن العشرون عن القرون السابقة بعدة اتجاهات رئيسية هى

- التقدم الاقتصادى الكبير الذى تحقق فى جزء كبير من كوكب الأرض خاصة فى اوروبا واليابان وامريكا الشمالية واستراليا
- الانفجار السكانى الرهيب الذى بدأ منذ الخمسينات فلم يزد سكان الارض عن ٥ ملايين نسمة حين عرف الانسان الزراعة لاول مرة قبل ميلاد المسيح بعشرة الاف سنة وحين جاء المسيح الى الوجود ارتفع تعداد سكان الارض الى ٢٥٠ مليون نسمة وفى القرن الـ ١٧ اصبحا ٥٥٠ مليون نسمة على الارض وقفز سكان الارض الى ١٢٠٠ مليون نسمة فى منتصف القرن الـ ١٩ وبعد مائة عام فقط اى فى منتصف القرن العشرين ارتفع سكان العالم الى ٢٥٠٠ مليون نسمة وفى عام ١٩٩٠ اصبح سكان العالم ٥٣٠٠ مليون نسمة منهم ٢٠٠٠ مليون نسمة فى الصين والهند فقط

وهذا يعنى ان تعداد سكان العالم قد تضاعف فى اقل من خمسين عاما

القرن الامريكى

ويقال عادة ان القرن العشرين .. هو القرن الامريكى فحين انتهى القرن الـ ١٩ كانت الولايات المتحدة دولة نامية .. لكنها مفتولة العضلات اقتصاديا فقد توفرت لها الظروف الاقتصادية المناسبة لتحل محل بريطانيا ولم يلحظ احد المعنى الكبير لارتفاع قيمة الدولار كعملة عالمية بعد الحرب العالمية الاولى .. بعد ان اسقط الجنيه الاسترلينى عن عرشه

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .. فرضت الولايات المتحدة نفسها على العالم كله .. بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الاولى على كوكب الارض .. ورغم الصراع الطويل بين الولايات المتحدة والقوة العالمية الثانية .. الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة .. الا ان القرن العشرين اصبح فى سنواته الأخيرة .. والاتحاد السوفيتى لا وجود له على خريطة العالم .

وتحررت دول اوروبا من قيودها .. ومن مخاوفها .. وبدأت كل دولة منها تميل فى اتجاه واحد لا يتغير هو الولايات المتحدة .. ويتم ذلك بحكم العادة والتقاليد احيانا .. واحيانا اخرى بحكم الجاذبية الامريكية .. وبحكم الخوف من المستقبل دائما.

وانفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على مسرح السياسة فى الشرق الاوسط وحتى اذا حدث واختفى وجودها من اية منطقة على وجه الارض .. فإن ذلك يحدث عادة لسبب واحد .. انها لا تريد الوجود وسواء صعدت قيمة الدولار أم هبطت فى اسواق المال العالمية .. الا انها تبقى العملة العالمية الاولى.

ويبقى السؤال .. الى متى تبقى الولايات المتحدة القوة



الاولى عالميا خلال القرن القادم؟ وهل نحن نعيش حاليا فى قمة القوة الامريكية .. وبالتالى بدايات الانهيار؟!

لقد اعترف المؤرخ الامريكى بول كنيدى بانهيار القوة الامريكية نسبيا على الاقل .قبل سقوط الاتحاد السوفيتى بعام واحد فقط .. ولكن العالم السياسى الكبير جوزيف نياى رد عليه بقوة . ورفض كل معطيات انهيار القوة الامريكية الواردة فى كتاب كنيدى الشهير .. صعود وسقوط القوى الكبرى.

ولكن دعنا نتأمل خريطة العالم ونبحث عن مصادر التحدى التى يمكن ان تهدد مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية وحيدة .. وفريدة.

على المدى القصير . قد نجد أوروبا الموحدة .. هى المصدر الوحيد القادر على منافسة القوة الامريكية .. ولكن اوروبا لن تتمكن من منافسة القوة الاقتصادية الامريكية على الاقل .. قبل تسوية صراعاتها الداخلية .. وحسم القضايا النقدية والاقتصادية التى تقف فى طريق اصدار العملة الاوروبية الموحدة.

ويؤكد الخبراء ان صدور عملة اوروبية موحدة . قد يؤدى فى النهاية الى انتهاء سيطرة الورقة المالية الخضراء الشهيرة باسم الدولار فى اسواق المال العالمية

وقد يحدث ان تسترد روسيا عافيتها الاقتصادية والسياسية خلال عشرين او ثلاثين عاما.

ولابد ان يتجه اى مراقب بنظره نحو آسيا.. ونمورها الاقتصادية الصاعدة بقيادة اليابان. كما استيقظت الصين.. دون ان يهتز العالم كما توقع نابليون.. لكن العالم يتابع مايحدث هناك فى الشرق الاقصى.. ويتساءل.

لكن اللعبة كبيرة.. وتتخطى بالتأكيد الاسس المادية للقوة.. فقد وضعت اوروبا بصفة خاصة على تاريخ العالم منذ بداية العصر الحديث.. وفرضت القيم الاوربية نفسها على مجتمعات الدول والشعوب.. وخصوصا فى مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان.

وهنا لابد ان تقول ان النهضة الاقتصادية والحضارية السائدة فى آسيا حاليا احدثت صدمة لاشك فيها . اولا للشعوب صانعة النهضة.. وثانيا لشعوب العالم الخارجى.. وخصوصا فى اوروبا والولايات المتحدة وهل يمكن ان تؤدى نهضة اسيا الى صدام عنيف بين القوة الاسيوية والولايات المتحدة!!

ان مايجرى حاليا فى اسيا سيؤدى بكل تاكيد الى مواجهة حضارية تحدث لاول مرة فى التاريخ.. وقد ينتهى الامر بوقوف القوى الاسيوية على قدم المساواة مع القوة الامريكية والقوة الاوروبية.

ويؤكد تيرى مونتبريال انه لايتمنى حدوث مواجهة عنيفا بين اسيا والغرب.. كما حدث بين الغرب اليهودى المسيحى.. والمسلمين.

ويتساءل.. هل يصبح القرن الحادى والعشرين.. هو القرن الآسيوى؟!

ويقول «روبير سكالبينو» خبير الشئون الآسيوية .. إن قارة اسيا لم تعرف الثورة الصناعية إلا متأخرا.. ولذلك فإن تاريخها الحديث كله ينتمى إلى القرن العشرين.

Thierry de Montbrial
de l'Institut

MÉMOIRE
DU TEMPS
PRÉSENT

Flammarion

كتاب جديد عرض وتقديم

أحمد البرديسى

لا توجد معجزات

وانفردت اليابان بدخول نادى الدول المتقدمة فى فترة الحرب العالمية الاولى. ولم تنجح الصين في تحديث نفسها. وخضعت اغلبية دول أسيا لسيطرة روسيا .. واليابان فى اوائل القرن العشرين.

واسهمت حروب الباسيفيكى خلال الحرب العالمية الثانية فى تقويض النظام الآسيوى القديم. وقد اضطرت الولايات المتحدة بعد الحرب الكورية إلى تغيير استراتيجيتها تجاه اليابان.

ويؤكد الخبراء انه لا توجد معجزة يابانية أو ألمانية ولكن اليابان .. مثل ألمانيا .. كانت تمتلك قدرات وإمكانيات ذاتية كانت بحاجة إلى تنشيط عن طريق المساعدات الأمريكية . وتمكنت بلاد الشمس المشرقة - اليابان - خلال ثلاثين عاما من تركيز طاقاتها الوطنية على تحقيق هدف واحد.. هو النمو الاقتصادى.

ولكن المعجزة الحقيقية حدثت فى أطراف أسيا.. وبالتحديد فى دول لا تمتلك الطاقات الذاتية المتوفرة لدى الشعب اليابانى . ومن هذه النمور الآسيوية الصاعدة .. نجد تايوان التى ظلت مستعمرة يابانية خلال الفترة من ١٨٩٥ وحتى ١٩٤٥ . كما تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق معجزة اقتصادية فريدة فى الشرق الاقصى .. والعالم.



واعتمدت هذه الدول فى تحقيق نهضتها الجديدة على نظام متطور للتعليم .. وفر لها الأيدى العاملة المدربة والماهرة .. الصالحة للعمل فى عصر تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر.. والتصنيع الآلى.

وحصلت كوريا الجنوبية وتايوان على مصادر مالية لتمويل مشروعات الاستثمار والنهضة من خلال جذب رؤوس الأموال العالمية إلى اسواقها.

وتغيرت استراتيجية دول أسيا من الاعتماد على الاستيراد إلى الاعتماد على الانتاج الصناعى والزراعى .. من أجل التصدير.

مستقبل مشرق

وانتقلت حمى النهضة بسرعة فى أسيا من كوريا الجنوبية وتايوان إلى هونج كونج وسنغافورة.. وامتد النجاح الاقتصادى .. والتفوق فى أسيا حتى وصل إلى ماليزيا وأندونيسيا.

وحين سقط النموذج السوفيتى.. وفقدت الشيوعية مصداقيتها تماما. تحولت دول أسيا كلها إلى اقتصاد السوق الحرة.

وتسعى اسيا حاليا إلى تحقيق التكامل الاقليمى فيما بينها. بعيدا عن اية صراعات عرقية واقيمت منظمة دول جنوب شرق أسيا المعروفة باسم «الاسيان» , كما أقيم منتدى التعاون الاقتصادى لدول أسيا والباسيفيكى «ابيك» .. وقد شاركت فيه *الولايات المتحدة واستراليا*.

ويقال حاليا ان اسيا ستتحول إلى القوة المحركة لاقتصاد العالم فى القرن الحادى والعشرين . ورغم بعض النقاط المظلمة .. كما هو الحال فى كمبوديا وبورما وشبه القارة الهندية وبنجالاديش إلا أن مستقبل القارة الصفراء يبدو مشرقا.. مثل شمس اليابان.

ومن المؤكد ان مستقبل أسيا يعتمد إلى حد كبير على استمرار الاستقرار فى الصين الموجودة.. التى استعادت هونج كونج فى إطار دولة واحدة لها نظامان.

الاعتماد المتبادل

ويؤكد الخبراء أن استقرار القارة الصفراء كلها يعتمد كذلك على المثلث الكبير الولايات المتحدة واليابان والصين ولكن القوة الأسيوية الصاعدة تبقى مصدرا رئيسيا للتحدى وللخطر أمام القوة الامريكية الفريدة فى تاريخ العالم

لقد لعبت رؤوس الاموال الامريكية والاوروبية دورا حيويا لاشك فيه فى تمويل نهضة نمور اسيا الاقتصادية الصاعدة ولكن هل يمكن أن يحدث تحول فى العلاقات الأسيوية الامريكية من التعاون . والاعتماد المتبادل كما هو الوضع حاليا .. إلى المواجهة؟!

إنه سؤال من الصعب جدا الاجابة عليه. وربما امكن لنا الاقتراب منه إذا أدركنا أن اليابان اصبحت حاليا هى القوة الاقتصادية الثانية فى العالم بدخل قومى متصاعد.. بلغ حاليا حوالى ٨ ٥ تريليون دولار . مقابل ٢ ٨ تريليون دولار تقريبا . هى حجم الدخل القومى للولايات المتحدة

ومن يراقب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان سيجد مساحة هائلة من الاعتماد المتبادل فى مجالات عديدة تكنولوجية واقتصادية وسياسية ولكن ذلك لا ينفى وجود مساحة هائلة من التنافس الاقتصادى الذى يصل أحيانا الى حد التهديد بالحرب التجارية.

وقد عاش العالم فى أحضان الخطر طويلا خلال النصف الثانى من القرن العشرين أثناء المواجهة الباردة بين القوتين العظميين الأمريكية والسوفيتية وأصبحت هذه المواجهة جزءا من ذكريات «الحاضر الذى عشناه فى هذا القرن الذى يشبه البيضة المكسورة التى عرفنا كل مافيها.

ولكن العلاقات بين أسيا والولايات المتحدة . مازالت مثل البيضة التى ترقد فوقها دجاجة الزمن .. ولا أحد يدرى ماذا يمكن أن يكون بداخلها!!

والى حلقة جديدة قادمة



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

الدكتور زويل فى ندوة بالاهرام

القرن القادم بدأ منذ سنوات!

ليس للقرن القادم بوابة ستفتح فى الثانية عشرة من ليلة الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٩٩ فقد بدأ القرن فعليا منذ سنوات فيماعرف بالانفجار المعرفى وثورة المعلومات والتي ستستمر سنوات فى القرن القادم وستتعاظم اثارها.

ولكننا لازلنا نحلم - ونحن مغمضو العينين - ببوابة القرن السحرية ربما ستفتح بطلاسم الخرافة أو الانتظار علي موائد الاخرين.

الدكتور أحمد زويل العالم المصرى المعروف قرر منذ سنوات الانتماء للقرن القادم.

عبر رحلة طويلة من الجهد المنظم ذلك الجهد الذى نفتقده والنظام الذى نفتقر اليه.

والسؤال كيف يصبح أحمد زويل ظاهرة جماعية لاستثناء عابرا علي خريطة الوطن الذى تغتاله المشكلات كل يوم وتؤجل رحلته المنتظرة لدخول البوابة المفتوحة للقرن - بوابة العلم!!

■ ضرورة تربية الأجيال على العمل الجماعى والتخلص من الفردية

■ اقتراح بزيارة سنوية لعلماء مصر في الخارج للقاهرة

رجال الأعمال لايمولون البحث العلمى لأنه بعيد عن أنشطتهم

تناول الدكتور زويل موضوع العلم والتكنولوجيا في القرن الحادي والعشرين من منظور علمي بحت وتعرض لتعريف كلمة «علم» وهي تعني المعرفة الأساسية فالعلم هو البحث عن الحقيقة بالتجريب والرؤية الدقيقة بدأب ومتابعة. والتكنولوجيا لاتأتي دون علم بل لابد من توافر القاعدة العلمية الصحيحة وساق مثالا أن تصنيع الليزر دون فهم بناء الخلية والجزئي كان من ضروب المستحيل.

والشعوب التي تقدمت علميا تمتلك قاعدة علمية كاملة وثابتة لينتج عنها فكرة تكنولوجية راسخة ثم تخرجها بعد ذلك للسوق وحيز التطبيق

التكنولوجيا الغربية

وأضاف الدكتور زويل أن مايرغب الحديث عنه هو «غرابة» التكنولوجيا فهي ذات وجهين أحدهما قبيح والاخر جيد وهذا يتطلب أن تدرك المجتمعات أبعاد التكنولوجيا عندما تفكر وتخطط لتحدد مدى استخدامها وترصد لها من العلماء النابهين ولاتغفل في نفس الوقت ثلاث حلقات متصلة. العلم والتكنولوجيا والمجتمع وضرب أمثلة لذلك فعندما طرحت قضية الاستنساخ حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية وقفت أمريكا عاجزة لأنها لم تستطع فهم أبعادها كاملة ولذلك لجأت الى أكاديمية العلوم الأمريكية واختارت مجموعة من العلماء المتميزين لدراسة الظاهرة خلال أعوام بهدف فهم أبعادها ثم اعادة طرحها لحكومتهم.

الفامتو ثانية

وحديثا أسهم الدكتور زويل في تطوير دراسات الهندسة الوراثية والعلوم الطبية باكتشاف جديد يعرف باسم «الفامتو ثانية» فما قصة هذا الاكتشاف الذي نال بفضله الدكتوراه الفخرية من جامعة لوثن البلجيكية الى جانب الملك خوان كارلوس ملك أسبانيا - ورئيس الميزانية الفيدرالية الأمريكية الان سبانت من أهم مكونات الحياة الانسانية «الجزئ» هذا المكون شغل العالم مئات السنين لأن اختلاف ذرة واحدة داخل الجزئ يصنع اختلافا كبيرا في أي كائن، وحجم الجزئي لايمكن رؤيته بالعين المجردة ولاالميكرسكوب واحتار العلماء في تقدير حجم ورؤية تفاعلاته وحركته وأخيرا توصلنا الى أن كل نشاط الجزئي يحدث في واحد على مليون من البليون من الثانية ويقاس عن طريق أشعة الليزر.

استغرق هذا الاكشاف مائة عام واستهلك وقت ودراسات لتصوير الجزئيات وحركتها ونتج عنها مجال علمي جديد يطلق عليه «الفامتو كيمياء» ولازال المركز القومي لعلوم الليزر والجزئ بالولايات المتحدة الأمريكية يقوم بتجارب في النظام العصبي والبروتين والعيون وأساسيات الخلية التي يطلق عليها DNA لتطبيق هذا الفتح العلمي

ونتيجة لذلك رصدت اليابان لعلم الفامتو مايقدر بـ ٢٥٠ مليون دولار لأنهم يفكرون في تحديث التجارب الالكترونية وتصنيع مواد جديدة وتحقيق الفائدة في الاتصال المرئي وربما تقوم اليابان بإعادة بيع هذا الاكتشاف مرة أخرى لأمريكا التي صنعته

بوابة القرن الحادى والعشرين

أما عن دخول القرن القادم فهو ليس بابا سنفتحه لندخل منه ولكنه ذو سمات خاصة فسوف تذوب الفوارق بين العلوم وينتج عنها مايسمى بالمداخل المتعددة الأوجه لدراسة الظاهرة الواحدة وتتآلف العلوم لينتج عنها اكتشافات جديدة، والتركيز العالمي الان ينصب علي الاستثمار البشري لأن الكرة الأرضية تنوء الان بحوالي ١٠ بلايين نسمة فمن أين لها بالغذاء والماء وسبل المعيشة الملائمة، والقرن القادم ليس براقا ولكن له مشاكله الخاصة.

وهناك أحلام علمية تدركها الدول المتقدمة لذا تركز علي علمائها القادرين على صنع الفتوحات ويبحثون الآن الحياة فوق كواكب أخرى كالمريخ وهذا البحث العلمي مطلوب.

التحديات القادمة

واذا استطعنا أن نسوق تحديات القرن القادم فسنلخصها كما يلي

أولا: توافر مناخ العلم والتكنولوجيا حيث لايتم الحصول عليهما بصورة مجردة ولكن في اطار مناخ كامل.

ثانيا: العمل الجماعي فلن يستطيع عالم أن يخرج بجديد دون تعاون المجالات الأخرى وتناول الفكرة من جوانبها المتعددة.

ثالثا: كيفية الانتقال من العلم والتكنولوجيا الى استخدام التكنولوجيا المستحدثة للاستفادة منها في المجتمع العالمي وليس محل انتاجها فقط.

ولكي تصعد مصر للعالمية يجب أن تدرك ذلك جيدا وتخرج أبحاثها للعالم والا فكيف نرقى ونتحدى العالم دون العلم والتكنولوجيا والحل الموضوعي - من وجهة نظر الدكتور زويل لايتمثل في التمويل ورصد الأموال للجامعات ومراكز البحوث فقط وانما وجود سياسة واضحة من الدولة تجاه العلم والتكنولوجيا فلن يستطيع العالم حل مشكلة ما الا اذا سأل نفسه سؤالا واضحا والسياسة العامة للعلم والتكنولوجيا في مصر غير واضحة تماما.

ومصر تتمتع بوجود «صفوة» داخليا وخارجيا يجب أن تجتمع لتحدد مصادر البلاد وترصدها كي تضع خطة علمية وتكنولوجية عميقة الرؤية تحدد الفكرة وتوضحها وتعمل على تنفيذها علي المدى البعيد.

والنموذج العلمي الناجح هو اقامة مراكز علمية وبحثية متخصصة تحظى بثقة الجمهور ثم يتم تعميمها على مراكز الأبحاث والجامعات المصرية ليحدث تفاعل بين المؤسسات العلمية وينتج عنها مداخل علمية تبعث على الفهم والتفكير العلمي السليم وهذه هي بوابة الدخول للقرن القادم

وتعليقا على مشروع الدكتور زويل لدخول القرن القادم علق الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية متسائلا:

خلال الفترة الأخيرة ساد الحديث عن أيديولوجية القرن الحادي والعشرين في الخطاب الثقافي والسياسي والاعلامي وأهمية الدخول الى القرن الحادي والعشرين للاندماج في السوق العالمية وطرح منظومة جديدة.

ومن الممكن أن نجد في مصر جهودا تتعلق بالتكنولوجيا ولكن دون أن تتحول الى اداء مجتمعي وهناك - لاشك - جهود مصرية فردية في مراكز البحوث تتطلع الى الخروج للمجتمع وتحويل الكلمة العلمية الي خطة ثم سياسة عامة.

وأحد مظاهر التقدم خلال السنوات العشر الأخيرة انصب على اهتمام النخبة المصرية بهذا الموضوع نظرا للتحولات الاقتصادية.

الحديثة والتطورت العلمية والعالمية المتلاحقة واهتمام جزء من القطاع الخاص بالتحول التكنولوجي وضرورة مواكبته، كما أن جزءا كبيرا يرجع للتحدي الإسرائيلي في المنطقة ومن هنا تبرز مشكلات حديثة تتعلق بتكلفة الجري وراء التكنولوجيا الحديثة مراحلها الاولى نظرا للتكلفة العالية، كما أن هناك خلط بين التكنولوجيات القديمة والمتوسطة كل هذه التحديات دفعت مركز الدراسات السياسية لمحاولة وضع مشروع لتوجيه الموارد المالية الى وجهتها الصحيحة وعمل اندماج وتكامل بين الدراسات يحتاج بلا شك لمؤتمرات وفرق عمل بحثية.

■ التساؤل المهم ينصب على

التـجـارب الاخـرى والتى لهـا نفس الظروف المصـرية، وهل يمكن ـ من خلال معرفتك الخاصة ـ وضع نموذج مثالى يدفعنا لنقلة تكنولوجية تماثل تجارب البلاد الاخرى التى تتفق معنا فى درجة النمو؟

●● وأجاب د.زويل قائلا: تجربتى التى شاهدتها فى بلاد النمور السبعة ـ حتى اليابان ـ قبل ازدهارها بهذه الطريقة خلال العشرين عاما الماضية ترتكز فى عامل اساسى وهو النظام الشديد الذى تتسم به هذه الدول بالاضافة إلى شرائهم للتكنولوجيا ثم فحص واقعها وتفتيته لاعادة تصنيعه مرة أخرى وربما بتكلفة أقل ودقة أكثر وبذلك يعيدون تصديره مرة أخرى إلى موطنه الاصلى المنتج له بسعر أرخص وطرقة مثلى فما نحتاج إليه هو النظام فليس لدينا مشكلة أساسية سوى النظام والتعليم والتربية.

شكل العلم فى القرن القادم

وعلق السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية على حديث د زويل متسائلا عن شكل العلم فى القرن القادم خاصة ان له سمه أساسية تكمن فى تعدد جوانبه واختفاء الحواجز التقليدية بين العلوم لتحديث ثورة فى الاتصالات ستؤثر بدورها على طبيعة المعرفة الانسانية وسنواجه بنهاية للتخصصات الضيقة لأنه من فرط توافر لمعرفة الكمية والموضوعية أمام الباحث سيصبح تقصيرا من جانبه إذا ركز على معالجة المشكلة من زاوية تخصصية ضيقة. هناك النظرية المركبة والتى ستصبح اتجاها فى المعرفة، بالاضافة إلى نقطة تتعلق بمصر والنخبة العلمية المثقفة الخاصة بها والتى تقوم بجهود فى هذا المجال، وأسوق على ذلك تجربة الاستاذ عصام الدين جلال السابقة عندما شكل فريقا من الباحثين عنى بالبحث عن نقل التكنولوجيا بالاضافة لاشارة د.عبدالمنعم سعيد حول جهود مركز الدراسات فى وضع الخيارات التكنولوجية.

ولكن حسب تصورى هناك ثلاثة مداخل رئيسية للحالة التكنولوجية فى مصر:

أولهما: مدخل فن الاجتماع التكنولوجى وعلم إشباع العلم فكيف نستطيع أن نتبنى مشروعا أو بعدا تكنولوجيا فى مصر من الناحية الاجتماعية.. ماهى القيم السائدة بين الباحثين العلميين وإمكانية أن يعملوا كفريق، ماهى المدارس العلمية التى ينتمون إليها ومراجعهم.. كل هذه الجوانب تتعلق بسسيولوجيا العلم لكى نعرف هل لدينا بالفعل مجتمع أكاديمى أم لا؟

ثانيا. مدخل السياسة العلمية التى استقلت اليوم واصبح لها خبراء وهى تعنى بوضع الاستراتيجية الخاصة بالعلم، والواقع أننا نفتقر إلى وجود سياسة إستراتيجية فى مصر

فى الستينات كان هناك وزارة للبحث العلمى ووضعت مصر سياسة علمية رائدة فى العالم الثالث تآكلت عبر الزمان لاسباب متعددة أما الآن فنحن نفتقر إلى سياسة علمية تجمع الطاقات وتحدد الأهداف

ثالثا: علاقة العلم بالتنمية والأمن القومى والتحدى الذى يواجهه إسرائيل التى تتنافس معنا وهل نستوعب ذلك جيدا أم لا؟ هذه هى المداخل الرئيسية والقضية هى ارادة سياسية وعى بأهمية العلم فوزارة البحث العلمى وزارة قلقة غير محددة الهوية تكثر بها

الصراعات الداخلية والبيروقراطية لتؤكد أن العلم لم يستقر بعد كقيمة وأن النخبة والقيادة السياسية لم تختر بعد السياسة العلمية لمصر.

واذا تطرقنا للحديث عن الأمن القومى فلابد من تعاون القوات المسلحة ووضع الأمن القومى فى الاعتبار، لا شك أن هناك جهودا عربية متميزة من جانب المنظمة العربية للعلوم والتربية فى تونس والتى وضعت إستراتيجية عربية للبحث العلمى والتكنولوجى عن طريق فريق من الباحثين العرب قام بعمل مسح كامل للقدرات الفنية بهدف وضع استراتيجيات وخيارات علمية يتم تنميتها فى العالم العربى

والسؤال المطروح الآن هو هل ستسطيع مصر بمفردها وضع سياسة علمية أم لابد أن يحدث ذلك فى إطار عربى متكامل وبالتالى نصل إلى الارادة السياسية المطلوبة.

والأهم أننا نواجه ـ فى الفترة الاخيرة ـ بتصاعد معدلات التفكير الخرافى وظهور كتب غريب تروج له، لذا فالتحلل الثقافى للمجتمع المصرى هو جانب مهم إذا أردنا الحديث على مجتمع مصرى.

أيهما أسبق العلم أم التكنولوجيا

وتساءل الدكتور أحمد نعيم البنداق ـ الاستاذ بالمركز القومى للبحوث عن الأسبق العلم أم التكنولوجيا خاصة عندما يستفاد من الاخيرة فى الممارسة العملية الاقتصادية والانتاجية كما تساءل عن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا ومفهوم الزمن المتقطع عن الاكتشاف فخلال تسعين عاما من اكتشاف الطيران انتقلنا من نقطة على سطح الارض إلى نقطة على سطح المريخ وهل يمكن أن يكون للتقدم العلمى والتكنولوجى طابع الانفجار

كمعادلة رأسية ام انها مجرد تراكم متتابع فى تحصيل المجتمع العلمى بوضعه الراهن ومؤسساته القائمة ومتطلباته وقدرته على التعامل مع المتغيرات السريعة

اننا فى حيرة وعدم انسجام مع المتغيرات

النمر الإسرائيلى يتربص بنا

أما الخبير العلمى الدكتور نبيل على فجاء حديثه متشائما عندما قال أن شعور الآسى ينتابه لان مصر يمكنها أن تخرج للعالم آلاف العلماء مثل د زويل ولكن هناك آلاف الباحثين لايجدون فرصة أو مجالا لاخراج طاقتهم وأفكارهم العملية وهذا هو الاهدار العلمى الحقيقى لذلك يجب أن تواجه النخبة التى تحدث عنها د.زويل وتعلم أن الموارد البشرية هى أهم ما نمتلكه فى القرن القادم

ودائما مانتحدث عن النمور الآسيوية وننسى وجود نمر قابع على حافة البحر المتوسط وهو النمر الإسرائيلى الذى يتربص بنا والتحدى الإسرائيلى فى مفهوم هو تحدى معلوماتى فجميع أجهزة الكومبيوتر العربية أقل من أجهزة الكمبيوتر فى إسرائيل، كما أن لها وادى سيلكون مناظر لوادى السليكون فى أمريكا وهذا هو وادى ثالوث تل أبيب ـ حيفا ـ القدس، بالاضافة إلى وجود ١٢٠٠ نظام معلوماتى منزلى، بينما نعانى فى مصر من تراجع صناعة الـ Soft Ware ومازلنا نتحدث عن المستوى الشفهى وليس التطبيقى أو التنفيذى.

الأكثر خطورة مما سبق هو التصدى الإسرائيلى للغة العربية وليس العبرية فيما يخص أجهزة الكمبيوتر، ومشروع لغات الشرق الأوسط التى ستسيطر على اللغة ونظم المعلومات، وبالتالى على العقل والفكر المصرى وتتحول إسرائيل إلى بوابة لنا لمعرفة الإنترنت ومدخلا للمعرفة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٨ / ١٩٩٧

متابعة :
أمـال إمـام
عـادل اللقانـى

لذا لابد أن تتخصص مصر فى مجال تتميز فيه وأقترح أن تركز على السلعة الثقافية لتعوض النقص الذى تعانى منه لأن هذه السلعة تعتمد على الفكر البطرى والتعليم النظرى الذى نشأنا عليه، ظلت مصر مركزا ثقافيا وإشعاعا حضاريا كبيرا كما أن لديها سوقا عربيا متفهمة للسلعة الثقافية لأنها محبوبة ومقبولة.

وتمسكا بفكرى أطالب د. زويل بأن يفعل علماء مصر بالخارج مثلما يفعل علماء إسرائيل كل عام عندما يزورون بلاداً مختلفة ويقيمون مراكز بحوث علمية خلال أشهر الصيف ولكننا فى مصر نحتاج إلى مراكز دائمة حتى نستطيع مواجهة مشاكلنا وقضايانا.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

حول المتغيرات الاستراتيجية فى السياسة الخارجية الأمريكية

النظام العالمى وعناصر التغيير

طه المجدوب

لم يشـهـد النصف الأول من العـام الحـالى (١٩٩٧)، خطوة ايجابية واحدة اتخذتها السياسة الأمريكية تجاه ازمة الشرق الأوسط.. أو أى مشاركة فاعلة فى قضية السلام العربى- الإسرائيلى.. وتمثل هذه الفترة النصف الأول من العام الأول للولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون.. الأمر الذى يمكن تسجيله كعلامة مهمة على أن ما حدث من تغيير فى السياسة الأمريكية لم يكن فى صالح قضية السلام.. فقد كان الأمل معقودا على أن تغير إدارة كلينتون الجديدة من السلبيات التى ظهرت فى السياسة الأمريكية أثناء الولاية الأولى.. بعد أن استقرت الأمور بانتخاب كلينتون رئيسا للولايات المتحدة للمرة الثانية. غير أن ما حدث كان على عكس ذلك تماما.. إذ كثرت المواقف الأمريكية السلبية، وتعددت المظاهر الصارخة للانحياز الكامل لسياسات إسرائيل على مستوى البيت الأبيض وبدرجة أشد كثيرا على مستوى الكونجرس الأمريكى وبدون أدنى مواربة.. خصوصا ما يتعلق بالحقوق العربية فى إطار الصراع بين العرب وإسرائيل

حدث ذلك فى وقت كان العالم يترقب وينتظر حدوث تغيير جذرى فى السياسة الأمريكية بعد الانحرافات الخطيرة التى أصابت السياسة الإسرائيلية منذ تولى بنيامين نيتانياهو مسئولية السلطة فى تل أبيب - تجاه العرب عامة وعملية السلام بوجه خاص.. وبشكل يمكن أن يقضى على أى أمل فى امكان التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للصراع العربى - الإسرائيلى، ويعرض المنطقة لموجات هائلة من العنف الدموى، بدأت بشائرها تبدو فعلا على سطح الأحداث فى المنطقة، فتهدد بشدة مصالح كل الاطراف المعنية لمخاطر جسيمة فى مقدمتها المصالح الحيوية الأمريكية. وبقدر ما أثار ذلك دهشة العالم واستغرابه. أوجد بين العرب شعورا متصاعدا بالمرارة وخيبة الأمل.. وأيقنوا أنهم فى حقيقة الأمر أصبحوا لا يواجهون إسرائيل وحدها.. بل والولايات المتحدة كذلك.. وأصبح عليهم أن يقاوموا سياسات إسرائيل والسياسات الضالعة معها. هكذا زال وهم حدوث تغيير أمريكى ايجابى تجاه قضية السلام فى فترة الولاية الثانية فى واشنطن.. وتصبح الإدارة الأمريكية أكثر تحررا من ضغوط اللوبى الإسرائيلى وأكثر اصرارا على اتباع سياسة منطقية متوازية بين العرب والإسرائيليين.

الصراع من أجل القطب الواحد

ويبدو أن السياسة الخارجية قد أخذت مسارات جديدة.. وضعت قضية السلام فى الشرق الأوسط فى أسبقية متأخرة.. كما يبدو أن النظرة الأمريكية للشكل المستقبلى للمنطقة قد اختلف.. بعد أن تركزت اهتمامات السياسة الجديدة فى الجاد من أجل الاحتفاظ بالزعامة العالمية الأمريكية، وعدم السماح لأى قوى عالمية صاعدة بالمنافسة على هذا الوضع.. وهذه النظرة الجديدة للشرق الأوسط قد أدت إلى تناقص الحرص الأمريكى على احترام الحق العربى وعلى عدم اثارة واستفزاز العقل العربى بلا مبرر معروف سوى ارضاء إسرائيل واللوبى اليهودى فى المجتمع الأمريكى لقد تغيرت الاستراتيجية الأمريكية فلم تعد تسعى بجدية لحل المشكلات الاقليمية إلا بالقدر الذى يخدم مخططاتها المستقبلية وأصبح العبء الأكبر على هذه الاستراتيجية هو مواجهة التحديات العالمية الجارية والمتمثلة فى تعاظم العديد من القوى الكبرى بشكل يهدد الانفراد الأمريكى.. الأمر الذى سوف يؤدى إلى اتجاه النظام العالمى نحو القطبية المتعددة.. فتضيع على الولايات المتحدة فرصتها الذهبية فى الانفراد منذ بداية العقد الحالى. ومن منطلق اصرارها على الاحتفاظ بهذه الزعامة تحرص السياسة الأمريكية الجديدة على تصعيد مقاومتها لمثل هذه التوجهات.. وبذل الجهد الأكبر لتكريس السيطرة والزعامة الأمريكية على العالم.. والمحافظة على استمرار النظام العالمى القائم على القطب الواحد لأطول فترة ممكنة فى القرن الحادى والعشرين.

لقد تطلب ذلك ادخال تطورات جذرية على السياسات والاستراتيجيات الأمريكية مع بداية فترة الولاية الثانية.. كان من آثارها الجوهرية تراخى القبضة الأمريكية على هدف السلام فى الشرق الأوسط. ونجم عن ذلك تعطل عملية السلام برمتها واطلاق يد إسرائيل فى المنطقة وفقا لمخططاتها.. فضلا عن تعاظم نفوذ اللوبى اليهودى فى المجتمع الأمريكى وفى الكونجرس بشكل غير مسبوق. وانصرفت الإدارة الأمريكية إلى اعادة بناء النظام الجديد من خلال تكتلات دولية ومحاور اقليمية محددة تكرس مستقبل الزعامة الأمريكية.. وقد انعكست معالم هذه الاستراتيجية الجديدة بوضوح على السياسات الأمريكية على مستوى أوروبا وحلف شمال الاطلنطى وفى منطقة الشرق الأوسط خارج نطاق العالم العربى.

من هذا المنطلق تحرص الإدارة الأمريكية.. على أن تؤكد دائما أن الولايات المتحدة هى الدولة التى لا غنى للعالم عنها.. وأنها تمتلك من القدرات ما يجعلها هى القوة الوحيدة فى العالم القادرة على إدارة وحل الأزمات والنزاعات على امتداد العالم كله. ورغم ذلك فهى تدرك أن التطور التاريخى والطبيعى للنظام العالمى، سوف يجبرها مستقبلا على مواجهة الصراع المنتظر من أجل انهاء عصر القطب الواحد فى العالم والتحول إلى تعدد الاقطاب. لذلك فهى تسعى - كحد أدنى - أن تمتد المرحلة الراهنة لأطول فترة ممكنة..

وتسير هذه السياسة الأمريكية وفقا لاستراتيجية تم وضعها منذ عدة سنوات فى ضوء المعطيات العديدة التى ترتبت على انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى.. وتحدد هدفها ليكون المحافظة على استمرار وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى العالم.. من خلال العمل على منع أية دولة أخرى منافسة تحاول تحدى الوضع المتميز للولايات المتحدة - وأن تنشىء نظاما



المصدر : الأهــــــــرام
التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جديدا يقنع الأطراف المتنافسة على الزعامة العالمية بأن طموحاتهم نحو تولى دور عالمى أكبر أو مماثل للدور الأمريكى الحالى أمر يصعب تحقيقه

أسباب التحول الاستراتيجية وأبعاد الصراع القادم

هناك تساؤلات كثيرة تتردد حول أسباب هذا التحول فى الاستراتيجية الأمريكية، بالشكل الذى جعلها تبدو أكثر غموضا وربما ارتباكا. خاصة بعد دخول الكونجرس الأمريكى وبشكل بارز فى معمعة السياسة الخارجية، بعد أن ارتبطت هذه السياسة ارتباطا قويا بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة، وقد بدأت هذه التطورات تأخذ مسارها التدريجى فى الاستراتيجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة ثم زوال الاتحاد السوفيتى، وانتهاء التهديد الكبير الذى كان يمثله، وكان هو الشغل الشاغل لأصحاب القرار فى الإدارة الأمريكية. كما انه كان يوحد بين كل فئات وأحزاب المجتمع الأمريكى

هكذا بدأت الإدارة الأمريكية فى البحث عن وسائل الحفاظ على زعامتها المكتسبة للعالم . بينما انفتح المجال أمام أعضاء الكونجرس الأمريكى - بعد أن تجردت السياسة الأمريكية من أهم محتوياتها وهو الوجود والتهديد السوفيتى - للبحث عن أدوار جديدة يؤدونها فى ظل أغلبية جمهورية فى الكونجرس تسمح بالسيطرة على قاراته.. وتوجد صراعا مستمرا مع نظام الحكم الديمقراطى فى البيت الأبيض.. فى نفس الوقت الذى تصاعد فيه دور اللوبى اليهودى واستفحلت آثاره فى مناخ أكثر ملاءمة لذلك خاصة مع اكتساب القضايا الداخلية أهمية أساسية من الإدارة الأمريكية، حيث فرضت تأثيرها على السياسة الخارجية وتوجهاتها الخاصة بالحرص على الزعامة العالمية.. وقد صاحب ذلك مظاهر عديدة لاستعراض القوة الأمريكية فى الساحات العالمية والمحافل الدولية.. ومن أبرز الأمثلة لذلك تحدى المجتمع العالمى واستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن أكثر من مرة لايقاف تنفيذ القرارات التى تدين إسرائيل أو تلومها على تصرفاتها الغاشمة.. رغم حصول القرارات على اجماع المجلس. كما برزت الظاهرة فى تحدى د. بطرس غالى الأمين العام السابق للأمم المتحدة والاصرار الذى بلغ حد العناد لكسب الجولة ضده. وبقدر دفاعها المستميت عن إسرائيل استخدمت الولايات المتحدة سطوتها فى فرض العقوبات على العديد من دول العالم بتشريعات يصدرها مجلس الأمن.

لعل هذه السمات التى بدت على السياسة الخارجية الأمريكية، توحى بما اعترى هذه السياسة من ضعف.. الأمر الذى شجع الكونجرس الأمريكى على التدخل ومحاولة ملء الفراغ بقرارات خضع معظمها لهوى الأعضاء وتوجهاتهم الذاتية - هكذا بدأ دور الكونجرس يتصاعد عالميا. وبدأت دول العالم تهتم بهذا الدور وتوليه عناية خاصة حفاظا على مصالحها وعلاقاتها.

فى هذا المناخ كانت القوى الدولية الصاعدة توالى جهودها ليس فقط بالعمل على تنمية قدراتها، ولكن كذلك بابداء اهتمامها بالقضايا العالمية والاقليمية الأخرى خاصة التى يمكن أن تؤثر على البناء المستقبلى للنظام العالمى الجديد، ومن أبرزها قضية السلام فى الشرق الأوسط

من ناحية أخرى، فإن هذه التغيرات لم تكن غائبة عن حسابات صانعى القرار فى الإدارة الأمريكية فبدأوا الاهتمام بحساب قدرات الدول التى تضمها قائمة المرشحين للصعود إلى القمة العالمية، وموازنتها مع قوة الولايات المتحدة وقد تضمنت هذه القائمة اليابان والصين وألمانيا والاتحاد الأوروبى وروسيا (بعد أن تستبعد نفوذها السياسى وعافيتها الاقتصادية).

وتعتبر اليابان، هى المرشحة الأولى من حيث التوقيت لاحتلال وضع القوة المنافسة للولايات المتحدة سواء من الناحية الاقتصادية أو النفوذ السياسى.. وفى هذه الحالة لا يستبعد البعض احتمال نشوب صراع بينهما على هذا الهدف خلال السنوات القليلة القادمة.. إلى أن يحسم الوضع ويتبلور الشكل النهائى للنظام العالمى الجديد. كذلك من المنتظر فى ظل هذه التعددية سوف يسمح كذلك لعدد محدود من الدول المتوسطة ذات الوزن الاقليمى فى مناطقها، على أن يكون لها أيضا دور مؤثر فى إطار النظام القائم.

ويرى العديد من المحللين الذين بحثوا الوضع الحالى والمستقبلى للولايات المتحدة لم يخفوا وجهة نظرهم فى أن محاولات الولايات المتحدة لا يمكن أن تصمد على المدى الطويل والمتوسط. وأن قرب تمتع دول مثل اليابان وألمانيا بمركز القوى الكبرى المنافسة.. هو أمر سوف تفرضه التحولات الجارية فى العالم. وربما يكون من الأفضل للولايات المتحدة وضع استراتيجية بديلة.. تهيؤها للتعامل مع القطبية التعددية. فرغم التأكيدات الأمريكية حول استمرارية وضع الدول القائدة للعالم فى القرن الحادى والعشرين، إلا أن السياسة الخارجية تتحرك وعلى أوسع نطاق لممارسة العمل الجماعى على المستوى العالمى.. غير أن هذه التوجهات لن تمنع الولايات المتحدة من الاستمرار فى إرساء الأسس لبناء مركز قوى لها على قمة النظام العالمى.. باستغلال الفترة الزمنية القائمة رغم محدوديتها، إلا أن تحدياتها مازالت أقل، وسوف يظل هذا الموضوع هو الشغل الشاغل لصانعى القرار السياسى فى الولايات المتحدة باعتباره الأساس الذى سيشكل الاستراتيجية الأمريكية العالمية.. خلال السنوات القادمة..

يبقى سؤال يهمنا كعرب حول تأثير هذه الاستراتيجية الجديدة على الوضع فى الشرق الأوسط، وعملية السلام والعلاقات الأمريكية.. فسيكون ذلك موضوع مقالنا القادم إن شاء الله.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

الانصهار في الوعاء العالمي

عبد الرحمن الراشد

عندما تجابهنا ظاهرة معالم جلية ويتحتم علينا ان نقرر شيئا ما بصددها يجدر بنا اولا ان نسأل انفسنا سؤالا واحدا في البداية: هل نملك خيارا بالرفض حتى نرفضها؟

فان كانت الاجابة بنعم يصبح من حق كل فرد ان يتبنى خياراته. وان كانت بـ «لا» يتعين علينا ان نسير في نفس الطريق معا ولكن نبحث في وسائل الحماية والعلاج عند الحاجة.

ان احدا لم يسألنا عن رأينا في مسألة العولمة، او الاندماج مع حالة التشابك العالمية، بل جاءت تفرض نفسها على الجميع دون تخطيط او تآمر من احد.

وفي مواجهة غزو العولمة هناك جيوش رفض عديدة حيث توجه جبهة رفض في كل دولة بلغها حوار «العولمة»، فالقوميون في الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا يجاهرون بدعواتهم ضد العولمة الاقتصادية، فرفع الحواجز للاستثمار والاستيراد من الدول الفقيرة سيضر بمصانعهم وعمالهم واقتصادهم واوضاعهم الاجتماعية.

وهنا في المنطقة العربية تهاجم «العولمة» على اعتبار انها غزو ثقافي. وفي روسيا ينظر ايضا الى العولمة من جانب سياسي بحت اخذ من موسكو كل قدراتها وسلبها حلفاءها.

ومن علامات العولمة اولا مسألة التشابك الذي بدأ منذ بداية القرن وشمل العالم فسلب من الدولة الخصوصية الاجتماعية او الاستقلال السياسي او الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

وثانيا، انه لا توجد قوى تملك سلطة حقيقية عليها وان كانت هناك قوى تحاول ركوب الموج والاستفادة من طاقتها العالمية.

ولهذا من الاجدر ان ندع الشق القائل برفض العولمة ومقاومة الغزو الخارجي لانه امر غير قابل للتحقيق حتى من قبل الامم الاكثر نفوذا وصلابة.

والذي يرغب في الرفض عليه ان يبني لنفسه سجنا مثل الحجر الصحي يتطبب فيه بشكل دائم. وهذا الحجر، اما سيؤدي بصاحبه الى الجنون او الى الاستسلام والتعامل مع



ميكروبات العالم الضارة منها والمفيدة" فدولة تملك امكانيات عملاقة، وتكاد تكون الدولة الوحيدة المؤهلة للاكتفاء الذاتي، وهي الولايات المتحدة الامريكية، قبلت توزيع شطر من ممتلكاتها التصنيعية في انحاء العالم على حساب عمالتها، فمصانع سياراتها خفضت نشاطاتها ونقلت الى دول في امريكا اللاتينية واوروبا الشرقية وجنوب وشرق آسيا، وكذلك كومبيوتراتها صارت تصنع في عشرات الدول، ومليارات من اموالها المستثمرة محليا انتقلت الى كثير من اسواق المال العالمية. وفشلت القوى العمالية ومؤيدوها من السياسيين الامريكيين من تعطيل عمليات الانتقال الى المكسيك والصين وغيرهما حماية للعامل الامريكي وحقوقه.

والعولمة بأوعيتها الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحدث وتسير بدفع ذاتي، واعظم طاقة تسير مشروعها، التقنية التي ضربت الانظمة التقليدية في كل القطاعات تقريبا، فقربت العالم من بعضه البعض وزادت من السلطة الدولية الجماعية وقلصت من الاستقلالية القومية. والحاجة للنمو الاقتصادي دفعت بالدول الغنية والفقيرة الى الانخراط في الاندية الجغرافية لتحقيق الحد الاعظم من المنفعة الاقتصادية. وهذه التشكيلات الجديدة فرضت اوضاعا همشت كثيرا من استقلالية الاقتصاد الداخلي. وعندما نعود للتطور التقني الذي اسس اسواقا من المال تتناقل مليارات الدولارات في الدقيقة الواحدة بين بعضها البعض فترهن اقتصاد العالم في وعاء واحد كبير، نجد الشيء نفسه في الجانب الاجتماعي. فثقافات العالم بأديانها وعلومها وتقاليدها صارت مربوطة بنفوذ الآلة الخطيرة. وأقرب مثل ليس المحطات الفضائية المنتشرة في انحاء العالم، بل نجده ايضا في مطبعة واحدة موجودة في المدينة المنورة تسمى «مجمع خادم الحرمين الشريفين لطباعة المصحف الشريف» فقد امدت المطبعة عشرات الآلاف من المساجد في انحاء العالم بملايين المصاحف بما فيها بقاع لم يكن يملك فيها المصاحف إلا ائمة المساجد والفقهاء بما فيها مدن اسلامية مثل بخارى وسمرقند. ففي خلال عشرة اعوام فقط نشرت هذه المطبعة لوحدها من المصاحف ما لم يخطه ويطبعه المسلمون في الف واربعمائة عام. وهذا نموذج واحد يعبر عن «تغيير ثقافي»، ومن خلاله علينا ان نحسب تأثيرات العولمة من خلال اجهزة الكمبيوتر وطرق الإنترنت الالكترونية ونحوها.

ومن الملاحظات الاخيرة التي يهمني ان اسجلها في هذا المضمون ان للعولمة الكثير من السيئات لانها تجعل العالم يعيش في بيت واحد على الرغم من كثرة اختلافاته، ولكنها



تحدث على الرغم من رأينا فيها. ونحن نشهد بأم اعيننا تهاوي الرفض العالمي والانسحاب امام انتشارها. ولكل فئة من الدول مشلكة مع غول العولمة. فبالنسبة للدول الغنية فمشكلتها اقتصادية بظهور قوى جديدة تهدد مصالحها. وبالنسبة للدول النامية فالمشكلة اجتماعية وسياسية اذ ان معظم سيل العولمة الجارف يصب عليها من رأس جبل مرتفع، ولهذا فالتحدي كبير جدا ويأتي من جانب واحد.

واشاعة فكرة رفض العولمة لن تهزمها، بل يجب مواجهتها ايجابيا، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لتخفيف التأثيرات والاستفادة من الفرص الكبيرة التي تتيحها العولمة، وهي كثيرة، للنمو السريع.

وفي تصوري ان خير وسيلة للمواجهة هي محاولة فهم الظاهرة اولاً قبل التسرع في الحكم عليها وبالتالي تبني استراتيجية خاطئة والوصول الى نتيجة فاشلة ■



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١١ / ٨ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«العولمة»...!!

إذا كان الجنرال النازى الألمانى جورنج هو الذى قال إنه عندما يسمع كلمة الثقافة، فإنه يسحب على الفور مسدسه، فإن هناك كثرة منا ليسوا جنرالات ولا نازيين بالتأكيد يسحبون مسدساتهم ومدافعهم الرشاشة عندما يسمعون كلمة «العولمة»، حتى بات هناك قاموس كامل من الكلمات، ومعلقات كاملة من المقالات تشن الهجوم تلو الهجوم على «مروجى العولمة» و«دعاة العولمة». ولكن ما يجمع الطرفين كان دوما إنكار حقائق لم يتمكن الجنرال الألمانى من القضاء عليها بإشهار مسدسة، ولا أعتقد أن إنكارها بالمدفعية الثقيلة الكلامية من قبل كتاب ومفكرين عرب ومصريين سوف يقضى عليها أيضا وقد جاء الجنرال وذهب وبقيت الثقافة الانسانية التى رفضت النازية وأساليبها الدموية والعنصرية، وهنا سوف يأتى كثرة ويذهبون ويبقى الاتجاه نحو ربط أجزاء وشعوب الكرة الأرضية من داخلها ومن خارجها مستمرا ومتعمقا كل يوم.

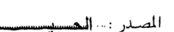
وقد بدأ الاتجاه إلى «العولمة» منذ الزمان القديم، عندما خرج الفينيقيون من لبنان الحالية لكى ينشئوا مراكز للتجارة فى شمال إفريقيا وجزر البحر الأبيض المتوسط تربطها خطوط للملاحة والتجارة والشطارة وانتقال البشر والبضائع والأفكار والثقافات. ومنذئذ ارتبط هذا الاتجاه بالتطور التكنولوجى لوسائل الاتصال والمواصلات التى وصلت ذروتها خلال العقود الأخيرة مع تصاعد احكام الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة فى مجال المعلومات والفضاء ، التى باتت تحزم الأرض بالاتصالات ، لدرجة لم تشهدها البشرية من قبل وحققت طفرة انتاجية لا تستطيع أى سوق محلية استيعابها ، حتى أنه لم يعد أمام أية صناعة أو زراعة قدرة على النمو ما لم يكن بمقدورها المنافسة فى السوق العالمية. وترتب على هذه الحقيقة مجموعة من النتائج برزت فى شكل شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الأوروبى وأسيان ونافتا، والتكتلات العابرة للاقاليم والقارات مثل ابيك، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وفوق هؤلاء جميعا توجد قمة الدول الصناعة الكبرى تمثل أركان «حرب» العالم الاقتصادى والسياسى للكرة الأرضية كلها. ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار، وظاهرة المصنع العالمى التى جعلت كل منتج صناعى لا تنفرد دولة واحدة بإنتاجه وإنما تشارك فيه أكثر من دولة وفى بعض الأحيان عشرات من الدول.

ظواهر «العولمة» هذه هى التى تستحوذ على الجزء الأعظم من الناتج الاجمالى العالمى، والنصيب الأكبر من حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، والقدر الأوفى من الاتصالات والمواصلات الكونية، وفيها ما يزيد على ثلاثة أرباع التجارة الدولية، والأهم من ذلك كله أنها باتت تحدد المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى التنمية داخل كل دولة من خلال قدرتها على الاتصال والإلتحام بهذه الظواهر مجتمعة، يستوى فى ذلك دولة عظمى مثل الولايات المتحدة ودولة صغرى مثل غانا أو سنغافورة فالثابت الآن أن القطاعات التى تنجح فى الاندماج فى ظاهرة العولمة التى تقوم فى النهاية بجذب باقى الاقتصاد القومى للنمو المتواصل والمتسارع ومن ثم نقل شعوبها إلى مستويات أعلى وأرقى من النمو الاقتصادى والاجتماعى وحتى الثقافى كذلك

ولكن هذا الإندماج لا يتأتى الا من خلال القدرة على المنافسة بحجم السوق العالمية، وربما كان هذا بيت القصيد فى المقاومة التى تلقاها «العولمة»، كظاهرة واقعية وملموسة، وكفكرة تندرج تحتها آفاق النمو الوطنى. فالخوف من المنافسة التى تعنى العمل الشاق والدؤوب والقدرة المتواصلة على التعلم والإبتكار يشكل هلعا ورعبا لقطاعات اقتصادية تواضعت قدراتها على الأسواق المحلية، ولقطاعات فكرية انهزامية وكسولة انتابها الرعب من فداحة المنافسة على المستوى العالمى. ومن هنا جاءت المقاومة وسحب المسدسات والمدافع الرشاشة بإنكار الظاهرة كلية واعتبارها هلوسة مستوردة فيها من الشيطان الأجنبى مس، وهرطقة على الفكرة الوطنية والقومية. وإذا لم يفلح الإنكار الكلى جرى الاحتماء بالخصوصية الثقافية للتغطية على عدم ثقة القائلين بها فى ثقافتهم الوطنية وقدرتها على المنافسة والتنافس فى عالم متعدد الثقافات، وتقدم التكنولوجيا الحديثة الوسائل التى تغنى كل ثقافة حية وانسانية لديها ما تقدمه للبشرية بأسرها. على أى الأحوال فإن وضع الرؤوس فى الرمال، ورفض الحقائق التى لا تخطئها عين ليست جديدة فى تاريخنا، ولا تاريخ العالم، ولكن ما ينفع الناس هو الذى يمكث فى الأرض دائما!!.

د. عبد المنعم سعيد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/ ٨/ ١٩٩٧

الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (١ من ٣)

نزعة عدمية تجاه قضايا الوجود العربي

ضياء رشوان *

■ شاع في الآونة الاخيرة خطاب عربي جديد يمكن تسميته وفقاً لمضمونه «الخطاب العربي الكوكبي الجديد». وتجسد من الناحية العملية في ممارسات فكرية وسياسية عدة ربما كان آخرها انخراط بعض مروجيه في ما سمي «تحالف كوبنهاغن» من أجل السلام في الشرق الاوسط. وفي حقيقته، فإن ذلك التحالف يعبر بصورة نموذجية عن بعض المقولات الاساسية لذلك الخطاب التي لا يمكن فصلها عن مقولات اخرى اساسية لم تتبد بوضوح في ذلك التحالف، وإن كان أطرافه من العرب تطرقوا اليها في دفاعهم اللاحق عن تحالفهم المثير للجدل.

ويتمثل قلب هذا الخطاب في مقولة مركزية مؤداها ان العالم تجاوز ما عرفه من قبل من روابط «تقليدية» تقوم على العرق او الدين او الثقافة او القومية، أو غيرها من تلك التي شكلت التاريخ الحالي للبشرية، في اتجاه رابطة «جديدة» تجمع بين اطرافه، هي عند اصحاب ذلك الخطاب الانتماء المشترك الى كوكب واحد. ومن هذا المنظور، صارت الهموم والمشاكل والانجازات التي تعيشها البشرية واحدة بما يجعل إنهاء الصراعات واجباً ووحدة المصير قدراً لا مفر منه.

إلا ان بعضاً من التأمل والتحليل النقدي للخطاب العربي الكوكبي الجديد، المؤسس لممارسة كوبنهاغن وغيرها من الممارسات المتعلقة بالصراع العربي- الاسرائيلي والعلاقة مع الغرب، خصوصاً يساعدان على الكشف عن الجذور الحقيقية لهذا الخطاب والتناقضات والمغالطات البنائية والمفهومية التي يحتويها.

وربما تأتي أهمية مثل هذا الكشف من ضرورته في اي «مواجهة» فكرية او سياسية مع ذلك الخطاب الذي يسعى لاكتساح كل الخطابات الاخرى في الساحة العربية. وفي كل الاحوال فإن السعي لمناقشة نقدية للخطاب العربي الكوكبي الجديد يستلزم النظر اليه من زاويتين اساسيتين: الأولى بنيته العامة، والثانية مضمون بعض طروحاته الرئيسية.

ويتطلب ذلك عدم النظر الى «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» باعتباره نصاً فقط بل تتسع النظرة اليه والتحليل له لتشملا بعضاً من خصائص متبنيه والممارسات الفعلية التي يقود اليها في الواقع السياسي والفكري.

وعلى رغم تقديم اصحاب هذا الخطاب له باعتباره خطاباً مختلفاً في بنيته وطروحاته عن الخطابات العربية التي يسميها «التقليدية» وبصفة خاصة «خطاب التحرر الوطني والقومي»، يبدو من تأمل بنية «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» انها في العمق لا تختلف كثيراً عن تلك التي اعتاد «خطاب التحرر الوطني والقومي» ان يقدم بها افكاره وطروحاته. فهي بداية بنية منطقية ترمي عبر طرح مقدمات مختارة بعناية الى الوصول لنتائج تتوافق ورؤية اصحاب ذلك الخطاب لما يعتقدون انه خير للعالم وللامة التي ينتمون اليها.

كما ان ذلك الخطاب الجديد يرى ان على «المثقف العربي الكوكبي» أدواراً ومهمات يجب عليه ان يقوم بها من أجل تحقيق ذلك الخير، اي نشر وتطبيق تلك الرؤية الكوكبية. ويعني ذلك ان خطاب «المثقف الكوكبي» لم يبتعد كثيراً في بنيته عن تلك البنية التقليدية لكتابات «المثقف الملتزم» التي تبلورت اساساً في التقاليد الماركسية، وعنها أخذ «خطاب التحرر الوطني والقومي». فوفقاً لتلك التقاليد، فإن البنية المنطقية لهذا الخطاب الاخير يجب ان تفضي الى طرح تصور بديل لما يجب ان يكون عليه الحال في المستقبل.

إن تلك المهمة هي التي ميزت بنية الخطاب «التقليدي» الملتزم للتحرر الوطني والقومي، وهي التي قام عليها تمييز النظريات العلمية والسياسية الغربية غير الماركسية بين ما اسمته البنية العلمية والبنية الايديولوجية لاي خطاب، إذ ترى ان طرح تصور مثالي بديل للمستقبل يُعد واحداً من اهم الخصائص التي تتسم بها البنية الاخيرة، التي بناء عليها اكتسبت صفة «اللاعلمية» التي شاع اطلاقها على «خطاب التحرر الوطني والقومي» في هذه النظريات.

حتى في الاتجاهات الجديدة للعلوم الغربية غير الماركسية، مثل مدارس ما بعد الحداثة، فإن النزعات النقدية والتفكيكية، التي تمثل في الاصل جوهرها الابرز، لا تستند على فلسفة غائية ترمي الى التبشير ببديل مستقبلي لما هو قائم، بل هي تكتفي بابراز جوانب الانقطاع والتجزر التي تميز الظواهر العلمية والتاريخية والاجتماعية. وعلى ذلك فبالرغم من حدة وعمق نقد «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» لمفاهيم وطروحات «خطاب التحرر الوطني والقومي»، لا يزال أصحابه «ملتزمين» مثل أصحاب ذلك الخطاب الاخير، ومازالت بنية خطابهم مماثلة تماماً لبنيته. أما سعي «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» للنقد والتفكيك على غرار مدارس ما بعد الحداثة الغربية، فهو لم يمنع من بقاء حقيقته حسب النظريات الغربية ذاتها: خطاباً غائياً ايديولوجيا يرمي الى التبشير ببديل مستقبلي يختلف فقط في مضمونه وليس في بنيته عما يطرحه «خطاب التحرر الوطني والقومي».

وفي السياق نفسه، لكن على جانب آخر منه، يبدو «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» والقسم الاكبر من متبنيه، ليس فقط «ملتزما» وايديولوجياً بل وايضا «طليعيا» وفي بعض الاحيان «رساليا». وهنا يبرز بوضوح التناقض الحاد بين النقد العنيف الذي يوجهه ذلك الخطاب لمقولات «الالتزام» و«الطليعية» و«الرسالية» ومدارس الفكر والعمل التي انتجتها وتتبناها سواء كانت اشتراكية أو قومية او إسلامية، وبين البنية الحقيقية له والممارسات الفعلية لأصحابه. وعلى جانب ثان لهذا التناقض البنائي في ذلك الخطاب الجديد يبرز تناقض آخر بين نقده ورفضه لمفاهيم «الوكالة» او «التعبير» عن «الجماهير» أو «الأمة» أو «الشعب» التي تشيع في خطابات مدارس الفكر والعمل السابقة، وبين زعمه في مناسبات عدة - بل وربما في كل مناسبة - أنه هو الاكثر «تمثيلا» و«تعبيرا» عن رغبات وطموحات وأفكار الغالبية الساحقة من «الناس» الذين - حسب تعبيره - فقدوا الثقة في تلك الخطابات «القديمة التقليدية» وأرهقتهم المعاناة من ممارساتها وتجاربها السياسية والفكرية. وربما يكون ذلك الملمح «الطليعي» و«الرسالي» للخطاب العربي الكوكبي الجديد على تناقضه مع بنيته الاصلية هو الذي دفع ببعض من متبنيه الى «الهرولة» نحو كوبنهاغن لعقد تحالفهم فيها مع ممثلي الدولة العبرية باعتبار انهم «يمثلون» ارادة الغالبية العظمى من «شعوب المنطقة»، كما زعموا في إعلانهم. وحسبما يشير الملمح الثانى المتناقض لبنية خطابهم.

كذلك يبدو «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» متناقضا بين نصوصه وممارسات متبنيه ومواقفهم الفعلية من طروحاته المركزية. وفي هذا السياق يكفي متلان احدهما يتعلق باطروحة «المجتمع المدني» والاخر بقضية «الديموقراطية». ومعروف انحياز هذا الخطاب الى ما يسميه «المجتمع المدني» بما يشمله من هيئات ومؤسسات تطوعية وسيطة تحتل الحيز بين الدولة والمجتمع وتقوم بدور المعادل الموضوعي لنفوذ الدولة المتمدد نحو المجتمع. إلا ان الممارسة الفعلية لمتبنى هذا الخطاب تشير من ناحية الى عدم تاسيسهم او انخراطهم في مثل هذه النوعية من الهيئات ذات النفوذ الحقيقي في المجتمع بقدر ما هم مشغولون بإقامة هياكل صورية لها ليس لها من علاقة بذلك المجتمع وانما بمؤسسات التمويل الغربية التي تدعم مثل تلك الهيئات ظناً منها ان ذلك يمتل دعماً للمجتمع المدني.

ومن ناحية اخرى يظهر متبنيو ذلك الخطاب الكوكبي عداءً مستمراً وتحريضاً لا يتوقف على بعض من اهم مؤسسات «المجتمع المدني» الحقيقية والفعالة مثل الاتحادات والنقابات المهنية بحجة ان الاسلاميين او القوميين او اليساريين «يسيطرون عليها». وساهم ذلك العداء والتحريض في تدهور حال بعض تلك المؤسسات، الأمر الذي أدى الى تجميد بعضها واشاعة الفوضى بين جنباته كما هو الحال في نقابتي المهندسين والمحامين في مصر.

اما عن «الديموقراطية» فبالرغم مما لها من مكانة «مقدسة» في الخطاب العربي الكوكبي الجديد» فإن تناقضات اغلبية متبنيه مع ابسط قواعدها وصلت الى حد الانتهاك. فالإلتصاق بالدولة - ايا كانت طبيعة تلك الدولة - هو السمة الاكثر شيوعا لهؤلاء تحت حجج عدة على رغم اطاحتها الدائمة باية ممارسة ديموقراطية. وفي هذا الشأن لم يعدم هؤلاء حججاً اخرى تبرر تلك الاطاحة ظلت ابرزها تلك المتعلقة بعدم الثقة في قبول الاسلاميين. الخصم الاكبر والاقوى لمعظم النظم العربية، لقواعد «الديموقراطية» على رغم كل ما يقولونه او يفعلونه كما يوضح المثلان الابرز للجزائر ومصر.

إلى ذلك، يتناقض أصحاب «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» كل التناقض مع طروحاته حول «الديموقراطية» حينما يعزفون عن «تدنيس» انفسهم في آليات المشاركة السياسية الشعبية في بلدانهم سواء كانت ابسطها، اي مجرد تسجيل انفسهم في جداول الانتخاب وممارسة ذلك الحق - الواجب، او اعقدها، اي الانخراط في الممارسة الحزبية الشرعية على تنوع صورها ومساحاتها في بلدانهم، مصممين في كل الاحوال على ان تظل الدولة وبعض الشرائح الرقيقة من النخبة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

العليا هي مقصدهم وملجأهم الوحيد.

كان «تحالف كوبنهاغن» نموذجياً في تعبيره عن هذا التناقض بين نصوص «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» وممارسات نفر من اصحابه في ما يتعلق باطروحاته حول «المجتمع المدني» و«الديموقراطية»، سواء في رفضهم الالتزام بقرارات نقاباتهم واتحاداتهم المنتخبة ديموقراطيا التي تحظر «التطبيع» مع الاسرائيليين قبل التسوية الشاملة، او في اصرارهم على تجاوز تلك الهيئات والترفع عن ادارة حوار ديموقراطي منظم بداخلها حول رؤاهم قبل الذهاب الى كوبنهاغن، او في استمرارهم في الالتصاق بالدولة التي يسعون بكل السبل الى تاكيد تفويضها لهم في عقد التحالف.

بعيداً عن تلك التناقضات العميقة في بنية هذا الخطاب فإنها تتسم ايضا بكونها بنية تصحيحية بالمعنيين السياسي والتاريخي المتناقضين لهذا المصطلح. فمن الزاوية السياسية يستمد المصطلح دلالاته من الحقل المعرفي الماركسي حين برز للمرة الاولى في اطار التجربة الروسية السابقة على ثورة تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧. وارتبطت التسمية بذلك التيار الاشتراكي الذي سعى الى اعادة النظر في الاطروحات الماركسية وبعد ذلك اللينينية بحجة دوغمائيتها وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة. وبمعنى قريب من هذا المعنى السياسي الاصلي تتركب بنية معظم كتابات ذلك الخطاب الجديد، إذ تنحو الى اعادة النظر الشاملة في الافكار والمفاهيم والادوار السائدة التي تعتقد انها تنتمي الى العالم «القديم». وكاي بنية تصحيحية من هذا النوع، فإنها تركز على كل ما ترى انه الجديد من الظروف التي توجب تحول النمط «التقليدي» للمثقف والافكار القومية واليسارية والوطنية الى النمط المغاير الذي تدعو اليه سواء كان الايديولوجية الليبرالية أو ايديولوجية «حقوق الانسان» أو التصورات «الكوكبية». وفي سياق استعراضها لهذه المستجدات، لا تترك تلك الكتابات فرصة واحدة إلا واكدت فيها على الاثار الحاسمة لهذه المستجدات على تغير بنية الافكار والتصورات التي تبدو راسخة في اذهان قطاعات واسعة من المثقفين العرب والعالم ثالثيين. ويحظى الغرب والصراع العربي - الاسرائيلي بما فيه الدولة العبرية بالقدر الاكبر من تركيز تلك الكتابات وتوجهها التصحيحي، إذ تسعى الى ابراز مدى نمطية وجمود هذه الصورة بالقياس الى «الحقائق» المحلية والكوكبية الجديدة التي ترى انها اعانت على كشف الوجه الحقيقي لهذا الغرب وذلك الصراع وتلك الدولة بعيدا عن التصورات «الدوغمائية المسبقة» كما تصفها.

اما الوجه الثاني للبنية التي يتخذها هذا الخطاب فهو الاتجاه التصحيحي التاريخي. ومن قبيل المفارقة ان هذا الاتجاه في الدراسات التاريخية ظهر وانتعش في اوساط مدارس التاريخ الاوروبية ذات النزوع الوطني والقومي المتشدد والموصوف باليميني بل والعنصري والمعادي للسامية احيانا. وبدا ظهور هذا التيار في فرنسا منذ نهاية الخمسينات حين اخذ على عاتقه اعادة النظر في معظم النتائج التي انتهى اليها مؤرخو التاريخ الاوروبي المعاصر وبخاصة تاريخ الحرب العالمية الثانية.

وتبدو كتابات «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» قريبة من هذا المفهوم التصحيحي للدراسات التاريخية حين تسعى الى اعادة النظر في كثير من القضايا التي تتمتع بدرجة من الإجماع والاستقرار في مدارس التاريخ العربية.

إن ذلك الجمع بين المفهوم السياسي للنزعة التصحيحية والمفهوم التاريخي لها على تناقض جذورهما التاريخية والمعرفية لا يعد مع ذلك مأخذا على ذلك الخطاب الجديد. فما يجمع المفهومين هو طرح الثقة في الثوابت المستقرة سياسية كانت او تاريخية. وهو الهاجس المحوري الذي تنضح كتابات هذا الخطاب به. غير ان الانحياز للنزعة التصحيحية، السياسية او التاريخية، لا يكفيه توافر مثل هذا الهاجس المشروع، فلا بد من التاكد من امتلاك عدد كاف من الحقائق المناقضة والبراهين الراسخة التي تستطيع الاطاحة بهذه الثوابت المستقرة. ولاشك ان تلك الكتابات تعرض لبعض من تلك الحقائق والبراهين. الا أن عددها ودرجة رسوخها لا تكفي لتبني هذه النزعة التصحيحية الشاملة.

إن حقلي السياسة والتاريخ العربيين بحاجة حقيقية لوقفات تصحيحية من حين لآخر حتى لا يسودهما الاستقرار الآسن والثبات الحجري. فبغير هذا لن يعرفا التجديد ولا القفزات النوعية الكبرى. غير ان التجديد الحقيقي والقفز النوعي اللذين يؤديان الى نهوض الأمم والشعوب لا يمكن لهما التحقيق بهدم كل اعمدة الوجود الاجتماعي والتاريخي واشاعة حال اقرب للفوضى التي لا ينظمها أي ثابت او مطلق سياسي او اجتماعي او تاريخي.

وتزداد خطورة هذه النزعة التصحيحية الشاملة للخطاب العربي الكوكبي الجديد باقترانها بنزعة اخرى فيه. ففي محاولة ذلك الخطاب الافلات من النزعة «الإطلاقية» التي يرى انها تعيب خطاب التحرر الوطني والقومي في تركيزه على بعض الثوابت والمطلقات، وقع في هوة نزعة اطلاقية مضادة اخفت جوهرها الحقيقي وراء مصطلح «النسبية» فلم يعد لدى ذلك الخطاب الجديد من مطلق او ثابت سياسي او تاريخي او فكري.

ببساطة وقع ذلك الخطاب في فخ النزعة «الاطلاقية» المباشرة التي لم تعد في جوهرها تختلف كثيراً عن النزعة «الاطلاقية» المباشرة التي يعيبها على الخطابات الاخرى «التقليدية» المختلفة عنه ومعه. وبتضافر تلك النزعة «النسبية الاطلاقية» مع التوجه التصحيحي الشامل بدا «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» اقرب للعدمية في تناوله لكل قضايا الوجود التاريخي والاجتماعي والسياسي العربي: معول المراجعة والتصحيح في يده لا يتوقف عن الهدم، واجنحة «النسبية المطلقة» تطير به وباصحابه بعيدا عن اي ثابت او مطلق الى الفضاء الكوكبي الشاسع الذي لا يبدو فيه اي اثر لأية حدود تاريخية او جغرافية بين الامم والشعوب وحتى الوقائع.

---

* خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية، «الاهرام».



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٣

معهد مراقبة العالم يحذر في تقرير لم ينشر بعد

ارتفاع أسعار الغلال يهدد الاقتصاد العالمي

مظاهرات ١.٣ مليار نسمة تجتاح العالم الثالث

واشنطن - «الكفاح العربي»

يحذر معهد «مراقبة العالم» في تقرير يصدره في النصف الثاني من آب (اغسطس) الحالي من ان الارتفاع المطرد في أسعار الغلال في الأسواق العالمية قد يكون أول مؤشر الى احتمال حدوث انقطاع في التقدم الاقتصادي العالمي.

ويقول التقرير ان العالم أصبح موضوعاً بسبب ارتفاع أسعار الغلال على طريق اقتصادي وسكاني لا يمكن معه مواصلة التقدم، لأن النظام الاقتصادي السائد على الأرض الآن يصيب بالبطء نمو انتاج الغذاء ويدفع بالعالم الى حقبة من الندرة في السلع الغذائية الأساسية.

ويقول ليستر براون رئيس معهد «مراقبة العالم» - الذي يعد من أبرز مراكز الأبحاث المعنية بشؤون البيئة في الولايات المتحدة - انه بعد نصف قرن من تدني أسعار الغلال ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٣٩٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذي قد يكون مؤشراً الى حقبة جديدة من الارتفاع المستمر لهذه الأسعار.

ويضيف براون ان زيادة أسعار القمح قد لا يكون لها تأثير فوري كبير على أثرياء العالم، حتى لو تضاعفت هذه الأسعار، لكنها ستهدد حياة أكثر من ١.٣ مليار نسمة لا يتجاوز دخل الفرد منهم يومياً دولاراً واحداً.

ويتوقع براون - بناء على هذا التقرير المقبل - ان تواجه الحكومات هبات غضب عارمة تجتاح شوارع المدن في العالم الثالث محملة تلك الحكومات مسؤولية توفير الغذاء الرئيسي بأسعار معقولة. ونظراً لأن العالم أصبح مفتوحاً على التأثير والتأثر المتبادلين فإن حالة عدم الاستقرار التي ستجتاح مدن العالم الثالث ستحدث تأثيراتها على بورصات الأوراق المالية العالمية وعلى صناديق المعاشات وعلى النظام النقدي العالمي بأسره.



الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (٢ من ٣)

هل يجوز إنكار مسؤولية إسرائيل والغرب عن النكبات العربية؟

ضياء رشوان *

■ لعل قضية الغرب هي ابرز القضايا المحورية التي يسعى «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» الى معالجتها والنظر اليها. ويذهب بعض كتابات ذلك الخطاب الى البدايات الاولى في مراجعة تاريخ علاقة الغرب بالشعوب التي كان يستعمرها، حيث تنحو الى القول بأن صدمة الاستعمار والهيمنة الغربية هي التي انتجت كثيرا من الظواهر الايجابية في مسار تلك الشعوب ومن بينها الشعوب العربية. وعلى تعدد «ايجابيات» تلك الصدمة الغربية الاستعمارية حسب مقولات «الخطاب العربي الكوكبي الجديد»، فإن ابرزها تلك التي ترى ان تلك الصدمة ادت الى تحطيم «الركود» الذي اجتاح تلك الشعوب والمجتمعات قبل وصول المستعمر. وانتجت تلك الصدمة حسب مقولات الخطاب نفسه، تفتح الوعي الكوني والكوكبي للشعوب العربية ومثقفيها ما ادى الى إخراج الفكر والثقافة العربيين من ركودهما الطويل.

والحقيقة ان هذه الزاوية في النظر الى دور الاستعمار الغربي ليست جديدة تماما. اذ عرفت مدارس التحديث في علوم السياسة والاجتماع نظريات رأت في الاستعمار الغربي المعبر الذي انتقلت عليه تلك المجتمعات من التقليدية الى الحداثة. الا ان الجديد الذي اتى به هذا الخطاب، في اطار النظريات نفسها، هو ان الاستعمار الغربي لم ينقل مجتمعات العالم الثالث الى مرحلة الحداثة فقط. بل وايضا الى مرحلة ما بعد الحداثة التي تتسم بشيوع الوعي الكوني او الكوكبي في جنبات العالم المختلفة. ان الانتقادات التي يمكن توجيهها الى تلك النظريات معروفة وشائعة في ادبيات العلوم السياسية والاجتماعية ولا حاجة لتكرارها هنا. وتكفي الاشارة الى ان السعي لاضفاء طابع رسالي حضاري على مهمات الاستعمار الغربي تجاه الامم والشعوب المستعمرة ليس الا محاولة لتبرير هذه الظاهرة العدوانية في التاريخ البشري واعطائها بعدا اخلاقيا لم يكن فيها على الاطلاق، وهو الامر الذي تؤكده كتابات بعض الغربيين.

وتذهب بعض كتابات «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» الى ابعد من ذلك حين ترى انه قبل الافتحام العنيف للامبرياليه الغربية

لم يكن هناك في مجتمعاتنا العربية وعي كوني او كوكبي يستشرف معرفة الآخر. والحقيقة ان ذلك القول تجانبه الدقة التاريخية، اذ ان حال جهل الآخر بالآخر وغياب الوعي بوجوده كانت متبادلة ما بين المجتمعات الغربية الخارجة لتوها من عصر التنوير ثم الثورة الصناعية وبين المجتمعات العربية - الاسلامية التي لم تكن عرفتهما بعد.

بدأ الغرب محاولاته الجادة للتعرف على الآخر العربي - الاسلامي - الشرقي منذ القرن الثامن عشر فقط حين بدأت ارهاصات الاستشراق الاولى. ولم يكن الغرب حتى ذلك الوقت يعرف عن تلك المجتمعات شيئا يزيد كثيرا عن معرفتها به، فضلا عن ان دوافعه لهذه المعرفة لم تكن قط ثقافية او علمية. ان اكتساب المعرفة بالآخر او الوعي الكوني ليست مجرد اختيار فردي او حتى جماعي يمكن الوصول اليه بمجرد الرغبة فيه، فغالبا ما يتطلب ذلك لكي يصبح تيارا عاما واسعا تحقق احد شرطين تاريخيين او الاثنين معا.

الاول، ان تكون احدى الامم او الحضارات في حال تمدد نحو الخارج لاسباب اقتصادية او عسكرية او دينية، ويكون التعرف على الاخر الذي يدخل في مجال مصالحها الحيوية امراً لا بد منه لتحقيق ذلك التمدد.

ويتعلق الشرط الثاني بمدى توافر وسائل وادوات المعرفة على نطاق واسع يسمح لأكبر قطاعات من المثقفين والجمهور العادي بالتعرف على الآخر بيسر وسهولة. ويعني ذلك ان التقدم في وسائل الاتصال والانتقال للافراد والسلع والخدمات والمعلومات يعد في حد ذاته قاعدة موضوعية ضرورية لشيوع المعرفة بالآخر واكتساب درجات ارقى من الوعي الكوني. ويرتبط بذلك التقدم ضرورة ان تكتسب هذه الوسائل درجة من الانتشار الواسع بين اعرض القطاعات حتى تستطيع



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ٨ / ١٩٩٧

الحصول منها وعبرها على اشكال المعرفة المختلفة بالآخر. ولا شك في ان هذا الشرط لم يسبق له التحقق في تاريخ البشرية بالقدر الذي حدث في السنوات الثلاثين الاخيرة في ظل الثورة التكنولوجية الثالثة في مجال الاتصالات والمعلومات.

ويمضي «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» بعد مراجعته لتلك المرحلة التاسيسية في تاريخ علاقة شعوبنا العربية بالغرب الى مراجعة اخرى لها في مرحلتي الاحتلال والاستقلال الوطني. ووفقاً لذلك الخطاب تبدو علاقة هذه الشعوب ومناضليها ومثقفيها مع الغرب اقرب شيء للمشاهد التي رسمها الكاتب الاسباني سر انتس لبطله المعروف دون كيشوت قبل نحو اربعة قرون. فالفارس واسع الخيال يقضي حياته في معارك وهمية ضد عدو متخَيل، او الغرب، لم يوجد قط الا في ذهنه المريض. ان هذه الصياغة الكاريكاتورية للموقف من الغرب تصور تلك الشعوب ومناضليها ومثقفيها وكانهم هم الذين اختاروا تلك المواجهة بملء ارادتهم. بينما تشير الحقائق، التي لا تزال كل كتب التاريخ تحتفظ بها، الى ان الغرب الاستعماري الامبريالي هو الذي فرض عليهم معارك ممتدة ومتواصلة بل واحتلالات وحشية وصلت الى مئة وثلاثين عاما كما حدث في الجزائر. لم تكن تلك الشعوب ومناضلوها ومثقفوها واهمين بمقياس زمنهم الراحل او بمقياس زمننا الحالي او بمقياس اي زمن آت، حين تصوروا ان مناهضة الغرب تعني تلقائياً تحرر الذات، فكيف يكون تحـــرر الذات اذا لم يمر اولا بمقاومة المحتل وطرده؟

وفي مرحلة الاستقلال منذ الخمسينات وحتى اليوم ياخذ «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» على غالبية مدارس الفكر والعمل العربية «التقليدية» ما يراه جنوحها في معاداة الغرب حتى بعد رحيل قواته عنها بسنوات طويلة واعتباره المسؤول الاول عن الازمات والنكبات العربية خصوصا والعالم ثالثية عموما، وتكتمل تلك المراجعة بنقد ذلك الخطاب للمواقف السياسية والفكرية العربية «التقليدية» من الدولة الصهيونية في فلسطين وعدم «الواقعية» في التعامل معها وجر الامة الى عديد من الحروب الخاسرة ضدها، ثم العودة بعد ذلك لاعتبارها السبب المركزي لكل الكوارث والنكبات العربية، الا ان تلك المراجعة التاريخية والسياسية للموقف من الغرب لا تبدو متسقة مع ما تحتفظ به كتب التاريخ - والغربية منها في المقدمة - من ملفات الصراعات الساخنة والباردة التي ظلت دول الغرب الاستعمارية الصاعدة والآفلة تخوضها ضد الدول المستقلة حديثا في القارات الثلاث، بدءاً من الحرب الكورية والعدوان الثلاثي على مصر والحرب الفيتنامية فى الخمسينات حتى ضرب ليبيا وحصارها ومحاولة عزل الصين والاعتداء على سيادتها الوطنية الداخلية في نهاية الثمانينات والسعي الى ابادة الشعب العراقي في بداية التسعينات ثم حصار ايران والسودان في منتصفها.

اما عن الدولة العبرية والصراع العربي معها، فإن اتجاه «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» نحو مراجعة طبيعتهما لا يتناقض فقط مع الحقيقة التاريخيه ذات الاوجه المتعددة، كما يعتقد ذلك الخطاب، بل وايضا مع النظرة الاسرائيلية والصهيونية لتلك الحقيقة. فالنظر الى الصراع العربي - الاسرائيلي باعتباره صراعا على الوجود لا يعبر فقط عن رؤية معظم مدارس الفكر والعمل العربية «التقليدية» بل وايضا عن رؤية مجمل التيارات الفكرية والسياسية في الدولة العبرية. فحين يتعلق الامر بطرح السؤال حول استمرار وجود «الدولة اليهودية» لا يصبح الصراع بالنسبة لتلك التيارات غير «صراع وجود»، اما حين يبتعد الامر عن تلك المسالة يعود الصراع ليتخذ طبائع اخرى لديها. بل ان النظر الى الصراع باعتباره «صراع وجود» من الجانب اليهودي الصهيوني ينصرف ايضا الى ما هو اقل من وجود الدولة، فهو كذلك عندما يتعلق بمدينة القدس التي لا يوجد في التجمع الاسرائيلي تيار فكري او سياسي واحد يمكن ان يقبل او يفكر في «التنازل» عنها لأصحابها الاصليين، اي الفلسطينيين.

ان احدى اهم مشاكل «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» انه حينما ينتقد وصف الصراع بانه «صراع وجود» يكون قد انحاز - من دون ان يدري - الى تلك الرؤية الصهيونية التي ينصرف معنى الوجود لديها الى وجود دولتها هي المزروعة قسراً، وليس الوجود العربي المهدد منها او الفلسطيني الذي نفته بقوة السلاح. اما طبيعة اسرائيل، فإن النزعة التصحيحية للخطاب العربي الكوكبي الجديد لن تكون كافية لنفي حقيقتها باعتبارها استعماراً استيطانياً توسعياً. ان احتفاظ الشعوب العربية بعد كل ذلك بصورة سلبية عن الدولة الصهيونية ورفض التطبيع معها واعتبارها المسؤول الرئيسي عن نكبات العرب الكبرى كان له ما يبرره ولم يكن قط نوعاً من العقد النفسية او الوهم الزائف. فقد كانت تلك الدولة - ولا تزال - بالفعل عدوانية تجاه تلك الشعوب ومصالحها الوطنية الاساسية وساعية دائمة للهيمنة عليها.

غير انه مع ذلك فان احدا لا يمكنه الزعم بمسؤولية وحيدة عن ازمات الشعوب العربية، يتحملها الغرب او التجمع اليهودي. فلا شك ان هناك جزءاً من تلك المسؤولية تتحمله الدولة الوطنية والمثقفون بل والشعوب ذاتها.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٧

الا ان ذلك لا يعني ان الغرب او الدولة العبرية بريئان منها. ولعل تحديد معنى الغرب هو الذي يعين على تلمس حقيقة هذه المسؤولية. فالغرب المقصود هنا ليس فقط مجرد موقع جغرافي او نظام سياسي- اجتماعي- اقتصادي او منظومة فلسفية وفكرية، فكل ذلك تبلور عبر مساحة تاريخية طويلة قاربت الاربعة قرون. فالغرب ايضا مفهوم تاريخي ممتد لا يمكن تجاهله عند محاولة تحديد المسؤوليات. فهذا الغرب التاريخي فعل الكثير بشعوبنا وتطورها التاريخي، وكانت حصيلة ذلك هي العصف الهيكلي بمعظم امكانات التطور المستقل لها في معظم المجالات.

ويبقى حقيقياً ان تغيراً نوعياً لحق بشكل الهيمنة الغربية في السنوات الاخيرة الى الحد الذي خُيل فيه للخطاب العربي الكوكبي الجديد انها زالت أو ضعفت دوافعها. فقد تجاوز الاهتمام الغربي الهيمنة على مقدرات العالم الثالث السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الى السيطرة على انماط تطوره الديموغرافية والاجتماعية والاخلاقية. وربما يكون التحول الحقيقي في سعي الغرب للهيمنة والسيطرة على «الآخر» ليس في المضمون بقدر ما هو في الادوات والسبل المستخدمة لتحقيقه. اذ اصبحت المنظمات الدولية المختلفة هي الاداة المفضلة اليوم للغرب في مسعاه القديم - الجديد. فالامم المتحدة تستخدم في غزو الشعوب واهدار سيادة الدول، عن طريق مجلس الامن، كما تُستخدم في السيطرة على مقدراتها الاجتماعية الداخلية، عن طريق الجمعية العامة والوكالات المتخصصة. اما الشؤون الاقتصادية فقد تكفل بها «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي للانشاء والتعمير». ويبدو ذلك الجنوح الغربي للهيمنة منطقياً مع اجتماع ثورة الغرب التكنولوجية الهائلة مع انتصاره النهائي على المعسكر الاشتراكي بما يؤكد له نهاية التاريخ و«عبقرية» نموذجه وصلاحيته للبشرية جمعاء. وافاض مؤرخو الحضارات الكبار في شرح كيف ان اجتماع القوة العسكرية والمادية والتكنولوجية لاحدى الحضارات، وخصوصاً الرسالية منها، يجعلها تجنح دائما نحو صياغة العالم كله على شاكلتها طوعاً او قسراً. ولعل الوصف الاقرب للصحة لحال الغرب اليوم في علاقته ببقية العالم هو ذلك المستقى من تلك الوضعية المتواترة تاريخياً.

اما عن مسؤولية الدولة العبرية عن النكبات والازمات العربية المتتالية، فإن تحديد وزنها الحقيقي يستلزم معرفة مدى علاقتها وارتباطها بذلك «الغرب التاريخي» السابق عرضه بما طرأ من تغير على مفهومه للهيمنة. والحقيقة انه لا توجد - حتى الآن على الاقل - قدرة لدى «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» على مراجعة طبيعة العلاقة بين الحركة الصهيونية ثم الدولة العبرية بالغرب الاستعماري سواء في اوروبا او العالم الجديد. وعلى تعدد صور العلاقة بين الغرب والجاليات اليهودية فيه عبر التاريخ صعوداً وهبوطاً، فإن الثابت ان الحركة والدولة الصهيونيتين ظلتا في نشأتهما وفي تطورهما حتى اليوم جزءا من ذلك الغرب التاريخي بكل ما حققه من فائض قيمة تاريخي في علاقاته الاستعمارية مع الشعوب العربية. ولقد كان نصيب الحركة الصهيونية من ذلك الفائض كبيراً وتجاوز ربما نصيب الغرب ذاته، حين حظيت بقطعة غالية من الارض العربية اقامت عليها دولتها الاستيطانية التوسعية.

وبهذا فإن مسؤولية الدولة الصهيونية عن القسم الاعظم من نكبات العرب وازماتهم تظل حقيقية ضمن المسؤولية الاوسع للغرب التاريخي الذي لولاه ما كان لها وجود. وفوق هذا فإن الحروب العدوانية التي شنتها تلك الدولة - ودائما بمساعدة غربية ما - ضد الدول العربية كان لها دور يصعب انكاره في نكباتها وازماتها المتكررة. ويصعب هنا قبول ما يطرحه «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» من رؤية «متعقلة» تنعى على العرب تفرغهم لمواجهة الدولة العبرية واهمالهم شؤونهم الداخلية، ففضلا عن عدم صحة ذلك واقعياً حسب مؤشرات المؤسسات الدولية والعربية ذاتها، فإن العقل الحقيقي- غربيا كان او شرقيا - يفرض مواجهة العدوان والاحتلال على الشعوب والامم والافراد باعتبارها المهمة الاولى الواجبة التي لا عذر لهم او لبعضهم في التخلي عنها ايا كان الثمن... وهو دائما فادح.

وتختلف الدولة العبرية عن الغرب في انها لا تزال تحتفظ حتى اليوم بالشكل التقليدي للتوسع والسيطرة الذي قامت عليه، اي قوة السلاح والغزو والاحتلال. ولعله ليس هناك من حاجة كبيرة لتنشيط ذاكرة اهل «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» بوقائع ذلك الشكل فهي كلها محفوظة - على الاقل - في حسابات الامم المتحدة ومجلس الامن والاعلام العربي الذي يتقور في موضوعيته. ولم يمنع ذلك الشكل التقليدي الدولة اليهودية من ان تسعى الى ابتداع صور جديدة للهيمنة اكثر سلمية جرياً على ما فعله الغرب، فكان من ابرزها ما سمي بمشروع «الشرق اوسطية». وفي تحمسه لكل ما هو «جديد»، فإن «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» سارع الى تأييد ذلك المشروع الذي رأى فيه - حسب تعبيراته - فرصة حقيقية لخلق مناخ جديد للمنافسة والتعاون بين العرب والدولة العبرية يحل محل مناخ الصراع السائد حالياً.

---

* خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية، «الاهرام»



الخطاب العربي الكوكبي الجديد وممارساته (٣ من ٣)

تحويل الوطن إلى «مشروع شركة» يدمر معنى الوطنية

ضياء رشوان *

■ يثير «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» مجموعة من الأسئلة والمراجعات في شأن مفهوم «الوطنية». والبداية الاساسية والخطيرة في تلك المراجعة هي القول إن «معنى الوطنية ومضمونها تغير من الصدام مع الخارج إلى الإبداع وصنع التقدم في الداخل». والمشكلة الجوهرية لتلك الرؤية هي أنها تغير في معنى لم يقل به أحد من أنصار «خطاب التحرر الوطني والقومي»، الذي لم يكن جوهر الوطنية لديه مجرد صدام بلا نهاية مع الخارج، بل كان الصدام مع ذلك الخارج من أجل تحقيق المعنى الحقيقي للوطنية أي الحصول على استقلال الأرض والسيادة الوطنية على حد سواء.

إن معنى الوطنية ومضمونها لم يتغير منذ أن ادرك الإنسان معنى إنتسابه إلى وطن. فكان - وسيظل - قائما على ثلاثة أعمدة «مقدسة»: الدفاع عن ارض الوطن وسيادته ومصالحه المادية والرمزية، ثم استقلال ارض هذا الوطن وارادته الوطنية الحرة، وأخيرا بناء هذا الوطن ليعيش ابناؤه بلا قلق أو حرمان. ولعل خطورة معنى الوطنية الذي يقترحه «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» هو اقتصاره على الركن الثالث من دون الأولين واللذين من دونهما يتحول اي مشروع من هذا النوع إلى اي شيء، قد يكون جميلا ومثاليا، عدا انه وطن. إن نزع هذين الركنين يحول المواطن - إذا ظل هناك بعد ذلك مواطن - الى رحال هائم يبحث عن أفضل «مكان» يستطيع فيه «الابداع وصنع التقدم». وحتى هذا الابداع والتقدم، من اين سيأتي بالدوافع المحركة له إذا غاب عن مفهوم الوطنية معنى الانتماء الى وطن مستقل يكون الدفاع عنه وبناؤه فرض عين على جميع ابنائه؟ بتعريفه للوطنية يتحول الوطن لدى هذا الخطاب الجديد الى شيء اقرب لمشروع «شركة» يكفي لتاكيد نجاحها توافر عدد من المؤشرات الاقتصادية الاحصائية الايجابية.

إن المعنى الذي يقترحه هذا الخطاب

للوطنية مزعزع وقلق حتى لدى الامم التي قد يحاجج بها لتوكيده. ففي اليابان، وبصورة أقل في ألمانيا، المغلولتان بقيود ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يحل الإنجاز المذهل في «الإبداع والتقدم» دون سعيهما الدائم لاستكمال «أعمدة» الوطنية الثلاثة، بل إن بعضا من دارسي هذين البلدين يرجعان ذلك الإنجاز إلى محاولة تعويض الاستقلال المنتقص وحق الدفاع المنتزع عسى أن يوفر ذلك الشروط الملائمة لاستردادهما. كما أنه لا يمكن عزل المفهوم «التقليدي» للوطنية عن صراع اليابان مع روسيا حول جزر الكوريل منذ اكثر من خمسين عاما، أو عن إصرار كوريا على الاعتذار الرسمي من اليابان عما قام به جيشها تجاه فتيات المتعة الكوريات أثناء الحرب العالمية الأخيرة.

تحقق معنى الوطنية المقترح من ذلك الخطاب الجديد بصورة نسبية في كثير من الدول التي خضعت لاحتلال اجنبي، وخصوصا دول افريقيا جنوب الصحراء، فهل كان ذلك دافعا لمواطنيها ومثقفيها المساهمة فيما يتم في بلادهم من انجاز والتغاضي عن السعي للحصول على استقلال الوطن؟ وعلى الجانب الآخر من العالم، هل يكفي الإبداع والتقدم الذي صنعته فرنسا وانكلترا لاقناع الوطنيين الكورسيكيين والباسك والايرلنديين بالتخلي عن الركنين الاخرين للوطنية كما يفهمونهما ويشعرون بهما؟ وإذا عدنا اخيرا إلى عالمنا العربي، هل يرضى الفلسطينيون باقتسام التقدم والابداع مع الإسرائيليين - ذلك بافتراض موافقة الاخيرين - حتى يحل ذلك المفهوم الجديد للوطنية محل مفهومهم «التقليدي»؟

ويستكمل «الخطاب العربي الكوكبي» مراجعته ونقده للمفهوم «التقليدي» للوطنية حين يتهمه بان الميل للتطرف نحو عقدة التفوق والدعوة لقطيعة ثقافية مع العالم، خصوصا الغرب، يمثل ركنا اصيلا كامنا فيه. إذا كان ذلك حقيقيا فاين هو في الحركات الوطنية الاسيوية وفي مقدمها الفيتنامية والصينية والاندونيسية او الافريقية مثل الكونغولية والغانية والسنغالية، او

الاميركيولاتينية مثل الكوبيه والنيكاراغوية والفنزويلية، او العربية من المصرية وحتى الفلسطينية" إن حكم هذا الخطاب قد يكون صحيحا إذا كان يرى في هذا الميل المستهجن مرادفا للدعوة المستحبة والمشروعة لاحترام «الخصوصية» الوطنية والقومية، وهو ما كانت تفعله على الدوام تلك الحركات الكبرى والفاعلة. إلا أنه في هذه الحال يصير صعبا - إن لم يكن مستحيلا - تصنيف تلك الدعوة للخصوصية ضمن الميل للتطرف نحو عقدة التفوق والدعوة لقطيعة ثقافية مع العالم خصوصا الغرب، إذ يتضمن مفهوم تلك الخصوصية تلقائيا الاقرار بحق الآخرين في تاكيد وتطوير خصوصياتهم في إطار توافق إنساني عام يقر بالتمايز بين الخصوصيات ويقوم على المنطلقات والأهداف الإنسانية المشتركة بينها باعتبارها ملكا للبشرية جمعاء.

أما التركيز الأكثف لهجوم «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» في هذا السياق - ومن ثم الاختلاف الاعمق معه - فهو على رفض «خطاب التحرر الوطني والقومي» التقليدي وجود مشروع معرفي موحد للإنسانية مثل مشروع العالم الحديث الذي يطرحه الغرب، وتزداد حدة الهجوم على الدعوة التي تتبناها بعض كتابات ذلك الخطاب الأخير «التقليدي» لقطيعة معرفية - وليست سياسية او اقتصادية فحسب - مع الغرب. وفي الحقيقة فإن الحديث عن استحالة وجود مثل هذا المشروع المعرفي الموحد لا يستند على «ابستمولوجيا» قومية او دينية، بل على «ابستمولوجيا» العلوم كما حددها الفكر الغربي. فوفقا لغاستون باشلار رائد هذا المجال فإن هناك تمييزا ضروريا بين ما يسميه المعرفة العامة والمعرفة العلمية، إذ تقوم الاولى على التصورات الفلسفية المختلفة التي تتشكل على هيئة انساق متكاملة تنعكس في العلوم التي تهتم بالإنسان والمجتمع، في حين تقوم الثانية على إخضاع أية تصورات فلسفية للنتائج العلمية التي تنتج عن التجربة الخاضعة دوما للاختبار العقلي.

إن إمكان قيام مشروع معرفي موحد للإنسانية تظل واردة، إذا، في مجال المعرفة العلمية التي تلتصق حتى الآن بالعلوم الطبيعية والتجريبية. وحتى في هذا المجال فإن العلاقة ما بين علوم المعرفة العامة وعلوم المعرفة العلمية قد تضع بعض الصعوبات في طريق مثل هذا المشروع. ففي نسق معرفي عام يتسم مثلا بتقديس فكرة خلق الإنسان في أحسن تقويم يصعب على المعرفة العلمية التي تقول بالتطور الدارويني أن تجد مكانا للنمو والانتشار. اما أن يشمل المشروع الموحد المقترح مجال المعرفة العامة، اي التصورات الفلسفية وتجلياتها في علوم الانسان والمجتمع. فإن ذلك فضلا عن استحالته العملية فإنه لا يقوم من الناحية النظرية سوى على هيمنة نسق معرفي عام يستطيع الإطاحة النهائية بكل الانساق الاخرى المخالفة له. ولما كانت مثل هذه الانساق ليست مجرد بنى فكرية ابدعها فلاسفة او مفكرون، بل هي حصيلة لمعطيات متنوعة من تاريخية وجغرافية واجتماعية وقيمية ودينية وسياسية، فإن هذه الهيمنة المفترضة نظريا لا يمكن لها أن تتحقق نهائيا إلا بإلغاء كل تلك المعطيات حتى تنهار تلقائيا الانساق المعرفية العامة التي بنيت عليها. إن الاسطورة الحقيقية هي الدعوة إلى مثل هذا المشروع المعرفي الموحد للإنسانية في مجال معارفها العامة، والشمولية الحق هي ما يرمى إليه من محو لتضاريس البشرية الواقعية لصالح نسق معرفي عام بعينه.

اما عن مشروعية دعوة بعض كتابات «خطاب التحرر الوطني والقومي» التقليدي لقطيعة معرفية مع الغرب، فهي تحتاج إلى بعض التوضيح والتفصيل. وفي البداية فإن تحديد المقصود بهذه القطيعة يساعد كثيراً على تحديد مدى تلك المشروعية. فمبتدع مصطلح «القطيعة الابستمولوجية» غاستون باشلار يميز بين نوعين منها: الاولى التي تقوم بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية، والثانية في إطار المعرفة العلمية ذاتها بين علم القرون السابقة والفكر العلمي الجديد. ويرى الفيلسوف الفرنسي أن للقطيعة المعرفية معنى إيجابيا كبيرا، فهي في نوعها الاول تعني الانتقال من التفكير الأيديولوجي إلى التفكير العلمي، اما في نوعها الثاني فهي التي تحقق وتفسر في آن واحد الانتقالات الكيفية في تاريخ العلوم.

استعار كثير من الفلاسفة والباحثين الاوروبيين مفهوم القطيعة الابستمولوجية ونقلوه من مجال العلوم الطبيعية الذي طبقه فيه باشلار إلى مجالات اخرى مثل تاريخ الفكر الاوروبي منذ العصر الكلاسيكي كما فعل ميشال فوكو، او إنتاج مفكر واحد كما فعل لويس التوسير في دراسته عن كارل ماركس. ويؤدي مفهوم القطيعة في مجال المعرفة العامة كما وضحت دراسات فوكو إلى ولادة نسق معرفي جديد (EPISTEME) يقوم على ركائز مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها النسق السابق عليه، من دون ان يعني ذلك - وفق تصوره - حدوث تقدم أو تخلف ما في سير التاريخ الذي لا تتابع انساقه وفقا لاي نظام ثابت من السببية ولا من الخطية سواء كانت في اتجاه التقدم أو التراجع.

ضمن المعاني السابقة يمكن تحديد مفهوم القطيعة التي تدعو إليها بعض كتابات «خطاب التحرر التقليدي». لا شك في ان السعي لاحداث قطيعة مع التفكير الايديولوجي الغربي نحو تفكير علمي يبدع في إطار العلوم الطبيعية



ويخضع نطوره للنتائج العلمية لا بعد فقط مشروعا بل وايضا ضروريا لبناء الذات الوطنية وتقدمها، وهو تحد ضخم لمدى جدية المثقفين الوطنيين، واصرارهم على المساهمة في المسروع المعرفى العلمي الموحد للانسانية. كذلك فان السعى لتحقيق قطيعة مع المعرفة العلمية الغربية لصالح انتقالة كيفية في داخل هذا النوع من المعرفة سوف يسهم، اذا تحقق، في المشروع الانساني الموحد اضافة الى اهميته القصوى لمشروع بناء الذات الوطنية، اما عن احداث قطيعة مع النسق المعرفي العام السائد في الغرب حاليا فهو ليس امرا مشروعا فقط بل هو من طبائع الاشياء. فاذا كان مؤرخو الغرب وفلاسفته اقروا بوجود اكثر من قطيعة ضمن تاريخ المعارف والافكار العامة الاوروبية إذ تتابعت فيه الانساق المعرفية المختلفة، فمن المنطقي ان تختلف ركائز ومكونات النسق المعرفي الغربي العام عن تلك التي تتسم بها الانساق المماثلة في مناطق العالم الحضارية الاخرى وان تكون هناك قطيعة معرفية بينها وبينه.

وفيما يتعلق بالحال العربية - الاسلامية فان نسقها المعرفي العام يقوم على ركيزتي النص المقدس سواء كان اسلاميا او مسيحيا ثم الانسان المستخلف في الارض، بينما يقوم النسق المعرفي الغربي الحديث على الانسان كامل الحرية ثم العقل المطلق، واذا كان اختلاف الركائز ومن ثم الانساق المعرفية ليس حصيلة اختيار بقدر ما هو خلاصة لعوامل مختلفة معقدة تمثل بذاتها عناصر «الخصوصية» لكل من الدائرتين الحضاريتين الغربية والعربية - الاسلامية، فانه من المشروع تماما ان يتخذ الحرص على تلك الخصوصية شكل الدعوة الى قطيعة معرفية على هذا المستوى ليس مع الغرب فقط بل مع اي نسق معرفي عام آخر.

ان الدعوة العكسية الى احلال النسق المعرفي الغربي العام محل النسق العربي - الاسلامي بحجة انه الوحيد الذي يسمح لمجتمعاتنا بتحقيق تطورات مماثلة لما حققه الغرب تتجاهل استحالة ذلك العملية والنظرية، فضلا عن تصادمها مع حقيقة ان هناك مجتمعات اخرى احتفظت بانساقها المعرفية العامة كما هي وحققت في ظلها تطورات علمية وتكنولوجية بعضها يفوق ما حققه الغرب ذاته، ولعل المثال الياباني والآسيوي عموما يوضح تماما ذلك المعنى.

ان المهمة الوطنية و«الكوكبية» الحقيقية للمثقف الوطني في ذلك المجال هي تطويع نسقه المعرفي العام لكي يستوعب اكبر مساحة ممكنة من الابداع البشري «الكوكبي» في مجالات العلم والتكنولوجيا المختلفة، لا ان يطيح بذلك النسق نهائياً.

ويختتم «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» مقولاته الرئيسية بطرح مفهوم جديد للصراع والتناقض، فاستكمالا لنقد مفهوم الوطنية «التقليدي» وما يحيط به من سلبيات، ولتبرئة الغرب والدولة العبرية من ذنب نكبات وازمات الشعوب العربية، ولادانة اي محاولات للقطيعة مع الغرب، كان منطقيا ان تكون «الكوكبية» هي المفهوم المركزي الذي تنتظم حوله العلاقات الانسانية، وتتسم هذه الكوكبية بنزوع «انسانوي» يتجاوز الاوطان والاعراق والملل الى حيث يرى الانسان العربي الكوكبي «في كل سكان العالم من اي عرق او ثقافة او دين اخوة له»، كذلك فهي تتسم بغياب المشروع الوطني لتحرر الذات وبنائها حين حل محله مشروع لتحرير العالم كله ولاعادة بنائه. وبالطبع لا اعتراض مبدئيا يمكن سوقه على مثل تلك النزعة النبيلة، غير ان تجاهلها لمبدأ التناقض بين التصورات والمصالح سواء بمعناه الهيغلي او الماركسي او الإسلامي (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض - البقرة/٢٥١) يوحي باننا ازاء فلسفة تخلو من ذلك المبدأ الذي لم يثبت بعد علميا ولا فلسفيا خطاه. ان وقائع التاريخ البشري ودارسي تلك الوقائع انتهوا الى انه لم يوجد قط حتى اليوم ذلك المشروع الكوكبي الواحد للتحرر وللبناء الذي تكاد تمحى في ظله كل التناقضات التي تبرر وتدفع الى وجود مشاريع وطنية، ولعله ليس هناك من حاجة للحديث عن المؤشرات المختلفة التي تؤكد جميعها على ان في الكوكب مصالح جوهرية متناقضة وتمايزات فادحة بين الامم والشعوب - وداخلها ايضا - بما يهدر اي امكان لمثل ذلك المشروع الكوكبي المتخيل.

وبسقوط مبدأ التناقض في «الخطاب العربي الكوكبي الجديد» ينفتح الباب لسقوط مبادئ اخرى لا تقل اهمية. فحتى مع اقرار ذلك الخطاب بوجود «بعض» الصراعات والتناقضات بين الناس والشعوب والامم، فانه يؤكد رفضه لادارتها عبر العنف والصدام من حيث يجب ان يكون السلم والتفاوض والتواصل والحلول الوسط هي الآليات الوحيدة لحلها، وفي ظل ذلك الفهم الجديد تغيب القضيتان الرئيسيتان اللتان تتحكمان باي صراع او تناقض، فاولا، تتماهى التميزات بين ما هو «رئيسي» منها وما هو «ثانوي» بلغة الماركسية، او تتعادل طبيعة اللعبة التي تساوي الصفر مع تلك التي تساوي واحدا وفقا لنظريات المباريات الاميركية، وتضحى كل الصراعات، ايا كانت القضايا المتصارع عليها، قابلة للتفاوض سواء كانت صراعات «حدود» او صراعات «وجود». ومن ناحية ثانية، فان ما يحيط باي تفاوض من شروط موضوعية واوضاع تتعلق باطرافه لا تؤثر على ما يبدو في اعتماد مبدا اللجوء للتفاوض كحل وحيد لكل الصراعات، ان التفاوض من مواقع قوة



شديدة التباين يؤدي بالتأكيد الى انواع من الاذعان لا يمكن لها ان ترسخ حال السلم العام المراد الوصول اليها من اختيار تلك الآلية.

---

* خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية، الاهرام.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/٨/١٩٩٧

في تفكيك البنية القومية عالمياً

ياسين النصير *

يقول ألفن توفلر في تحليله لموجات الحداثة الثلاث انها «ستطيح هذه الحضارة الجديدة» ويعني بها حضارة الموجة الثالثة القائمة على أسس من مصادر الطاقة المتنوعة والقابلة للتجديد، وعلى نهج انتاجي يقضي على معظم خطوط التجمع في المصنع، وعلى اسر جديدة لا نووية، وعلى مؤسسة جديدة يمكن تسميتها بـ «الكوخ الالكتروني» وعلى مدارس ذات بنية مختلفة جذرياً. وللحضارة الجديدة رموز سلوكية جديدة تتجاوز المعايرة والمزامنة والمركزية او تتجاوز ايضاً التركيز على الطاقة والمال والسلطة. فهذه الحضارة الجديدة، «ستطيح في تحديها الحضارة القديمة، البيروقراطيات بتقليص دور الدولة القومية. وستساعد على نشوء نظم شبه مستقلة في عالم ما بعد مرحلة الامبريالية. وهي ستتطلب حكومات ابسط وأكثر فاعلية وديموقراطية من اية حكومة نعرفها اليوم».

ما يهمنا هنا هو ما ستكون عليه القومية العربية في القرن الواحد والعشرين في ضوء المتغيرات الدولية والفكرية والفلسفية. ومع ان تباشير وملامح الاضطراب الذي سيسود وضع دولنا العربية القادم واضحة منذ الآن، في ضوء الأحداث التي مر بها العالم خلال العشرين سنة الماضية، وفي ضوء ما حدث للاتحاد السوفياتي السابق في نهاية العقد التسعيني، وفي ضوء ما تمارسه اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة الآن، وما يمارسه الحكام العرب وتنظيماتهم السياسية والايديولوجية في الوقت الحاضر، فإن المستقبل ليس واضحاً لنا، ولا حتى نمتلك أدنى مقومات وقف انهياره. في ضوء ذلك نعالج هنا ظاهرتين حدثتا في أواخر القرن العشرين برغم تباعد مكانيهما، علنا نتلمس منهما معاً بعض ما يمكن تداركه في ما لو جرى الانتباه المنهجي الى هذا الانهيار. والظاهرتان هما ما حدث في الاتحاد السوفياتي السابق، وما يحدث الآن في بلداننا العربية.

فالميلودراما التي حدثت للاتحاد السوفياتي سابقاً، من تفكيك بنيته السياسية والجغرافية، ومن ثم تحويله الى مجموعة الدول المستقلة يضمها تنظيم اقتصادي، أمني شبه مشترك، هي ميلودراما بعث القوميات في المرحلة العالمية وانهيارها ايديولوجياً. هذا لا يعني ان القوميات المتعددة التي كانت تربطها الماركسية الايديولوجية الشاملة، كانت ملغاة سابقاً، وانها الآن حققت وجودها المتكامل والمستقل داخل كياناتها الجديدة، انما يعني ان انبعاثها في نهاية القرن العشرين هو موتها الايديولوجي الحتمي، وإن سميت بها دول وحددت جغرافياتها. وهذا ما حدث لها بعد فترة قصيرة عندما رسمت حدودها الاقليمية والاثنية بفواصل من الدماء والحروب.

لقد حدث العكس تماماً، فالاستقلال الذي نعمت به شعوب هذه القوميات لاحقاً، جعلها في منطقها القومي والديني، عرضة لأن تكون محط أطماع جيرانها من الدول مثل تركيا وايران واوروبا، وحاولت هذه الدول ان تمارس وبكل وسائلها الجديدة: الاثنية والايديولوجية بالنسبة لايران وتركيا، والاقتصادية والأحلاف العسكرية بالنسبة لأوروبا وحلف الأطلسي، لأن تستميل هذه الدول المستقلة حديثاً، وتجعلها مرتبطة بها اقتصادياً، او دينياً، او عرقياً. ولولا مسعى الولايات المتحدة وتكتيكاتها الموقتة لتجميد الصراعات الداخلية، لشهدت هذه الدول انقسامات واضطرابات وقلاقل لا حد لمثيلها. إلا ان هذا التوقف المرحلي بعد احداث الشيشان، داخل روسيا، وهو جس نبض لروسيا وللعالم الآسيوي والافريقي كله، والذي خضع لفاعلية الدولة المهيمنة عالمياً، لا يعني أن المسعى الأميركي للعودة الى هذه البلدان ثانية قد توقف، وإن اتخذ اشكالاً أخرى اكثر درامية وهدوءاً من مرحلة الحروب والاضطرابات الموضعية التي شهدتها السنوات القليلة من استقلالها.

وقد رافق هذا الترفق المؤجل مسعى داخلي، اتفق عليه على استحياء، وحاول ان يجعل من هذه الدول المستقلة حديثاً، والتي تفككت عرى رابطتها الايديولوجية السابقة، منظومة اقتصادية سياسية قلقة، هي رابطة الدول المستقلة التي تقودها روسيا، والتي لم تأخذ شكلاً نهائياً بعد. وهذا يضمن جزءاً من هيبتها السابقة ولو ان هذا الشكل قد تم على استحياء من الدور الذي تمارسه

الولايات المتحدة بحضورها الفاعل في هذا التشكيل الجديد عن بعد.

لم يعط الوضع الجديد للدول المستقلة هذا الدور لروسيا، إلا بوصفها اكبر الجمهوريات جغرافية، والجغرافيا اليوم هي العمل المهيمن في السياسات الدولية. انها اكبرها سكاناً، وتملك وسائل وقدرة على تفهم خصوصيات شعوب تلك الدول المستقلة، كما انها الدولة المتارجحة جغرافياً بين آسيا واوروبا، أي في الموقع المشترك للأطراف المتجاذبة التاثير. وهذا ما منحها دوراً فاعلاً برغم الضعف الواضح في بنيتها الاقتصادية والسياسية داخلياً وعالمياً.

والواضح ان مسعى تفكيك الاتحاد السوفياتي السباق قد وضع في اطار تفكيك الايديولوجيا الماركسية أولاً، وفي اطار تفتيتها قومياً ثانياً، وكان نهوض القوميات في الدول المستقلة حديثاً تعويض عن هذا الاطار الايديولوجي، او كجزء من الاطمئنان لدول أخرى قاومت لسنوات طويلة الايديولوجية الماركسية بوصفها فكرة قارة لم يجر التعرض اليها منذ الحرب العالمية الثانية.

في هذه المرحلة جرى تبني فكرة القومية بوصفها فكرة قارة غير اقتصادية مستفيدة من تراثها الانساني، عندما كانت فكرة القومية من الأفكار التي تثير حماسة الشعوب في العالم خلال النصف الأول من هذا القرن، لا سيما بعد المتغيرات الدرامية التي شهدها العالم في النهوض الديني والاثني وبخاصة الاسلام، ما جعل فكرة القومية تبرز ثانية كقوة معوضة، في الصراعات الدولية والداخلية، عن الماركسية، ولكن بطريقة ربط القومية بالدين من جهة، او ربطها بالاثنية والعرقية من جهة أخرى. ثم يجيء تاثير السوق والاقتصاد بمتغيراته العالمية ليغير كل هذه التراكيب القديمة والمرتكبة الافكار للدول المستقلة، وليجعل منها - اضافة لما تعاني منه من اضطرابات امنية داخلية وخارجية كجزء من التهديد في تفكيك بنيتها الداخلية - دولاً هامشية في التاثير والراي داخلياً وخارجياً.

كل هذه العوامل وغيرها جعلت من مبدأ القومية مبدأ اساسياً اول الأمر ثم اصبح ثانوياً في تشكيل الكيانات المستقلة لاحقاً. ومع ان نجاحات ما، يبدو واضحاً لأوروبا وأميركا في تحقيق استراتيجية تفكيك الاتحاد السوفياتي ايديولوجياً وقومياً، ومن ثم تهميش الدول المستقلة، إلا ان الخطر الاكبر لا يكمن في هذا الموقف الجديد للامبريالية - الاقتصادية الموقتة كما نرى - بل في ان المرحلة القادمة ستشهد تفكيكاً واسعاً في البنية الداخلية لقوميات هذه الدولة المستقلة - تفكيكاً ليس بين قومية واخرى، انما داخل القومية الواحدة، باستعارة حالات من اسيا وافريقيا، وحتى من اوروبا، بتاثيرات اقليمية ودينية وجغرافية، كما تسعى حكومة العمال البريطانية حالياً في مقاطعتي ويلز واسكتلندا، وإن كانتا مختلفتين عملياً عما حدث ويحدث في مناطق آسيوية وافريقية عدة.

وإذا كان الوضع السوفياتي قد خلق حالاً من التصورات المنهجية للسياسة الجديدة لاميركا ودول اوروبا، فثمة حال اكثر تعقيداً نشأت ربما قبل مرحلة التفكيك في دول الشرق الأوسط ودول شرق آسيا والصين واليابان وأميركا اللاتينية، تلك هي حال الهجرة والتهجير. وإذا كانت هجرة شعوب تلك البلدان ما عدا بلدان الشرق الأوسط قد تمت بصياغات الحروب والكوارث، فإن ما يحدث في دول الشرق الأوسط الآن اخطر بكثير مما نتوقعه. فما يحدث الآن في فلسطين والصومال ولبنان والعراق والسودان والمغرب والجزائر ومصر ودول أخرى صغيرة ليس بمثل ما حدث للهجرة من دول شرق آسيا. كما انها ليست مثل الهجرة التي حدثت لشعوب الاتحاد السوفياتي او دول أوروبا الاشتراكية السابقة.

فما حدث في هذه البلدان - اعني روسيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا السابقة جميعها - هو تفكيك وحدتها الايديولوجية الماركسية من اجل انشاء كيانات قومية ذات ايديولوجيات قومية ضعيفة اقتصادياً. اما ما يحدث في بلدان الشرق الأوسط فهو تفكيك البناء القومي المعتمد على اقتصاديات طبيعية وبشرية هائلة، من اجل خلق كيانات دينية وعرقية تتقاسم بطريقة مرتبكة تلك الاقتصاديات، مما يعني خضوعها منهجياً لسيطرة الدولة الرأسمالية لاحقاً.

وهناك تصور ما، هو ان دول أوروبا، بعد اندماجها اللاحق في الوحدة الأوروبية المشتركة مع المحافظة على تكويناتها الداخلية، تسعى الى زيادة عدد سكانها كعامل اقتصادي، لما يفرضه المستقبل من تصورات لاذابة بعض الدول الصغيرة في كيانات الدول الكبيرة مثل المانيا وفرنسا وانكلترا. وهذا المسعى ينسجم مع ما تكونت عليه هذه الدول بعد الحربين العالميتين.

وفي المقابل بقيت منطقة الشرق الاوسط برغم كل ما حدث في العالم خلال القرن الحالي من تغيرات كبرى، اكثر بقاع الأرض تمسكاً بالقومية وبالدين، وبالتراث والانفتاح أيضاً، ولكن مراوحة في الموقع نفسه.

---

* ناقد وكاتب عراقي يعيش في هولندا.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧

من ثقب الباب

اغرب عنوان نشرته هذا الشهر جريدة الموند الوقورة. وعلى صفحتها الأولى هذا المانشيت:

ـ بدات الحرب العالمية الرابعة.

فقد شهد القرن العشرون الحرب العالمية الأولى فى مطلعه عام ١٤.. ثم الحرب العالمية الثانية عام ٣٩.. وبعدها شهد العالم الحرب العالمية الثالثة. وهى الحرب الباردة حامية الوطيس بين امريكا والاتحاد السوفيتى وبين الرأسمالية والاشتراكية. وانتهت الثالثة بهزيمة الاتحاد السوفيتى. ولايعرف أحد حتى الآن من الذى انتصر. هل هى امريكا. أم اليابان معها. أم الاتحاد الاوروبى ايضاً. وقد يكون الثلاثة هم الذين انتصروا معاً فى الحرب العالمية الثالثة أو الحرب الباردة.

وتقول الموند ان العالم الآن يشهد الحرب العالمية الرابعة. وغروب شمس القرن العشرين يشهد مايشبه روايات الخيال. فالحرب دائرة بين المنتصرين فى الحرب الباردة. وكانوا يسمون الاتحاد السوفيتى «امبراطورية الشر» والآن تدور الحرب بين اعضاء امبراطورية الخير. وبينما كانت الحرب الباردة بين الراسمالية والاشتراكية تدور الحرب الآن بسبب ثورة المعلومات وقوة المال. وتقود هذه الحرب الليبرالية المتوحشة التى تشن الحرب على السوق الوطنية ورأس المال الوطنى. والوحش الكبير لايرحم. ولايحتاج سادة العالم الجديد إلى ان يحكموا العالم مباشرة. ويكفى تحويل العالم إلى سوق واحدة يسيطر عليها عمالقة الاقتصاد ووحوش المال. وهذا العالم القادم سوف تتركز فيه الثروات والشركات العالمية متعددة الجنسيات. ولامكان للأسواق الصغيرة ولا الراسمالية الضعيفة. وبينما يعيش فى العالم ٥ مليارات. يعيش منهم ٥٠٠ مليون فى بحبوحة بينما يعيش اربعة مليارات ونصف فى ضيق شديد. ويكفى أن تعلم أن ثروات ٣٥٨ شخصاً بين اغنى الاغنياء فى العالم تزيد على دخل نصف فقراء العالم الذين يزيدون على ٢,٦ مليار من الأحياء. ونمو وتصاعد الشركات متعددة الجنسيات ومايسمى العولمة لايعنى تقدم الانسانية. لان الفقراء يزدادون فقراً والدليل ان احصائيات البنك الدولى تقول ان الستينات والسبعينات شهدت فقراء العالم وكانوا يبلغون ٢٠٠ مليون وهم الذين لايملكون أكثر من دولار فى اليوم الواحد. وعدد هولاء الفقراء فى التسعينات يصل إلى مليارين الآن. وبين ١,١٥ مليار طفل فى العالم يعيش ٢٠٠ مليون طفل فى الشوارع. وسوف يزدادون طبقاً للتوقعات إلى ٤٠٠ مليون طفل سنة ٢٠٠٠

ويسجل المقال ظاهرة «على بابا والـ ٤٠ بنك» من البنوك الاقوى التى تتحكم فى العالم الآن ويحذر من خديعة الليبرالية الجديدة التى يسمونها النظام العالمى الجديد.. لان الحرب العالمية الرابعة لن ترحم الضعفاء او الفقراء.. وأبناء السبيل.

كامل زهيرى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٨/١٩٩٧

العالم العربى فى مواجهة الهيمنة الغربية

بقلم:
د. الطيب تيزينى*

جاءت السنوات القليلة الأخيرة لتحدث تحولا نوعيا عميقا وشاملا فى علاقة الهيمنة بين العالم العربي والغرب. وقد أخذ ذلك يفصح عن نفسه فى سياق تفكك الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية استفراد العالم، بما فى ذلك أوربا نفسها، وفرض هيمنتها عليه بصيغة ما يُسوّق له تحت حد «النظام العالمي أو الدولى الجديد». ولما كان هذا الأخير يمثل حالة ذات طابع إشكالى، بمعني عدم الإجماع على وجوده الموضوعي، فقد اعتبره بعض الباحثين حالة انتقالية مفتوحة أولا، ومركبة ثانيا، إضافة إلى اعتقاد آخرين بأنه (أى النظام العالمى أو الدولى الجديد) وإن مثل حالة مفتوحة ومركبة، فإنه، من الناحية البنيوية، الحلقة النهائية من التاريخ.

وهكذا راح الوضع يتبلور فى اتجاهين اثنين كبيرين، تمثل الأول منهما فى الاعتقاد بأنه وجد نهايته فى النظام الرأسمالى الليبرالى، الأمريكى على نحو مخصص، وهذا الاتجاه يحمل وشما أمريكيا تسويفيا يعمل فرانسيس فوكوياما على التنظير له والدفاع عنه. وهذا الاتجاه إذ يتحدث عن «نهاية للتاريخ»، فإنه يفهم ذلك من موقع أن النظام الرأسمالى المذكور يجسد هذه النهاية، ولكن دون القول بأن هذه «النهاية» غير خاضعة للتغير، وبمقتضى ذلك، لا تمثل أزمة هذا النظام حالة بنيوية تعنى ضرورة تجاوزه إذا أريد لهذه الأزمة أن تتجاوز، ومن ثم، فليس من بديل تاريخى له سوى عملية تجديده وإعادة بنائه من الداخل.

ويترتب على ذلك أن العالم العربى بمثابة جزء من «العالم الثالث» لن يجد نفسه إلا أمام ضرورة الاندراج فى ذلك النظام الرأسمالى الليبرالى، إذا ما أراد أن يدخل فى دائرة «التقدم» ومن ثم فى القرن الواحد والعشرين الوشيك. ولما كانت العلاقة بين العالم العربى والنظام الرأسمالى إياه قائمة على الاستتباع والإلحاق وليس على الندية والتكافؤ. وكان المشروع الصهيونى جيبا وظيفيا من جيوب ذلك النظام فى الشرق الأوسط، فقد تبلور الأمر باتجاه الكوجيتو الحاسم التالى: إما أن يندمج العالم العربى اندماجا وظيفيا فى ذلك النظام الرأسمالى وجيبه الصهيونى فيحقق شرط استمراراه و«نمائه»، وإما أن يخرج عنه فيغدو عاجزا مهشما مفتتا وغير ذى مستقبل استراتيجى .

ذلك هو الموقف الأول، الذى يستنبطه دعاة النظام الرأسمالى الامبريالى الأمريكى والمشروع الصهيونى فيما يتعلق باحتمالات تقدم العرب وقصورهم عن ذلك، أما أن يكون هنالك احتمال ثالث أمام هؤلاء فهو مسالة يجرى تغييبها، وإذا ما أصر العرب (فى طلائعهم الليبرالية والإسلامية والقومية والاشتراكية المستنيرة) على محاولة «اكتشاف» الاحتمال الثالث، فإن أول ما يجدونه مطرحا على بساط البحث يتمثل فى «اكتشاف» أن الحفاظ على وجودهم القومى، من حيث الأساس مرتهن بالضرورة بصوغ مشروع نهوض جديد لهم يحقق الاستقلال والتقدم، وهذا بدوره مشروط بالكفاح فى سبيل الديمقراطية والعقلانية والتنوير ضمن الخصوصية العربية النسبية، التى يستدعيها الأمر، ومن ثم فى سبيل الإقرار بالتعددية السياسية والثقافية على نحو يفضى إلى تراكم سياسى وسوسيو ثقافى يوظفان فى خدمة التنمية الاقتصادية والسياسية المستقلة.

ولعل من مقتضيات ذلك، أن يؤكد «التطبيع» بين النظم العربية وشعوبها أولا، وبين النظم العربية ذاتها بعضها مع بعض، ومثل هذا الموقف (الاحتمال) من شانه أن ينهى القلق والتردد فى أوساط سياسية وعربية ترى ضرورة الإسراع فى اكتشاف موطىء قدم لها فى «النظام الدولى الجديد» قبل أن يفوت القطار.

بيد أن الاتجاه الثانى، الذى يطرح نفسه فى إطار التحول العميق الذى لحق بالعالم الراهن، يقوم على النظر إلى ذلك التحول بوصفه حالة انتقالية مفتوحة ومركبة، كما لاحظنا من قبل، أما تجليات ذلك فتظهر، أولا، فى نهاية الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجى، وفى بروز نمط جديد من الصراع هو بين الثقافات أو الحضارات لدى شعوب العالم وأممه، وهو بين المذاهب الدينية أوالتجمعات القبلية أو القومية الإتنية فى نطاق العالم الثالث عموما والوطن العربى بصورة خاصة، كما يتجلى ذلك، ثانيا، فى انفراط العقد «العالمى» بما يعنى ذلك من تصدع المؤسسات الدولية وانهيار التماسك الاجتماعى وانحلال الهويات الوطنية والقومية وانخراط الناس فى نشاط اقتصادى استهلاكى متحلل من كل التوجهات والضوابط الجمعية، إضافة إلى ذلك، قد يتجلى التحول المعنى بدعوة أو بدعوات للعودة إلى «يفاعة» التاريخ البشرى حيث لم يكن هناك استغلال ولا قمع ولاتهميش، وحيث لم توجد صناعة ولاتكنولوجيا ولا معلوماتية تدمر العالم برمته إذا تصارع الأقطاب، وهنالك أخيرا وليس آخرا احتمالات تعاظم الدعوة إلى «ما بعد الحداثة»، حيث يفكك كل شىء أنجزته البشرية على صعيد العلم والثقافة والقيم دون ناظم أولا ودون طرح بدائل استراتيجية له ثانيا.

أما ما يعنيه ذلك، بالنسبة إلى «العالم الثالث» ومن ضمنه الوطن العربى بتعدديته العقدية والحضارية والإثنية (إسلامية، مسيحية وكردية وسريانية وأمازينية.) فينبغى أن يقود إلى تفتيت وتفكيك المؤسسات الوطنية السياسية والثقافية وإلى انطلاق صراعات مفتوحة



بين أطراف هذه التعددية، ومن ثم فإن التفكير فى احتمال الوقوف على القدمين فى العالم العربى ينظر إليه بمثابة سباحة ضد التيار.

وإذا كان ذلك كله يصب فى تصور للتاريخ بوصفه حلبة لصراعات «غير مثمرة تاريخيا» أى لا تحقق تقدما يفضى به (بالتاريخ) إلى تراكم معرفى وسوسيو سياسى وتنموى و إنسانى فإنه، من طرف آخر، لم يعد الاعتقاد ذا مصداقية معرفية بأن التاريخ إياه يسير بمقتضى حتميات وضعية تحقق نفسها عبر البشر وبمنأى عن إرادتهم.

ولعله من أوائل المهمات النظرية فى العالم العربى أن يصوغ المثقفون والسياسيون المستنيرون مشروعا أوليا ومفتوحا لإعادة بناء الموقف العربى الراهن باتجاهين اثنين متجادلين، أما الاول منهما فيتمثل فى المحافظة على الهوية الوطنية والقومية العربية والدفاع عنها بوصفها المسألة التى تحولت إلى المدماك الاول المستهدف فى المشروع الصهيونى الإمبريالى فى العالم العربى، وذلك عبر بدائل جديدة لها من نمط الهوية الشرق أوسطية أو الهوية الأوسطية. بيد أن تحقيق هذه العملية فى إطار المشروع العربى يفصح عن نفسه بوصفه الوجه الآخر منها، وهو إعادة بناء الهوية المعنية (العربية) ضمن ثلاثة محاور يشكل الرئيسى الحاسم فيها مدخلا معرفيا وأيديولوجيا إلى الاثنين الآخرين، أما هذا المحور الرئيسى الحاسم فيتلخص فى البحث فى الإشكالية العظمى للوضعية العربية الراهنة وفى المشكلات التى تتجلى فيها، وهى السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية، خصوصا. ومن هذا الموقع وفى ضوئه يجرى التوجه إلى المحورين الآخرين، وهما التراث العربى والعالمى والعصر الغربى والعالمى المعيش.

---

* مفكر سورى، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب - جامعة دمشق



المصدر : أخبـار الـيـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

... حتى نواجه بحزم ظاهرة البلطجة التى طرأت على مجتمع رجال المال والأعمال الجدد من قبل أن تتطور وتلتحق بركب الجريمة المنظمة! وهذا المقال مستمد من الكتاب الذى صدر حديثا «الحرب الجديدة» لمؤلفه سناتور جون كيرى رئيس لجنة الارهاب والمخدرات والعمليات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى..

(عولمة) الجريمة المنظمة أو الحرب الجديدة..!



وهذه الظاهرة قد بدأت جميعها بالبلطجة انتهت الى ما هى عليه الآن . وتدخل ضمن التغيير الواسع الذى طرأ على كل أوجه الحياة الحديثة فيقال قرن العولمة على وشك أن يبدأ... وهنا يضيف المؤلف: قرن الجريمة المعولة قد بدأ!

فكيف يواجه العالم هذه النوعية من عولة السوء! ومعظم الناس فى أنحاء العالم يكادون لا يعرفون حتى الآن الى أى حد تعاونت ونسقت وتشابكت الجريمة المنظمة... فهى عندهم مسلية فى افلام السينما والتليفزيون ولا أحد يدرك الى أى حد بدأت تشكل بالفعل تهديدا لم يسبق له مثيل... فواقع الحال أن نظاما عالميا جديدا للجريمة قد ولد!!

● من حيث الاستراتيجية والمهارة والمدى الذى تصل اليه حاليا منظمات الجريمة فى آخر هذا القرن لايمكن مقارنتها الا بالشركات والمؤسسات الكبرى من عابرات الحدود والقارات... وهو ما يجعل عصابات الماضى تبدو الى جانبها مثل العاب الصبية! فاتحادات الجريمة المنظمة تشترى الآن الطائرات بل وبعضها لديه غواصات من نوعيات متقدمة... ويأمهر العقول يتعاقدون ليتولوا عنهم العمليات الحسابية المعقدة تماما كما تفعل امبراطوريات الأعمال الكبرى التى تتعامل فى المليارات!

وكما جاء فى الكتاب: شهد رئيس [illegible] جيمس وولزى اسم اللجنة التى يرأسها السناتور مؤلف هذا الكتاب فقال وولزى أنه يوم تستطيع الجريمة المنظمة دوليا أن تهدد استقرار الأمم فالمسألة تخرج من نطاق البوليس والقائمين على تعزيز القانون لتصبح مسألة أمن قومى للبلاد! ويقول سناتور كيرى - المؤلف - انه منذ نحو عشر سنوات بدأ مع زملائه فى اللجنة فى الكشف عن أجزاء من البنية الأساسية المشتركة للجريمة المنظمة.. فقاموا بزيارات الى مختلف السجون بالولايات المتحدة واجتمعوا مع محكوم عليهم فى هذه الجرائم ففوجئوا بوجود الاتصالات بينهم مع عديد من الشخصيات السياسية فى دول من مختلف أنحاء العالم!

وقد أدت بعض تلك المعلومات الى التوصل لشبكة المخدرات التى أقامها فى ذلك الحين مانويل اورتيجا رئيس بناما السابق ومنها أيضا الى المكان الذى كان يغسل فيه أمواله وهو بنك الاقتراض والتجارة العالمى!... ويقول السناتور المؤلف أنه من خلال عشرات من جلسات الاستماع التى رأسها استطاع أن يكشف الكثير حول ذلك العالم الخفى!

● وقد تبين له أن محور التحالف فى الجريمة العالمية مكون من خمس قوى رئيسية لها روافد مع عدد من المنظمات الصغيرة ذات التنظيم العالى... والخمسة الكبار هم:

- المافيا الايطالية
- المافيا الروسية
- الياكوزا اليابانية
- المثلث الصينى المعروف (بالترياد)
- والكارتلات الكولومبية..

ولهؤلاء جميعا روابط مع عصابات صغيرة ومنظمة لها تخصصات وموزعة ما بين دول مثل نيجيريا وبولندا وجامايكا وبناما والاخيرة لم تزل على حد ما يقوله السناتور مركزا للأموال المغسولة حتى بعد القبض على نورييجا!

مثلا فى صيف عام ١٩٩٢ عقد قادة المافيا الايطالية والروسية سلسلة من اجتماعات (القمة!!) فيما بينهم تمت ما بين براغ ووارسو وزيوريخ...

ورغم عدم تسرب شيء عن تلك المؤتمرات (المافيوزية) الا أن النتائج وشت بالكثير فقد وضح أن أهم قراراتهم كانت تكوين اتحاد لهم لوقف المنافسة وتعاون الجهود... فالصقليون (أى المانيوزا الايطالية) تمد بالخبرة وتقوم بالتسويق (المخدرات طبعا) والمافيا الروسية تقوم بتأمين طرق عبور (البضاعة) وتشرف على شبكات التوزيع داخل الامبراطورية السوفيتية السابقة!

وللحكم على مدى التشابك والتنسيق فيما بينهم اليكم الواقعة التالية:

قاتل محترف من المافيا الروسى مطلوب منه أن يطير من موسكو الى نيويورك ليقتل أحد أصحاب المحال الذى شق عصا الطاعة وأوقف تعاونه مع (الأورجانيزاتسيا) أى المنظمة! استطاع ان ينفذ العملية على الوجه التالى... أمدته المافيوزا الايطالية فى صقلية بأوراق السفر المزورة مقابل بضعة صواريخ أرض - جو من فوائض الجيش السوفيتى



المصدر : أخبار اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

السابق فقامت المافيوزا الايطالية بتهريب الصواريخ الى صرب البوسنة والتى دفعت لهم ثمنها نقدا وعدا .

● ويقول المؤلف - سناتور كيرى - فى كتابه أن صحفيا فرنسيا اسمه (روجيه فاليجو) قام بتحقيق طويل حول الجريمة الصينية المنظمة وضم تحقيقه فى كتاب اطلق عليه عنوان «الامبراطورية الخفية» اثبت فيه أن التعاون والتنسيق قائم فى الاجرام بين الصينيين (الترياد) والياكوزا اليابانى والكارتلات الكولومبية... فالاخيرة تنتج الكوكايين فيأخذه الصينيون مقابل الهيروين الذى يسهل تهريبه الى داخل الولايات المتحدة... أما الترياد الصينى فتأخذ الكوكايين الكولومبى الى الياكوزا اليابانية التى تقوم بتوزيعه بين انحاء اليابان.. ثم تتولى المافيوزا الأسيوية غسيل الأموال فى أوروبا! وقد وصل النشاط الى المدن البريطانية مثل لندن ومانشستر وجلاسجو وبلغ الهيروين الصينى الى روتردام مع الدعارة والقمار والسطو والقتل بالأجر ووصل هذا كله عن طريق العصابات المنظمة الصغيرة الى المانيا وبراغ ورومانيا...

وفى عام ١٩٩٥ كشفت السلطات الايطالية عن شركة مشتركة بين عصابة كامورا الايطالية والمافيا الروسى... قدموا الى الروس أوراقا نقدية مزيفة من فئة المائة دولار مقابل ممتلكات فى روسيا منها (بنك!) وشحنات سلاح غير قليلة للكامورا الايطالية.. كما اشترت المافيا الايطالية كميات كبيرة من المخدرات الصناعية التى أصبحت رئيسية بين الصناعات فى روسيا!

● ويقول الكتاب أن المافيا فى امريكا تحاول أن تبذل جهدها هى الأخرى لتصل الى مثل هذا التقدم العصرى (!!) وينتهى الى انه من الضرورة أن تقود الولايات المتحدة الحرب العالمية الجديدة ضد شركات ومنظمات الاجرام الخاصة تماما كما قادت العالم فى الحروب العالمية من قبل... ولكن يقول المؤلف لن نستطيع أن نحارب وحدنا وانما نحن فى الولايات المتحدة بحاجة الى ايجاد تحالف دولى جديد لمواجهة هذه التهديدات كمثل التحالف الذى هزم الفاشية ثم الشيوعية ثم... صدام حسين!

ثم ويصبح أكثر تحديدا ويطالب بثورة فى قوانين العدالة والعقاب وبحيث تتخطى الحدود التقليدية للدول وما يسمى «بالسيادة» التى يستفيد منها المجرمون ويفلتون بثرواتهم من العقاب!

● ولابد من ايجاد معايير محددة لمحاربة الجريمة العابرة للحدود والقارات والاتفاق دوليا على نظام عقاب دائم ورادع! اذ على سبيل المثال لايعتبر غسيل الأموال جريمة فى تركيا ولا فى روسيا!

كما أن تسليم المجرمين محظور فى بعض دساتير الدول ومنها مثلا كولومبيا وهى موبوءة! ولابد من اتخاذ اجراءات صارمة ضد عمليات غسيل الأموال فى الدول التى أصبحت شبه مراكز لهذا الغسيل القذر ومأوى له مثل جزر كايلاند وقبرص وفانواتو!

● ولابد من وضع قيود على انتقال الأموال الكترونيا ومراقبتها خاصة وأن تكنولوجيا الرقابة متاحة حاليا وتستطيع رصد جميع التحويلات الالكترونية لرؤوس الأموال...

ولكن الأمر يحتاج الى تعاون رجال البنوك الذين رغم تظاهرهم بالتعاون الا أنهم لايتدخلون غالبا لتحديد مصادر الأموال العابرة أمامهم!

● الأرصدة الشخصية للمجرمين المحكوم عليهم لابد من تحديدها فى أى دولة اجنبية كانت أو فى اليخوت الراسية فى الكاريبى أو القصور فى جنوب فرنسا...

فكل دولة لابد أن يكون لها قوانين تسمح للنيابة ورجال القانون فيها أن يكون لهم حق التحفظ على ممتلكات المجرمين المحكوم عليهم!

وينتهى السناتور مؤلف الكتاب الى نتيجة هامة وهى أن الارهاب قد يكون اكثر دراميه وإثارة من الجريمة المعولمة ولكن هذه فى واقع الأمر اكبر وأشد خطورة خصوصا فى المستقبل غير البعيد!



المصدر : الجمهوريـــة

التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

من ثقب الباب

«بدأت الحرب العالمية الرابعة»! هذا عنوان اخطر مقال نشرته الموند دبلوماتيك هذا الشهر وتقول فيه ان الحرب العالمية الرابعة بدأت بعد نهاية الحرب الباردة او الحرب الثالثة وتقول ان النظام العالمى الجديد الذى تبشر به الراسمالية الجديدة او الليبرالية المتوحشة هو «عالم جديد بلا نظام» لان الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً وسكان العالم ٥ مليارات وعشر هؤلاء السكان فقط يعيشون حياة لائقة وتسعة اعشار سكان العالم يعانون الحاجة والفقر وثروة ٣٥٨ ملياردير فقط تزيد علي دخل نصف سكان العالم وسوف تزداد الفوارق الشاسعة اكثر لان الحرب الباردة او الحرب العالمية الثالثة ولدت قنبلة النترون التى كان يمكن ان تقضى على العالم كله بالفناء ولكن قنبلة اخرى هائلة ولدتها هذه الحرب العالمية الرابعة وهى القنبلة المالية.

ولم يعد سادة العالم الجديد يحتاجون ان يحكموا العالم حكماً مباشراً لان رجال السياسة ينوبون عنهم وينفذون مخططاتهم والهجوم بلا رحمة لابادة الاسواق الوطنية والسوق العالمية تحطم سدود الحماية، وتحطم المنشات الصغيرة والمتوسطة ولن تستطيع الصناعات الوطنية دون حماية جمركية مواجهة الهجوم الكبير ولهذا تزداد البطالة وتتضاعف وسوف يزداد عدد المهاجرين بحثاً عن العمل فى اى مكان وعدد اللاجئين الذى تسجله الامم المتحدة الان يتضاعف من ٢ مليون عام ١٩٧٥ الى ٢٧ مليونا عام ١٩٩٥.

وتقول الموند دبوماتيك ان الغاء الحدود التجارية، وثورة المعلومات، وقوة الاسواق المالية، والاتفاقيات الدولية على الاسواق الحرة كل ذلك يجهز على الدولة الآمنة او السوق الوطنية ويقضى على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد انتهت الحرب العالمية الثالثة بهزيمة الاتحاد السوفيتى ولم يتقرر بعد من هو المنتصر هل هو أمريكا وحدها ام اليابان معها ام الاتحاد الاوربى ايضا العملاق الجديد والرهيب هو الاسواق المالية ويمكنها ان تتحكم فى الاسواق من بعيد ولاتحتاج الى الحرب المباشرة وتركيز الثروة وتوزيع الفقر تصحبه الجريمة المنظمة وغسيل الاموال ومعنى ذلك ان الحرب العالمية الرابعة بدأت ومدافع البنوك العالمية تقصف قلاع الصناعات الوطنية والقصف مستمر حتى ينتصر النظام العالمى الجديد او مايسميه البعض العولمة.. وهو فى الحقيقة «عالم جديد .. بلا نظام» أو سلام.

كامل زهيرى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

التسـعينيات القــاتلة !

بقــلم :
محمد عبد المنعم

كلما شاهدت، أو سمعت، أو قرأت عما يجرى حاليا داخل روسيا من عجب عجاب لم يكن ليخطر ببال أكثر الباحثين والمراقبين تشاؤ ما، كلما حدث ذلك لا أستطيع أن أمنع نفسى من المقارنة بين ما يجرى هناك وما يجرى عندنا هنا فى مصر، وفى الوقت ذاته فإنه تبزغ تلقائيا فى مخيلتى صورة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر الذى دفعته الأقدار إلى ارتباط وثيق مع الاتحاد السوفيتي فكان أن تأثر تاريخ مصر فى تلك الحقبة بالنفوذ السوفيتي وآثاره! وصورة الزعيم الراحل أنور السادات الذى كان أول من فك هذا الارتباط التعس بعد أن أدرك ببصيرة خرافية حقائق العصر التى باتت الآن بعد أكثر من عشرين عاما واضحة أمام الجميع.. ثم تبزغ بعد ذلك وتتجسد أمامى حجم الإنجازات الجبارة التى حققها الرئيس مبارك ببصيره وحنكته وديمقراطيته، تصحيحا لسنوات طويلة من التيه السياسى والأيديولوجى، وإنقاذا لمصر من نفس المصير الذى تتخبط فيه الآن ما كانت منذ سنوات القوة العظمى الثانية فوق الكرة الأرضية!

إن الذى يراقب الأحداث العالمية جيدا، والعالم كما نعرف أصبح كتلة واحدة يؤثر فى قطبه الجنوبى ما يجرى فى قطبه الشمالى، هذا المراقب لابد ان يدرك ان التسعينيات من القرن العشرين اصبحت سنوات قاتلة وطاحنة بالنسبة لدول ومجتمعات كثيرة فى كل قارات الدنيا دون استثناء، فى ذلك لا يمكن ابدا تجاهل حقيقة ان هناك موجة عالمية من الاضطرابات وعدم الاستقرار بصور مختلفة بدات فى اعقاب «الحدث الاكبر» وغير المتوقع بالمرة والذى يتمثل فى انهيار الاتحاد السوفيتى، بل انفجاره من الداخل، دون قنبلة مدارية جاءت من الفضاء، أو صاروخ عابر للقارات انقض من المدار حول الكرة الارضية، أو حتى طلقة بندقية واحدة من اية منطقة على الحدود الشاسعة للاتحاد السوفيتى والممتدة فى اوروبا وفى آسيا!

فى هذا المنظور ينبغى ان نحصر ما يجرى حاليا فى قلب القارة الأوروبية بدول البلقان وبلغاريا والمجر وبولندا ومعظم دول الكتلة الشرقية السابقة التى تهرع الآن - صدق او لا تصدق - للانضمام إلى حلف الأطلنطى الذى امضوا جميعا ما يقرب من خمسين عاما كاملة فى الاستعداد لمجابهته والقضاء عليه! وفى هذا المنظور ينبغى ايضا ان نحصر الاضطرابات التى تجرى فى امريكا الجنوبية، وفى آسيا حيث تنهار الآن ايديولوجيات ونظريات آخر الحصون المنيعة والعنيدة: كوريا الشمالية، وفى هذا المنظور ينبغى ايضا ان نحصر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى عديد من الدول الإفريقية، وفى هذا المنظور نستطيع أن نفهم تعثر العملية السلمية فى الشرق الاوسط، بل وحتى الاضطرابات الدينية والمذهبية والعقائدية والتى اصبحت الجزائر نموذجا لها بعد ان وصل جنون الإرهاب هناك إلى حد الذبح اليومى المنتظم - ذبح بالمعنى الحرفى البشع للكلمة - بدأ بالمسيحيين والاجانب، وانتهى بالمسلمين الجزائريين، دون رحمة او تفرقة او تمييز، على ايدى المغول الجدد الذين - للسخرية - يتصورون انهم «ينقذون» البلاد، ويخدمون الله تعالى - وهو من امثالهم برئ - ويرفعون من شأن الإسلام الذى ارتفع اساسا بنبذ الوحشية و «عيده الكبير» تبدأ احتفالاته بذبح «الشاة» فداء للإنسان الذى يلهون هم ويعبثون بذبحه الآن!

وقد يسأل احدنا ما هى العلاقة بين انهيار الاتحاد السوفيتى وبين هذا



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/٨/١٩٩٧

الإرهاب والتطرف الدينى الذى يعم اجزاء كبيرة ومتباينة من العالم الذى نعيش فيه؟ والإجابة على هذا السؤال تنحصر في شقين: الأول هو ان النظرية الشيوعية عبثت أول ما عبثت بالأديان السماوية كلها مؤكدة «أن الأديان هى افيون الشعوب»، ومن هنا فإنه مما لاشك فيه أن ازدهار او انحسار النظرية الشيوعية لابد ان يؤثر على مفهوم الأديان فى وجدان الشعوب والمجتمعات والأفراد، وقد كان هذا ما حدث بدليل أن الشعب الروسى وشعوب الاتحاد السوفيتى السابق كلها، هرعت إلى المساجد والكنائس والمعابد، بعد انهيار النظرية الشيوعية وكل ما تحمله من افكار ثبت انها «الوبال» بعينه الذى وقع على جميع من صدقوا تلك الكلمات المحبوكة جيدا واعتبروها الإنجيل الجديد.

اما الشق الثانى من علاقة الانهيار الأكبر وظاهرة الإرهاب والتطرف الدينى، فيتمثل فى حقيقة أن الأديان تم استغلالها كسلاح فعال خلال سنوات الحرب الباردة بين الغرب والشرق، فكان كل طرف يغذى ما يرى من عقائد تخدم اهدافه السياسية، بغض النظر عن اقتناعه او عدم قناعته بهذه العقائد، وجدير بالذكر هنا ان الأمريكيين اكتشفوا ان الحائل المنيع الذى وقف بين المصريين وبين المذهب الشيوعى وانضمام مصر كلية إلى فلك الاتحاد السوفيتى كما كان يخطط قادة هذه البلاد، هذا المانع تمثل وتجسد اساسا فى العقيدة الدينية - إسلامية ومسيحية - التى يستمسك بها المصريون منذ فجر التاريخ، ومن ثم كان التشجيع الأمريكى للاتجاهات الدينية فى العالم العربى وكل أجزاء العالم - ومنه افغانستان التى مازالت تعانى إلى يومنا هذا - حتى يتم وقف الزحف الشيوعى، فلم يكن هناك من يتصور أن هذا المارد الجبار سينهار من الداخل دون أية معركة، ودون طلقة واحدة!

هكذا نلاحظ كلنا أن التسعينيات، التى تواكبت مع انهيار الاتحاد السوفيتى والنظرية الشيوعية، أصبحت سنوات قاتلة كما لو كانت دليلا حيا على نظرية النشوء والتطور التى صاغها «دارون» والتى تقوم على جوهر «البقاء للأقوى»، وكما لو كان القرن العشرون يصفى أجياله ليختار من منهم يستحق العبور إلى القرن الحادى والعشرين؟ ومن ينبغى ان يوارى كيانه فى مقابر التاريخ؟

وليس غريبا ان روسيا تاتى فى مقدمة الدول التى تعانى منذ التسعينيات، بل إن المعاناة هناك وصلت إلى درجة الاحتضار، وفى ذلك يكفى أن تعرف أن روسيا الآن تعانى من امراض السل، والدوسنتريا، والالتهاب الرئوى والنزلات الشعبية وهى كلها أمراض قضت عليها المدنية والتقدم العلمى الذى تحقق خلال القرن العشرين، ومع ذلك فإنها عادت الآن لتحصد أرواح الملايين من

أبناء القوة الثانية فى العالم، كذلك فإنه بعد الانهيار الكبير وفتح الحدود أمام باقى دول العالم، كان أن تسلل إلى الروس وباء الإيدز ليزيد من معدل الوفيات الذى وصل إلى مستويات أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومى، إذ من المتوقع ان تؤدى زيادة معدل الوفيات، والانخفاض الكلاسيكى لمعدل المواليد هناك، إلى إخلاء أجزاء من سيبيريا وفى الشرق الأقصى، الأمر الذى قد يشكل إغراء للدول المجاورة - وفى مقدمتها الصين - على احتلال هذه الأراضى المهجورة!!

هل كان يمكن أن يتصور ذلك اى إنسان منذ سنوات قليلة عندما كان الاتحاد السوفيتى يعمل على تحقيق التوازن العالمى ويقف أمام الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الغربية باكملها؟ لهذه الأسباب يجتمع مجلس الأمن الروسى فى بداية الشهر القادم لمناقشة هذا التهديد الخطير، وفى هذه الأثناء فإن الكل هناك غارق فى إدمان المشروبات الكحولية والمخدرات - التى جاءتهم بعد فتح الحدود - والتى تشكل نسبة كبيرة فى معدل الوفيات المرتفع فى البلاد.

فى ذلك يقول الشيوعيون القدامى أن «البيروسترويكا» وعمليات الإصلاح الاقتصادى التى تجرى حاليا فى روسيا تعمل على قتل الوطن وتهدد بفنائه، ولا عجب فى ذلك بعد ازدياد نسبة حوادث الانتحار بين المواطنين الروس خاصة من ضباط القوات المسلحة الذين طعنوا اكثر من غيرهم فى كبريائهم الوطنى، بعد أن افاقوا من احلام القوة العظمى الثانية، إلى كابوس الواقع الذى لا يلقون خلاله مرتباتهم الشهرية ويعجزون عن إعالة ذويهم!

وقد استطاع الكاتب الروسى الساخر «ميخائيل زفانتسكى» ان يلخص تاريخ بلاده خلال القرن العشرين فى جملتين وحيدتين تحملان كل السخرية ومرارة التجربة، وذلك عندما قال: «لقد استطاع السوفيت بعد مجهودات جبارة، وبعد الدماء والعرق والدموع ان يقدموا للعالم نظاما جديدا (النظام الشيوعى) ولكن لسوء الحظ كان هذا النظام خاطئا، ولذلك فإن المجهودات الراهنة التى يبذلها ابناء الشعب الروسى لتنزع نفسها من هذا الهباء، وتنضم إلى موكب العالم المعاصر، تتطلب أن يدفع كل مواطن روسى ثمنا قاسيا وباهظا».

إذن فهى تجربة خاطئة ومريرة يدفع الروس الآن الثمن الباهظ للخروج منها، ولأنهم كانوا رواد التجربة فقد كانت أخطاؤهم افدح وأعمق، ومن هذا المنظور نستطيع نحن فى مصر ان نتعقب كل الأخطاء التى استوردناها من هذا النظام فى حقبة الستينيات، وسوف ندرك ان كلها تتعلق بالملكيات



الخاصة، وظاهرة التاميم، وقوانين العمل التى تفرض حمايتها على المستهترين والعابثين، وإلغاء الفوارق الطبيعية بين الطبقات، والإعلام المزيف الذى يمجد الفقر والفقراء ويرفع من مصاف الطبقات الدنيا حتى لو كانوا لصوصا، بينما يوصم الصفوة دائما بالانحراف والفساد، مع انه من المعروف جيدا فى علوم الاجتماع والإدارة الحديثة ان كل مجتمع إنسانى يضم حوالى ٤٪ من تعداده هى ما نسميها بالصفوة، وهى وحدها التى تستطيع قيادة اى مجتمع إلى الآفاق الرحبة للمستقبل، وفى جميع المجتمعات السوية يجرى البحث عن هؤلاء لدفعهم إلى مكان القيادة والصدارة حتى يقودوا وراءهم هذه المجموعات الهائلة من التجمعات البشرية التى لا تتمتع بتلك الإمكانات الخاصة التى هى اساسا «هبة من السماء» تعمل الدول المتقدمة على تنميتها وتطويرها وإفساح كل المجالات امامها!

وحتى فى عالم الطيور والحيوانات اكتشفوا هذه الحقيقة، فقد اجرى العلماء اخيرا تجارب عديدة على اسراب الطيور المهاجرة، واكتشفوا ان الطائر التى يحلق فى المقدمة ويقود خلفه اسرابا من الطيور، هذا الطائر تمتاز الموجات التى تنبعث من مخه بنشاط ملحوظ يفوق انشطة باقى السلالة الذى يقودها والتى ينحصر دورها الغريزى فى اتباع هذا القائد الذى حبته الطبيعة بإمكانات خاصة، والغريب انهم عندما قاموا باصطياد هذا «القائد الطبيعى» فإن من خلفه فى موقع الصدارة كان ذات الطير الذى يليه فى النشاط العقلى.. وما كان من باقى الطيور إلا وأن اتبعته بالغريزة التى لا تخطئ بعيدا عن الأيديولوجيات البشرية التى إذا كانت خاطئة، فإن عواقبها تكون وخيمة على الجميع!

لقد كان فى مصر، قبل تغلغل النفوذ السوفيتى وايديولوجياته، مؤسسات قوية فى جميع انشطة الحياة: تعليم، طب، عسكرية، قضاء، دبلوماسية، امن داخلى، صحافة وإعلام، فنون وثقافة، معمار، مهن حرفية.. إلخ، ولكن عندما تبنينا ما اسميناه بالفكر الاشتراكى كان ان اطحنا بقادة وروّاد كل هذه المؤسسات القوية واستبدلناهم بـ «الأراجوزات» و «اشباه الرجال» الذين ارتدوا اثواب الولاء ليصفوا حساباتهم مع عمالقة هذا المجتمع فى ذاك الوقت.. ببساطة استبدلنا «اسودنا» بـ «الجرذان» ومن ثم بدأت رحلة الانهيار!

اضف إلى ذلك هذا العبث الفوضوى بالملكيات الخاصة - وبالمناسبة فإن كاتب هذه الكلمات نشأ نشأة متواضعة ولم يكن من الملاك يوما من الأيام - وبفرص الاستثمار والثراء المشروع، فكان ان اصبح الجميع فقراء والحمد لله، وتوقفت عجلة النمو والتقدم حتى اننا دخلنا حرب التحرير فى اكتوبر ٧٣ ورصيد خزانة الدولة صفرا كبيرا، وهو ما لم يحدث فى تاريخ اية دولة، وتاريخ اية حرب من الحروب، اللهم إلا إذا كانت من قبيل اليأس أو الانتحار!

وإذا تابعنا إنجازات مبارك منذ توليه السلطة فإننا سنجد ان همه الأول كان إصلاح كل هذا الذى فسد على مر تلك السنوات الكئيبة: إعادة بناء جميع مؤسسات الدولة، إنشاء بنية تحتية قوية، إقامة السدود والطرق والكبارى وشبكات المواصلات والاتصالات، والاعتماد على ذوى الخبرة واهل العلم، الديمقراطية وتعدد الأحزاب بدلا من الحزب الواحد الكئيب، بناء قوة عسكرية حقيقية وقادرة، إعادة بناء الجسور مع جميع الدول العربية والأجنبية، التاكيد والاستمساك باستراتيجية السلام التى اصبحت لغة العصر فى نهاية القرن العشرين.. وإنجازات اخرى عديدة ليس هنا مجال حصرها لان من لا يلمسها بنفسه فلا فائدة من الحديث إليه، اسهمت كلها فى إنقاذ مصر مما تعانيه حاليا دول الاتحاد السوفيتى السابق، ووفرت لنا تاشيرة الدخول إلى القرن الحادى والعشرين.. سندخل لا محالة اقوياء ومستقرين، ولكن هناك خطر واحد يتهددنا جميعا، واعنى بذلك زيادة معدل المواليد وظاهرة الانفجار السكانى التى يمكن ان تبتلع كل شىء.. ليس الآن، ولكن من المؤكد بعد عقدين على الأكثر من القرن القادم اللهم إلا إذا تخلينا عن تواكلنا المنقوص.. «وعقلناها» قبل ان نتوكل.



المصدر : الأهـــــــــرام ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧/ ٧/ ١٩٩٧

حول التغيرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الامريكية (٢)

دوائر الحركة الأمريكية (الدائرة الأوروبية)

لاشك فى أن السياسة الخارجية الأمريكية تتحرك فى دوائر عديدة تغطى الساحة العالمية.. غير أن مايعنينا هنا أولا الدوائر المرتبطة بوجودنا فى المنطقة وثانيا الدوائر التى تحظى باهتمام اكبر من السياسة الأمريكية وتبرز من خلال معالم هذه السياسة الساعية لتعزيز وتكريس انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية كقوة عظمى وحيدة.

وهنا نلحظ انه بقدر ما إنطفأ بريق قمة مدريد الاولى التى انعقدت عام ١٩٩١ من أجل وضع الصيغة التى تقوم عليها عملية السلام فى الشرق الأوسط.. كذلك تراجعت مبادئها ومفاهيمها.. انبعث الضوء فى أوروبا من قمة مدريد الثانية لدول حلف شمال الاطلنطى التى عقدت فى الشهر الماضى من أجل توسيع عضوية الحلف.. حيث رسمت هذه القمة منعطفا رئيسيا فى الاستراتيجية الامريكية الجديدة الموضوعة لمواجهة التحدى الدولى بشأن انفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية وبقائها كقوة عظمى وحيدة.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ / ٨ / ١٩٩٧

غير أن ذلك لايعنى أفول منطقة الشرق الأوسط «كنجم ساطع» فى الاستراتيجية الامريكية.. فما زالت هذه القضية تحتل وضعا متقدما ومرموقا.. ويمثل اهتماما استراتيجيا أمريكيا ودائرة اساسية للتحرك الامريكى.. ولكن من خلال مفهوم جديد ومحدد يعطى لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط الاسبقية الاولى.. ويتمسك فى نفس الوقت باستمرار العملية التفاوضية الخاصة بقضية السلام فى الشرق الاوسط «كمظهر» «مخادع» للاهتمام الامريكى بتحقيق السلام . يهدئ من الانفعالات الوطنية والقومية.. وفى نفس الوقت يهيئ لإسرائيل أنسب الظروف لتنفيذ سياستها. أما دائرة الحركة الاساسية الاخرى فى السياسية الامريكية فقد ظلت هى «الدائرة الأوروبية» خاصة بعد توسيع نطاق حلفها الدفاعى ومد تأثيره شرقا وجنوبا

حلف شمال الاطلنطى والانطلاقة القيادية الأمريكية

وتمثل الدائرتان الشرق أوسطية والاوروبية تكاملا جيواستراتيجيا له أهمية كبرى فى استكمال حلقات السيطرة الأمريكية على العالم.. حيث امتدت دائرة حلف شمال الاطلنطى - والذى تتزعمه الولايات المتحدة - شرقا بعد توسيعه والقيام بتحرك جديد. يذكرنا بعصر الحرب الباردة . إذ يتجه هذا التحرك الغربى نحو عزل روسيا الاتحادية بضم عدد من دول أوروبا الشرقية من أعضاء حلف وارسو السابقين إلى حلف شمال الاطلنطى.. الامر الذى ينقل التهديد الغربى إلى الحدود الغربية لروسيا الاتحادية.

أما الامتداد الجنوبى فيأتى من محاولة الربط بين حلف شمل الاطلنطى ومنطقة الشرق الاوسط.. وتم هذا الربط عن طريق التحالف الثنائى - الذى يمكن توسيع نطاقه فيما بعد - بين تركيا وإسرائيل.. إن هذا الحلف يعزز من قوة الجناح العسكرى الجنوبى لحلف شمال الأطلنطى.. كما يشكل أحد أجنحة هذا الحلف على حد قول تورهان تايان وزير الدفاع التركى السابق. فى هذا الاطار تمثل تركيا حلقة الربط الجغرافى مع أوروبا وحلف شمال الاطلنطى.. بينما تقوم إسرائيل بدور الحليف الاستراتيجى الأول للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والدولة الاقليمية الاقوى التى تحرص الولايات المتحدة كل الحرص على إحتفاظها بالتفوق الاقليمى الذى إنعكس بشدة على سياسة إسرائيل فى الفترة الأخيرة حتى أصبحت تفرض نوعا من دكتاتورية التفوق ونزعات الهيمنة القائمة على عنصرى الردع والاذعان.

هذا الامتداد الجنوبى ينشر تأثير الحلف الغربى المباشر ليس فقط فى قلب الشرق الأوسط بل كذلك فى اتجاه الجنوب الشرقى نحو منطقة شرق الخليج والجمهوريات الاسلامية فى وسط اسيا حتى تستكمل دائرة العزلة حول روسيا الاتحادية التى مازالت تمثل القوة العسكرية الوحيدة المنافسة للولايات المتحدة.

من الواضح ان ادارة كلينتون قد نجحت فى الاستفادة من حلف الاطلنطى فى اقامة منظومة أمنية دولية جديدة تتزعمها الولايات المتحدة.. تتناسب مع طبيعة صراع القمة القادم المتعدد الاطراف ومايحمله من مخاطر وتهديدات موجهة للزعامة الامريكية.. ترى الولايات المتحدة انها تحمل مسئولية تاريخية كدولة عظمى تقتضى قيامها بالدور القيادى الرائد الذى لايسير خلف الاحداث وانما يسبقها ويقودها هنا يمكن القول أن الرئيس كلينتون قد شارك

طه المجدوب

بفاعلية كبيرة ليس فقط فى تغيير معالم الحلف. ولكن كذلك تأكيد انه قائد له رؤية استراتيجية تستطيع أن تواجه عزلة الولايات المتحدة وأن تعزز مكانتها الدولية وتؤكد قدرتها على ممارسة دور الزعامة فى أوروبا والعالم

لقد كانت نتائج قمة مدريد الاخيرة فائقة الأهمية فى الاستراتيجية الجديدة لدعم السيطرة الامريكية فى تحركات جادة لمواجهة عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة دون التخلى عن أهم السمات التى سادت أثناء هذه الحرب وهى سمة تحجيم وضع روسيا الاتحادية باعتبارها الوريث الطبيعى للاتحاد السوفيتى السابق . أو النتيجة المهمة التى خلقتها هذه الحرب وهى إنفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية

إمتداد الحلف شرقا والمحاذير الروسية

الآن يمكن القول أنه بعد ثمانى سنوات من سقوط حائط برلين وإنفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية كقوة عظمى وحيدة . انفتح حلف شمال الاطلنطى على دول أوروبا الشرقية المجاورة بعد أن كان سدا منيعا فى وجهها ونجحت الولايات المتحدة فى مؤتمر مدريد أن تضم إلى الحلف ثلاث دول من أوروبا الشرقية هى بولندا والتشيك والمجر بعد جهد مكثف. وأصبحت هذه الدول مدينة لواشنطن التى مارست ضغوطها على حلفائها من أجل قبول عضويتها.. ان قبول هذه الدول الثلاث التى كانت تدور فى فلك موسكو.. قد أوجد للحلف امتدادا جغرافيا نحو الشرق . يعزز علاقته القائمة على «الشراكة من أجل السلام» مع دول أوروبا الشرقية.. فضلا عن حدوث امتداد نحو الجنوب عندما تم إنشاء محاور فى الشرق الأوسط تدور فى فلك واشنطن. الامر الذى دفع بعض الدوائر العالمية إلى اتهام الحلف بـ «الهيمنة». وقد رفض الحلف هذه الاتهامات وأكد أن هدفه تعزيز السلام والاستقرار فى المنطقة الاوروبية والمناطق المحيطة بها.. إلا أن هذا لاينفى أن التحركات التى اجراها الحلف قد عززت من هيمنة الولايات المتحدة على شئون الحلف.. ومن سعيها لدعم نفوذها فى كل الاتجاهات.. لتأكيد زعامتها العالمية كهدف استراتيجى يتحكم حاليا فى كل استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة.. ومن المعروف أن هناك حالات تذمر أوروبية من هذه الهيمنة الامريكية ومن إصرار الولايات المتحدة على استمرار ممارسة دورها كدولة عظمى وحيدة.. وتمسكها بهذا التوجه لحين ظهور مؤشرات أو بوادر ببدء أفول «الامبراطورية الأمريكية» غير أن هذا التذمر الاوروبى لم تجاوز دائرة التململ والقلق.

وقد اعترضت روسيا الاتحادية بشدة على مبدأ توسيع حلف شمال الاطلنطى ونددت باقتراب الحلف من حدودها واعتبار ذلك تهديدا لأمنها. كما اتهمت الولايات المتحدة باستخدام الحلف من أجل إرساء نفوذها العالمى.. وحذرت من أى محاولة لضم دول كانت يوما ضمن من الاتحاد السوفيتى السابق وهى: تعنى دول البلطيق الثلاث لتوانيا واستونيا ولاتفيا التى استمرت نصف قرن تقريبا جزءا الاتحاد السوفيتى.. وتقع هذه الدول فى بقعة ذات اهمية



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

استراتيجية حيوية لروسيا الاتحادية فضلا عن أنها تضم أقليات روسية كبيرة

ويدامع بيل كلينتون عن موقف الولايات المتحدة بقوله أن توسيع حلف شمال الاطلنطى حطوة عملاقة على طريق أوروبا الجديدة . بعد أن تخلصت من تقسيمات فرضت عليها عام ١٩٤٥ بواسطة الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين فى مؤتمر «بالتا» مع الولايات المتحدة. كأحدى النتائج الاساسية للحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة للدول المنضمة الثلاث بولندا والتشيك والمجر.. والتى كانت سابقا أعضاء فى حلف وارسو (المسمى على إسم عاصمة بولندا) فمن الملاحظ ان الدول الثلاث تمثل الدول الشرقية التى سبق أن تمردت على الاتحاد السوفيتى وثارت على النظام الشيوعى وعارضت هيمنة موسكو.. والتى دفعت الاتحاد السوفيتى إلى التدخل العسكرى المباشر. فاكتسحت قواته ثورة بودابست عام ١٩٥٦ ثم ثورة براغ عام ١٩٦٨. أما بولندا فقد قاد شعبها بزعامة ليخ فاونسا الثورة المضادة للنظام الشيوعى من خلال منظمة التضامن التى ضمت عمال بولندا منذ عام ١٩٨٠ واستمرت هذه الثورة إلى أن تفسخت الكتلة الشرقية وانهار النظام الشيوعى.

وفى الاطار الاستراتيجى الجديد الذى وضعته الادارة الامريكية تعيد الولايات المتحدة بلورة علاقتها بكل القوى العالمية وفقا لحسابات التوازن القائم على التفوق الامريكى.. ويمكن القول أن معالم هذا الاطار الجديد قد اتضحت فى علاقاتها مع أوروبا والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى.. واذا كان مؤتمر مدريد قد حدد أبعاد العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة.. فان الأمر يختلف بالنسبة لعلاقتها مع روسيا الاتحادية فموسكو مازالت تعارض بشدة توسيع عضوية حلف شمال الاطلنطى واوروبا الشرقية... لما قد يؤدى اليه ذلك من عزلة روسية عن القارة الأوروبية .. الامر الذى لايتفق مع اهتمام روسيا الفائق بأوروبيتها.. فضلا عن البعد الاقتصادى الذى يهمش الدور الروسى فى أوروبا خاصة فى مجال توريد السلاح حيث سيغلق النظام الأمنى الأوروبى الجديد فى الاسواق أمام السلاح الروسى.

ان ذلك كله يعنى أن الولايات المتحدة تحاول رسم خريطة جديدة للقارة الاوروبية مبنية على ضعف روسيا الاتحادية اساسا.. فى اطار استراتيجية وقائية تتصدى للقوى العالمية المنافسة.. آخذة فى الاعتبار احتمال تنامى الفاعلية الروسية تجاه اوروبا الامر الذى قد يشكل فى المستقبل خطرا عليها ..وهنا تصبح مهمة قوات الناتو ردع أى محاولات أو مغامرات روسية فى هذا المجال.. ومن هنا تبرز أهمية إحكام الحصار حول روسيا ومنعها من التطلع من جديد نحو دور القوة العظمى المناوىء للدور الحالى للولايات المتحدة.

من ناحية فهناك ولاشك سياسات أمريكية جارية لوضع خريطة سياسية أمنية جديدة لمطنقة الشرق الاوسط الحيوية وفقا لمبادىء مختلفة تحدد أساليب التعامل مع قوى المنطقة وفقا لمعايير محددة ورؤية استراتيجية مرتبطة بالهدف القومى الأمريكى الأسمى..

وهذا ما سنتناوله فى المقالات التالية إن شاء الله.



المصدر : الحيـــــــاة

للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible]/٤/١٩٩٧

اقتراحات للخلاص

الخطر على الحرية ماثل في «حضارة السلام العالمي»

ريتشارد خوري*

■ قد يبدو غريباً ان نتكلم عن الخطر على الحرية في هذه المرحلة التي يبدو فيها عالمنا وكانه يسير حثيثا نحو الديموقراطية. لكن هناك عددا من التطورات المعقدة، اكثرها لم يكن متوقعا، تضافرت لتهدد الحرية، في الوقت الذي نحيي فيه كل اشكال التحرر، ما نجده جديرا بالاعجاب منها او بالاحتقار. والواقع ان هذا الانشغال بالتحرر في اشكاله المتعددة يقوي من الخطر على الحرية، لانه اصبح يشكل غطاء متشابكا لتلك القوى التي تنتقص منها. لنعرض ثلاثة مشاهد مختلفة نصف من خلالها القوى المناهضة للحرية:

١) هناك رواية كتبها دفيد اغناشيوس، وهو شخص مطلع على حقيقة الأوضاع في عالمنا لانه عمل مدة طويلة مسؤولا عن الشؤون الخارجية في صحيفة اميركية مرموقة. ومن شخصيات الرواية رئيس قسم اوروبا في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي اي). ويقول هذا المسؤول: «الحقيقة الكبرى في التسعينات هي ان عالمنا تحكمه عصابات الجريمة المنظمة. وهو امر لا نريد الاعتراف به في مؤسستنا، اذ لا نزال نفضل التظاهر ان العالم تسيره الحكومات، بحدودها المرسومة باناقة وعملاتها وطوابعها البريدية واستخباراتها وشرطتها. هذه كانت قواعد اللعبة اثناء الحرب الباردة، لكنها تغيرت. وتسربت السلطة من الحكومات الى أيادي المنظمات الخاصة. وفي نيويورك للمتاجرين الخاصين بالعملة قوة على الدولار اكثر مما للاحتياطي الفيدرالي. وللمافيا في روسيا قوة اكثر مما للجيش. ولعصابات المخدرات في المكسيك سلطة اقوى مما للرئيس. اما في اليابان فليس السياسيون سوى واجهة للشركات الكبرى وعصابات الاجرام. وهذه العملية نفسها تدور الآن في فرنسا. السلطة الحقيقية في انحاء العالم لم تعد للحكومات بل للمصالح الخاصة. السلطة الحقيقية سرّية».

لا شك ان الذين يتابعون التطورات بعناية يدركون ان ما يقوله هذا المقطع المثير للقلق امر حقيقي وليس خيالاً. قد يكون من الصعب تصور هذا في الغرب. لكن لنفكر بهذا: اليس من الصحيح ان عددا قليلا من الافراد في لندن ونيويورك وغيرهما من مراكز المال يسيطر على حزمات كبرى من اسهم الشركات، ما يمكنه ليس فقط من التلاعب بالاسواق في شكل لم يسبق له مثيل، بل ايضا التاثير على سياسات التشغيل والادارة للشركات؟ الم تصبح الشركات الكبرى نفسها مجرد سلع، حيث يجري التصرف بمصير الالوف من عمالها وموظفيها وكانهم مجرد سلع في السوق؟ الم يستخدم الكثيرون من كبار الاثرياء كل الحيل، من المكروه اخلاقيا منها الى اللا اخلاقي الى الاجرامي الصرف، لمضاعفة ثرواتهم؟ الم تتصرف كل ادارة أميركية منذ ١٩٨٠ حتى الآن وكانها مدينة لهؤلاء ولمصالحهم، بل، في احيان كثيرة، كخادمة متحمسة لهم؟

٢) كلنا يعرف الفكرة القائلة بان الآلات التي يصنعها الانسان تسيطر عليه، وهي فكرة تعود الى قرنين تقريبا. لكن ما تغير هو تطور وتعقد الآلات والمدى الذي يتخذه انسياق الانسان لمتطلباتها. ويمكن ربط هذه التغيرات بتزايد التركيز على الانتاجية او الكفاء العملية. وكلنا يعلم ان مفهوم الانتاجية جاء مع قيام الثورة الصناعية، وانطلق من وقتها ليطغى على كل الاعتبارات. واصبحنا نقبل تلقائيا بكل تحسين في الكفاءة من دون ان نفكر ما اذا كان الثمن مقبولا او ما اذا كانت التحسينات ضرورية. وتم اخيرا تسويق جهاز يمكن تركيبه في الكومبيوتر لقياس عدد الضربات على لوحة الطباعة خلال فترة زمنية معينة. ومن هنا أصبح ممكنا مراقبة هذا المؤشر انتاجية العاملين على الكومبيوتر. ونجد في شكل عام ان مجموع العمل القابل للقياس بمقياس الانتاجية يمكن مبدئيا تنظيمه بكومبيوتر او بشبكة متصلة من الكومبيوترات، تتجاوز قدرتها الحسابية بكثير الكومبيوتر الذي تغلب اخيرا على بطل العالم في الشطرنج. وسيجد كثيرون في انحاء العالم انهم مدفوعون الى اقصى حدود قدراتهم وحتى عبر تلك الحدود. وكما تمكن جهاز «ديب بلو»، لانه من دون مشاعر ولا يعرف التعب، من التغلب على غاري غاسباروف، فإن الدماغ الالكتروني المسيطر على تلك النشاطات الاقتصادية التي يمكن برمجتها كومبيوتريا سيمتحن اقصى طاقات العاملين ويزيل من بينهم كل من لا تتوافق مشاعره أو روحيته او اخلاقيته مع هذا النمط من العمل. ان النتيجة العملية للكثير من البرامج الحكومية والخاصة التي تعمل بهذا الشكل هي اخضاع الكثيرين من الناس في انحاء العالم لهذه العمليات التي تنزع عنهم صفة الانسانية.

٣) التطور الثالث معروف ايضاً منذ زمن، بعدما توقعه منذ النصف الأول من القرن الماضي على الاقل الرومانسيون الانكليز والألمان وفلاسفة مثل سورين كيركيغارد وغيره.



المصدر : الحـيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٦/١٩٩٧

والموضوع الاساسي هنا هو التبدد، وليس التبدد الذي يناقش بحيوية وانطلاق في سياق الفكر الخلاق المعادي للاختزال في مجال العلوم الطبيعية، بل تبدد الشخصية الانسانية والفرادة والحيوية، وتبدد الثقافة الرفيعة والحس الاخلاقي. وبالنسبة الينا وثيقي الاطلاع على هذا التقليد النقدي اللامع فإن ما يجذب انتباهنا هو مدى تحقق الكثير من التوقعات، خصوصاً في هذا المجال توقعات هيرمان بروخ أوائل القرن الجاري في ان السوق سيقضي على القيم الاخلاقية والجمالية التي كان يفترض فيها ان تقيده. والدافع هنا سهل الكشف: فكلما كانت قيم المرء اقوى كلما صعب التحكم به وكان اقدر على مقاومة اغراءات السوق، ومن هنا حملات الاعلان الواسعة المنسقة التي تؤدي، مشتركا مع الدفعة نحو المزيد من الانتاجية، الى تاكل القيم وتستمر في ادامة وتقوية نفسها من دون حدود. ولنفكر بالكميات الهائلة من المواهب الفنية التي يجري تحويلها الى صنع الاعلانات لمصلحة منتجات يفترض تسويقها عدمية جمالية (واخلاقية) كاملة.

يمكننا، قبل ترك مجال الأمثلة العيانية هذه، تحسين تصورنا للقوى التي تهدد الحرية عن طريق تناول وضع الصحافة اليوم في الولايات المتحدة مؤشرا لما يجيء به المستقبل، لأن الصحافة كانت دوما رمزا للحرية الديموقراطية. وهذا ما تدين له الصحافة في الولايات المتحدة:

١) انها تعتمد على المصادر الحكومية لضمان قدرتها التنافسية في الحصول على المعلومات، لكن هذا يضع حدودا على المدى الذي تستطيع فيه اغضاب المسؤولين. كما يقيد من حرية الصحافة ايضا مراكز القوى غير الرسمية، من ضمنها المؤسسات المالية التي تملك اسهما في الشركات التي تصدر الصحف.

٢) عليها ان «تنظف» موادها من كل ما قد يزعج القطاعات التي يتوجه اليها المعلنون، والمعروف أن الاعلان يشكل العمود الفقري لتمويل الصحف الرئيسية. كما ان عليها ان ترضي حاملي اسهم الشركات الكبيرة القابضة التي تملك الصحف.

٣) عليها ايضا ان تتخذ مواقف ترضي الفئات الاقتصادية المسيطرة، لأن الشركات المالكة للصحف اصبحت مؤسسات اعلامية كبرى تتماثل مصالحها مع مصالح تلك الفئات، وتعجّل عمليات الدمج بين الشركات من هذا التوجه.

الوضع الذي يتجه اليه العالم الحر هو الآتي: هناك تركيزات هائلة لرؤوس الأموال في ايدي أفراد هم، في احيان كثيرة، من الذين لا يعترفون بالقيود الاخلاقية، بل هم احياناً من المجرمين. والاندفاع الذي لا يلوي على شيء نحو الانتاجية (الاقتصادية) يولد القدر الأكبر من الربح وبالتالي المزيد من اللا تكافؤ في الثروات. وهناك ايضا التاكل الثقافي المؤدي الى اللا مبالاة الجمالية والاخلاقية، والقيود المختلفة على حرية انتشار المعلومات، ما يعيق قدرة الرأي العام على اتخاذ قرارات واعية، ويهدد بالتالي أساس النظام الديموقراطي. هل هذا ما يستحقه ملايين الأشخاص الذين قاتلوا وتحملوا الأهوال او حتى قتلوا في الحروب من اجل الحرية؟

حان الوقت الآن لتناول مستوى اعمق من التحليل، والتحرك في اتجاه اقتراح سبل الخلاص من المازق.

علينا ان نسال انفسنا أولا كيف وصلنا الى هذا الوضع المؤسف. وتقدم فلسفة امانويل كَنت اطارا مثاليا لهذا التحليل. ويعتبر كنت الشخصية النموذجية لعالم الحداثة، ومن هنا اذا استطعنا تحديد ما أحتفظ به من فكره وما تم طرحه جانبا سنتمكن من تكوين انطباع أولي عن الاختزال المتزايد لمعنى الحداثة عبر الاجيال اللاحقة.

ولا يسعنا في دراستنا المختصرة الحالية الا تسليط الضوء على بعض ابعاد الفلسفة الكنتية:

١) ليس هناك ما يبرز انحراف الحداثة عن الرؤيا الكنتية الرفيعة أكثر من ايمانه بان القانون الاخلاقي أبعد ما يمكن عن ان يكون قيدا على حريتنا، بل هو رمز تلك الحرية. وكان كنت يتفق مع القائلين بالحتمية في عالم الزمن والمكان، ومن هنا لا يمكن ان تكون الحرية الا وضعا يتجاوز الزمن والمكان. ولما كان القانون الاخلاقي يعبر عن تطلعنا الى مثل تتجاوز الزمن والمكان فهو يصبح رمزا لحريتنا في تجاوز الحتمية. انه يعبر عن تطلعنا وتجاوبنا مع ما هو مطلق. وتؤكد صحة راي كنت اية نظرة معتنية الى التضحيات الكبرى التي كثيرا ما نقوم بها من اجل قيم ليس لها مؤدى مادي او نفعي.

٢) كان كنت واعيا تماما ان العقل، اذا انحصر في عالم الزمن والمكان، ينحط بسرعة الى مجرد الحسبة والانتفاع. ولهذا فقد اصر على ان العقل ليس تطبيقا اعمى لقواعد ومفاهيم مجردة، بل يمتد ليتناول عالم الافكار والمثل التي ترشده. والمثل التي يذكرها كنت بالتحديد هي حرية الارادة وخلود الروح ووجود الله. واعتقد كنت ان من طبيعة العقل الاهتمام بهذه المثل. ولا تصل عقلانيتنا الى مداها الكامل الآ على خلفية متعالية مثل هذه.

٣) الطبيعة بالنسبة لكنت مشبعة بالغائية، وكذلك البشر. ويتجاوز تناول الانسان للطبيعة، وضمن ذلك الابحاث التي نسميها العلم، ان يكون عدد من الافراد المعزولين عن بعضهم بعضا يستطلعون عالما لا معنى له، وهو المنظور المختزل للعلاقة بين الانسان والطبيعة الذي يقدمه جاك مونود. ذلك ان البشر والطبيعة يكملان بعضهما بعضا في هذا اللقاء الهادف الى غاية لا تبرز ثمرتها في العلوم فقط بل في الفن والميتافيزيقا والدين. ولم يكن من قبيل الصدفة ان كنت ادخل النظرة الغائية الى فلسفته للفن، لأنه رأى في الفن تجسيداً خلاّقاً للغائية الطبيعية.

لكننا نجد خلال القرنين اللذين مرّا منذ الاستنارة ان القيم المثالية وضعت جانبا. وحدث هذا اول الأمر بسبب الخوف المفهوم من عودة الحكم التسلطي كما كان ايام عصر النهضة وحكم بابوات افينيون وعائلة بورجيا، ثم الاهتمام، المفهوم ايضا، بالتقدم المادي بعد موجات الطاعون والمجاعات والأزمات الاقتصادية المتوالية في اوروبا القرن السابع عشر. لكن الفترة شهدت ايضا صعود الطبقة البورجوازية، وتطابقت مصالحها الاقتصادية بعد زمن قصير مع النظرة المادية وبالتالي مع النسبية الاخلاقية والعدمية الجمالية.

ماذا يحدث للنقاط الرئيسية في فلسفة كنت عند غياب القيم الما ورائية؟

١) ليس هناك شيء يسمى القانون الاخلاقي. وليس هناك سوى عالم الزمن ...



والمكان، ولا يحدد ممارساتنا سوى الفاعلية العملية ضمنه.

٢) لا يعدو العقل ان يكون قدرتنا على تحويل عالم الزمن والمكان الى مجال حسابي الى الحد الاقصى الممكن. وليس هناك شيء خارج العالم يمكن ان يقود العقل، وبالتالي على الاخير بذل كل ما لديه من قدرة على تناول العالم المادي.

٣) ليس للطبيعة او لحياة الانسان من هدف او غاية. الطبيعة عمياء وعلينا ان نسيطر عليها الى اقصى حد ممكن. النجاح والتقدم الخ تقاس بمقياس تلك السيطرة.

اذا ابقينا في الاعتبار التغيرات التي طرات على ذرى فلسفة كنت عندما يجري الرفض التام لمقولة التعالي، يسهل لنا ان نتصور الوضع العام الذي وصفنا في مطلع هذا النص. ويمكن ان نصف تاريخ القرنين الماضيين بانه الاصرار على تحويل الطاقات الانسانية نحو المربح المادي بعيدا عن الاعتبارات الجمالية والاخلاقية والروحية. واصبحت الحرية، نتيجة لهذا التحويل، محصورة في شكل متزايد بالخيارات المطروحة ضمن حيز تحده النظم المعقدة والمتداخلة التي تطورت بهدف واحد هو التقدم المادي. ونجد الآن صعوبة متزايدة في معارضة المصالح التي تحددها هذه النظم. كما اصبح من الممكن تعريف الحرية على انها رفع القيود الى اقصى حد ممكن عن الافراد الذين تقودهم مصلحتهم الشخصية ويحاولون تحقيق المكسب المادي الأكبر في السوق العالمية الحرة. ويبدو ان هذا هو الاتجاه الذي تاخذه حضارتنا الحالية، حضارة السلام العالمي. لكن ما دام البشر يبقون قريبين من مفهوم الانسان كما قال به كنت، فان حضارة السلام هذه لن تكون حضارة الحرية. بل انها ربما قد تقود الى الحنين الى شيء نعمل كلنا لتجنبه، اي حضارة الحرب.

وكما حذرنا الكثيرون من سكان اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق فالمفارقة هي ان التوصل الى الحرية في حضارة السلام العالمي هي مهمة اصعب مما كان متوقعا للكثيرين الذين يعيشون في ظروف لا يمكن وصفها بالحرية. ماذا يمكن القيام به من اجل الحرية اذا اخذنا بالاعتبار الأخطار المحيقة بها التي ركزنا عليها اعلاه؟

علينا اولا ان نستجلي تماما القوى التي تعمل على الانتقاص من الحرية وحصر ممارستها في اضيق مجال ممكن. ومن بين الاشياء الكثيرة التي تتطلب التوضيح والفضح الدعاية التي تتغلف بها المصالح المادية. وعلينا ان لا ننخدع بمعسول الكلام عن الحرية وحقوق الانسان. كما ان علينا، بعد السهولة التي كان يمكن بها اكتشاف خواء الدعاية الشيوعية، ان لا ننساق مع الدعايات الأكثر تطورا التي يستخدمها الذين يخدمون مصالح الانظمة المعقدة والمتداخلة التي نشأت في مناخ حصر الاهتمام بالتقدم المادي دون سواه.

ثانيا، يجب رفض المادية على الصعيدين العملي والنظري. فالمادية على الصعيد العملي هي بوضوح مبدأ لا يناسب ماهية الانسان. واثبتت ضررها علينا وعلى بيئتنا. وهي في حالات كثيرة تتماشى كمبدأ مع الحتمية، التي ترفض تماما مقولة حرية الانسان، رغم كل التشدق بهذه. على الصعيد النظري نجد ان الكثير من التطورات في العلوم الطبيعية يجعل من الصعب اكثر من اي وقت سابق ادامة الموقف المادي. بل ان من شبه المستحيل انكار ان المادية لم تعد ممكنة نظريا مع ما تكشفه العلوم عن طبيعة المادة، وترابط الكل مع ادق الاجزاء المكتنة التحديد على مستويات عدة من الوجود، ومقاومة الظواهر الحية للتحليل الفيزيائي العادي، ناهيك عن الظواهر الأشد تعقيدا مثل الوعي، وهو ما لا يقع بالضبط ضمن اختصاص العلوم الطبيعية.

ثالثا، يجب استعادة حيوية التوجه الجمالي والاخلاقي والروحي. وعلينا عموما اعادة التاكيد على الجانب المعنوي من الحياة الانسانية لكي نوسع ونعمق حيز الحرية. وعندها فقط سيكون امامنا اصلاح تلك الحياة بدل تشويهها. ونجد حاليا ان التطورات العلمية والفلسفية مواتية لهذا التغيير، بعدما تبرهن على استعصاء الذهن والمنطق والمعقولية على الفهم عند مقاربتها من خلال نماذج معرفية ماخوذة من تفكيرنا في عالم الطبيعة. وكما قال فتنغشتاين ومارسيل اوائل القرن فان ما هو متعال ليس شيئا بالمعنى نفسه للأشياء التي في الطبيعة. فالتعالي وليد ذاته. ومهما كانت المنهجية المتبعة في تناوله فان عليها احترام التباين الجذري بينه وبين طرق تفكيرنا المعتادة. ويمكن للفهم المتزايد العمق للظواهر الذهنية ان يساعدنا في هذا الاتجاه.

رابعا، يجب التركيز على ان الحرية هي ليست مجرد حرية الاختيار، وبالتالي فهي تذهب ابعد من الرغبة في ازالة اكثر ما يمكن من العوائق المؤسساتية التي تقف امام تحقيقنا لخططنا. الحرية ليست الحرية لعمل هذا الشيء او ذاك، بل لأن نكون على هذه الشاكلة او تلك، اي ان ننمو في شكل يتماشى مع الامكانات الهائلة التي للانسان. لكن ثقافتنا الديموقراطية تعرّف الحرية في شكل بالغ السلبية، ولا تهتم بما يفعله الناس بحريتهم. وقد سمحت بالتاكيد لغالبية الناس بالتنازل فعليا عن الحرية. ومن هنا نجد ضرورة ملحة في العودة الى التاكيد على العنصر الايجابي في الحرية، لكن مع بعض الحذر من التوجهات التسلطية التي قد تصاحب ذلك. اما اذا لم نعر انتباها لما يفعله الناس بحريتهم، وتظاهرنا ان ذلك هو المنظور الحيادي الصحيح (او «الموضوعي» كما كان يسمى سابقا) فسنديم مهزلة الحيادية هذه التي هي في واقعها ابعد ما تكون عن الحياد، لأنها تتقصد القاء كل ما هو متعال او ما ورائي جانبا لتفتح الطريق امام القوى التي تسارع بنا نحو اشداق النظرة الاستهلاكية المطلقة.

---

* اكاديمي لبناني مقيم في واشنطن. والنص خلاصة لمساهمته في مؤتمر فكري يعقد هذا الاسبوع في بادن في المانيا ويضم مفكرين من دول عدة.



المصدر : ... الكفاح العربي...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٧

على طريق حضارة عالمية جديدة (١)

«النظام العالمي الجديد» يشكل تحديا لمبادئ الاستقراء التاريخي

ان تجارب الانسان بوصفه حيواناً عاقلاً دفعته لتسجيل ملاحظة تبدو ساذجة في ظاهرها وان كانت مساهمة في احداث تغييرات اساسية في الفكر الانساني. تقول هذه الملاحظة بأن الظواهر المتكررة لا يمكنها ان تفسر بمبدأ الصدفة لأن هذا المبدأ يستبعد عن الصدفة صفة التكرار. انطلاقاً من هذه الملاحظة اكتشف العلماء الدورات الزمنية ومنها مثلاً معاودة ظهور المذنّب هالي مرة كل ثمانين عاماً.

لقد أدت هذه الملاحظة الى نشوء علم المستقبليات وانتقال تطبيقه الى الميدان السياسي. لكن صدفة عجيبة اعترضت تطبيق هذه الملاحظة ومتفرعاتها على الوضع السياسي-العالمي الراهن. هذه الصدفة العجائبية كانت «النظام العالمي الجديد»، الذي جاء ليتحدى مبادئ الاستقراء التاريخي التي تسجل تكرار الظواهر، مهدداً بذلك مبادئ علم المستقبليات كافة. الجذور النظرية لهذه الصدفة تعود الى الصراع الفكري، الذي دار طوال السبعينيات وقسم كبير من الثمانينيات، بين الاكاديميين وبين العسكريين في وكالة الاستخبارات الاميركية، حيث كان الاكاديميون يؤكدون استحالة تزعم احد طرفي الحرب الباردة للعالم. وعلى هذا الاساس كانوا يرون انه لا داعي لحماسة العسكريين لالغاء الدور السوفياتي. كما كانوا لا يرون داعياً للخوف من الانتصار السوفياتي. ثم كان قيام النظام العالمي الجديد وكأنه هزيمة للاكاديميين. لكنه لم يكن في الواقع الا انتصاراً لهم. ذلك ان العسكريين باتوا يفتشون عن قطب آخر للعالم. وباتوا مدركين لهول الاحادية، مرددين اقوال الاكاديميين عن الفشل التاريخي لكل محاولات الهيمنة الإحادية على العالم. لعل مرد هذا الموقف يعود الى ادراك العسكريين لوجود قطب خفي في معادلة النظام العالمي الجديد. هذا القطب الذي احتمل عدة تسميات (وكأنها وثائق مزورة) منها: الارهاب والجريمة المنظمة وبقايا الايديولوجيات... الخ.

هذا الواقع فتح الابواب عريضة امام الدراسات المستقبلية. ومن أهم هذه الدراسات واحدة اشترك في تأليفها ألفن وهايدي توفلر وصدرت تحت عنوان: «نحو بناء حضارة جديدة ـ سياسات الموجة الثالثة». من العنوان يرى القارئ ان الكتاب عبارة عن محاولة استقرائية. فالموجة الأولى كانت زراعية والثانية صناعية اما الثالثة الموعودة فهي معلوماتية. حتى ان القارئ يطرح ومنذ البداية السؤال عن ماهية هذه المعلوماتية وعما اذا كانت تعريفاً غائماً يفرضه انحسار الموجة الثانية بسبب عوائق وأزمات مثل البطالة وصعوبة استمرارية السيطرة على مصادر المواد الاولية وميل العمال للتحول الى القطب الخفي في النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وما خلفه هذا الانهيار من فراغ ايديولوجي لم يصب الشيوعية وحدها بل امتد تأثيره الى التطلعات الاشتراكية بمذاهبها المتعارضة كافة لدرجة التناقض. فكان الاعلان الاجتماعي عن هرم الموجة الثانية والمتمثل باختلال الهيكلية الاسرية وتباين النظريات والمواقف القيمية بمثابة انذار بعجز الموجة الثانية عن الاستمرار وبضرورة ظهور الموجة الثالثة للوجود.

لكن هذه الطريقة الاستدلالية لا تخرج كثيراً عن طرق التفكير التقليدي. فها هم علماء الفلك يتكلمون عن حلول أوان عصر الدلو (نسبة الى برج الدلو) وها هي نظرية المعادن تعلن التحول الى عصر اليورانيوم وايضاً نظرية ابن خلدون في الدولة. كلها تشير الى اقتراب التحول الذي يترافق مع تغيرات جذرية تغطي النواحي الانسانية كافة. لكن هذه التغييرات لا تحدث عادة الا بوجود البديل. لذلك فإن المؤلفين يدعمان الاستدلال على بداية الموجة المعلوماتية بالافتراض بأن ثورة المعلومات ستكون على كل الجبهات وستغير على كل منها نسيج الحياة وخطواتها وايقاعها ومادتها. وهم يستدلون على هذا التغيير بتأثير المعلوماتية الراهنة على استراتيجية رجال الأعمال والسياسة داخل وخارج الولايات المتحدة، وخصوصا في الصين واليابان وسنغافورة وغيرها من المناطق ذات النمو السريع. فهل نسلم بأن الموجة الثالثة ستكون معلوماتية؟

في الواقع ان كتاب «توفلر» قد ظهر في العام ١٩٩٤ (وهو قد لاقى قبوله في أوساط المهتمين استناداً الى كتاب مستقبلي آخر للمؤلفين هو «صدمة المستقبل» الذي ظهر العام ١٩٧٠ وحمل من المستقبليات ما يوحي بالثقة في رؤية مؤلفيه المستقبلية). لكننا نعاود مناقشته بعد ثلاث سنوات على صدوره بسبب تعارض رؤيته مع الرؤى المستقبلية الاخرى، وفي طليعتها رؤية صموئيل هانتغنتون التي لم تشترط امتلاك التقنية المعلوماتية من قبل الاسلام والكونفوشيوسية ليلعبا دوراً محورياً في المرحلة المقبلة. فصدام الحضارات قد لا يكون تكنولوجيا بالضرورة كما يرى «توفلر»؟ فالصين والدول الاسلامية ليست مرشحة راهناً للتنافس في ميدان تكنولوجيا المعلومات. لكن ذلك لم يمنع ترشيحها لتكون قطباً عالمياً جديداً. فماذا يبقى من كتاب «الموجة الثالثة» الصادر للمؤلفين عام ١٩٨٠ ومن الكتاب موضوع مناقشتنا؟!

قبل محاولة الاجابة على هذا التساؤل من الضروري ان نعرض ملخصاً لوجهة نظر المؤلفين التي يتمحور حولها الكتاب. ففي التمهيد للكتاب يذكر مؤلفاه بكتابهما السابق «صدمة المستقبل» ويريان ان طروحاته قد تحققت ثم يشيران الى فقدان العديد من المصطلحات السياسية لدلالاتها بحيث باتت



المصدر :   الكفاح العربي

التاريخ : ٢٢/ ٨/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الدراسات المستقبلية» هي الحل ويستشهدان بإنشاء الكونغرس «للجنة الدراسات المستقبلية». ثم يأتي تقديم للكتاب بقلم نيوت غنغريش بعنوان «دليل المواطن للقرن الحادي والعشرين». وهو يستعرض فيها بعض التغيرات السياسية الخارجة على المألوف (مثل سقوط الحزب الكندي الحاكم في انتخابات ١٩٩٣) التي خلقت نوعاً من الفوضى السياسية الراهنة. ويرى المقدم في الكتاب وسيلة لتبيان هذه الفوضى في نطاق الاطار الايجابي لمستقبل دينامي مثير. ويشير الى طبعة ١٩٨٠ ليبين بدايات اهتمام المؤلفين بالآثار المستقبلية للمعلوماتية، وان كانا يعودان بملاحظاتهما الى العام ١٩٥٥.

الفصل الثاني من الكتاب يحمل عنوان «صدام الحضارات» ويبدأ بفرضية بداية النهاية بالنسبة لعصر الصناعة. بل يفترض ان التراجع كان قد بدأ بالفعل منذ العام ١٩٧٠ عندما تحدث المؤلفان عن الازمة العامة للعصر الصناعي في كتابهما «صدمة المستقبل». هذه الازمة التي تستدعي روافدها وقوع المزيد من الحروب وان كانت حروبا ذات مواصفات مختلفة، لأنها مسخرة للحفاظ على مكتسبات اصحاب المصالح من الموجة الثانية. وينتهي المؤلفان الى شرح اسباب استخدامهما مصطلح «موجات» فيريان ان التغييرات الكثيفة لا تحدث عادة بدون صراعات، فالموجات متحركة - دينامية، وإذا ما اصطدمت ببعضها البعض فإنها تنتج التيارات المتعارضة القوية. وهذا يجعلنا اقدر على فهم ما يبدو فوضويا وعشوائيا، في عالم اليوم، اذا اهملنا كونه نتيجة لصراعات بين هذه الموجات. وهذا التفسير (الصراعي - الاهتزازي) ينطوي ضمناً على رفض تفسيرات الصراع الاساسية، كمثل الصراع بين الاسلام (مضافاً اليه الكونفوشيوسية لاحقاً) وبين الغرب او بين الغرب والعالم الأفقر، أو ان هذا الصراع هو اعلان عن بداية نهاية سطوة الولايات المتحدة او تعبير عن نهاية التاريخ.

من هذا المنطلق يرى المؤلفان ان العالم اليوم امام مفترق طرق، فإما ان يحصل تفاهم دولي يحفظ الثقافات الوطنية من الذوبان ويسهل التعايش في عالم يتنافس فيه الفأس (الزراعة) وخط التجميع (الصناعة) والكومبيوتر (المعلوماتية) بصورة مخففة فيأتي انتصار الكومبيوتر بعد زمن كنتيجة منطقية، واما ان تستمر محاولات فرض ما يسمى بـ«الثقافة العالمية» وفي هذه الحالة فإن دولة عظمى ما (معلوماتيا) عليها ان تتولى قيادة صراع سيطرتها. وبهذا يخرج المؤلفان الدول التي تملك تكنولوجيا المعلومات من المسرح العالمي. مما يهيئ الأجواء الى الاستعمار بالكومبيوتر ومن غير حروب. وبهذا يمكن ان تنشب حروب تراق فيها الدماء غزيرة خلال السنوات القليلة المقبلة. في الفصل الثالث وعنوانه: «البديل النهائي» يأتي دور استخلاص النتائج وفق التسلسل المنطقي المطروح في الفصلين السابقين. فالنظم الاقتصادية - الصناعية ارتكزت على قاعدة معرفية انتجها العقل البشري عبر آلاف السنين وهي ذاتها التي انتجت عوامل الثورة الصناعية. لكن اهمالا تخلل هذه النظم وهو اهمال المعرفة الذي تأخرت ظهور أعراضه حتى ظهور الكومبيوتر كمنافس في حسابات هذه النظم. ويتابع الفصل عرضه لتطور المعرفة في احضان الموجة الصناعية حتى وصلت الى ما وصلت اليه (اقمار اصطناعية - شبكات معلومات... الخ) حتى باتت هذه المعرفة قادرة على التغيير في عناصر الانتاج وعلى توليد مواد جديدة، فأثبتت المعلومات تفوقها عن طريق تقليلها الحاجة الى المواد الخام والى العمالة والوقت والمكان ورأس المال. مما جعلها مدخلا رئيسياً وموردا مهماً لأي اقتصاد متقدم. فتكون النتيجة زيادة قيمتها واتساع تأثيرها بما يكرسها كـ«بديل نهائي». اما الفصل الرابع فيحمل عنوان: «الطريق الى صناعة الثروة». في هذا الفصل تأكيد على اشارات وردت في الفصل السابق تعتبر ان المعرفة هي الأكثر اهمية لتكوين الثروة لكونها طليقة الحركة ومتعددة الاستعمالات وبالتالي فهي أقدر على المنافسة. وهكذا فإن احتمال تحصيل الثروة يتنامى كلما ازدادت امكانيات التعامل مع المعرفة سواء لجهة القدرة على اكتسابها او توليدها او توزيعها او تطبيقها (استراتيجياً وعملياً) بحيث تتحول الاصول الثابتة الى ثانوية وغير مؤثرة في تحديد حجم الارباح. ولتأكيد هذا التفوق يشير المؤلفان الى قدرة المعلوماتية على الانتاج بالتجزئة على عكس الصناعة التي تحتاج الى انتاج الجملة لتدعيم قدرتها التنافسية بما يستتبع حاجتها الى اسواق التجارة الكبيرة التي يفترض المؤلفان بأن المعلوماتية ستفككها لأنها ستصل مباشرة الى المستهلك (الكومبيوتر، البريد، شبكات المعلومات، نظم القنوات التلفزيونية... الخ.) دونما حاجة الى هذه الاسواق.

د. محمد احمد النابلسي

(رئيس الجمعية اللبنانية للدراسات النفسية)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــــــرام

التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٧

حقــــائق

هل اصبحت امريكا «فتوة» العالم الوحيد الآن؟.. وهل أعطاها تفردها بزعامة النظام العالمى الجديد الحق فى ان تفرض إرادتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على باقى دول العالم؟ هذه ليست تساؤلاتنا بل تساؤلات اثارتها مجلة «تايم» الامريكية فى عدد سابق.

والإجابة الاوروبية الرسمية وغير الرسمية على هذه التساؤلات هى: نعم، وقد تاكد مغزى هذه الإجابة بعد القمة الاخيرة لحلف «الناتو»، حيث تصادمت الرغبة الاوروبية فى ضم خمسة أعضاء أوروبيين للحلف مع الرغبة الامريكية فى ضم ثلاثة اعضاء فقط، وكان لأمريكا ما ارادت، ليخرج الاعضاء الاوروبيون من القمة غاضبين ويعلنون فى انفعال حاد «ان القمة الأخيرة كانت قمة الصلف الامريكى» .وساد الاوساط الاوروبية جو من الاحساس بالمهانة والذل وبان امريكا تعامل حلفاءها الاوروبيين كما لو كانوا قطيعا من الفلاحين يعملون لدى إقطاعى كبير فى العصور الوسطى، وخرجت الصحف الاوروبية وكل صفحاتها غضب واستياء مما سمته الاستعمار الامريكى للعالم، ومن جبروت «البلطجى الامريكى» الذى يريد ان يعيش على إتاوات سياسية واقتصادية وثقافية يفرضها على العالم نظير قيامه بحماية امن العالم وامانه، كما صرح كلاوس كينكل وزير الخارجية الالمانى بان امريكا تتعامل مع حلفائها الاوروبيين بجفاء وجفاف بالغين!!

العالم إذن امام طراز دولى فريد من «البلطجة» السياسية والاقتصادية والثقافية افرزها النظام العالمى الجديد، وهى بلطجة ترى ان العالم يجب أن تسوده ثقافة واحدة هى الثقافة الامريكية، وان هناك اقتصادا واحدا لابد ان تسيطر مبادئه ومصالحه على الآخرين هو الاقتصاد الامريكى، وان العالم لابد ان يسمع صوت سياسة واحدة هى السياسة الامريكية، وان الامم المتحدة يجب ان تكون بوقا لصوت واحد ورغبة واحدة وإرادة واحدة، وعلى المتضرر ان يضرب راسه فى الحائط!

«البلطجة» إذن ظاهرة عالمية تمارسها الدول أو الدولة الاقوى على حساب الدول الاضعف.وفيما يبدو فإن العالم يسير بخطى سريعة نحو العودة إلى ماقبل الحضارة وإلى قانون القوة حيث البقاء للاقوى، ولمن يملك فرض إرادته وسطوته على الآخرين.

فهل هذا هو مستقبل العالم المتحضر حقا؟

إبراهيم نافع



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وصل لأقصى سرعة عامى 95/ 96

قطار الخصخصة يجتاح العالم!

البيع بالدول النامية لسداد الديون وبالمتقدمة لسد عجز الموازنة!!

تقرير ـ محمد العمارى

قطار الخصخصة انطلق ليجتاح معظم دول العالم خاصة الدول النامية منذ بداية التسعينيات ومنذ انطلاقة لم يتوقف وانما هدأت سرعته بعض الشىء فى بعض المحطات حينما اعترضته بعض العقبات أما الآن فهو ينطلق بأقصى سرعة ويجوب جميع دول العالم بلا استثناء!!

وأكد تقرير لمنظمة الامم المتحدة للتعاون والتنمية «الاونكتاد» أن عامى 95 و 96 يعتبران عامى الخصخصة فى العالم ونصبت خلالهما أكبر المزادات لشراء مؤسسات الحكومة والقطاع العام وقامت الوفود اليابانية والأمريكية بتكثيف تواجدها فى أوروبا الشرقية معقل الاشتراكية قبل انهيارها وتعاقدت على شراء المؤسسات الضخمة وانشاء الفنادق والمطاعم والقرى السياحية.

اشار التقرير ايضا إلى أن 80٪ من مؤسسات القطاع العام فى بولندا تم بيعها للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب وقامت المجر ببيع اكثر من 5 الاف من مؤسسات بالقطاع العام وعرضت رومانيا آلاف المزارع الحكومية للبيع وبالفعل تملك القطاع الخاص فى رومانيا مساحات واسعة من الاراضى الزراعية ظلت لفترات طويلة رهنا للسيطرة الاشتراكية العقيمة.. كما قامت أوكرانيا منذ انفراطها من عقد المنظومة الاشتراكية الروسية ببيع اكثر من 65٪ من مشروعات الحكومة والقطاع العام للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب.

أوضح تقرير الأمم المتحدة كذلك أن عائدات بيع المشروعات الحكومية والقطاع العام فى جميع دول العالم يوجه لغرضين ففى الدول المتقدمة يتم توجيه عائدات بيع المشروعات الحكومية لسد العجز فى ميزانية الدولة على العكس من الدول النامية التى يتم استخدام الجزء الأكبر من عوائد الخصخصة لسداد الديوان المتراكمة على الحكومات وعلى الشركات المتعثرة بسبب سوء الإدارة واستمرار نزيف الخسائر بها لسنوات طويلة.

وفى أوروبا الغربية بلغت عائدات بيع المؤسسات الحكومية أكثر من 300 مليار دولار حتى 96 أوضح التقرير أن الحكومة الايطالية قامت ببيع اكبر مجمع للصلب فى اوروبا بعد أن حقق عجزا ماليا خلال عام 94 فقط وصل إلى 1,4 مليار دولار.. كما بدأت ايطاليا



المصدر : .. العالم اليوم ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ..٢٠/٨/١٩٩٧ ....

اتخاذ خطوات جادة لبيع 7 الاف مشروع صناعي وتجاري للقطاع الخاص كذلك بيع بعض العقارات الاثرية ومن بينها منزل الديكتاتور الايطالي موسوليني لتحويله إلى متحف قطاع خاص. كما اعلنت الحكومة الفرنسية عن بيع 21٪ من اسهم شركة رينو لصناعة السيارات وهي الشركة التي تمتلك الحكومة الفرنسية نسبة كبيرة من اسهمها في نفس الوقت قامت المانيا ببيع معظم مؤسسات الدولة بما

في ذلك شركة الطيران الوطنية «لوفتهانزا» وبعض الشركات الاخرى العملاقة كشركات اجيب وديتش تليكوم بالاضافة إلى خصخصة مؤسسات النقل والمواصلات والكهرباء والطاقة.

اما في بريطانيا فالوضع مختلف بعض الشيء لان الحكومة البريطانية منذ عهد مارجريت تاتشر بدأت خصخصة معظم شبكات توليد الكهرباء والخدمات العامة والمواصلات والمياه والبريد والتليفونات ولم يتبق في يد الدولة في الفترة الاخيرة من حكم تاتشر سوى قطاع المناجم والمطارات وصناعات الاسلحة والطاقة النووية والعقارات الحكومية وقد بلغت عائدات بيع القطاع العام في انجلترا حتى الان أكثر من 75 مليار جنيه استرليني.. في الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة البريطانية ببيع كل المؤسسات العامة للقطاع الخاص حتى عام 2001 وتشهد بريطانيا حاليا مناقشات واسعة حول بيع ممتلكات وزارة الدفاع التي تشمل متاجر ومزارع الوزارات ومباني إدارات الجيش التي كان يقيم فيها رجال الجيش بالقرب من وحداتهم العسكرية بايجار رمزي وتهدف الحكومة البريطانية من وراء ذلك حسب تفسير صحيفة الايكونوميست إلى رفع ايجار هذه الوحدات إلى مستوى الايجار العادي الذي يتم التعامل به في جميع انحاء انجلترا.

اشارت الايكونوميست إلى أن الحكومة البريطانية يمكنها علاج انخفاض دخل الدولة الناتج عن تخفيض الضرائب عن طريق بيع المزيد من ممتلكاتها ويوجد أكثر من 150 الف مبنى حكومي خال تماما بالاضافة إلى 10 ملايين قدم مربع تشغلها مكاتب خالية يمكن بيعها تدريجيا للقطاع الخاص للمساعدة في خفض اسعار المنازل والمساكن.

وفي افريقيا اشاد تقرير الامم المتحدة بتجربة بيع المشروعات الحكومية للقطاع الخاص الوطني أو للمستثمرين الاجانب في كل من مصر وتونس والمغرب وكينيا ونيجيريا واثيوبيا.

أوضح التقرير ان خصخصة المشروعات الحكومية تؤدي إلى التنافس بين مؤسسات القطاع الخاص وهو الأمر الذي يترتب عليه رواجا اقتصاديا وإدارة المشروعات بكفاءة.. وفي حالة البيع للمواطنين على شكل اسهم فإن ذلك يوجد نوعا من الاحساس باتساع ملكية المشروعات.



المصدر : الخرطـــــوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٨/١٩٩٧

الثقافة العربية وقضايا العولمة

بقلم: أ. د. عبدالخالق عبدالله

الإشكالية الاساسية الى تحاول هذه الورقة الإشارة اليها هى أن الثقافة العربية المعاصرة تظهر كل عوارض عدم القدرة على التواصل مع التطورات الفكرية والحياتية العالمية من حولها. وانها تؤكد مجدداً عجزها عن ادراك اللحظة التاريخية والحضارية التى تعيشها. هذا العجز يجعل الثقافة العربية المعاصرة فى حالة احفاق عن اداء واحدة من اهم مهامها

وتنطلق الورقة من فهم محدد للثقافة هو ان الثقافة تعنى وعى الواقع والتعبير الفنى والادبى والفكرى عنه. الثقافة هى، بمعنى آخر، انعكاس الواقع فى المشاعر والاحاسيس والوعى والسلوك، الامر الذى يولد مفردات ومفاهيم وفرضيات وقناعات ومواقف وسلوكات وانماط حياتية فردية وجماعية. لذلك، فإن الثقافة ليست اكثر من القدرة الخلاقة على التعبير عن التعامل مع الوقائع والتفاعل معها والاقتراب منها وفهمها وتحديد اهم معالم للحظة التاريخية القائمة التى يعيشها الفرد او المجتمع او الامة او البشرية ككل.

بقدر ما تكون الثقافة واعية للحظة الحضارية وقادرة على توضيح مقوماتها وفرصها وتحدياتها وفهم قواها الحاكمة واتجاهاتها ومساراتها المستقبلية، فبالقدر نفسه تكون الثقافة حية وفاعلة، وتكون قد اقتربت من اداة مهمتها التاريخية، وتكون بالتالى صادقة ومنسجمة مع غاياتها الحقيقية والابداعية. إن مهمة الثقافة المركزية هى الالتحام مع اللحظة التاريخية القائمة، ومن ثم العمل على تجاوزها والإرتقاء بها ومعها.

لقد فشلت الثقافة العربية فى تحقيق هدف التواصل والاتصال الوثيق مع الوقائع والمعطيات الحياتية والفكرية المعاصرة وخاصة على الصعيد العالمى ولم ترتق الثقافة العربية الى مستوى فهم المستجدات بواسطة مفاهيم وادوات ووسائط تحليلية وابداعية جديدة ومتجددة بتجدد الوقائع الحياتية والفكرية. ومن هنا حالة الاخفاق وربما ايضاً الاغتراب. ان اخفاق الثقافة العربية يعنى عدم القدرة على مجاراة اللحظة الحضارية السائدة والابتعاد التدريجى عن مفاهيم ومفردات ومعطيات وقضايا العصر وعدم فهم حقيقة وطبيعة ما يجرى فى العالم من تحولات وتغييرات سريعة ومتلاحقة.

مثل هذه الثقافة تعانى إما من حالة الاختراق والانقياد للخارج او انها تضطر اضطراراً للاحتماء



فى الماضى والتقوقع على الذات، وربما تدريجيا الانقراض الحضارى. الثقافة العربية المعاصرة تحمل معظم هذه العوارض: فهى تعيش فى زمن غير الزمن المعاصر، ولم تتوحد مع المستجدات العالمية، ولم ترتق الى مستوى عصر عالمية الفكر والتفكير وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الحقوق والواجبات وعالمية الازمات والانجازات وعالمية الهموم والقضايا.

استمرار الثقافة العربية فى عدم التفاعل الحى مع المتغييرات العالمية يعنى ان الامة ستستمر فى دفع الثمن الذى كان دائماً ثمناً باهظاً. لقد دفعت الامة ثمناً باهظاً للقراءات غير الدقيقة للتحولات العالمية ولسوء فهم اللحظة التاريخية القائمة. كان الثمن ياخذ شكل الهزائم المتكررة والانتكاسات والاخفاقات السياسية والتنموية والعسكرية المتتالية عبر الـ ٥٠ سنة الاخيرة. اخفاقات الامة واضحة كل الوضوح. من اهمها وابرزها الإخفاق فى تحرير فلسطين والاخفاق فى تحقيق الوحدة العربية وتحقيق الاخفاق وتحرير التنمية العربية والاخفاق فى تحقيق المشروع الحضارى النهضوى العربى المنشود. لقد اخفقت الامة من قبل فى الاستفادة من النظام العالمى القديم، والآن هناك كل دلائل الاخفاق فى فهم ما اخذ يعرف بالنظام العالمى الجديد. كل المقدمات تشير الى أن الثقافة العربية عاجزة مجدداً عن مجاراة المستجدات العالمية والتوحد مع اللحظة التاريخية السائدة والتى هى لحظة العولمة فرصها وتحدياتها ومخاطرها.

● ملخص من بحوث ندوة «مستقبل الثقافة العربية»



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٨ /١٩٩٧

كلمة

المحفظة الأمريكية

تساءلنا فى كلمة سابقة : أيهما سيكون ، النظام العالمى الجديد أم عدم النظام العالمى الجديد ؟ فحالوا نحتكم إلى مافاله الأمريكيان ماكس سينجر وآرون وايلدافسكى مؤلفا كتاب ، النظام العالمى الحقيقى ، عن تشكيل سياسة الولايات المتحدة فى التدخل .. قالا : عليها - أى أمريكا - أن تفهم ثلاث حقائق حول كيفية ممارسة القوة الأولى : ألا تجعل أولئك الذين تحاول التأثير عليهم يعتقدون بأنك غير راغب أو غير قادر على استخدام القوة . الثانية : عندما تستخدم القوة تأكد من النجاح واجعل الطرف الذى دفعك للقتال يندم على فعلته . الثالثة : لا تطلب عادة شيئا وتسمح بتجاهل الطلب ، ولا تطلب قط أى شىء من الناحية العملية وتسمح برفض الطلب .. وخلص المؤلفان إلى أنه يجب أن تكون للولايات المتحدة قوة تستطيع على وجه السرعة توصيل قوة عسكرية إلى أى مكان فى العالم بفاعلية رادعة وكاسحة .. وكان عليهما أن ينصحا أمريكا بأن عليها أن تقوم بتوصيل القوة الرادعة الكاسحة إلى المنازل !

فما اسم نظام هذه مبادئ قطبه الأوحد ؟ !

لقد عملت الولايات المتحدة على الوجود العسكرى المباشر فى دول المنطقة العربية بالتدريبات والمناورات المشتركة أو بالوجود الفعلى من خلال قواعد للطائرات وقواعد للمدفعية ، واحتفظت لإسرائيل بمكانتها كأكبر قوة ضاربة فى المنطقة على حد قول الرئيس الأمريكى كلينتون ، وتصر على عدم امتلاك أى من بلدان المنطقة للأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ بعيدة المدى . وتقفز بعد ذلك إلى تشكيل حزام من الدول الإقليمية تنفذ التوجهات الامريكية ضد العرب عند اللزوم سواء من تركيا أو إسرائيل أو اثيوبيا أو اريتريا . ثم تترك الشعب الفلسطينى رهينة على أرضه يتعرض للإبادة الجماعية ..وهى راعية السلام الأولى ..

أما العرب فيضعون نحو ٨٠٠ مليار دولار استثمارات فى المحفظة الأمريكية والمحفظة اليهودية ذهابا وإيابا فى دورة أخذت بأبصارهم فعم عليهم واقعهم الأليم .. وكله فى المحفظة الأمريكية !

محمد عبد الوارث

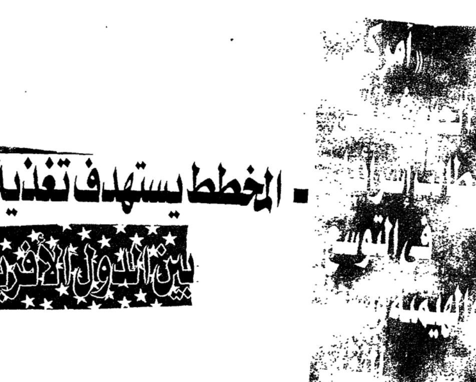


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسبوع

التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

خطة أمريكية لاختراق الجيوش العربية والأفريقية والسيطرة عليها قبل عام ٢٠٠٥



ـ المخطط يستهدف تغذية مشاعر العداء بين الدول الأفريقية



لا تكف واشنطن عن دعم إسرائيل ومساندتها بكل ما يضمن تفوقها العسكرى على الدول العربية . كافة

وفى مسلمات السياسة الامريكية تحتل «إسرائيل» نصيب الأسد فى اهتماماتها .. حتى ان الفوارق ذابت بينهما .. وبات التفريق بين مواقفها امراً بالغ الصعوبة

لم تكتف واشنطن بمد اسرائيل بكافة ما انتجته ترسانتها العسكرية من وسائل دمار متطورة

ولم تخجل أمريكا من انحيازها السافر للاطماع الاسرائيلية فى المفاوضات السلمية . بل راحت تحيك الخطط لاسقاط كل الجيوش العربية ... والافريقية المجاورة تحت هيمنتها لتضمن بذلك ان احدا من قادة تلك الدول لن يفكر فى التصدى للغطرسة الصهيونية .. فاخضاع تلك الجيوش لهيمنة واشنطن يضمن سقوطها وللابد فى قبضة السياسة الامريكية التى لا هدف لها سوى ضمان امن اسرائيل، التى ستصبح وفق المخطط الجديد . الدولة الأقوى والاكثر تاثيرا .. وسيطرة على كل البلدان المجاورة . وبهذا المخطط الجهنمى تضمن اسرائيل هيمنتها على القدس . والأراضى المحتلة وما سيترتب على ذلك من مد شباكها على كافة أرجاء المنطقة.

والمخطط الأمريكى الجديد بدأ الاعداد له منذ شهر يونيو الماضى عبر سلسلة من الاجتماعات شارك فيها عدد من اركان الحكومة الأمريكية، حيث ضمت الاجتماعات حوالى ١٧٠ من المستشارين العسكريين، غالبيتهم ممن شاركوا فى حرب الخليج وبعض العمليات العسكرية بالخارج، بالاضافة الى ٦ من مستشارى الأمن القومى الامريكى، وقيادات فى المخابرات المركزية الامريكية «C.I.A»

وتستهدف الاجتماعات التى تعقد فى اطار من السرية الكاملة اعداد استراتيجية عمل شاملة لأمركة الجيوش العربية، والافريقية، حيث وضعت حدا أقصى لتحقيق المستهدف بنسبة ٧٠٪ حتى عام (٢٠٠٥)، وان يتم تنفيذ نسبة الـ ٣٠٪ الباقية لأمركة الجيوش فى السنوات القليلة التى تلى ذلك.

وحسب المعلومات .. فقد اثار تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» فى أحد تقاريره المهمة .. المخاوف من انتشار ما وصفه بمراكز التهديد والتوتر فى العديد من مناطق العالم، والتى يرى ان ضراوتها سوف تزداد مع بدايات القرن القادم، وهو ما سيؤدى حال حدوثه الى اهتزاز عرش الولايات المتحدة العسكرى، خاصة فى اطار الاشراف على مراكز التدريب والتسليح فى مناطق العالم الساخنة، وذات الصلة المباشرة بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، خاصة بعد تنوع مصادر التسليح، وسعى العديد من الدول الآسيوية الى المنافسة بقوة وفعالية فى سوق التسليح، وقدرتها على الدخول والتغلغل فى جيوش العديد من دول العالم، خاصة العربية والافريقية.

وأرجع تقرير البنتاجون ذلك الى ان العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والعديد من دول العالم شهدت العديد من التغيرات السلبية التى كان لها أثرها المباشر على دور البنتاجون العسكرى فى الخارج

وشدد التقرير على أهمية استخدام سلاح المعونات والمساعدات الاقتصادية، وعدم الانسياق وراء الافكار والدعوات التى يطلقها البعض بشأن تخفيض المعونة والمساعدات المقدمة الى بعض الدول العربية والافريقية، باعتبار ان نتائج تلك المساعدات تظهر بشكل مباشر فى اطار السياسات الأمريكية خارج الولايات المتحدة.

وشدد تقرير البنتاجون كذلك على الأهمية الاستراتيجية للدول العربية والافريقية معتبرا ان منطقة الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية سوف تلعبان دورا حاسما فى تحديد الريادة العسكرية القادمة للدول الكبرى.

وأشار التقرير الى ان روسيا والصين ودول الاتحاد الأوربى وبعض الدول الأسيوية الصاعدة تمثل مراكز التهديد والمنافسة الرئيسية للولايات المتحدة، وان مصدر القوة العسكرية لن يقيّم بمدى الانتاج العسكرى، او تخزين المعدات العسكرية الحديثة، او انتاج اصناف جديدة متفوقة تكنولوجيا .. فمثل هذه الانواع من الاسلحة يقتصر تاثيرها على حماية الأراضى الأمريكية، وتوفير غطاء عسكرى جيد فى المناطق المجاورة اذا ما فكرت فى القيام باعمال هجومية . غير ان مثل هذه الاهداف متواضعة ولا تفكر فى القيام بها سوى الدول ذات النطاق المحدود فى حين ان الدولة الأمريكية تنافس على زعامة العالم العسكرية والتى تمثل البداية الحقيقية للسيطرة الاستراتيجية مع ما يتطلبه ذلك من القيام بدور اكثر فاعلية وقوة.

وأوصى تقرير البنتاجون بتبنى مفهوم(Amerca,s ConTrol) او السيطرة الأمريكية التى يطلق عليها اختصارا «امركة» كل الجيوش العربية وبعض جيوش الدول الافريقية.

وتبرز الملامح الرئيسية للخطة الأمريكية فى الأسس التالية

١ - أن الاشراف الرئيسى لهذه الخطة لا يكون للبنتاجون . وانما للجنة المستشارين العسكريين تحت اشراف مجلس الأمن القومى الأمريكى.

٢ - ان هذه الخطة لا تعنى وجود عمل موحد ومنسجم يتم تطبيقه فى كل دول العالم، وانما يختلف نطاق هذا العمل من مكان لآخر، وحسب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وفى اطار التكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل دولة على حدة

٣ - ان هذا العمل لن تكون له الصفة الرسمية البحتة إلا فى بعض المسائل المباشرة ذات التعاون العسكرى الرسمى بين الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأخرى، وانما سيغلب على هذا العمل الصفة غير الرسمية، وذلك من خلال الشركات والمؤسسات العسكرية الأمريكية

٤ - ان الدول المستهدفة من هذا العمل هى: السعودية والأردن والإمارات وقطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان وتونس والمغرب واليمن.

أما بالنسبة لكل من العراق وليبيا والجزائر فهى من الدول التى ستوضع لها خطط مرحلية.

وفى افريقيا تستهدف خطة امركة الجيوش دول شمال وغرب ووسط وشرق افريقيا ..

٥ - تعيين دولة محورية فى كل منطقة من هذه المناطق، بحيث تمثل النواة الاساسية، والمصدر الخططى للمؤسسات والشركات الأمريكية.

وفى ضوء ذلك يستهدف المخطط ان تكون السعودية هى الدولة المحورية فى منطقة الخليج، ودولة كبرى هى الدولة المحورية فى شمال افريقيا، والأردن هى الدولة المحورية فى منطقة الشام

٦ - ان تكون اسرائيل هى دولة التنسيق العام بالنسبة لكل الخطط فى تلك المناطق العربية الثلاث.

٧ - يختلف الوضع فى الدول الافريقية عنه فى الدول العربية، حيث انه فى الدول الافريقية يتم الاعتماد على دولة تماس (جنوب افريقيا) وليست دولة محورية.

ووفق المفهوم الأمريكى .. فان دولة التماس تعنى تنويع مصادر التخطيط العسكرى، والاهتمام بمناطق الحدود الافريقية، ويعنى ذلك ايضا قدرة المخطط الأمريكى على الدخول بالاسلحة الأمريكية الى مناطق النزاعات الافريقية والحروب الاهلية، وتغذية مشاعر العداء بين الأفارقة وبعضهم البعض.

وفى نطاق المخطط الأمريكى .. فان مفهوم الأمركة لا يشتمل فقط على المفاهيم العسكرية، بل يشمل أسسا أخرى، منها «الامركة السياسية» والتى تعنى تربية كوادر سياسية تؤمن بأن القيمة العليا هى «الديمقراطية الأمريكية» وبأن السياسة الامريكية هى السياسة المثلى، وأن التفانى فى خدمة المصالح الأمريكية له مردوده الايجابى، وأثره المهم فى حياة أى شخص. وفى هذا المضمار تعد الولايات المتحدة العديد من الشخصيات لتوليتها مقاليد الحكم فى بلادها حين تسنح الفرصة لذلك.



المصدر : الأسبـــوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

ويعتبر المخطط الأمريكي ان الأمركة السياسية، وامركه الشباب على وجه الخصوص هي من نوع الأمركة العسكرية المتكاملة، حيث ان الشخصيات السياسية هي التي تدعم القرارات السياسية في بلادها بشراء صفقات الاسلحة الأمريكية .. وتدخل الشركات الأمريكية في مسار الإنتاج العسكري في هذه الدولة

ووفق المعلومات فان مخطط أمركة الجيوش العربية يعتمد على تفاصيل محددة وتتعلق هذه التفاصيل بما يلي .

اولا الاختراق الجزئي ويعني هذا المفهوم ان يتم الاختراق لبعض انواع الاسلحة ذات النشأة والأهمية الاستراتيجية الكبرى، ويتم تحديد اهمية هذا الاختراق من خلال الأجهزة الأمريكية المختصة التي تعد تقاريرها العسكرية المناسبة في هذا الشأن ويتم رفع الحظر المفروض على هذه التقارير وذلك بإرسالها للشركات والمؤسسات الأمريكية العسكرية والتي اما ان تكون قد تعاملت فعليا مع دول المنطقة وإما انها تخضع في اطار خططها الزمنية للتعامل المستقبلي مع الدول العربية والافريقية

ويبدو ان الادارة الأمريكية تبدي اهتماما متزايدا وعميقا بدول القارة الافريقية اكثر من اهتمامها بأمركة الجيوش العربية

ويعود ذلك الى ان عملية الأمركة قائمة بالفعل في العديد من الجيوش العربية، وان المجهودات الأمريكية القادمة هي لتأكيد وتعضيد ما هو قائم فعلا . ولا يعني الاختراق الجزئي لبعض انواع الاسلحة الاهتمام فقط بعنصر المعدات والآلات العسكرية مثل المدرعات والقوات الجوية والدفاع الجوي بل الاهتمام بالاختراق الجزئي للموارد البشرية، من حيث التركيز على بعض العناصر البشرية العسكرية او ان يكون ذلك في اسلحة متفاوتة، سواء كانت هذه الاسلحة قليلة او كثيرة الأهمية

وخطط الاختراق الجزئي تلك يتم تنفيذها الآن بنجاح في عدد من الدول الافريقية، كما توجد خطط زمنية طويلة نسبيا تشمل عامي ٩٨ ، ١٩٩٩

ثانيا - الاختراق الكامل ويعني عدم التجزئة بين فروع الاسلحة المختلفة، وان تتولى الشركات والمؤسسات الأمريكية توفير المعدات والآلات العسكرية لجميع فروع القوات المسلحة

وفي هذا الاطار . تشير المعلومات الى ان هناك مالا يقل عن (٥٠٠) شخصية افريقية من دول متعددة تتلقى دورات تدريبية منتظمة كل عام في الولايات المتحدة، مدة كل منها (شهر) الأولى في يناير والثانية في أغسطس من كل عام وهناك خطة طموحة لزيادة هذه العناصر الى (١٠٠٠) شخصية وهذه الشخصيات تتلقى حاليا دورسا في المسائل السياسية والاقتصادية والفكرية والاعلامية، وذلك بهدف طبع الشخصية الافريقية بالنمط الأمريكي، سواء في التفكير أو في الأسلوب، أو في نمط التخطيط السياسي والعسكري. ويمثل ذلك -حسب المعلومات -المرحلة الأولى في امركة الدول الافريقية، حيث تتوقع واشنطن نجاح الأمركة في الدول الافريقية اكثر من نجاحها في العالم العربي

ويعود ذلك - حسب المفهوم الأمريكي- الى ضعف القدرات الاقتصادية والسياسية وانخفاض الوعي السياسي في تلك الدول بالاضافة الى عدم وجود صراعات عسكرية بين هذه الدول واسرائيل، التي تعتبرها التقارير الأمريكية المعوق لأمركة الجيوش العربية، سواء من حيث المعدات أو التخطيط او البرامج التدريبية، أو انخراط الخبراء العسكريين الأمريكيين المخططين في التخطيط العسكري لجيوش الدول العربية.

وترى بعض التقارير الأمريكية ان أمركة الجيوش العربية تواجه بمشكلة التسليح الأمريكي- الاسرائيلي، وتتصادم بشدة مع الهدف الأمريكي في الحفاظ على قدرة التفوق العسكري الاسرائيلي، والحفاظ عليها تجاه أي تهديد عربي، خاصة في مجالات مشتريات الاسلحة طويلة المدى لبعض الدول العربية.

ويرد بعض الخبراء الأمريكيين على تلك الرؤية بان فكرة الأمركة للجيوش العربية سوف تقضي على هذا التصادم اذا ما نجحت، حيث سيصبح من اليسير انشاء حلقات تعاون عسكري وثيق بين اسرائيل والدول العربية، وان الأمركة في حد ذاتها .. تعتبرها لجنة المستشارين العسكريين التي تتبنى الفكرة أحد المداخل المهمة . ان لم تكن الرئيسية لحل اشكالية النزاع العربي - الاسرائيلي، حيث ستعني «الأمركة» إلغاء الحواجز الأمريكية - العربية في مجال التسليح والتدريب والتخطيط العسكري . بل وسيكون في مقدور الولايات المتحدة الهيمنة على تحركات الجيوش العربية، سواء كانت هيمنتها عليها جزئية او كاملة. وفي كلتا الحالتين ستمنع الهيمنة الأمريكية، وقوع أي تصادم عسكري بين الدول العربية واسرائيل وهو ما تريده كل من واشنطن وتل أبيب .. وعندما تتحقق السيطرة بات بإمكان اسرائيل ان تعربد كيفما تشاء في المنطقة العربية

محمود بكري



ادارة التغيير فى المجتمع المعاصر.. ملامح الاقتصاد العالمى الجديد

كشف مؤتمر اتحاد رايفيزن العالمى الذى اقامه بالتنسيق مع الحلف التعاونى الدولى بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للمنطقة التعاونية الاوروبية ان التمويل امر حيوى جوهرى بالنسبة للتنظيمات التعاونية بصفة عامة، وبالنسبة الى مختلف المشروعات التعاونية بصفة خاصة، اذ يجب عليها اول مايجب ان تعد لنفسها خطة تمويلية سليمة .

تتضمن وسائل توفير القدر الكافى من رأس المال اللازم لها فى مزاولة نشاطها، ويعينها على توفير مختلف انواع السلع والخدمات التى يحتاج اليها المستهلكون وسكان المناطق التى تعمل فيها، وعليها ان تضع فى المكان الاول من الاعتبار عند بدء نشاطها احتمالات التوسع، وما قد يطرأ عليها من ظروف تضطرها الى بذل نفقات غير متوقعة

وقد تبين من دراسات كثيرة ان عدم كفاية رأس المال يؤدى كثيرا الى فشل المشروعات ثم ان المال فى المشروعات التعاونية هو سبيلها الى تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وعلى راسها تهيئة البيئة الصالحة الداخلية، والمشاركة والتكيف مع البيئة الخارجية، فإذا توافر لها منه القدر الكافى والادارة الممتازة، تم تحقيق اهدافها بصورة لائقة، بالاضافة الى تحقيق فائض يساعدها على تدعيم مركزها، كما تتمكن عن طريق هذا الفائض ايضا من تحسين الحالتين الاقتصادية والاجتماعية للقوى العاملة التى تعمل بها، وقد تزداد مشاركتها ايضا فى تحسين شئون المنطقة التى تزاول فيها نشاطها

وقد ابرز المؤتمر ان من الحقائق التى نراها بأعيننا ومن التطورات العلمية التى تجذب عقولنا وتشحذ اذهاننا.. ومن التغيرات التى تشهدها البيئة الدولية فى الاعوام الاخيرة. تغيرات جذرية تعد الاكثر اهمية خلال القرن العشرين، وتأتى اهمية تلك التحولات من كونها غيرت ما استقرت عليه الاوضاع السياسية والاقتصادية واذا كان مخاض تلك التحولات قد بدأ بالفعل، الا انه لم ينته بعد، ومازلنا نتوقع مزيدا من التغيرات والتطورات بآثارها وانعكاساتها على المجتمع الدولى فى الحاضر والمستقبل ويمكن القول بان العالم يشهد ميلاد حقبة جديدة لم تتضح معالمها بعد!! لان مجتمعنا الدولى المعاصر لم يشهد حتى الآن اى نوع من الاستقرار!! . حتى فى عالم الاتفاقات التى تمت فى ظل اوضاع دولية معترف بها، وتشهد هذه الاتفاقيات تفسيرات مغايرة نتيجة لتغييرات وزارية!! تتلاشى معها سمعة الدولة وتعلو معها الانانية الشخصية حتى وان ضحت بسمعة الدولة العالمية

ومن الحقائق التى نعرفها ان النظام الاقتصادى الدولى يرتكز على تفاوت توزيع الثروة والقدرات الاقتصادية بين الدول، وينعكس فى تباين مكانة الدول بين هيمنة الدول الصناعية الرئيسية وتبعية الدول النامية الهامشية

ولعلنا جميعا نعرف ان من أهم ملامح النظام الاقتصادى الدولى الجديد سيادة قواعد تحرير التجارة الدولية على النطاق العالمى فى اطار اتفاقية الجات وهيمنة الادارة العالمية على برامج التصحيح الهيكلى والاستقرار الاقتصادى عبر صندوق النقد والبنك الدوليين، وتأسيس التكتلات الاقتصادية الاقليمية، مثل الاتحاد الاوروبى ومنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية .. وادارة النزعات المتعارضة للعالمية والاقليمية، فضلا عن ادارة النزعات المتعارضة للاستقلال الاقتصادى القومى ودوافع التجميع الاقتصادى والاقليمى كما هو الحال بالنسبة للجمهوريات السوفيتية المستقلة، والتطور فى علاقات القوة الاقتصادية، ومثال عليها الصعود الاقتصادى لدول شرق اسيا.

وبالاضافة لما سبق، فينبغى الاشارة الى تراجع دور المنظمات الدولية الجماعية مثل المنظمات الاقتصادية للامم المتحدة وخاصة الانكتا، وتدهور تأثير المنابر الاقتصادية لمجموعة الدول النامية مثل مجموعة الـ٧٧، بل واهتزاز مكانة المنظمات الاقتصادية الاضيق التى تضم عددا من البلدان النامية ذات الموارد الاقتصادية الهامة عالميا وخاصة منظمة الاوبك.

وبما ان ملامح اعادة تشكيل العلاقات

بقلم :
د . كمال حمدى أبو الخير

الاقتصادية الدولية وادارة الاقتصاد الدولى لم تكتمل بعد فإن فترة الانتقال هذه تشهد تفاقم التناقضات بين نزعات تبدو متعارضة، بحيث تزيد من صعوبة تشخيص ملامح النظام الاقتصادى الدولى الصاعد.

ان الجديد فى النظام الاقتصادى الدولى يكمن فى نتائج الثورة التكنولوجية الصناعية التى ادت الى تهميش مجموعة بلدان ما سمى بالعالم الثالث. اذ ارتبط التهميش باتساع الفجوة بين التقدم فى المراكز الصناعية والتخلف فى الاطراف النامية، حيث ترتب على الثورة الصناعية التكنولوجية تدهور اهمية صادرات تلك الدول من المواد الاولية وتراجع اهمية اسواقها للمنتجات الجديدة وضعف اندماج اقتصاداتها فى العملية المتسارعة لتعميق النمو الاقتصادى، كما ان هذه الدول لم تتوافر لها العوامل الداخلية لتعجيل التقدم الصناعى التكنولوجى كما هو الحال فى الدول الصناعية الجديدة خاصة ماسمى منها بالنمور الاسيوية التى قادها هذا التقدم الى تمايزها عن غيرها من مجموعات البلدان النامية.

وعلى الرغم من ثراء مجموعة من الدول المصدرة للنفط، فإن ضعف مقومات [illegible] القدرة المساعدة التكنولوجية، رغم ما حققته من انجازات صناعية خاصة في [illegible] البتروكيماويات بما تملكه من [illegible] تنافسية في هذا المجال، قد أبقى [illegible] تحت ضغط عوامل التهميش [illegible] الهيمنة العلمية التكنولوجية [illegible] المساعدة الاقتصادية للمراكز الصناعية [illegible]

ومما لا شك فيه ان العالم، والوطن العربي يعيش حركة تحول اساسية ومستمرة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو يشهد ثورة تكنولوجية هائلة تفوق ابعادها وآثارها الحالية والمستقبلية تلك التحولات او الثورات السابقة منذ بداية عصر الصناعة الحديثة وما تلاها من طفرات هائلة في ثورة المعلومات وثورة الالكترونيات والتي بلا شك تمس وتؤثر على القطاع المالي بصفة عامة والمصرفي بصفة خاصة وفي محاولة سريعة للاحاطة باهم التحولات على المستوى العالمي، يمكننا ان نوجه النظر الى بعضها فيما يلي:

ان المظهر الاول للعالم الجديد وما يجرى فيه، هو ذلك المعدل السريع والمتزايد للتغيير من اجل ايجاد واقع جديد، الى الحد الذي يجعلنا نرى مصداقية افكار مثل «ان الغد يتشكل اليوم» و«ان التغيير هو الثابت الوحيد» ان هذا التغيير قد شمل مجالات عديدة في عالم اليوم، كما ان مظاهر التغيير في المجالات المختلفة تتفاعل لكي تكون بدايات عملية تحول شاملة في التركيب الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي في العالم وان حركة رؤوس الاموال اصبحت هي القوة الحقيقية المحركة للاقتصاد العالمي وليست حركة السلع في التجارة الدولية.. التحول من المجتمع الصناعي الى مجتمع ما بعد الصناعة مجتمع المعلومات والتحول من التكنولوجيا المحدودة والبسيطة الى التكنولوجيا الاعلى . كل هذا ادى الى التحول من اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم تزايد اهمية التخطيط الاستراتيجي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مــايــو

التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

الغــــرب.. فى مــــأزق

رؤوس الأموال والاستثمارات.. تغزو أوروبا الشرقية

تسود أوروبا الغربية هذه الأيام موجة من القلق العام وذلك بسبب اتجاه الشركات الكبيرة والمتوسطة خاصة ذات الجنسيات المتعددة للاستثمار فى أوروبا الشرقية بعد سقوط الحكومات الشيوعية فيها وبالتالى تقل فرص العمل فى أوروبا الغربية المتخمة أصلا بالبطالة ومن ثم فرض هذا السؤال نفسه : لماذا تترك هذه الشركات أوروبا الغربية وتتجه باستثماراتها الجديدة وربما القديمة الى أوروبا الشرقية؟!



المصدر : مـــايـــــو
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧

الاجابة ببساطة كما يقول «ليج ويزرتشايسكي» الذي كان يعمل كرئيس لاحدى الوحدات الانتاجية في مصنع «المولدات» بمدينة «ورولاو» البولندية قبل انتقال ملكية المصنع لاحدى الشركات الاوروبية العملاقة المتخصصة في صناعة «الماكينات الهندسية» وهي شركة «ايه بي بي» السويسرية السويدية المشتركة · هي ان هذه الشركات العالمية وجدت ان العاملين بهذه الدول يتمتعون بمهارات عالية وخبرات كبيرة تماثل تلك التي يتمتع بها العامل الاوروبي الغربي وربما تفوق ولكن يتقاضى اجرا اقل بكثير ومن ثم استطاعت باستخدامنا ان تحقق المعادلة الاقتصادية الصعبة التي تجمع بين طرفيها جودة الانتاج وقلة التكاليف!!

الأسباب واضحة

والعجيب ان هذه الاجابة كانت هي نفسها اجابة «هربرت ريمتيز» المدير المتقاعد حديثا لفرع شركة فيليبس العالمية في النمسا إذ قال : لقد اكتشفنا للوهلة الاولى أن العامل في اوروبا الشرقية لا يقل مهارة عنه في أوروبا الغربية فلديهم خبرات كبيرة في صناعة كل شيء بدءا من المعدات الثقيلة وحتى الجينز، بل اكتشفنا ان قدرتهم على العمل الصعب اكبر رغم إن مرتباتهم اقل بكثير من العمال في اوروبا العربية

ويضيف . انكر انه حينما عرض علينا بعض الصناعات المجرية المجمعة في «فينا» من خلال شرائط الفيديو اننا دهشنا من جودتها وادركنا اننا امام منافس قوى لصناعتنا وبالتالي لم نتردد ابدا في دخول مجال الاستثمار في دول اوروبا الشرقية حينما وجدنا الفرصة متاحة لذلك..

ولكن المشكلة التي تواجه رجال الاعمال في أوروبا الغربية هي أن الاتحادات العمالية وجماعات حقوق الانسان ودوائر كثيرة لها تأثيرها على الراي العام بدات تقاوم هذا الاتجاه بشراسة خوفا من تفاقم مشكلة البطالة.

وفي محاولة لتهدئة المخاوف صرح «دافيد هانتر» مدير شركة الـ «ايه بي بي» لاوربا الوسطى والشرقية بأن اتجاه شركته للاستثمار في أوروبا الشرقية ليس وراءه اية أبعاد سياسية حيث لم يقصد بذلك نقل فرص خلق وظائف جديدة لبلاد اوروبا الشرقية على حساب دول اوروبا الغربية كالمانيا وسويسرا والسويد ولكن قصد بذلك تحقيق المعادلة الصعبة اقتصاديا وذلك هدف مشروع لاي اقتصادي في العالم، إذا انه مامن رجل أعمال في الدنيا إلا ويريد تقديم سلعة جيدة لها قدرة تنافسية باقل تكلفة ممكنة

محمد هزاع

لغة اقتصادية

ورغم أن كلام «هانتر» صحيح تماما من وجهة النظر الاقتصادية إلا أنه كغيره أثار غضب الكثيرين ممن يهتمون بمصلحة العامل بغض النظر عن الأهداف المعروفة لأصحاب رؤوس الاموال الباحثين عن أكبر قدر من الربح وحسب!!

تقول الاتحادات العمالية محتجة إنه اذا كان من حق اصحاب رؤوس الأموال البحث عن الربح ولو على حساب خلق مشكلة اجتماعية في اوطانهم او زيادة حدتها فإنهم بالتاكيد لا حق لهم في ابتزاز العاملين لديهم وذلك باجبارهم على العمل ساعات اطول أو في ظروف اصعب او تحت شروط غير عادلة تحت تهديد مستمر بأنهم سينقلون وحداتهم الانتاجية إلى أوروبا الشرقية حيث يتقاضى العامل هناك من عشر الى خمس مايتقاضاه العامل الأوروبي الغربي!!

أسباب أخرى

وكالعادة يحاول اصحاب رؤوس الأموال الدفاع عن انفسهم بطرق أخرى فيقول «كارل هويبسر» مدير شركة «سي إي أو» الالمانية العاملة في المجر حاليا : إن الذي يجتذب الاستثمارات الغربية في أوروبا الشرقية ليس رخص الايدي العاملة فقط ولكن اشياء كثيرة أخرى منها



قدرة الشركات والمصانع على تغيير نوعية منتجاتها او انتاج منتجات أخرى بدلا من ذلك حيث يتيح القانون ذلك وهو الامر الذى لا يتوفر فى بلاد كثيرة كالمانيا مثلا

ويضيف «هانز هنج نايف» الالمانى الذى يمتلك مصنعين لآلات الطباعة بالمشاركة فى كل من المانيا وبولندا، ان الوحدات الانتاجية بمصنعه فى بولندا اكثر نشاطا من مثيلاتها فى مصنعه بالمانيا حيث يتسم العمال البولنديون بالكفاءة والنشاط لانهم يريدون اثبات ذاتهم على عكس العمال فى المانيا حيث يشعرون دائما انهم متفوقون ولا منافس لهم ومن ثم يتسمون بالبرود والكسل!!

ويستطرد قائلا : إن المستثمر ها هنا - فى بولندا - يمكنه انتاج منتجات لا يمكن انتاجها فى المانيا حيث تزمع قيمة الاجور الكبيرة للعامل الالمانى تكلفتها وبالتالى يكون سعرها غير تنافسى بالمرة

فرصة تاريخية

ويؤكد هذا الكلام كثير من العمال فى اوروبا الشرقية فيقول «لازلوبا رونياك» المجرى الذى ترك عمله فى احد المصانع المجرية ويعمل الآن فى مصنع تابع لشركة اوبل العالمية : إننى اعمل الان وانا مدرك أن عملى هو الفيصل الوحيد فى مسألة حصولى على المال ومن ثم أبذل قصارى جهدى لتجويد عملى حتى احصل على اجر اعلى وفعلا احصل الآن على ضعف ماكنت احصل عليه سابقا!!

ويقول اصحاب الشركات الكبرى ان الامر يختلف بالنسبة لاوروبا الوسطى حيث أن الاستثمار بها يواجه الكثير من المشكلات فمثلا قامت شركة سيمنز الالمانية الشهيرة بشراء مصنع «كابلوبراتسلافا» فى سلوفاكيا وهو متخصص فى انتاج بعض مستلزمات «القوى» وكابلات التليفونات فوجدت نفسها قد اشترت مصنعا من الخردة حيث ان ماكيناته قد استوردت من المانيا الشرقية عام ٥٠، كما وجدت العمال به من طراز قديم لا يصلحون للعمل على الماكينات الجديدة وليس لديهم قدرة على التعلم او التدريب!!

نفس الشىء تقريبا حدث مع شركة «فولكس واجن» بعد أن اشترت شركة صناعة العربات التشكيلية «سكودا» عام ١٩٩١ وجدت نفسها مطالبة بتجديد كل شىء ويضاف الى ذلك مشكلات من نوع اخر كالفساد والتسيب الذى استشرى على مدار السنوات بين العاملين فى أوروبا الوسطى وهو ماوجهته شركة «أوبل» حينما اشترت مصنعا فى المجر فاضطرت لانفاق الكثير من المال والجهد لتعديل الأوضاع المهترئة.

انها لغة الاقتصاد وحده، سيد العصر بلا منافس وعلى الجميع التنبه لذلك وإلا ضاعت عليهم فرصة قد لاتعود!!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

نافذة على الغد
الابتكار المنظم والمنافسة الاقتصادية

راجي عنايت

في مواجهة المنافسة الاقتصادية العاتية، التي تتعرض لها شركاتنا ومؤسساتنا في ظل التطورات غير المسبوقة التي يفرضها اقتصاد المعلومات، يعتبر الابتكار المنظم من أهم الأسلحة. وهنا، يأتي دور السؤال العملي المهم : كيف تمارس الشركة أو المؤسسة عملية الابتكار هذه، بشكل منظم؟، وما الذي يتطلبه هذا من قدرات ومعلومات ومواهب، يجب أن تتوافر لدى ممارسيه؟.

هناك بعض الافكار الخاطئة الشائعة حول عملية الابتكار، يجدر بنا ان نناقشها قبل ان ننتقل إلى الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها الشركة في عملية الابتكار.

أخطاء شائعة عن الابتكار

أولها : ان الابتكار موهبة لايمكن لأي شخص ان يمارسه. قد يصدق هذا على الابتكار الفني والادبي، كما يصدق على بعض الابتكارات العلمية والتكنولوجية على مدى التاريخ، غير أن الذي نطرحه هنا هو الابتكار الذي يمارسه أي شخص بصرف النظر عن موهبته، وفي أي وقت أو موقف، اعتمادا على اجراءات وأدوات وطرق عملية منظمة، وعلى عمليات التدرب اللازمة.

وثانيها، أن الابتكار يرتبط بارتفاع مستوى الذكاء. وحقيقة الأمر أن الذكاء مجرد امكانية من امكانيات العقل البشري. يعقد خبير الابتكار إدوارد دي بونو مقارنة بين قوة السيارة مقدرة بالحصان، وبين الذكاء. قوة الحصان لأي سيارة تعتبر امكانية من امكانياتها، لكن اداء السيارة يعتمد على مهارة سائقها، وقدرته على حسن استخدام تلك الامكانية. ومن ثم يكون تفكير الذكي ضعيفا إذا لم يكن حائزا على مهارات التفكير السليم، التي يحوزها الشخص الاقل ذكاء.

وثالثها، أن توفر المزيد من البيانات والمعلومات والقدرة على تحليلها هو السبيل إلى الافكار المبتكرة الجديدة، وقد سبق لنا الاشارة إلى أن العقل البشري لايرى إلا ما هو مهيأ لرؤيته، وتحليل البيانات يتيح للشخص أن يختار من بين رصيد افكاره السابقة مايناسبها من استخلاصات، لكنه لايقود إلى افكار جديدة.

بين العصف الذهني والابتكار

عند الحديث عن الابتكار، كثيرا ما ينصرف الذهن إلى ما يطلق عليه العصف الذهني والذي يعتمد على اطلاق سيل من الافكار الغريبة والمجنونة، على أمل أن يصيب احدها هدفا نافعا.

لقد شاع العصف الذهني في مجالات الدعاية والاعلان، ولاقى بعض النجاح، لأن منطق الطلقات العشوائية المنتشرة يمكن أن يوفر بعض الافكار المستحدثة، وهذا هو كل ما تسعى إليه شركات الدعاية والاعلان.

ويستشهد د. دي بونو على عبثية هذا التوجه العشوائي بالتشبيه الشهير، القائل بأنه إذا جمعت ألف قرد، وأعطيت كلا منها آلة كاتبة، تكون واهما إذا تصورت انه سيكون بإمكان واحد من القرود أن يكتب يوما ما مسرحية لشكسبير!

الذي يحدث في مجال الابتكار مختلف عن هذا تماما. فالعصف الذهني يفتقد عنصري القصد والتعمد المتحققان في آليات الابتكار، وبالتحديد آلية التفكير الجانبي.. ذلك التعمد الذي يتيح للفرد أن يخرج عن المسالك التقليدية المطبوعة على عقله، من أجل استكشاف مسالك جديدة مفيدة ونافعة في التعامل مع الواقع الجديد.

التفكير الجانبي كأداة ابتكارية

في قاموس اكسفورد جاء تعريف التفكير الجانبي كالتالي هو السعي لحل المشاكل بمناهج غير تقليدية، تبدو في ظاهرها غير منطقية. في التفكير الجانبي، نتحرك في مسالك جانبية، في محاولة للوصول إلى مفاهيم او مدارك جديدة ومختلفة. ويمكن في هذا ان نعتمد على آليات متعددة، من بينها آلية الاستثارة لتساعدنا في الخروج عن الخط العادي للتفكير، والتي سنتكلم عنها بالتفصيل فيما يلي.

المنطق العادي ينشغل بأمرين الحقائق وما هو كنه هذا؟. أما التفكير الجانبي فيهتم اكثر بأمرين الاحتمالات وماذا يمكن ان يكون؟ ومن هنا، فالتفكير الجانبي يمكن ان يستخدم بمعنيين الاول محدد والثاني عام.

في المحدد يعني مجموعة من التقنيات المنظمة، نستخدمها في تغيير المدارك والمفاهيم، وتوليد مدارك ومفاهيم جديدة.

وفي العام يعني اختبار الاحتمالات والبدائل والتناولات المتعددة، في مكان ملاحقة تناول وحيد، والاصرار عليه.

استخدامات التفكير الابتكاري

يمكن أن نفهم اهمية التفكير الابتكاري للشركات والمؤسسات، في مواجهة المنافسة العالمية المحتدمة، عندما نستعرض استخداماته، والتي يحصرها دي بونو في : التجويد أو التحسين، وحل المشاكل، وتحقيق القيمة والفرصة، وبناء المستقبل.

التجويد : يعتبر السعي إلى التجويد اكثر استخدامات التفكير الابتكاري من حيث الحجم. فبإمكان الشركة أن تسعى إلى تطبيق التفكير الابتكاري على أي نشاط تقوم به، بهدف تجويده، أو على أمل العثور على طريقة افضل للقيام بذلك النشاط.

كلمة افضل هذه، يمكن أن تعني ان يتم الشيء بتكلفة اقل ووقت اقصر. وقد تعني



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

ـ من ناحية أخرى ـ ان يتم الشيء باخطاء اقل، أوباستهلاك اقل فى الطاقة، أو بالاقل من تلويث البيئة. كما ان كلمة افضل قد تعنى السعى إلى طرق مقبولة وانسانية فى العمل، كما قد تعنى أستخدام خامات اقل، وهالك اقل

مفتاح التجويد أن أكون قادرا على النظر إلى أى شيء ـ اجراء أو منهج ـ مفترضا احتمال وجود طريقة افضل لادائه. مع الانتباه إلى أن استبعاد الاخطاء يشكل جانبا محدودا فى عملية التجويد.

حل المشاكل : إذا لم تكن السبل القياسية المعمول بها قادرة على توفير حل للمشكلة، فالحاجة تكون قوية إلى الاعتماد على التفكير الابتكارى. الجديد فى الامر، أنه حتى عندما تكفى السبل القياسية لحل المشكلة، فالافضل ان نحاول ممارسة التفكير الابتكارى للوصول إلى حلول اكثر قيمة، فليس اقرب الحلول هو الافضل دائما.

وفى هذا المجال، يكون تعريف المشكلة من المسائل المهمة، نحن نسال انفسنا ما هى حقيقة المشكلة هنا؟ وعلينا أن نتجاوز السعى المركز للوصول إلى التعريف الصحيح للمشكلة إلى رصد بدائل تعاريف المشكلة التى تواجهنا بعضها عريض وبعضها محدد.

مصادر مشاكل الشركة عديدة، نتيجة التغيرات التى فى محيطها، ومع ذلك يبدو أننا نحتاج إلى البحث عن المشاكل غير القائمة. فتجنب المشاكل يعتبر خطوة متقدمة على حلها، ومن البديهى أن هذا يعنى إعادة تصميم النظام المعمول به.

القيمة والفرصة

التفكير الابتكارى يفيد فى اضافة قيمة أو فى تصميم الفرص المتاحة فيما سبق، كانت الكفاءة والقدرة على حل المشاكل كافيتين، أما الان فقد اصبحتا توفران الحد الأدنى فقط. اليوم تتجاوزهما التساؤلات إلى : ما هى المنتجات أو الخدمات الجديدة التى يمكن ان نبتكرها؟، أين يمكننا أن نتوجه بمنتجاتنا أو خدماتنا فيما يتجاوز ما نقوم به؟ كيف يمكن ان نحقق قيمة مضافة؟ ما هى الاسواق الجديدة التى يمكن أن تضاعف الطلب على منتجاتنا وخدماتنا؟

تصميم الفرص يحتاج إلى تفكير ابتكارى، والوصول إلى قيم جديدة يتطلب الجديد من المفاهيم. إذا انتظرنا ـ ببساطة ـ أن تتحقق الفرصة من تلقاء ذاتها، فهذا يعنى أن الشركة ستصبح واحدة وسط الزحام.

لكن إذا أدخلنا بعض الافكار الابتكارية، فهذا يعنى امكان ان تصبح الشركة فى مقدمة الطابور.

بناء المستقبل:

مع انقضاء جدوى الاعتماد على الافكار والخبرات والنظريات التقليدية، فى ظل التغيرات الجذرية التى تصاحب دخولنا إلى عصر المعلومات، نحتاج بشدة إلى الاعتماد على الابتكار فى عمليات إعادة البناء اللازمة. وفى هذا يقول د. دى بونو نحن فى حاجة إلى الابتكار الذى يرسم لنا معالم الجديد الذى لم نصل إليه بمجرد اكتشاف المؤشرات الحالية.

وهو يرى أن الابتكار يكون مطلوبا، عند محاولة طرح المستقبلات البديلة، التى يمكن أن نعيش ونعمل فى اطارها. والتصميم الابتكارى هو الذى يوفر هذه البدائل.. أما المعلومات والمنطق، فدورهما يأتى بعد ذلك فى عملية تقييم كل بديل من هذه البدائل، للوصول إلى افضلها بالنسبة للشركة.

بعد الانتهاء من هذه التوضيحات الضرورية فى موضوع الابتكار، ننتقل بالحديث إلى آليات التفكير الابتكارى المختلفة، وكيفية تطبيقها فى أى شركة أو مؤسسة، لتحقيق افضل النتائج.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٧

الخمس الكبـــار فى ٢٠٢٠

د.إسماعيل صبري عبدالله

حين يقال الخمس الكبار ينصرف الذهن فورا الى : الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا، وهى الدول التى بدأ رؤساؤها فى الالتقاء مرة كل سنة فى النصف الثانى من السبعينات لقاء غير رسمى، فى مكان خلوى بعيد عن الاعلام مريح للأعصاب. ثم تطور الامر فاصبح لقاء رسميا يعد له وزراء المال والخارجية ويصدر عنه بيان صحفى مقتضب، وانضم الى الدول الخمس المذكورة ايطاليا وكندا.

وهكذا تكونت مجموعة السبع الكبار التى يصفها البعض بمجلس إدارة اقتصاد العالم. اما الجديد فهو ما قراته فى مجلة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (التى تضم كل الدول الصناعية المتقدمة، وان الحق بها لأسباب سياسية تركيا والمكسيك وكوريا الجنوبية) عدد اغسطس ١٩٩٧ ملخصا لنتائج مشروع بحثى اسمه «الاعتماد المتبادل» وكانت غايته ان يعد - باستخدام نموذج رياضى من النوع المسمى «نموذج التوازن العام» - اكثر من سيناريو لما يمكن ان يكون عليه اقتصاد العالم فى ٢٠٢٠. وقد ركز النموذج على المتغيرات الاتية : المبادلات الدولية ، الانتاج والعمالة، اسواق المواد الغذائية والطاقة، البيئة فى العالم. وجاء السيناريو المتفائل معتمدا على نمو اقتصادى متسارع بمعدل ٣٪ لمجموعة اعضاء المنظمة (٢٩ دولة حاليا) ومعدل يبدأ من ٤,٥٪ ويتصاعد خلال ربع القرن القادم الى ٦,٧٪. ومنه يرتفع حجم الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله من ٣٠,٨ تريليون (الف مليار) فى ١٩٩٥ الى ١٠١ تريليون فى ٢٠٢٠، اما السيناريو المعتدل بسبب احتمال اختلال بعض الفروض فإنه لا يتجاوز ٦٦ تريليونا.

وكانت المفاجأة الكبرى لى ان هذا البحث يتحدث عن خمس دول ليست اعضاء فى منظمة التعاون والتنمية، بوصف الخمس الكبار لأنها ستحوز نصيب الاسد من نمو اقتصاد العالم، وهى روسيا والصين والهند والبرازيل واندونيسيا. وقد حددها ان كلا منها لا يقل سكانه عن ١٥٠ مليونا ولا يقل الناتج المحلى الاجمالى عن ١٠٠ مليار دولار. ويمكن ان نبرز معيارا اخر استخدمه البحث بالفعل وهو الوضع الديموجرافى. فعدد السكان فيها يتراوح ما بين ١٥٩ مليونا فى البرازيل و١٢٠٠ مليون فى الصين. كما انها امم شابة بمعنى ارتفاع نسبة من هم فى سن العمل (١٥ - ٦٤) وانخفاض نسبة كبار السن المتقاعدين. وذلك في مقارنة بنسبة من جاوزوا ٦٥ سنة فى اوروبا الغربية واليابان التى تتراوح ما بين ١٤٪ و١٧,٥٪. كذلك يمكن ان نشير الى اتساع مساحة الاقليم باستثناء اندونيسيا.

وقد اوضح البحث ان مجموع الناتج المحلى الاجمالى لهذه الدول الخمس وصل فى ١٩٩٥ الى ما يساوى ٢١٪ من المجموع العالمى وانه سيصل فى السيناريو المعتدل الى ٣١٪ فى ٢٠٢٠. اما فى السيناريو المتفائل فيصل الى ٣٧٪ وفى المقابل يتراجع نصيب مجموع الدول الاعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٦١٪ فى ١٩٩٥ الى ٤٩٪ فى السيناريو المعتدل والى ٣٨٪ فى السيناريو المتفائل. ويعنى ذلك انه وفقا للسيناريو المتفائل سيكون نصيب الخمس الكبار الجدد (٣٧٪) يكاد ان يتساوى مع مجموع دول المنظمة. وبالتالى سيتجاوز مجموع الدول الخمس الكبرى الحالية

واذا انتقلنا الى التجارة الدولية نجد تغيرا مماثلا لذلك الذى ظهر فى تطور الناتج المحلى. فنصيب الخمس الكبار الجدد فى التجارة الدولية كان ٢٢٪ من اجمالى قيمة التجارة فى عام ١٩٩٥ وذلك مقابل ٦٩٪ لمجموع اعضاء المنظمة. وفى السيناريو المعتدل تصبح تلك النسب ٢٧٪ و٥٨٪. اما فى السيناريو المتفائل فإن حصة الجدد تبلغ ٣٠٪ فى عام ٢٠٢٠ وتتراجع حصة مجموع اعضاء المنظمة الى ٤٩٪ والسبب فى اختلاف هذه النسب عما رأيناه فى توزيع الناتج المحلى الاجمالى يرجع الى التوسع المتزايد فى الاسواق الداخلية للخمس الجدد تحت تأثير عدد السكان والارتفاع المطرد فى مستويات معيشتهم . وقد اقر هذا البحث القيم بحقيقة حظر تهميش كثير من دول العالم الثالث. فنسبة الدول التى تدخل هاتين المجموعتين من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم فى ١٩٩٥ كانت ١٨٪ فقط. وفى السيناريو المعتدل (اى بعد ٢٥ سنة) سترتفع الى ٢٠٪ وفى السيناريو المتفائل الى ٢٥٪. وحتى هذه الزيادة المتواضعة لن تكون بالتساوى بين كل دول العالم الثالث ، فمنها من يتحسن اداؤه الاقتصادى ومنها من يتعثر فيسقط خارج الاقتصاد العالمى. واذا كانت خلفية هذا البحث كله هى ظاهرة الكوكبة (او ما يسميه البعض عولمة - وهو فى نظرى خطأ) يمكن ان تحقق نتائج باهرة للخمس الكبار الجدد فإن أمانة الباحثين حملتهم على الانذار بالوجه المظلم من تلك الظاهرة وهو زيادة الفقر من حيث الاعداد المطلقة ومن حيث مستويات الحرمان.

وكأى عربى يقرأ نتائج هذا البحث المسمى «الاعتماد المتبادل» سألت نفسى : اين نحن العرب من هذا كله؟ وقد ادركت فورا ان سؤالى غريب لأن العرب حتى الآن لم يبذلوا - مجتمعين او متفرقين - جهدا يذكر فى الدراسة العلمية لمستقبلهم وما يمكن ان يتهددهم من اخطار، وكذا ما يمكن ان يكون عونا لجهد قومى مدروس لتفادى التهميش المنتظر. هناك بعض اعمال قيمة ولكنها ابعد ما تكون عن الكفاية، فى حين ان اسرائيل نشرت فى اوائل السبعينات دراسة عن الشرق الاوسط فى ٢٠٠٠ وقد حرك هذا عددا من الباحثين العرب وحملهم على الاجتهاد فى المقارنات واستشراف بعض جوانب المستقبل على الاقل.

والاهمية الكبرى تكمن فى أن بين العرب مئات إن لم يكن الاف من العلميين المؤهلين لاجراء الدراسات المستقبلية ولكن الرأى العام وصناع القرار واغلب المثقفين مازالت غاية جهدهم مقارنة الحاضر بفترة سابقة. فالمرجعية الوحيدة التى تحكم اختلاف الرأى هى تجارب الماضى. والعالم كله يسعى لمرجعيات مستقبلية ، ورغم ما تحفل به وسائل الاعلام عن انباء عن اختراعات حديثة وعن مجتمع المعلومات وعن غزو الفضاء.. الخ لم تستقر فى الوجدان العام ضرورة الدراسة المستقبلية وانه فى عالم اليوم اكثر من اى زمن مضى اصبح البقاء للأصلح فى ظل ايديولوجية السوق التى تقوم على ترويج فكرة ، ان «حرية السوق» من اى قيود اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية ستعود بالخير العميم على عموم البشر. ومازلنا لا سلطان لنا على السوق فلا ضرورة حتى للتفكير فى المستقبل. وذلك هو المخدر القاتل الذى لا يخدم الا مصالح الشركات متعددة الجنسية (او الكوكبية) التى تعد الكرة الارضية سوقا واحدة لها متناسية ان تقدم الراسمالية العالمية لايمكن فهمه دون دور الدولة والنضال السياسى والصراع الاجتماعى والابداع الفكرى والتطور الثقافى.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن المؤلم ان نسمع الحديث عن ثروة العرب ومواردهم الطبيعية الهائلة وقدرتهم على التأثير العالمى بملكيتهم لثلث انتاج البترول فى العالم ونصف احتياطياته ومازال هذا الوهم رائجا بالرغم من انخفاض السعر الحقيقى للبترول (السعر الحالى اذا قوم بدولار ١٩٧٣ لا يزيد على ٦ دولارات) وتحول الدول النفطية من مكانة الدائن الى مهانة المدين. على اية حال لم يهمل بحث الاعتماد المتبادل قضية البترول وسعره . وجاء فيه بالنص: سيكون انتاج البترول والغاز الطبيعى كافيا لتحقيق النمو الاقتصادى المطروح ، ولن ترتفع الاسعار إلا بنسبة ضعيفة. وستظل اسعار البترول اقل من القيمة التاريخية التى وصلت اليها فى النصف الثانى من السبعينات.ويتجاهل المتفائلون على غير اساس واقع ان ثلثى مساحة الوطن العربى صحارى قاحلة. كما ان موارد الماء عندنا شحيحة. وينعكس هذا فى ظاهرة العجز الغذائى الضخم لكل الدول العربية. ويقدر هذا العجز فى ١٩٩٥ بنسبة ٣٥,٦٪ وفقا لما جاء فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦. ومن ناحية اخرى نجد ان مجموع سكان الدول الاعضاء فى جامعة الدول العربية ١٩٩٥ بما يتراوح بين ٢٢٢,٣ مليون (البنك الدولى) ٢٥٥ مليون (التقرير الاقتصادى العربى الموحد) ومجموع الناتج المحلى الاجمالى فى نفس السنة اكثر من ٥٢٠ مليارا . ومعنى هذا أننا مجتمعين نملك الشرطين اللذين كانا الاساس فى تحديد الخمس الكبار الجدد. ولكن وصولنا الى مستواهم يتطلب جهدا جبارا فى احداث تنمية تكاملية فى كل دولة عربية وعلى مستوى الوطن العربى كله. يبقى الفارق الاساسى بين العرب وتلك الدول ضعف معدلات التنمية فى الدول العربية. وباستثناء الكويت وسوريا نجد هذا المعدل يتراوح فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ما بين ١,٥٪ فى الاردن و٦٪ فى عمان وأمور التنمية والتكامل العربى فى ضوء احتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل بالغة التعقيد وليس لها من حل سحرى. انها تحتاج الى الدراسة العلمية العميقة للواقع واحتمالاته المستقبلية . ولسبل تغيير المسار من تيه الخطب وترديد الصيغ الجوفاء والسعى الحثيث للاثراء الفردى والفورى بكل الطرق، والمشروع منها وغير المشروع الى مسار جدى حافل بالاشواك والمساقط مستدعيا لكثير من العمل والعرق واصرار على النجاح لاتنال منه الصعاب ودأب لا يعرف الكلل. والعرب قادرون على صنع ذلك كله اذا اتضحت الرؤية وتغلب العقل وانعقد عزم لا يلين. ولا يكفى لتجسيد ذلك قرار سياسى من الحكام ، وإنما لابد من إقناع الملايين الغفيرة من العرب من خلال مناقشة ديمقراطية وتعددية سياسية وانتخابات حرة وعادلة بأن ما يطلب منهم من جهود وتضحيات سيعود عليهم بارتفاع فى مستوى المعيشة وانهم سيشاركون فى صنع القرارات اللازمة.



كلمات

ما السبب الرئيسي لتخلف العالم العربى - ككل - عن الركب العالمى الحضارى المتقدم، والشك فى قدرتنا على مواجهة العالم الجديد الذى بدا يبزغ فجره ونحن على عتبة القرن الحادى والعشرين. ان الثروة المادية لا تنقص هذه المجموعة من الدول، وإن كان من بينها دول تعيش تحت خط الفقر، بل يتضور ابناؤها من الجوع والمرض والهزال. ولكن المنطقة العربية فى مجملها تعد من اغنى مناطق العالم بالثروة النفطية والتعدينية والزراعية والصناعية ايضا. اما عن الموقع الجغرافى لهذه المجموعة من الدول العربية، فيمكنك أن تتحدث عن موقعها الفريد المتميز، ويمكنك القول انها فى اجمل موقع على خريطة الكرة الأرضية، حيث تشرف على الساحل الجنوبى للبحر الابيض المتوسط من اقصى الغرب إلى اقصى الشرق، كما تقع على جانبى قناة السويس والبحر الأحمر، والخليج العربى وغيرها من المحيطات والبحار والخلجان

ومن ناحية الثروة البشرية، لدينا الكثير والكثير، وعلماؤنا وادباؤنا وباحثونا اكثر من أن يتيسر لهم الحصر الدقيق، وبشهادة الآخرين، يحقق العرب بوجه عام منجزات عالمية فى شتى الميادين الادبية والفنية والعلمية والطبية، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى بيان.

ومنطقتنا العربية تتميز بان لها تراثا حضاريا باهرا، وثقافة موحدة، وتقاليد وعادات وقيما متقاربة، ولغة واحدة مشتركة، وهى مهبط الأديان السماوية الثلاثة، ولها بصماتها فى التاريخ الحضارى والثقافى العالمى، توافر على دراسته عديد من المستشرقين والعلماء الاجانب.

وقد انعم الله علينا بمناخ وسط فى كثير من أنحاء عالمنا، ويسر لنا سبل الاتصال بالخارج عبر قارات ثلاث هى افريقيا واسيا واوربا. وهكذا تضامن التاريخ والجغرافيا والعنصر البشرى بماضيه الباهر وثقافته التى وصل شعاعها إلى مشارق الأرض ومغاربها، لنكون بحق وكما قال الله تعالى «كنتم خير امة اخرجت للناس».

ما الذى ينقصنا الان ويجعلنا نحسب احيانا من الدول النامية او الدول الصاعدة او الدول المتخلفة او الدول الشاكية من الفقر والجهل والمرض، وعاديات الزمان. ونحن لسنا كذلك بالمقاييس التى سلف ذكرها والتى لا تقبل المناقشة واللجاج. ومع ذلك فنحن بالفعل مازلنا نعتبر فى الذيل وكان المفروض أن نكون فى القمة، وملء سمع وبصر العالم المتقدم والعالم النامى والدول الصناعية والزراعية فى كل أنحاء الأرض.

ما الذى ينقصنا بوجه عام العامل المشترك بين معظم أنحاء العالم العربى، هو غياب الديمقراطية وتخلف انظمة الحكم عن مقتضيات العصر الذى نحيا فيه ومتطلباته خاصة ونحن على ابواب القرن الجديد.

إن انظمتنا الحاكمة فى حاجة إلى اتساق تحت مظلة نظام ديمقراطى، يؤمن بالله وبالعلم وبالعقل البشرى الذى ميزنا به الخالق عن سائر الكائنات، نريد أن نكون جبهة ديمقراطية متماسكة متآلفة تلعب فيها الشعوب دورا رائدا كاملا غير منقوص ويعلو فيها القانون على رقاب الكبير والصغير والغنى والفقير، تصرف شئونها قيادات ادارية متعلمة وعصرية، ومتمتعة بالوعى والتجرد والرأى الموضوعى الذى يعمل لصالح المجموع.

الديمقراطية الحقيقية هى التى تنقص العالم العربى وتجعله موضعا للنقد او التندر او الاستخفاف، والخطر الصهيونى الجاثم على صدورنا لا يمكننا منازلته والتصدى له إلا من خلال نظام ديمقراطى انسانى متحضر، يحترم القانون ويضع كل انسان فى مكانه الصحيح، وعند ذلك نستطيع ان نحقق المعجزات.

محمود عبد المنعم مراد



المصدر : السوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/ ٨/ ١٩٩٧

الصين .. المرشح القوي لخلافة الاتحاد السوفيتي السابق

حققت أعلى معدل نمو اقتصادى.. وتمتلك قدرات عسكرية ونووية هائلة

تقرير:
أسامة هيكل

● فقد العالم التوازن الاستراتيجي عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وتحول العالم من ثنائي القطبية الي أحادي القطبية.. وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية تتحكم في مقاليد الأمور في كل العالم بدلا من نصفه.

● وبدأ العالم يبحث عن قوة عظمي أخري تعيد هذا التوازن المفقود في العالم. ويبدو أن هذه الرغبة ولدت شعورا بأهمية الصين، وبدأ التعامل مع الصين باعتبارها المرشحة لتبوأ مكانة القطب الثاني في النظام الدولي.

● وهناك مقومات كثيرة جعلت العديد من الدول تميل لهذا التفكير، فالصين تمكنت من تحقيق أعلي معدل نمو في العالم منذ سنوات حيث بلغ ١٢٪. كما أنها تمتلك مقومات اقتصادية جبارة، ولديها قوة عسكرية لايستهان بها.

● اذن فالمقومات تتوفر لديها.. والولايات المتحدة الامريكية تنتهج في سياساتها مع الصين منهجا معتدلا، وهو الأمر الذي زاد من شعور العالم بقوة الصين.

● ولكن.. تري هل تستطيع الصين أن تتبوأ هذه المكانة الدولية، وتصبح القوة الثانية في العالم والموازية للولايات المتحدة الامريكية؟!

لابد أن ترتكز أي قوة عظمي علي قاعدة اقتصادية وقاعدة عسكرية قويتين، وتغطيهما عباءة القوة السياسية.. واذا نظرنا للصين سنجد أنها تمتلك قوة بشرية جبارة يصل عددها الي ١,٢ مليار نسمة، وهي أعلي نسبة سكان في العالم. وقد اتجهت الصين مؤخرا للعمل بنظام الاقتصاد الحر، وبدأت في فتح آفاق الاستثمار، وأصبح لديها استثمارات أمريكية ضخمة، ومعظمها لامريكيين من أصول صينية. وتمكنت الصين من تحقيق أحد أعلي معدلات النمو الاقتصادي في العالم حيث يتراوح من ١٠٪ الي ١٢٪ سنويا رغم كثافتها السكانية المرتفعة.

(موقف دولي.. معتدل)

والصين عضو دائم في منظمة الأمم المتحدة ولها حق «الفيتو»، كما أنها عضو في مجلس الأمن، ولا تستخدم «الفيتو» إلا من أجل مصالحها، ولم تستخدمه من قبل للمجاملة. كما أن الصين لها موقف معتدل بالنسبة لقضايا السودان والعراق وايران وليبيا، وهي تري أن هناك نوعا من «القسوة» في القرارات التي اتخذت ضد هذه البلاد، وهو الأمر الذي أعطي انطباعا بحيادها في القضايا الدولية، وبدأت الانظار تلتفت اليها كقوة كبري خاصة مع زيادة التعنت الامريكي في القرارات الدولية، وخاصة في السنوات التي تلت انهيار المعسكر الشرقي.

وقد أيدت الصين اعادة ترشيح الدكتور بطرس غالي كسكرتير عام للأمم المتحدة، وكانت سياستها المعلنة تؤكد أنه لا توجد مآخذ ضده وأنه يستحق الاحتفاظ بالميزة التي استفاد بها سابقوه للبقاء لمدتين في هذا المنصب.

ورغم أن الصين متضررة من وجود صواريخ نووية كورية علي حدودها، باعتبارها خطرا حقيقيا علي أمنها القومي، ولكن الصين تفهم أسلوب تفكير كوريا الشمالية. ورفضت الصين منذ سنوات قرار الكونجرس الامريكي بضرب المفاعلات النووية الكورية، وبدأت تضغط بقوة في مجلس الأمن من أجل العدول عن هذه الضربة وحل الأزمة بالتفاوض، ونجحت بالفعل في ذلك، وتم الاتفاق علي قيام الولايات المتحدة الامريكية بتعويض كوريا الشمالية بما قيمته ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٤ في مقابل انهاء الأزمة سلميا.

والأدلة علي استراتيجية الصين للوصول الي مركز القوة العظمي قد أقلقت جيرانها، وعلي سبيل المثال، فقد أعلنت الحكومة الصينية في مارس الماضي زيادة ميزانية الدفاع هذا العام بنسبة ١٥٪. وبينما ادعت «بكين» أن النسبة «الضئيلة» في الزيادة سوف توجه للانفاق علي الطعام والاحتياجات الأساسية للجيش الصيني المكون من ٣,٢ مليون جندي، الا أن الدول الأخري لم



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٨/ ١٩٩٧

تقتنع بذلك. أشار المراقبون الي أن الانفاق العسكري زاد رغم أن الارقام الصينية أظهرت أنه بحسابات الغرب يوجد هناك عجز في الميزانية بلغ ١٩,٨ مليار، وهو مايمثل ٢٧٪ من دخل العام الماضي.

في قطاعات أخري مثل التعليم والثقافة والصحة، لم تكن الزيادة في حجم الزيادة المقررة للجيش. وبالاضافة الي ذلك، فأن ميزانية الجيش الصيني تتضمن نصف نفقات الجيش فقط، ولا تتضمن ميزانية شراء معدات جديدة وأسلحة حديثة وبحوثا عسكرية أو معاشات الضباط المتقاعدين، ولكن هذه البنود لها ميزانية أخري يتم اخفاؤها من باقي بنود الموازنة العامة للصين.

والصين تمتلك القوة الجوية الأولي حاليا في قارة أسيا، وكانت الثانية في الترتيب من حيث النوع والعدد بعد الاتحاد السوفيتي السابق، وهي قوات جوية مختلفة التشكيل تضم طائرات «الميج» ١٩ و٢١ و٢٣ و٢٥ و٣١. كما تضم الطائرة «اس. يو. ٢٤» و٢٧. وأنواعا أخري من أسلحة الجو المختلفة، وطائرات البحرية.

كما تدعم الصين قوة بحرية هائلة ذات قدرة نووية، وتمتلك غواصات تعمل بالدفع النووي، وقادرة علي حمل رؤوس نووية. بالاضافة الي قوات برية ذات قدرات عالية.

ورغم أن الخبراء الامريكيين يرون أن القدرة العسكرية الصينية لا تزال متخلفة تكنولوجيا لزمن ١٠ سنوات علي الأقل، إلا أن بها وحدات قتالية حديثة التسليح، ولديها القدرات علي ادارة حرب كاملة.

(.. وتبقي كلمة)

فقد أصبحت الصين المرشح الوحيد لتولي المنصب الخالي كقطب دولي، ولاعادة التوازن الاستراتيجي المفقود، والصين - علي مايبدو - تسعي لهذا الدور حثيثا، وبدون لفت الانظار... كما أنها - علي مايبدو أيضا - تلجأ للكسب الدول التي تضغط عليها الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مصالحها، وحتي الولايات المتحدة الامريكية تسعي لكسب ود الصين بشكل واضح رغم اختلاف المصالح، وهو دليل علي القوة الصينية. فهل يستعيد العالم توازنه الاستراتيجي؟!



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

الآثار العاطفية للعولمة

الدكتور
إحسان علي بوحليقة

في حين ان عالمنا العربي يطفو على بحيرة من العاطلين، تظهر بين الحين والآخر صرخات تحذر من العولمة ومن التخصيص ومن الاستثمارات الاجنبية ومن الشركات المتعددة الجنسية.. وتسأل: لماذا؟ فتاتي الاجابة مفعمة برغبة لممارسة الجدل الفلسفي والرياضة الذهنية. والبون بعيد بين واقعية الفقر والبطالة والتمزق الاقتصادي العربي وبين اطروحات افتراضية حول التجديد والتقليد. وليس واردا تناول الاصلاح الاقتصادي كبعد آخر لقضية الحداثة. فالاقتصاد يعنى بدراسة الخيارات المتاحة لمجتمع ما لتوظيف موارده لانتاج السلع والخدمات للاستهلاك، وتوفير الآليات ووضع القوانين التي تحكم هذه الآليات. الآن الامر اخذ يتغير، اذ اخذ المجتمع يتجاوز حدود الدولة السياسية ليشمل كيانا اقتصاديا. لم يحدث هذا التجاوز مصادفة بل بتوقيع دول العالم باسره تقريبا لاتفاقات «جات» وانضمامها لعضوية منظمة التجارة العالمية. اما تعريف الكيان الاقتصادي فقد اخذ بدوره يتسع ليشمل تكتلا، ثم عددا من التكتلات، وبالتدريج يشمل العالم كله لتنشأ القرية الكونية. وهكذا.. يتسع نطاق المجتمع ليحوي مشترين وبائعين وعمالا ورؤوس اموال وتقنيات وخبرة تنتمي للعالم بأسره بغض النظر عن الانتماء السياسي. اذا العولمة غاية استراتيجية تقوم على ايجاد بنية تحتية تتجاوز مرتكزات الاقتصادات الوطنية. والتجاوز هنا لا يعني الاهمال ولكن الربط بين البنى التحتية للبلدان المستقلة سياسيا لتشكل وحدة اقتصادية يتسع نطاقها بالتدريج.

ورغم ان الاقتصاد يخضع للاجتهادات وفيه مجال وفير لاطلاق الاحكام، فهو ليس علما قاطعا محددا كما الفيزياء او الرياضيات على سبيل المثال. مع ذلك فالاقتصاد ليس احد الوان الخيال العلمي، فهو علم مغرق في الواقعية، فهو يبدأ من الاهتمامات المعيشية ويعود اليها.. والرفاه الاقتصادي هدف الحكومة والافراد والمنظمات الدولية والاقليمية، اما الامر لدينا فلعله يتطلب الخضوع لجرعات من الشك بالقادم الجديد قبل التعرف على كنهه.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١

ويبدو من غير المستساغ تشكيل الفكر الاقتصادي الجديد في عالمنا العربي طبقا لطروحات وصفية في الفلسفة او النقد الادبي، فالشأن الاقتصادي بحاجة الى تحليل واستشراف اكثر من حاجته الى وصف يملأ فراغاته الخيال. وليس هناك حجر على الفلاسفة او سواهم لتناول ما يشاؤون من قضايا الفكر الاقتصادي، او ما يمنع من النظر لأمر مثل العولمة انطلاقا من تأثيراته الحضارية والثقافية والاجتماعية

والنفسية والتعليمية.. لكن السؤال: هل يعقل ان يناقش بعض العرب العولمة باعتبارها فاتحة جدل جديد؟

ليس من حق احد ان يضيق ذرعا بالنقاش، لكن هل الساحة الفكرية العربية مستعدة لنقاش قضايا مثل التخصيص والعولمة دون حشر سوء النية واتهام هذه الدولة او تلك اتهاما يزرع كرها عاطفيا للفكرة؟! فعند طرح قضية التخصيص يأتي من يقول: ما التخصيص سوى مؤامرة لبيع المؤسسات للاجانب. وهناك من يطلق على التخصيص مسمى الاقطاع الجديد. وعند الحديث عن العولمة تجد من يقول انها اداة لجعل سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ومن خلفها الاقتصادات الكبيرة وخصوصا الاقتصاد الامريكي على اقتصادات الدول النامية عملا مشروعا. وبالتأكيد هذه وجهات نظر تستحق التناول والنقاش، لكن لماذا يجب ان يكون هناك بعد سياسي سيئ لأي نشاط اقتصادي يتجاوز الحدود؟ لعل الاجابة تكمن في عدم الاهتمام بفك طلاسم المستجدات.. لذا فهي تغلف بغلاف الوصف لتحريك العواطف، عوضا عن اخضاعها للتحليل العلمي المتخصص.

يمكن الجدل ان «أقصدة» السياسة قد تفيد في تحليل وشرح مقاصد العديد من المفاهيم التي عجت بها ساحتنا الثقافية اخيرا باعتبار انها قضية ثقافية وحصان طروادة لانتهاك ثقافتنا وفكرنا، فقد أخذ بعض المثقفين يعرضها لصنوف العذاب وكأنها نص ادبي يمكن للخيال ان يسرح ويمرح فيه.. ولعل تفسير القضايا الاقتصادية تفسيرا اقتصاديا يجعل جذور القضية محلية بحتة تنطلق من واقعنا نحن. اما تسييس القضايا الاقتصادية الجديدة فقد يجعل تناولنا ينطلق من الخارج للجدل حول دور امريكا و«اسرائيل» وسواهما ابتداء على حساب الشأن المحلي.

وقد يضع النظر الى قضايانا المعاصرة من زاوية خارجية وابتداء بفكرنا الاقتصادي في موضع الدفاع، ليس عن المفاهيم الجديدة ولكن عن احكام مسبقة للمفاهيم الجديدة.. فقضايا الانفتاح والعولمة تتعرض للتصنيف



والتلوين قبل ان تتشكل معانيها المحايدة في أذهان الناس.
ولسنا في معرض الدفاع عن العولمة او سواها.. لكن لا
بد من الاتفاق على ان عولمة اي اقتصاد لا تنطلق فقط من ان
ارادة عالمية تريد لهذا الاقتصاد ان يصبح عالميا، بل لا بد
لهذا الاقتصاد ان يسعى للاستفادة من التوجهات العامة
ويستعد ليغدو عالميا، وسط حيرة العاطلين التي تكاد
تغرق عالمنا العربي ■



رسالة واشنطن

سمير كرم

العالم

القاعدة الجديدة لسياسة الرأسمالية الأمريكية

ما يفقر العمال الأمريكيين يثرى الاقتصاد الامريكى

فى يوم ٢٩ يوليو الماضى شهدت واشنطن «حفل مجون» سياسى من نوع لم تألفه فى صخبه منذ سنوات طويلة.. خاصة فى زمن السلم. جمع هذا الحفل بين الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون وزعماء الكونجرس الجمهوريين ومعظم أركان الحزبين اللدودين.

قلة ضئيلة من الديمقراطيين غابت عن حفل المجون السياسى«اللاحزبى» لأنها اعتبرت ان الحزب بزعامة كلينتون قد خان كل المبادئ التى قام عليها.

وقلة ضئيلة من الجمهوريين غابت عن الحفل لأنها اعتبرت أن الزعماء الجمهوريين سمحوا لكلينتون بأن ينسب إلى نفسه الجزء الأكبر من الانتصار الذى يحتفلون به.

عن أى انتصار كان هؤلاء يتحدثون.. وما هى المبادئ التى كان القليلون من الديمقراطيين يحتجون على خيانة حزبهم لها؟.

الحفل الماجن الكبير الذى اختلط فيه الديمقراطيون والجمهوريون بلا حياء ليشربوا حتى الثمالة كؤوس الانتصار، كان احتفالا بنجاح الجانبين فى **الاتفاق على خطة تحقق التوازن فى الميزانية الاتحادية الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٢،** أى أنه خلال خمس سنوات من الآن لن يكون هناك عجز فى الميزانية الأمريكية وستتساوى كفة المصروفات مع كفة الايرادات لأول مرة منذ عشرات السنين.

ما أشد اختلاف اليوم عن البارحة.

فى مثل هذا الوقت من العام الماضى كان الخلاف حول هذه الخطة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الميدان

التاريخ: ٢ سبتمبر ١٩٩٧

-أى حول موازنة الميزانية الاتحادية- بين الرئيس الديمقراطى كلينتون والكونجرس الجمهورى قد أدى إلى« إغلاق الحكومة» الأمريكية وخلق أزمات مالية وإدارية وإنسانية.. وحتى دبلوماسية بلا عدد. وركب كل جانب منهما رأسه، واتصلت المساومات وسهر الخبراء الليالى فى الكونجرس وفى الادارة لايجاد مخرج من الأزمة. ولم تنته بموافقة الكونجرس على ميزانيتهم العام الماضى الا بعد أن رضخ الجمهوريون لما تمسك به الديمقراطيون. وفى الواقع لم يكن كثيرا. **فقد كان الرئيس كلينتون قد سبق الجميع إلى الموافقة على معظم مطالب الجمهوريين وألحق أكبر أذى الحقه رئيس أمريكى بالفقراء والعاطلين والمسنين والأرامل والمطلقات والأقليات، لكنه أراد الاحتفاظ بحد أدنى شكلى**،فقد كانت انتخابات ١٩٩٦ على الأبواب.

أما هذا العام فقد جد ما لم يكن فى الحسبان.

تحسن أداء الاقتصاد الأمريكى إلى درجة سهلت كثيرا من المساومة من الطرفين اللذين يحكمان أمريكا والأمريكيين. **تراجع اختلال ميزان المدفوعات . تراجعت نسبة التضخم. تراجع معدل البطالة . حققت الشركات والمؤسسات أرباحا لم تعرفها خلال نصف قرن. ارتفعت قيمة الأسهم في الأسواق المالية بصورة «لا يصدقها عقل».**

كان معنى هذا أن القوى العاملة الأمريكية أعطت دفعة للاقتصاد الأمريكى جعلت بالامكان التطلع إلى الخروج من أزمة العجز فى الميزانية الاتحادية بطريقة أيسر وبشروط أقل ايلاما لمن يقع عليهم العبء دائما. وهم الطبقة المتوسطة والطبقات التحتية.

وهكذا انتهت حرب الميزانية الضارية التى جرت فى العام الماضى إلى اتفاق فى عام ١٩٩٧. وفى الحفل «اللاحزبى» (أو الحزبى المزدوج حسب التعبير الأمريكى الأدق حينما يتعانق الحزبان) قال كلينتون : «لقد رتبنا معا الأوضاع المالية للبيت الأمريكى. وقال السيناتور ترينت لوت زعيم للأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ«هذه حقبة جديدة من الحرية».

وما كان يمكن أن يغيب عن حفل المجون السياسى هذا **المستفيد الأكبر من هذه الخطوة :سوق الأوراق المالية** وعلى طريقته احتفل بارتفاع مؤشرات «داوجونز» الصناعية فى يوم واحد ٥٣ نقطة.. أى أن عدة مليارات من الدولارات دخلت خزائن المستثمرين الذين يملكون ملايين الأسهم بين يوم وليلة دون أن يبذلوا أى جهد.

فى الواقع لم يكن أى من هذه الأطراف يحتفل بشئ سيتحقق فى عام ٢٠٠٢ .. هل سمعتم عن أى مجتمع آخر يحتفل بهذه الصورة الصاخبة حكامه وأثرياؤه بموازنة الميزانية؟.

انما كانوا يحتفلون بخفض ميزانية الرعاية الصحية وميزانية المساعدة الطبية فى السنة المالية ١٩٩٨ (التى تبدأ فى أول أكتوبر المقبل) بمقدار ١٣٠ مليار دولار ..وفى الوقت نفسه الانعام على أغنياء أمريكا بتخفيضات ضريبية بقيمة ٩٤ مليار دولار.. بينما كان كتاب أمريكا الاقتصاديون المتخصصون يؤكدون أن أغنياء أمريكا ليسوا بحاجة إلى تخفيف عبء الضرائب عليهم، خاصة إذا كان ذلك يتم على حساب المسنين المتقاعدين الذين من أجلهم أدخل الديمقراطيون قبل ٣٢ عاما قانون الرعاية الطبية.

بعد ظهر اليوم نفسه كان ثمانمائة من المتقاعدين المسنين من ذوى العاهات(المعاقين) من أعضاء النقابات العمالية والمهنية المختلفة يقومون بمظاهرة تدمى القلوب. فقد تحركوا جلوسا على مقاعدهم ذات العجلات نحو البيت الأبيض فى اليوم نفسه الذى أعلن فى صباحه اتفاق الميزانية بين البيت الأبيض والكونجرس ليعلنوا احتجاجهم على موازنة الميزانية الاتحادية على حسابهم. وظلوا فى مقاعدهم ذات العجلات حتى ساعة الغروب.. لحظتها اقترب موكب الرئيس المهيب فى سيارته السوداء الفارهة وركب السيارات التابعة للشعبة السرية التى تقوم بمهمة حراسته قادما من الكونجرس . ولاحظ الجميع -المحتجون والمارة والشرطة



السرية وغير السرية- ان موكب كلينتون لم يبطئ كالعادة لتحية من يتجمهرون عند مدخل البيت الأبيض لرؤيته. لم يبطئ حتى وهو قريب للغاية من هؤلاء المسنين المقعدين.. وفي لمح البصر كان قد دخل البيت الأبيض وغاب بداخله.

لكن الصحافة القومية «الأمريكية» ظلت طوال الأسابيع التالية تعكس جو الاحتفال بانتصار الحكام على المحكومين في معركة الميزانية. واستمرت الصفحات الأولى تعكس ذلك التفسير. حالة الاقتصاد الأمريكي مكنت من تحقيق هذا الانتصار. كل التوقعات تشير إلى استمرار زيادة قوة الاقتصاد الأمريكي. لا مخاوف من التضخم.

وحينما يتحدث الرئيس ويتحدث زعماء الكونجرس ورؤساء لجانه فان الأصوات الأخرى تختفي. لم يصل صوت «**ستيفن بروتوليس**» المدير التنفيذي للمجلس القومي للمواطنين المسنين- حينما تحدث في مظاهرة احتجاج المقعدين أمام البيت الأبيض- إلى أبعد من زملائه المتحجين. لكن ما قاله كان الحقيقة بكل نقائها وبساطتها وشجاعتها وألمها. قال: «**حينما ترى السياسيين في شهر عسل عليك فورا أن تطمئن إلى محفظتك في جيبك.. في كل مرة يعلنون أنهم توصلوا إلى حل وسط يستبد بي القلق . لقد توصلوا إلى صفقة ولا نعرف ما هي تفصيلاتها . لكنها بالتأكيد صفقة متعفنة. ولو كانت صفقة جيدة لما تسرعوا إلى هذا الحد في التوقيع عليها. لماذا لا يدعونا نقرأ ما فيها ثم يوقعونها في شهر سبتمبر؟» (الشهر الأخير من السنة المالية الحالية)**.

ثم تساءل **بروتوليس** : «.. وإذا كانت حالة الاقتصاد الصحية تسمح بموازنة الميزانية فلماذا يوازنونها على حساب اعتمادات الرعاية الصحية؟ لقد أخذوا منها من قبل ١١٥ مليار دولار. فلماذا يواصلون العبث بها بالذات؟» ويرد على سؤاله : لأنهم من البداية لم يريدوا لنا أبدا هذه الرعاية الصحية. لأنهم عارضوها دائما يواصلون موازنة الميزانية على ظهور المسنين ويعطون ما يتوفر للأغنياء».

وتحدث مسئول نقابي آخر هو «**توم فولي**» من اتحاد عمال صناعة السيارات، فقال «**هؤلاء هم القوى الشريرة نفس التي تريد خصخصة الضمان الاجتماعي.. لكننا لن ندعهم يمزقون شبكة الأمان التي تحمي المواطنين في هذا البلد**».

في اليوم التالي كان اتحاد عمال صناعة السيارات يجلب آلافا من عمالة المتقاعدين من كثير من المدن الصناعية الأمريكية إلى واشنطن للمشاركة في الاحتجاجات. أحدهم أمريكي من أصل أفريقي(أو أفروأمريكي) عمل في شركة **جنرال موتورز** لمدة ٤٢ عاما، قال : هذا العام ستحقق الشركة أرباحا تربو على ١٠ مليارات من الدولارات. وهذا العام يخفضون اعتمادات الاعانة الصحية لي ولأمثالي. ان ارباحا بهذه الضخامة تكفي لكي يحصل السياسيون على الضرائب اللازمة لو أنهم أرادوا ذلك، لكنهم يختارون دائما أن يأخذوها منا نحن».

ميشيلي نيمو رئيسة فرع الاتحاد العام للعمال الأمريكيين في فلوريدا أشارت إلى أن الذين قاوموا الاستجابة لكل ما أراده أصحاب رؤوس الأموال حققوا بعض الانتصارات السلبية في هذه الميزانية فقد نجحوا مثلا في صنع نص كان يسمح لأصحاب الأعمال بأن يسجلوا العمال في شركاتهم على أنهم «متعاقدون مستقلون».. وكان من شأن هذا أن يحرم ملايين العمال من حقوق التعويض ومن معاشات التقاعد ومن اعانات البطالة ومن أشكال الحماية الاجتماعية الأخرى. لكن نيمونبهت إلى أن «الوضع يستوجب مراقبة دقيقة حتى يحشروا هذا النص في قانون آخر. وإذا حدث هذا فانه سيفتح البوابات لفيضان جارف من أصحاب الأعمال في هذا البلد كلهم يريدون حرمان عمالهم من حقوقهم العادية».

لم يخل اتفاق موازنة الميزانية الاتحادية من بعض «التحلية» أو مساحيق التجميل. فقد تضمنت الميزانية الجديدة إضافة إعفاء ضريبي بقيمة ٥٠٠ دولار عن كل طفل اما للأسر التي يبلغ دخلها السنوي ١٠٠ الف دولار واعتماد ٢٤ مليار دولار لتوفير تأمين



الاقتصاد الأمريكي على ما يرام . فلا داعي للانزعاج .. وكأنها دعوة إلى نسيان كل أولئك الذين نسيهم الاقتصاد الأمريكي في مهرجانه الكبير.

خمس سنوات من الصحوة الاقتصادية المتواصلة ولدت ١٣ مليون وظيفة جديدة ، وأدى ذلك إلى تحقيق أدنى معدل للبطالة في ربع قرن. ومخاوف «وول ستريت» (حي المال والأعمال حيث توجد بورصة نيويورك) من التضخم لم تتحقق. وحتى عندما أصيبت سوق الأوراق المالية الأمريكية يوم الجمعة ١٠ أغسطس الماضي بأكبر هبوط في أسعار الاسهم منذ الهزة المالية الكبيرة التي أصابتها في أكتوبر عام ١٩٨٧ أعلن المحللون أنه لا داعي للخوف. ما هي إلا عملية «تصحيح» لأن أسعار أسهم كثير من الشركات ارتفعت خلال الشهور الماضية بصورة غير مبررة متجاوزة الحدود المعقولة. ان السوق يصحح نفسه بنفسه.

لكن خلال هذا كله لم يعن أحد بالانتباه-على حد تعبير الآن كروجر أستاذ الاقتصاد بجامعة «برينستون» الأمريكية -البارزة- إلى حقيقة أن كل هذا النمو الاقتصادي قد رافقه جمود أو نمو بطئ للغاية في مستويات الأجور وفي نفقات الفوائد الجانبية الهامشية التي يحصل عليها العمال .
يتساءل دكتور كروجر:«ألم يحن الوقت لصانعي السياسية الاقتصادية والصحافة لكي يتوقفوا عن معاملة الأخبار السيئة للعمال على أنها أخبار طيبة للاقتصاد؟»ويجيب: «إن النمو البطئ للأجور الفعلية -لكثيرين من الأمريكيين، وبالأخص للأقل يسرا- لا يزال يفرض مشكلة في الأمد الطويل ينبغي مواجهتها والاقتصاد قوي».

الاقتصاد الأمريكي بخير.. والعمال الأمريكيون الذين هم خالقوا المجازاته الحقيقيون ليسوا بخير أبدا. ترتفع انتاجيتهم وتصاب أجورهم بالجمود المطلق أو النسبي. والسبب أن «وول ستريت» تخشى أن يؤدي ارتفاع الأجور إلى اطلاق التضخم والحد من الأرباح.. والعودة إلى دورة الكساد الاقتصادي. حتى أن مخاوف «وول ستريت» أصبحت تفرض حدودا لتراجع معدلات البطالة . فالشائع الآن ان وجود نسبة بطالة بين العمال هو شرط ضروري لحالة الاقتصاد الصحية. وهو صفة تمنع التضخم(..).

القاعدة اذن- وقد عبر عنها دكتور كروجر في الفقرة السابقة بطريقته-هي **أن ما يضر العمال ينفع الاقتصاد** ، لقد كان أكبر إسهام في نجاح الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة هوانخفاض **في أجور الأغلبية الساحقة من العمال الأمريكيين خلال السنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ بنسبة ٥ بالمائة .** ولا توجد أي بوادر في الأفق إلى أن زيادة الأجور ستعود في وقت قريب. والأمر الوحيد المؤكد أن هذا هو العامل الرئيسي وراء «لجم غول التضخم» على الرغم من الارتفاع الهائل في أرباح الشركات(..).

بتعبير أصرح فان ما ينقص من أجور العمال الأمريكيين وأشكال الفوائد الهامشية إلى جانب الأجور هو ما يزيد من أرباح أصحاب الأعمال.وهكذا **«نصيب أصحاب رؤوس الأموال من اجمالي الناتج المحلي الأمريكي أخذ في الزيادة منذ بداية التسعينات ، بينما أخذ في التناقص نصيب العمال وفق تقديرات «معهد أولويات السياسة الاقتصادية»** في واشنطن الذي أورد في تقرير له مثلا من مؤسسة فنادق «ماريوت» الأمريكية الشهيرة . لقد حققت في العام الماضي زيادة في أرباحها الصافية بنسبة ٢٣ر٩ بالمائة لتصل إلى ٣٠٦ مليون دولار. على الفور قررت المؤسسة رفع مرتب رئيس مجلس ادارتها بنسبة ١٠ بالمائة ليصل- مع كافة العلاوات والفوائد-إلى ١ر٧ مليون دولار سنويا. في الوقت ذاته أعلن مجلس ادارة المؤسسة انه لا توجد أي امكانية لرفع أجور العمال. «إن

صحى للأطفال. لكن تبين أن هذا النص بدوره لا يغطى سوى أقل من ٥ر٢ مليون طفل من مجموع ١٠ ملايين من أطفال الفقراء الأمريكيين غير مشمولين بأى تأمين صحى من أى نوع.

وتكشف صحيفة«**عالم العمال**» الأمريكية اليسارية أن البنود الرئيسية التى احتوتها هذه الميزانية لا تختلف فى شئ عن بنود البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى الذى وضعه قبل انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ تحت عنوان«**عقد مع أمريكا**» .**ومعنى هذا أن ميزانية ١٩٩٨ هى استجابة لمصالح قطاع الأعمال وأصحاب الشركات والشريحة العليا من الأغنياء .. «وتضع العبء فوق أكتاف أولئك الذين يعيشون ظروف حياة يائسة، وتجعل حياة الأكثر فقرا بين الأمريكيين أشد تعاسة».**

فى الوقت نفسه قدم«مركز الاعلام الدفاعى» (وهو مكون فى معظمه من عسكريين متقاعدين ممن يعارضون الاسراف فى الانفاق العسكرى) وجهة نظره فى الميزانية بأن أصدر تقريرا حلل فيه النفقات العسكرية فى الميزانية الاتحادية الجديدة. وأوضح أن **الرئيس والكونجرس وافقا فيها على انفاق ٦ر١ تريليون دولار (أى ١٦٠٠ مليار دولار ، أو بتعبير آخر ٦ر١ مليون مليون دولار) على الأغراض العسكرية خلال السنوات المالية من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، أى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار فى المتوسط سنويا.**

الميزانية اذن تأخذ من الفقراء والمسنين والعمال ومحدودى الدخل بكافة فئاتهم لتوفر للعسكريين ميزانية بهذه الضخامة فى عالم خلا من الخطر الشيوعى ولم يعد فيه من ينافس أمريكا عسكريا. وليس خافيا أن نسبة عالية من أثرياء أمريكا تستثمر أموالها فى الأغراض العسكرية ،وخاصة شركات انتاج الأسلحة ،وفي أسهم الشركات التى تحصل على أضخم العقود مع«**البنتاجون**» ولهذا فان الحفاظ على الميزانية العسكرية هو خدمة لاستراتيجية السيطرة الاستراتيجية ،وخدمة فى الوقت نفسه لاستثمارات أكثر الأمريكيين ثراء.

بل لقد اعترف بعض الكتاب والمحللين فى«الصحف القومية»- والتى نادرا ما ترى الأمور من وجهة نظر «الطبقات التحتية» فى أمريكا بأن **الميزانية الأمريكية الجديدة تقدم أكبر الفوائد لنسبة العشرين بالمائة الأكثر ثراء بين الأمريكيين»** حسبما قال آدم **كلايمر** فى تحليل فى صحيفة «**نيويورك تايمز**».

بالمثل **روبرت كوتنر** -وهو معلق- «ليبرالى» أمريكى وثيق الصلة بالحزب الديمقراطي-يقول:«فى مجتمعنا الذى يفترض أنه مجتمع لا طبقى حيث يستطيع أى شخص أن يصبح غنياً بضربة حظ واحدة ، يعد من قبيل السوء أن نتحدث عن الطبقة . ولو أنك تساءلت عما إذا كانت سياسات مقترحة تفيد من يملكون أو تفيد من لا يملكون فان الأرجح أنك ستتهم بممارسة الحرب الطبقية .مع ذلك فان من المحتم أن تواصل الطبقة الاطلال بوجهها القبيح. ان **اثنين من أكثر الموضوعات اثارة للشغب بين الموضوعات العامة هذا الصيف هما خفض الضرائب وقطع اعتمادات الرعاية الصحية، هما موضوعان يتأثران فى العمق بالمسائل الطبقية**.. فالمرء إما أن يدافع عن برامج مطبقة فى العالم كله مثل الرعاية الصحية وأنظمة الضرائب التصاعدية -باعتبارها من الأدوات الضرورية لتحقيق المساواة فى مجتمع غير متساو بدرجة هائلة- أو يستسلم لموجة اللامساواة الرائجة».

ويختتم كوتنر تعليقه قائلا: **طالما بقيت الأوضاع المتطرفة الراهنة (ازدياد ثراء الأثرياء وفقر الفقراء) ستبقى فكرة أمريكا اللاطبقية مجرد سراب والواقع يدعو** إلى قدر كبير من الاضطراب حتى للمحظوظين بيننا. إذ يتعين على السياسة العامة. إذا كان لابد أن تجعل الأوضاع تختلف ، أن توجه نحو تضييق الهوة لا إلى توسيعها؟».

لكن كل مناقشة حول الميزانية الجديدة لا تلبث أن تعود إلى نقطة التأكيد بأن أحوال



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: اليسار

التاريخ: سبتمبر ١٩٩٧

هذه صناعة يعمل فيها أولئك الذين يتقاضون أجورا منخفضة. فاذا رفعنا الأجور دولارا واحدا فى الساعة لا نستطيع أن نبقى فى المنافسة».

لهذا يحارب أصحاب الأعمال من كل مستوى ونوع تكوين النقابات والاتحادات المهنية. وينفرون من تعيين أى عامل يعرفون أنه عضو فى أى نقابة. ويلجأون إلى كافة السبل المشروعة وغير المشروعة التى تمكنهم

من تشغيل عمال ودون حقوق أساسية أثناء الخدمة أو فى نهايتها .

ولقد كشف الأضراب العمالى الخطر الذى بدأه عمال أكبر شركات شحن الطرود فى أمريكا (المعروفة باسم يو. بى. إس) يوم ٤ أغسطس الماضى عن انتهاكات رهيبة لحقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية. بل وحقوقهم الانسانية.

تبين أن ٦٠ ألفا فقط من عمال هذه الشركة (التى تحتكر وحدها ٨٠ بالمائة من عمليات نقل الطرود بين أنحاء الولايات المتحدة وإلى الخارج). هم عمال دائمون بعقود دائمة تلزم الشركة بالحقوق والامتيازات التى ينص عليها القانون، بينما ١٨٥ ألفا من العمال يؤدون أعمالهم للشركة باعتبارهم «عمالا غير دائمين» أى «يعملون بعض الوقت».

وبلغت سياسة الشركة فى قسوتها مع العمال غير الدائمين أنها كانت تجبرهم على العمل فى ورديات منفصلة . فبدلا من أن يؤدى العامل ورديتين مدة كل منها ٤ ساعات حتى يستطيع أن يحصل أجر ٨ ساعات يكون العامل مجبرا على أن يفصل ما بين الوردية الأولى والثانية . فيضطر للعمل فى وردية صباحية وأخرى مسائية. مع ما يسببه هذا من زيادة نفقات المواصلات وتناول الغذاء خارج البيت فى أكثر من وجبة واحدة.

ووراء هذا الوضع أن تحرم الشركة عمالا من حقوق العمال الدائمين.. حتى وان كانوا منظمين نقابيا.

وقد جاء هذا الاضراب -الذى اصاب حركة نقل الطرود فى أمريكا باضطراب لم يسبق له مثيل وأضر بكثير من قطاعات الأعمال ، خاصة الصغيرة -احتجاجا على رفض الشركة توقيع عقود عمل دائمة مع هؤلاء الالاف من العمال. ومن الواضح أن الشركة فوجئت بالاضراب الذى صوتت معه نسبة ٩٥ بالمائة من العمال. وفوجئت بقوة تأييد نقابة عمال الشركة للعمال فى قرار الاضراب ووقوفها مع مطالبهم. ثم كانت مفاجأة أكبر عندما أعلن اتحاد نقابات عمال الشحن تأييده للعمال المضربين وتأييد عدة مئات من النقابات لهم. وفى ذروة الصراع بين العمال والشركة دخل الاتحاد العام للعمال الأمريكيين بكل ثقة وراء العمال المضربين وأعلن اعتماد عدة ملايين- من الدولارات من

ميزانيته لمساعدة العمال طوال فترة الاضراب.

وبهذا التأييد دخل اضراب عمال« شركة الطرود المتحدة» تاريخ الحركة العمالية الأمريكية باعتباره احتكارا للقيادة الجديدة للاتحاد العام للعمال ذات الاتجاه اليسارى والتقدمى بعد عقود طويلة سيطرت فيها على مصالح قطاع الأعمال أكثر العناصر يمينية بين القيادات ، بل أكثرها فسادا وارتباطا بعصابات الجريمة المنظمة.

وقد اكتسب هذا الاضراب أهمية تفوق كثيرا «حجم» المضربين ، أى عددهم. فقد سلط الاضواء على مشكلة الأجور وعلى ممارسات الشركات الأمريكية اللاانسانية ضد عمالها فى وقت زادت فيه أرباحها بمعدلات غير مسبوقة منذ سنوات طويلة.. وفى وقت يعرف فيه الجميع أن حالة الاقتصاد الأمريكى بألف خير. ينعكس ذلك على الأرباح والأسهم ومرتبات رؤساء مجالس الادارات وينعكس على الميزانية العسكرية وميزانيات المخابرات والأجهزة الأمنية.. لكنه لا يعرف الطريق إلى العمال.

توقعت الشركة أن ترغم العمال على العودة إلى العمل بشروطها.. دون تحقيق أى مطلب أساسى لهم لأنها كانت تستند إلى اختلاف أوضاع العمال«الدائمين» عن أوضاع العمال بعض الوقت. وحاولت اغراء الباحثين

عن عمل من خارج اطار الشركة. لكنها لم تنجح لأن الدائمين تضامنوا مع المؤقتين . ولأن العمال الذين دخلوا الشركة ليحلوا محل المضربين لم يتجاوزوا نسبة ٥ بالمائة من احتياجات الشركة لتواصل نشاطها.

أين وقفت ادارة كلينتون من هذا الاضراب الذى قطع حفل المجون السياسى الذى أعقب اتفاق الميزانية الاتحادية.

لقد تردد كلينتون فى التدخل إلى جانب أى من الطرفين. فلم يعلن تأييده للشركة. ولم يعلن تأييده للعمال. لكنه ألمح بوضوح إلى أنه لا يحبذ الاضراب لأنه يضر بمصالح كثيرين و«يؤذى الاقتصاد الأمريكى» .وبطبيعة الحال ظهرت مقارنة لصالح كلينتون عندما ذكر كثيرون بما فعله الرئيس الأمريكى الأسبق(الجمهورى)رونالد ريجان فى أوائل الثمانينات عندما فصل كل العاملين فى المراقبة الجوية فى المطارات الأمريكية بسبب اضرابهم عن العمل مطالبين بزيادة أجورهم وتحسين ظروف العمل.

والحقيقة أن الوضعين والظرفين مختلفان تماما. فقد كان بالامكان الاستعاضة بمن أقل من خمسة آلاف من المراقبين الجويين بغيرهم .وآنذاك لم يقف الاتحاد العام للعمال إلى جانب المضربين .وخسروا معركتهم وفقدوا وظائفهم حتى أصدر كلينتون فى عام ١٩٩٣ قرارا باعادتهم وعاد بالفعل من أراد العودة منهم.

وكما يحدث فى كل الاضرابات العمالية الأمريكية فان شركة « يو . بى. إس » حاولت اثارة مخاوف الأمريكيين من «النقابات المنظمة» والحديث عنهاوكأنها جزء من الجريمة- المنظمة أو أنها تمثل«مصالح خاصة» ليست فى التيار الرئيسى لمصالح الأمريكيين. لكن الظروف العامة المحيطة بهذا الاضراب جعله محط أنظار الغالبية العظمى من الأمريكيين . بل إنه أعطى فرصة ثمينة للاتحاد العام للعمال بقيادة أمينه العام جون سوينى لكى يطرح القضايا العامة لعمال امريكا. لقد حذر سوينى الرئيس كلينتون من اللجوء إلى قانون يسمى«قانون تافت-هارتلى» الذى يسمح للرئيس بالتدخل باصدار امر إلى العمال المضربين بالعودة إلى أعمالهم. وكان هذا القانون قد صدر فى عام ١٩٤٧ بهدف اضعاف قانون كان قد صدر فى عام ١٩٣٥ وأدى إلى زيادة قدرة النقابات العمالية على«المساومة الجماعية» فى مواجهة أصحاب الاعمال.

ويسود حول اضراب عمال«يو . بى. اس» جو عام من النضال العمالى ، بل والطبقى لا يذكر العمال الامريكيون انه ساد منذ عشرات من السنين لهذا فان الجدل الدائر حول التناقض بين تحسن أحوال الاقتصاد الامريكى مع تردى احوال الطبقة العاملة الامريكية لن يعود مجرد جدل بين المحللين من مختلف الاتجاهات على صفحات الصحف أو فى الندوات العامة.

ولهذا ستكون للنتيجة التى ينتهى إليها هذا الاضراب انعكاسات بالغة الاهمية على«القضية الاجتماعية» بشكل عام.والقضية الاجتماعية هى التعبير المفضل والاهدأ عن الصراع الطبقى فى المجتمع الأمريكى فى مرحلة تعد من أعقد مراحله ،وفى الوقت نفسه أكثرها نضجا بالاحتمالات للقوى التقدمية فى هذا المجتمع ، تلك التى ترفض« أن يعيش عمال أمريكا بأجور بمستوى أجور العالم الثالث(..).



المصدر: اليسار

التاريخ: سبتمبر ١٩٩٧

الديمقراطيون والجمهوريون في اتفاقهم على الميزانية تحالفوا ضد الطبقة المتوسطة والطبقة التحتية من الفقراء والمسنين

قطع ١٣٠ مليار دولار من اعتمادات الرعاية الصحية للمسنين لتوفير المال اللازم لخفض الضرائب على الأغنياء

١٦٠٠ مليار دولار للميزانية العسكرية حتى عام ٢٠٠٢ لأن الشريحة العليا من الأثرياء تستثمر في شركات الأسلحة

اضراب عمال «شركة الطرود المتحدة» يلقي الأضواء على التناقض الحاد بين ازدياد قوة الاقتصاد الأمريكي.. وتراجع أجور العمال ويعيد أجواء النضال العمالي من أجل أوضاع تقدمية

